

فؤاد مطر

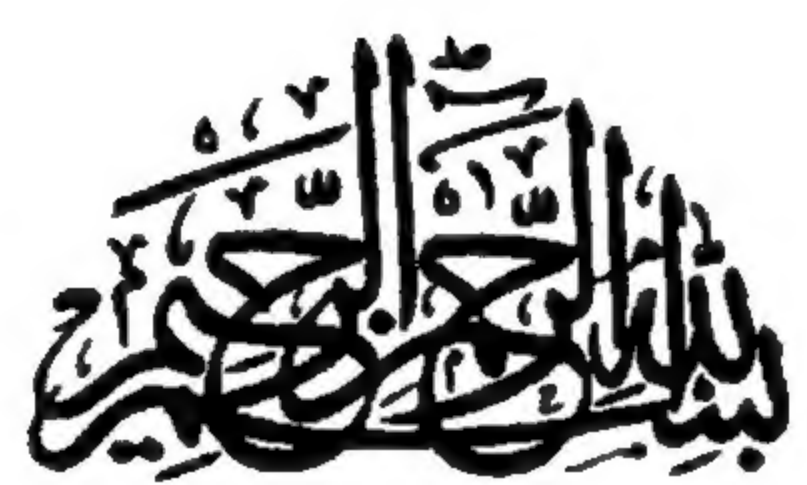
سلسلة أعماله الشاملة

الخميني.. وصدّام

القرار الصعب

والخيار الأصعب

الخميني.. وصدّام
القرار الصعب
والخيار الأصعب



فؤاد مطر

**الخميني.. وصدّام
القرار الصعب
والخيار الأصعب**



الدار العربية للعلوم - ناشرون ش.م.ل
Arab Scientific Publishers, Inc. s.a.l

بسم الله الرحمن الرحيم

يُمنع نسخ أو استعمال أي جزء من هذا الكتاب بأي وسيلة تصويرية أو إلكترونية أو ميكانيكية بما فيه التسجيل الفوتوغرافي والتسجيل على أشرطة أو أقراص قرائية أو أي وسيلة نشر أخرى أو حفظ المعلومات واسترجاعها دون إذن خطي من الناشر وبموافقة المؤلف.

الطبعة الأولى

1428 هـ - 2007 م

رقمك 7-097-87-9953-978

جميع الحقوق محفوظة



بيروت: تليفاكس
009611 - 423443
البريد الإلكتروني:
fmatar@GLOBIX.cc



الدار العربية للعلوم - ناشرون ش.م.ل

Arab Scientific Publishers, Inc. Ltd.

عين التينة، شارع المفتي توفيق خالد، بناية الريم

هاتف: 786233 - 785108 - 785107 (1-961)

ص.ب: 13-5574 شوران - بيروت 1102-2050 - لبنان

فاكس: 786230 (1-961) - البريد الإلكتروني: asp@asp.com.lb

الموقع على شبكة الإنترنت: <http://www.asp.com.lb>

إن الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن رأي الدار العربية للعلوم - ناشرون ش.م.ل

التتضيد وفرز الألوان: أبجد غرافيكس، بيروت - هاتف 785107 (9611)

الطباعة: مطابع الدار العربية للعلوم، بيروت - هاتف 786233 (9611)

تصميم الغلاف: سامح خلف

المحتويات

صفحة	
13	توضيح حول هذه الدراسة
19	تمهيد: الإرتياح الذي سبق المفاجأة
	"خطاب السلام" للرئيس صدام حسين • ... وتهنئة من الأمين العام للأمم المتحدة ديكويار • إعراف علي من الرئيس صدام بأهمية مواقف الأشقاء العرب في ترجيح كفة المنازلة • كيف ان الرئيس صدام تفادى في الخطاب ذكر اسم حزب البعث مكتفياً بالإشارة مرة واحدة الى تسمية الحزب بـ "الطليعة".
25	الفصل الاول: المفاجأة الايرانية
	لحظة اعلان ايران الموافقة على القرار 598 القاضي بإنهاء الحرب • مصادفة لقاء عراقي/سوفياتي مهم قبل الاعلان بساعات • مغزى كلام نشرته صحيفة "القادسية" الناطقة باسم القوات المسلحة • المفهوم الأولي لإنهاء الحرب من وجهة نظر طارق عزيز • عقدة تنظيف شط العرب وحقوق الملاحة الحرة في مياه الخليج ومضيق هرمز • مغزى تصريحات دبلوماسية لوسام الزهاوي في بغداد وعصمت كتاني في نيويورك • كيف أوضح الرئيس صدام للعقيد القذافي هاتفياً مفهوم العراق للقرار 598 وللسلام الدائم مع إيران.
27	الفصل الثاني: التحفظات على النوايا
	توجيهات من الرئيس صدام للقادة الميدانيين تحثهم على العودة بالمزيد من الأسرى • مخاوف وردت في حساب القيادة العراقية لمجرد إعلان إيران الموافقة على القرار 598 • تساؤلات عربية في شأن القبول الإيراني المقرون بدياجات إستفزازية وشروط شبه تعجيزية • مضمون توضيحات هاتفية من جانب الرئيس صدام للملك فهد بن عبد العزيز والرئيس حسني مبارك والملك حسين والرئيس علي عبد الله صالح والشيخ جابر الأحمد • نتائج قمة عبر أسلاك الهاتف بين العراق وحلفائه، وتهنئة فورية من الرئيس ياسر عرفات للرئيس صدام • موقف عراقي - يمني - فلسطيني متجانس من القبول الإيراني بالقرار 598 • شكر إستثنائي من الرئيس صدام للعقيد القذافي عبر سفير ليبيا لدى العراق • حول اجتماع مشترك لسلطتي القرار في العراق يوم الخميس 21-7- 1988 • لماذا لا تريد دول الغرب عموماً نهاية مأساوية لإيران ولماذا شجعت الحكم الإيراني على القبول بالقرار 598؟ • هل سينعكس قبول ايران بالقرار 598 على الحكم السوري الحليف الاستراتيجي للحكم الإيراني كما رأى ياسر عرفات؟
47	الفصل الثالث: معركة المفاوضات المباشرة
	كيف أن الرئيس صدام أملى بنفسه تصريحاً منسوباً لناطق عسكري للرد على تصريح لمتحدث عسكري إيراني • الإشارة الأولى الى حملة دبلوماسية مكثفة تمثلت بتعيين الدكتور سعدون حمادي يوم الاثنين 25-7-1988 وزير دولة للشؤون الخارجية •

مفاجأتان تلازمتا مع بدء طارق عزيز "المركة الدبلوماسية في نيويورك": الأولى تحذير الملك فهد بن عبد العزيز لإيران من مهاجمة السعودية، والثانية النقلة النوعية في النشاط العسكري لمنظمة "مجاهدي خلق" المعارضة • كيف ان الملك فهد أبلغ المهتمين بعيد الأضحى ان تجنيد نصف مليون شاب من الذين تلقوا تعليماً عالياً سيكون مفيداً للأمن السعودي • ... ودفاع من الملك عن صفقة صواريخ أبرمتها المملكة مع الصين مع التعهد بالسعي للحصول على أسلحة من بلاد أخرى اذا حُرمت من الاسلحة الاميركية • كيف أن القوات الجوية العراقية نفذت يوم الثلاثاء 7-8-1988 وهو ثالث أيام عيد الأضحى 353 مهمة وطلعة وأن ضربات الطيارين أصابت مدارج طائرات ومهابط سميتات في قواعد ووحدات إيرانية • كيف أن المجلس الوزاري المصغر في اسرائيل خصص جلسة لمناقشة التطورات إثر إعلان ايران موافقتها على القرار 598 • كيف دشن الدكتور سعدون حمادي موقعه الجديد مع سفراء الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الامن • عندما سيطرت منظمة "مجاهدي خلق" لمدة 72 ساعة على مدينتين إيرانيتين إحداهما "إسلام آباد" وأخفقت في السيطرة على مدينة "كرمنشاه" البالغ تعدادها ثلاثة ملايين نسمة • عندما اضطرت القوات العراقية الى تدمير أسلحة بملايين الدولارات لأن إحصارها من الجبهة من الاراضي الايرانية الى العراق ليس بالأمر اليسير • نبأ من 17 كلمة عن إجتماع مشترك لمجلس قيادة الثورة والقيادة القطرية تناول مشاعر ليست ودودة تماماً من جانب الامين العام للأمم المتحدة • كيف ان نائب رئيس وزراء مصر ووزير الدفاع المشير عبد الحليم أبو غزالة نقل الى الرئيس صدام تهاني الرئيس حسني مبارك والشعب المصري بـ "الانتصارات المتلاحقة للقوات العراقية" • ثلاث فقرات مهمة وذات دلالات في صحيفة القوات المسلحة العراقية • توضيحات من جانب سعدون حمادي لموضوع الحرب والسلام قبل لقاء وزراء خارجية السعودية والمغرب والاردن والكويت وتونس واليمن والأمين العام للجامعة العربية الشاذلي القليبي به • ... وبيان لافيت للجنة السباعية يناشد اعتماد التفاوض المباشر • تأييد عربي ملحوظ للتفاوض المباشر بين العراق وإيران أبلغه ملوك ورؤساء للرئيس صدام هاتفياً • إنطباعات حول جولة خليجية قام بها طه ياسين رمضان وسعدون شاكر اللذان سمعا إطراعات من الشيخ سعد العبد الله والسلطان قابوس لـ "الانتصارات العراقية" • كيف ان الرئيس علي عبد الله صالح دشن زيارات الحلفاء والاصدقاء في زمن السلام في العراق • خطوة لافتة تمثلت برسالة شفوية من الملك فهد الى الرئيس صدام نقلها وزير الإعلام السعودي الشيخ علي الشاعر • كيف ان حال المحادثات لتففيذ القرار 598 بدت مثل المفاوضات التي تحدث لطائرة مخطوفة فجأة كحادثة خطف الطائرة الكويتية(الجابرية) بدعم كامل من ايران • مفاجأة من الرئيس صدام للعراقيين حول وقف فوري لإطلاق النار تعقبه مفاوضات مباشرة • حذر سعودي بلداً واضحاً على وزير الخارجية الامير سعود الفيصل بعد محادثات حول العراق وإيران عقدها مع المسؤولين الاميركيين • ... ثم تأكيد من الشاذلي القليبي والامير سعود بأن التعاون بين الدول العربية والولايات المتحدة عجل في إنهاء الحرب • احتفالات بوقف إطلاق النار وإعتبار يوم الخميس 11-8-1988 عطلة رسمية • مناورات للجيش الاسرائيلي تحسباً لإحتمال شن العراق هجمات على اسرائيل بعد وقف إطلاق النار مع إيران • ... ورئيس الاستخبارات

العسكرية الاسرائيلية يقول إن تجهيز 50 فرقة عراقية على الجبهة الشرقية لإسرائيل سيشكل كابوساً لها ويقلب التوازن الاستراتيجي في المنطقة • ... وأرقام اسرائيلية حول القوة العسكرية للعراق الناهض من بين أنقاض الحرب • ... واسحاق رابين (وزير الدفاع) يطلب زيادة كبيرة لمخصصات الدفاع.

101

الفصل الرابع: من ضفاف شط العرب الى ضفاف بحيرة جنيف

فقرة لافتة حول الحرب وقفعة السلاح على الحدود في بيان عسكري عراقي • تصريحات محيرة للرئيس علي خامنئي أمام القوات الايرانية على الجبهة الجنوبية • ... ونبا محير أيضاً حول عقوبات شديدة على الفارين من الجيش الايراني والمتهربين من التجنيد • الخطوة التالية أمام الامين العام للأمم المتحدة ديكويار قبل لقاء المفاوضات في جنيف بين طارق عزيز وعلي أكبر ولايتي • عندما بدأت المدافع في كل محافظة عراقية إطلاق مئة طلقة عند صلاة الفجر إحتفالاً بوقف إطلاق النار • تعليق في اذاعة طهران عشية بدء المفاوضات يقول ان وقف إطلاق النار لا يعني انتهاء الحرب ولا التآمر على الثورة الاسلامية • ... وعبارة للشيخ رفسنجاني تميل نحو التشاؤم • كيف ان مصرع الرئيس الباكستاني ضياء الحق تزامن مع نهاية الفصل الاخير من الحرب العراقية - الايرانية وضغوط مارسها ضياء الحق على المؤتمر الاسلامي الذي إستضافه في إسلام اباد من أجل إدانة العراق • إضطرار السعودية الى الامتناع عن خبرات عسكرية باكستانية كانت تنوي شراءاً بالملكة • ... وجسر جوي لنقل مساعدات عراقية الى السودان رغم مرارة الموقف الذي اتخذته حكومته • ترايد الحديث حول حكومة المنفى الفلسطينية أو التوقع بولادة الدولة الفلسطينية تزامناً مع فرحة السلام في الخليج • إنطباعات بتسوية القضية الفلسطينية ثم القضية اللبنانية لمجرد أن بدا الحل ممكناً للحرب العراقية - الايرانية • لقاء عربي - بريطاني انتهى الى انطباعات إيجابية حول الحرب والسلام بين العراق وايران • عندما أبدت ايران الرغبة في عودة العلاقات مع مصر ودور السودان في هذه الرغبة • تصريحات تشاؤمية مفاجئة للأمين العام للأمم المتحدة ديكويار قبل بدء التفاوض في جنيف • عندما إنحازت الصين الى ايران وإقترب الاتحاد السوفياتي قليلاً من العراق • ... وبيان سوفياتي يدعو الى انسحاب شامل للأساطيل الحربية من مياه الخليج • ... وإشادة سوفياتية بأهمية حل النزاعات الاقليمية عن طريق المنظمات الدولية • ... وإصرار أميركي على الاحتفاظ بالقوات في منطقة الخليج الموجودة فيها من العام 1949 • تساؤلات في مسألة إعمار ما دمرته الحرب بين العراق وايران ومن هي الاطراف التي ستولي ذلك • عقدة تبادل الأسرى التي تؤخر إنطلاق المفاوضات • خريطة مكان إنعقاد المفاوضات بحيث لا يدخل الجانبان من باب واحد • إبتسامة ديكويار المشروعة والنادرة مقارنة بإبتسامة هوارى بومدين • إطلالة تلفزيونية أميركية لعلي أكبر ولايتي رد عليها طارق عزيز بمؤتمر صحفي دولي • ... ومعلومات تنتشر في قصر الأمم في جنيف حول الوضع الصحي اللقيق للخميني رجل السابعة والثمانين • لقاء بين ديكويار وعرفات في جنيف على هامش التفاوض العراقي - الايراني • إصرار ولايتي على وصف اتفاقية الجزائر عام 1975 بين العراق وايران بأنها معاهدة وليست اتفاقية مثل اتفاقية قناة السويس التي ألغاهما جمال عبد الناصر عام 1956 بتأميمه القناة.

الفصل الخامس: لقاء الأخوة الأعداء

عبارة لطارق عزيز خلال لقاء في جنيف وهي "إن الإيرانيين لم يكونوا أصبح منا في الحرب ولذلك لن يكونوا أصبح منا في عملية السلام" • حيثيات التفاوض بإمكانية نجاح الدبلوماسي السويدي يان الياسون • الأركان الثلاثة التي قامت عليها اتفاقية الجزائر بين العراق البعثي وإيران الشاهانية • كيف تم إعداد قاعة الاجتماع وتوزيع الطاولة والمقاعد في قصر الأمم • أسلوب التفاوض بين الجانبين العراقي والإيراني بواسطة ديكويار • ... وكيف دخل الجميع عابسين وجلسوا وكأن على رؤوسهم الطير • نصف وقت المحادثات ضاع في الترجمة من العربية والفارسية إلى الانكليزية وبالعكس • وقائع رحلة التفاوض حول تنظيف شط العرب والإبحار في مضيق هرمز • عندما تراجعت المرونة نتيجة التعقيدات والتحفظات الإيرانية • معيار حسن النية في كلام طارق عزيز وكلام علي أكبر ولايتي • قاعدة "خير الكلام ما قل ودل" في اعتماد التفاوض من جانب طارق عزيز • ... ورد علي أكبر ولايتي بالمثل الفارسي "لكل مقال مكان ولكل أمر موضع" • كيف أن علي أكبر ولايتي ذكر اسم الوزير العراقي بالإسم حيث قال (السيد طارق عزيز) • ... وكيف رد طارق عزيز التحية بالقول للمرة الأولى (زميلنا وزير خارجية إيران) • عقلة تفتيش السفن بالليزر عوض تفتيشها بالقوة • عندما لوح طارق عزيز بقدرة البحرية العراقية على اعتراض السفن الإيرانية • ... وعندما لوح ولايتي بإثارة أمور بنفس أهمية شط العرب ومنها اللاجئين العراقيون والأكراد العراقيون • قبول (المسيحي) طارق عزيز بالتحكيم من خلال منطق الآية الكريمة (وإن طائفتان من المؤمنين ...) • كيف أنهى طارق عزيز المناقشة العقيمة من الجلسة الأولى بالقول مخاطباً ولايتي عبر الأمين العام ديكويار وكان حول الإيمان العراقي - الإيراني المشترك بالله.

الفصل السادس: الوجه الثاني للمفاوضات - مرحلة السويدي الياسون عندما ترك الأمين العام ديكويار اللقاء العراقي - الإيراني من أجل ارتباط بموعد عشاء في لشبونة مع الرئيس البرتغالي • مرحلة تقليب الأوراق والوثائق من جانب الياسون استعداداً للإنتلاق • كيف أن علي أكبر ولايتي لا يعتبر مضيق هرمز مياهاً دولية وإنما نصفه عماني ونصفه الآخر إيراني • ... وكيف طالب بضرورة منع تطوير وإنتاج وإنتشار الأسلحة في الفضاء بدل الاهتمام في ما قد يحدث على الأرض • صدام حسين وتوضيحات من جانبه لبعض الثوابت أمام سفراء الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن • بيان إستثنائي عن اجتماع دوري عقده في الرياض وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي • ... وحديث للرئيس صدام عن خبرة الحرب ودور السلاح العربي خلال اللقاء مع وزراء الإعلام العرب وقوله إن الانتصار العراقي هو إنتصار لكل عربي وليس عليه • معنى الزيارة الأولى التي قام بها الرئيس حسني مبارك يوم 8 سبتمبر 1988 للعراق بعد بدء وقف إطلاق النار • مصادفة زيارة مبارك للتهنئة بالانتصار مع تعثر المفاوضات العراقية - الإيرانية في جنيف • ... وكيف تحدث مبارك عن إشاعات قال إن الغرض منها هو الوقعة بين العراق ومصر • إتصالات مع يوغسلافيا وزيارتان مهمتان قام بهما طه ياسين رمضان إلى السعودية والكويت •

دخول وسائل الإعلام البريطانية ومنظمة العفو الدولية على خط التشويش على المفاوضات • ظروف إعلان العفو الشامل من جانب صدام حسين عن الأكراد العراقيين • إتساع الحديث حول استخدام العراق للأسلحة الكيماوية تزامناً مع زيارة سعدون حمادي الى واشنطن يوم 5 سبتمبر 1988 • ... ولقاء جاف بين وزير الخارجية العراقية سعدون حمادي ووزير الخارجية الاميركية جورج شولتز • كيف أوضح سعدون حمادي للوزير شولتز إستثناء جلال طالباني من العفو العام والشامل • ... وكيف توترت العلاقة الاميركية - العراقية نتيجة إستقبال شولتز لطالباني • المزيد من التدهور في العلاقة الاميركية - العراقية وإلغاء ضمانات إئتمانية وقروض زراعية وحظر على واردات أميركا من النفط العراقي وحرمان العراق من التكنولوجيا الاميركية وأجهزة الكمبيوتر • هتافات في شوارع بغداد وأمام مبنى السفارة الاميركية يوم 11 سبتمبر 1988 ومن الهتافات "لن نخيفنا تهديداتكم يا عبيد الصهيونية العالمية" • صدام يكشف عن صفقة أسلحة رفضها العراق وتقضي بمقايضة السلاح بدبابنة من نوع T72 السوفياتية الصنع • للمهمة الاولى التي قام بها لطيف نصيف جاسم كوزير للخارجية بالوكالة كانت تسليم الملك فهد بن عبد العزيز في جدة رسالة من الرئيس صدام • مصادفة تبادل رسائل بين أمير الكويت الشيخ جابر الأحمد والرئيس الإيراني علي خامنئي تتعلق بالنزاع العراقي - الإيراني • علي أكبر ولايتي يرى أن تجاوز المفاوضات عنق الزجاجة يكون بنقلها إلى نيويورك.

189 الفصل السابع: بعد جنيف وقبل نيويورك

• توضيح حاسم خلال مؤتمر صحفي لوزير الدفاع عدنان خير الله حول موضوع الأسلحة الكيماوية ضد الأكراد • ... وقوله في المؤتمر الصحفي للحاضرين: أرى أنكم لم تحضروا الى هنا بكمامات أو أقنعة غاز • تضامناً من الجامعة العربية ومن الخارجية التركية • ديكويار يخطط للمرحلة المقبلة من المفاوضات المباشرة • عندما تحدث شيفارنادزه وزير الخارجية السوفياتية مبدئياً الخشية من تجدد القتال • معنى زيارة قام بها رئيس وزراء تركيا توغورت أوزال الى معسكر للاجئين الأكراد في منطقة ديار بكر ترافقه زوجته • حديث مفاجئ من جانب أميركا وشركاء لها حول إنتاج ليبيا أسلحة كيماوية • كيف تفادى طارق عزيز ذكر اسم مجلس الشيوخ في الحديث عن الحملة في أميركا ضد العراق • ظروف إستقبال ودي من جانب الرئيس مبارك للوزير طارق عزيز • أول شرح رسمي لما جرى في مفاوضات جنيف • كيف أن لإسرائيل مصلحة واضحة في أن لا تنتهي الحرب بين العراق وإيران • كلام للرئيس صدام عن الثقة بالنصر أمام وفد نسائي عربي • تشابه بين منطق صدام حسين ومنطق هوراري بومدين • تقديرات الجهات العسكرية العراقية لعدد الإيرانيين الذين قتلوا خلال الحرب • تجاهل بريطاني لكل التصريحات والشهادات التي تنفي استعمال العراق للأسلحة الكيماوية • إنجازات حققها نزار حملون يوم 26 سبتمبر 1988 على صعيد تصنيف الحرب العراقية - الإيرانية بأنها "حرب لم يسفر عنها منتصر أو مهزوم" • لقاءات على مستوى القمة في بغداد لدعم المفاوضات • عندما خطرت في البال العراقي فكرة تعديل مجرى شط العرب كورقة ضغط يمارسها العراق في وجه العناد الإيراني • ... وكيف أن البر الكويتي سيصبح في حال تغيير مجرى الشط أخضر اللون بفضل المياه الحلوة لنهر دجلة والفرات.

الفصل الثامن: نجدة أم محاولة إجهاض؟

معنى استقبال الامام الحسيني للدكتور علي أكبر ولايتي يوم 13 أكتوبر 1988 • لقاء لافتي في طهران بين وزير الحرس الثوري علي شمخاني والأمين العام المساعد للأمم المتحدة مارك غولدنغ • مغزى فقرة وردت في المؤتمر الاول لوزراء الإعلام في الدول الإسلامية • حقائق حول الجولة الثانية من المفاوضات • المكتوب والمرئجل من كلمات التفاوض بين ولايتي وطارق عزيز • عقدة تطهير شط العرب تراوح مكانها • دفء في كلام طارق عزيز وجفاف في كلام علي أكبر ولايتي وبالذات حول القرار 598 • ملاحظات حول المرونة وحسن النية في موضوع التفتيش وتنظيف شط العرب • مفاجأة الياسون بدعوة الوزيرين إلى استكمال التفاوض في نيويورك • تمنيات من الياسون على رجال الصحافة • ... وملاحظات من طارق عزيز حول الاعصاب المشلولة والحدة • كيف أن اجتماع نيويورك بدأ يوم عطلة رسمية هو السبت 11 أكتوبر 1988 • عودة الحديث عن بناء الثقة التي تتم بالتدرج وعن المرونة التي أظهرها الطرفان • تعهد من الجانبين بتقديم المعلومات والتسهيلات حول الأسرى إلى اللجنة الدولية للصليب الأحمر • إشادة بالأمم المتحدة وإستعداد للمزيد من التفاوض • دور الموقع الجغرافي لجنيف في المفاوضات • موافقة الوزير علي أكبر ولايتي على ملاحظات الأمين العام ديكيوار رد عليها طارق عزيز بتعليق • سر تفضيل ولايتي للتفاوض في نيويورك وتفضيل طارق عزيز للتفاوض في جنيف • لماذا كان القرار صعباً وكان الخيار أكثر صعوبة؟

الإهداء

إلى أرواح بضع مئات الألوف من الشهداء العراقيين والإيرانيين سقطوا في حرب تساوى فيها القاتل والمقتول من حيث أنهما مظلومان من قيادتين أرادتا الحرب مدخلاً إلى إدراج إسميهما في سجل العظماء في التاريخ، لكنهما أخفقا في هذه الحرب التي كان يمكن تفاديها لو أن القيادة في كل من البلدين الجارين اعتبرت الوطن والشعب هما الأهم وليس الشخص الذي في قمة اتخاذ القرار هو الأساس.

... وإلى بضعة ملايين من الأرمامل واليتامى والأمهات والآباء والمعوقين في العراق وإيران هم ضحايا تلك الحرب التي أسست لفوضى شاملة في المنطقة وعداوة تحفر في الوجدان وقلق على مدار الساعة يشمل الحكام والمحكومين ويستنزف الثروات ويهيئ الظروف للأجنبي كي ييسط نفوذه على البلاد والعباد.. بينما رمزا هذه الحرب ومُشعِلا نارها باتا في ذمة الله: آية الله الخميني الذي قضى على فراش مرض الشيخوخة والقهر النفسي من اضطراره لقبول وقف القتال مع العراق، وصدّام حسين الذي قضى مشنوقاً تاركاً عراقه الذي سقط في قبضة الاحتلال الأميركي - البريطاني وقد جرى حذفه كرقم صعب في المعادلة الإقليمية.

وليس غير الله سبحانه وتعالى من سيحكم على الإثنين بعدما باتا في رحابه.
رحمة الله عليهما.

فؤاد مطر

توضيح حول هذه الدراسة

في تاريخ المنطقة محطة حافلة بالأهوال، بل لعل أهوالها كانت مثل النار التي تخرج من فم التنين. ومع أن محطات المآسي كانت كثيرة إلا أن المحطة التي نعيشها جاءت تزلزل المنطقة وكادت على حد التعبير القرآني تجعلها كـ "عصف مأكول". هذه المحطة هي الحرب العراقية - الإيرانية التي طال زمانها مثل طول زمان الحرب في لبنان ومن أجل ذلك جاءت الحربان مرتبطتين ببعض الأواصر وإلى درجة أن تداعيات الأولى انعكست في جزء من جوانبها على تداعيات مرحلة ما بعد الحرب الأخرى. وهذا الذي حدث في العراق ثم تلاه في لبنان وفلسطين مؤشر على ما نقول.

ان كلاماً كثيراً يمكن ان يقال حول المحطة الحافلة بالأهوال ويمكن للشغوفين بكتابة التاريخ واعتماد نهج المقارنات بين حروب الماضي البعيد والحاضر الذي تعيش الشعوب مآسيه ان ينكبوا على الإكثار من كتابة البحوث حولها، لكن الذي يعني في هذه الدراسة هو التفاوض المستحيل وتغيب ارادة الحل عند الجلوس الى طاولة المفاوضات.

وهذا أمر حدث بعدما أعلنت الجمهورية الإسلامية في ايران وعلى لسان زعيمها وقائد ثورتها الامام آية الله الخميني وقف اطلاق النار مع العراق وجاء اعلانه يعكس الانطباع بأنه لم يفعل ذلك عن اقتناع وعن إيمان بعدم جدوى المبارزة الدموية التي دامت ثماني سنوات مع العراق البعثي بقيادة الرئيس صدام حسين. وفي استمرار نستحضر ونحن نقَلِّب في وثائق تلك المرحلة عبارة الخميني التي أوردتها كحيثية للقبول بوقف اطلاق النار وهي انه يقرر ذلك مضطراً و"كمن يتجرع السم".

كانت تلك المفاوضات مدعاة لإثارة العشرات من علامات الاستفهام والتعجب. فهي جرت من أجل الاتفاق على التعايش على أساس ان الدولتين

المتحاربتين خرجتا مشخنتين بالجراح البدنية والنفسية العميقة ومتخمتين بالخسائر المادية والبشرية ومتراجعتين بضعة عقود عما كانت عليه حالهما قبل الحرب. وهذه كلها موجبات للاتفاق واعتماد المرونة في التخابط وكذلك الأخذ بمبدأ التنازلات المتبادلة. لكن الطرفين على نحو ما سارت عليه المفاوضات جاءا الى جنيف بقفازات حديدية خلافاً لما هو سائد في مبدأ التفاوض القائم على مبدأ الأخذ والعطاء وعدم التردد في عملية التبادل هذه. ومن أجل ذلك فإن ما جرى في الجلسات أظهر حقيقة النوايا التي لا تخدم مبدأ التعايش وفتح الصفحة الجديدة البيضاء على قاعدة الحل الدائم كما يريد العراق وعلى قاعدة الهدنة كما أرادت ايران. والذي يستوقف المتابع لتلك المحطة التفاوضية عن قرب مثل حالي، ان الرفض الداخلي لطبي صفحة المواجهة وصل الى حد التمسك بعدم مخاطبة الطرفين الجارين (الوفد العراقي برئاسة طارق عزيز والوفد الايراني برئاسة علي أكبر ولايتي) بعضهما البعض مباشرة وإنما عبر الامين العام للأمم المتحدة دي كويار الذي كان يصغي الى طارق عزيز وكما لو أن الامين العام هو علي أكبر ولايتي، ثم بعد ترجمة الكلام الذي قاله طارق عزيز بالعربية تتم الترجمة الى الانكليزية لكي يفهم الامين العام الكلام ويتكرر الأمر مع علي أكبر ولايتي الذي يوجه الكلام إلى الامين العام دي كويار وكما لو انه رئيس وفد العراق وتلي الكلام بالفارسية الترجمة الى الانكليزية.

هذا النهج الناشئ عن العداء المتأصل في النفوس نتيجة فواجع الحرب التي بدا واضحاً ان عدم وقفها بناء لمسعى وسطاء الخير ومن بينهم الجزائر التي دفع وزير خارجيتها ثمن المسعى اسقاطاً للطائرة التي كان يتنقل بها، كان في بعض جوانبه نوعاً من "الفولكلور التفاوضي" وكان تضييعاً للوقت وتعميقاً لمشاعر عدم الثقة. بل أكثر من ذلك انها كانت مؤلمة جداً للوجدان تلك التلويحات بإستئناف جولات القتال بينما التفاوض المرهق والممل يتواصل ومن دون الرفق بمشاعر الملايين من العراقيين والايرانيين الذين كانوا يحاولون الصبر بطريقة كاظمي الفيض، فضلاً عن أن عشرات الألوف من الجانبين كانوا ما زالوا ينزفون وكان عدد مماثل وربما أكثر يقاسون مرارة الأسر المذل في معسكرات ظالمة ومظلمة لدى جانبي المواجهة التي

كانت في واقع الأمر بين رمزي عقيدتين متعارضتين والتي ربما كانت لن تحدث لو أن طرفيها ليسا آية الله الخميني وصدّام حسين.

ويبقى ان الهدف من هذه الدراسة المرجأ نشرها عقدين من الزمن ليس فقط الإحاطة بمحطة بالغة الأهمية في تاريخ الصراع المريع وإلى درجة الاقتتال بين الأشقاء، وإنما الاقتناع بأنه لو كان التفاوض الذي نشير إليه وعالجناه توثيقاً في هذه الدراسة تم على قاعدة الإيمان بأهمية حسن الجوار وعدم طمع الشقيق بالشقيق وشغف الجار القوي بالهيمنة على الجار الضعيف، وكذلك عدم الأخذ بأسلوب السيطرة واعتبار استعمال اليد الطولى أهم من أخذ الأمور بالحسنى ومراعاة خصوصيات كل دولة من دول المنطقة ونبذ فكرة "شرطي المنطقة" أو اجتياح الثوابت... انه لو تم التفاوض على قاعدة الحكمة والنوايا الطيبة لما كان للمشهد الذي تلى تلك المحطة التفاوضية بمراحله المختلفة أوصل المنطقة الى ما وصلت اليه بدءاً بالاجتياح الصدّامي للكويت نقضاً لعهد من جانب الرئيس صدّام بأن يكون العراق سنداً لكل دولة جارة أو شقيقة، ثم الحرب العربية - الدولية - الاسلامية على العراق بقيادة الرئيس الاميركي جورج بوش الأب رداً على الاجتياح البعشي الصدّامي للكويت واعتبارها "المحافظة التاسعة عشرة" وإنزال قصاص الاحتلال عليها في سابقة ليس من السهل ازالة مرارتها. كما ان المنطقة كانت لن تصل الى ما انتهى اليه أمر العراق الذي سقط مضرباً بكرامته تحت وطأة الاحتلال بقيادة الرئيس الاميركي جورج بوش الابن، الذي نقل العراق من بلد تتعايش طوائفه ومذاهبه وعشائره تعايشاً نسياً، الى وطن يقتل بنوه بشراسة وحقد وهمجية بفعل التنافر المذهبي والعقائدي والسياسي، وإلى ما انتهى اليه أمر لبنان وأمر الفلسطينيين المتأحرين على مدار الساعة وما قد ينتهي اليه أمر سورية ومعها في وقت واحد أمر "ثورة الانقاذ" المتشقة في السودان والثورة الاسلامية الحائرة في ايران، التي تظن في حقبتها النجادية العاصفة ان الترياق الذي يشفي السم الذي اشار مؤسس ايران الثورية آية الله الخميني الى تجرّعه اضطراراً هو الطموح النووي الذي يشكل حماية للثورة ويُعدها من مرمى التصويب الاميركي - الدولي ويحقق لها الثأر من العراق وكل من آزر "حرب صدّام"، وأن قرار وقف اطلاق النار كان فقط حالة مستسَخنة لـ "صلح الحديبية" لا أكثر.

ذلك هو الهدف من هذه الدراسة التي حرصتُ على تسجيل فصولها الثمانية في صيغة تلخيص لكل فصل كما هو مبين في المحتويات لتسهيل الأمر على القارئ المهتم، فضلاً عن انها من الناحية البحثية تبدو ضرورية لأن أحداً من صانعي تلك المفاوضات لم ينشر وقائعها وهو أمر ضروري لكي يعرف الجيل العربي الحالي الذي يمسك بعض أفرادها بمفاصل العمل السياسي الدبلوماسي والعسكري كيف كان الجيل الذي سبقه يعالج الأمور، وبذلك يتحصن بمعنى النأي عن العناد، والاحتكام الى العقل بدل ترك الغرائز تفعل فعلها، والأخذ بالسلوك الحكيم الكفيل بفتح الابواب الموصلة. ومثل هذا الأمر يؤكد واقع الحال في ثلاث بقاع متفجرة هي العراق ولبنان وفلسطين حيث لا ينفع سوى الحوار... إنما ليس على الطريقة التي حدثت بين العراق الصدامي وايران الخمينية التي أثبتت الوقائع والتداعيات انها طريقة فاعلة في اتجاه التقويض وليس البناء الذي تحتاج الأمتان العربية والاسلامية أشد الحاجة اليه.

يبقى أيضاً ان معالجة تلك المرحلة من التفاوض التعجيزي في صيغة هذه الدراسة، تأتي بعدما بات الرمزان الظاهرتان للعناد ونبد أسلوب المرونة في ذمة الله: الأول آية الله الخميني الذي توفي بفعل الشيخوخة والمرض وجرى دفنه في ضريح يحج إليه الإيرانيون ويضع الزوار الرسميون أكاليل الورد عليه. والثاني صدام حسين الذي قضى شتقاً صبيحة عيد الأضحى يوم السبت 30 ديسمبر (كانون الأول) 2006 الموافق العاشر من ذي الحجة 1427 هـ. والجامع المشترك لدى الإثنين هي الفواجع الشخصية والإخفاق في تحويل الحلم إلى واقع. فالخميني قبل أن يحقق النصف الأول من الحلم وهو الإمساك بالسلطة الثورية الإسلامية كان فقد الابن الواعد مصطفى الذي قضى على أيدي سافاك الشاه محمد رضا بهلوي. وبعد الابن الواعد و وفاة الخميني اهتز أمر التوريث حيث أن الابن الثاني أحمد إعتلّ وتوفي بعد والده. وتجدر الإشارة إلى أن أحمد الخميني كان إقتحم ديوان والده آملاً أن يكون هو الوريث وليس الحفيد حسين (ابن مصطفى) الذي كان الجد بدأ يعطيه الكثير من الارشاد والتوجيه بغرض تأهيله لكي يكون هو رمز الأسرة الخمينية في المجتمع السياسي الحاكم. ولكن الأقدار قضت بأن لا ينال ما يتمنى. ثم نجد بعد ذلك

الحفيد حسين وقد استدار مئة وثمانين درجة حيث تأمر ك وإصطف مع بعض رجال الدين العراقيين الذين هلكوا للإحتلال الأميركي - البريطاني للعراق.. ثم لم نعد نسمع بما آلت إليه أحواله.

أما فواجه صدام فإنها كثيرة بدءاً من موافقته على تصفية صهره حسين كامل زوج ابنته الكبرى رغد الذي لجأ في غفلة من عيون عمه صدام إلى عمان عارضاً خدماته على الأميركان ثم استعادته بغرض قتله على أيدي العشيرة التكريتية. وبعد هذه الفاجعة جاءت فاجعة فقدان صدام للإبنين عدي وقصي اللذين كانا يتنافسان على من سيرث زعامة الوالد ثم سقط الإثنان مخرجين بدمائهما في بيت صديق للعائلة باعهما للاحتلال حيث هاجمت قوات أميركية البيت - المخبأ وتمكنت من قتلها بعد معركة غير متكافئة معهما. وانتهى الأمر بالأب والإبنين مدفونين في ضريح واحد، وكما الخميني من دون توريث.

ذلك هو توضيحي لهذه الدراسة وظروف إعدادها ونشرها.

والله الموفق دائماً الى سواء السبيل.

فؤاد مطر

بيروت - يناير (كانون الثاني) 2007

الإرتياح الذي سبق المفاجأة

بدأ الرئيس صدام حسين في غاية الارتياح يوم الاحد 17 تموز (يوليو) 1988 عندما ظهر على شعبة عبر شاشة التلفزيون قبل ظهر ذلك اليوم ليلقي عليهم خطاباً(*) لمناسبة الذكرى العشرين لثورة 17-30 تموز التي حققت لحزب البعث الاستيلاء على السلطة في العراق.

(*) فقرات من خطاب الرئيس صدام حسين لمناسبة الذكرى العشرين لثورة 17 - 30 تموز:
في الاسطر الاولى للخطاب قال الرئيس صدام الذي قُثمه للمشاهدين وزير الثقافة والإعلام لطيف نصيف جاسم "انها لحالة خاصة ان تمضي عشرون عاماً على تجربة ثورية ذات خصائص فكرية وسياسية واقتصادية واجتماعية متميزة ومستقلة ولأن تحل السنة العشرون من هذه التجربة وأهلها قيادة وطلبة وشعباً يرفلون بنعمة هذا الشعور".
وفي معرض الاشارة الى المنجزات التي تحققت قال: "ان هذه المنجزات أكدت وجودها في نواحي حياة الانسان العراقي في قدراته الخلاقة في ميادين الانتاج الروحي والمادي وأكدت وجودها بصورة ساطعة في ميدان مواجهة العدوان وسحق أكبر وأخطر عدوان تعرض له العراق وتعرضت له الامة العربية في العصر الحديث".
وبعدما دعا الى المضي قدماً في برنامج "الثورة الادارية" الذي بدأ مطلع 1987 وكان عبارة عن اجراءات اقتصادية وادارية وتنظيمية قال ان هذه الاجراءات "أعطت الكثير من الثمار في حقول الصناعة والزراعة والتجارة والخدمات وفي حركة الدولة وترابط حلقاتها بصورة عامة".
وقال أيضاً:

"ان للعراق كان في العامين 1979 و1980 يخوض غمار أوسع وأعمق خطة للتنمية والبناء الاجتماعي والثقافي شهدا للعالم ولم يكن بحاجة الى لثارة المشاكل مع بلد مجاور ولكن قادة الحكم في طهران أشبهوا عداؤهم في وجه العراق حتى قبل ان يتسلموا السلطة ووجدت للصهيونية للعالمية والامساك للمناصرة بها في هذا النظام الذي تسلّم الحكم في طهران بما يختزنه من احقاد وأطماع ضد العراق والعرب وما يحمله من افكار واتجاهات دموية متخلفة... وجدت فيه الاداة التي يفتشون عنها بعد أن خابت أدواتهم الاخرى للتآمر على الثورة والقضاء على فرصة الامة في النهضة الحضارية العميقة.. وظننت الصهيونية للعالمية ومعها حكام طهران ان استخدام الاسلام دين العرب ورسالتهم العظيمة الى العالم كغطاء لنما يسهل لهم مهمة التآمر على العراق والامة ويحقق لهم أهدافهم في القضاء على عوامل النهضة الجديدة في الامة وتحويل المنطقة الى دويلات طوائف تتناحر وتتقاتل في ما بينها حتى يصبح الوطن العربي وخاصة المشرق منه مزرعة تنقسمها الصهيونية والشعوبية والقوى الاستعمارية وتمود عليها فلا يبقى للعرب كيان ولا يكون لهم مستقبل وإلى حين.

وقبل أن يلقي الرئيس خطابه كانت برقيات التهئة بهذه الذكرى تتوالى من زعماء العالم وتتضمن عبارات التقدير.. وكانت هنالك برقيات كلماتها مشاعر أكثر منها لياقات بروتوكولية. ومن هذه البرقيات واحدة من الأمين العام للأمم المتحدة خافيير بيريز دي كويار حرص أن يورد فيها اضافة الى التهئة بالمناسبة عبارة "واسمحوا لي أن أعير عن أمني بأن يتحقق السلام والعدل اللذان يخدمان مصالح كل شعوب العالم من خلال الالتزام الثابت من جانب الدول الاعضاء بأهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة..."

وقد يكون ليل هذا الحين طويلاً.

هذه هي أسباب العدوان الذي شنه النظام الايراني على العراق الأمن المسالم وبدأت منذ الرابع من أيلول 1980 يوم بدء الحرب الرسمية معركة من أقسى وأصعب المعارك التي شهدتها العراق وشهنتها الأمة العربية عبر التاريخ الممتد الى آلاف من السنين..

لقد مرت على المنازلة فترات عصيبة ظن فيها للنظام الحاكم في ايران ومعه أنصاره وحلفاؤه انهم باتوا قريبين من تحقيق أهدافهم باحتلال العراق على الشعلة التي لوقدها والأمل الذي جسده.

واليوم وبعد ثماني سنوات من النزال الملحمي وفي الذكرى العشرين من الثورة ها أنتم أيها العراقيون الامايد وأيها العرب الشرفاء تقفون أنتم تقفون على قمة النصر فيما يقبع حكام طهران في خندق الهزيمة.

ان الانتصارات التي تتحقق اليوم على أرض المعركة بدحر الغزاة للطامعين وطردهم من الاراضي التي احتلوها في عدوانهم المتكرر عبر السنوات الماضية انما هي النتيجة الطبيعية للمنازلة بين الحق والباطل.. بين ارادة الخير ولادة الشر بين نداء السلام ودعوة الحرب والعدوان..

خلال سنوات الحرب الثماني وبصرف النظر عن الموازين والاضاع العسكرية في جبهات القتال كنا نقول ان السلام هو الحالة الطبيعية وإن الحرب هي حالة الاستثناء وإن قانون الحياة الاساس هو للسلام. هذا هو ما نؤمن به. وهذا ما يدعو اليه الإسلام الحنيف وما تؤكد شرائع الشعوب المتحضرة المحبة للخير والسلام.. تلك الشرائع التي ساهم في قائلتها وتعزيزها شعب العراق العظيم عبر آلاف السنين من الحضارة وشاركت فيها وعززت أركانها أمتنا العربية المجيدة..

وفي هذا الوقت الذي نتأكد فيه قوة العراق ونجاحه الحاسم في الحق الهزيمة بالبرنامج التوسعي لحكام طهران، في هذا الوقت ومن موقع الاقتدار والنصر... نؤكد ما نؤمن به.. وما دعونا اليه في كل الظروف..

ان العراق راعي سلام.. ان العراق يؤمن بالتعايش بين الشعوب والأمم وخاصة المتجاورة منها على أساس الاحترام الكامل للسيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية.. هذه هي مبادئنا وهذه هي المبادئ التي خرقها حكام طهران فأشعلوا نيران الحرب على العراق.. واعتكوا على بلدان المنطقة وجأهروا بغرور وصلف بالعمل على تغيير النظم السياسية فيها ومارسوا ضدها كل وسائل الارهاب والابتزاز.

وانطلاقاً من مبادئنا الثابتة وكما فعلنا دائماً عبر السنوات الماضية نمد اليوم يد السلام المشرف وندعو حكام طهران الى استخلاص الدروس الصحيحة من الهزائم التي لحقت بهم وبمغامراتهم الفاشلة ضد العراق وضد بلدان الخليج العربي وبلدان المنطقة الاخرى عبر ثماني سنوات من العدوان.

وقبل أن يلقي الخطاب أيضاً كانت الأنباء التي تصله عن النشاط العسكري، وبالذات ما يتعلق بالحصول على أعداد كبيرة من الأسرى الإيرانيين، من النوع الذي يبعث على الارتياح في نفسه إلى درجة أن البيان العسكري الذي صدر يوم الجمعة 15 تموز (يوليو) 1988 أشار إلى أن عدد الأسرى خلال عمليات "وتوكلنا على الله الثالثة" ارتفع إلى 7116 أسيراً وأن طياري المقاتلات والسمتات قاموا في ذلك اليوم بـ 292 مهمة وطلعة قتالية.

لقد أصر حكام طهران على الحرب ورفضوا كل مبادرات للسلام التي عرضت عليهم وكل القرارات الدولية التي صدرت حول النزاع. وآخرها القرار 598 الصادر عن مجلس الأمن وراحوا طوال السنة الماضية يناورون على هذا القرار ويعطون لبنوده تفسيرات مشوهة وغريبة ويعدون ترتيب وتركيب تلك البنود وفق أهوائهم وأطماعهم، ومن المؤسف أن بعض الأوساط الدولية قد أسهمت في هذه اللعبة فإن أقل ما يقال فيها أنها جاءت نتيجة سوء تقدير للموقف. لقد بررت هذه الأوساط مواقفها بحجة إغراء إيران المتعنتة والمصرة على مواصلة الحرب والقادرة على التهديد والابتزاز، اغرائها كسي تقبل بالسلام.. وقد رفضنا هذا المنطق المعوج ورفضنا الخضوع للابتزاز وقلنا إن العراق يرغب في السلام.. ولكنه لا يقبل بأي حل كيف ما يكون. لقد قلنا هذا الكلام عبر السنوات الثماني.. وقاله ممثلو العراق في المحافل الدولية وفي مثل هذا الوقت من العام الماضي وقبل صدور القرار 598 أكدنا هذا الموقف.. لقد أكدنا هذا الموقف في أصعب الظروف وفي الأوقات التي كان فيها البعض يتوهم أن إيران قادرة على تحقيق انتصارات حاسمة تحت شعار ما سمي في حينه بـ "عام الحسم" الذي رفعه حكام إيران. وقلنا إن العراق يطالب بسلام شامل... ودائم.. سلام يقوم على مبادئ الاحترام المتبادل للسيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية والاحترام المتبادل للكرامة.. وأن العراق يرفض بكل قوة أية محاولة تستهدف تجزئة الحرب أو المساس بهذه المبادئ كما يرفض المحاولات المريبة الرامية إلى إعطاء النظام الإيراني الذي أصر على مواصلة الحرب والذي يتحمل كل المسؤولية عنها وعن كل ما ينتج عنها من مأس وخسائر.. أعطته مكافآت لقاء تعنته وغروره الفارغين.

إن الطريق السليم والذي لا طريق غيره لاحتلال السلام لا بد أن يتم على مبادئ محددة واضحة سبق أن أعلنها بصورة خاصة في الثاني من آب عام 1986 وتضمنها قرار مجلس الأمن رقم 598 وفي المبادرات السلمية النزيهة التي دعونا إليها أو تبناها المجتمع الدولي في السابق وهذه المبادئ هي:

- 1 - الانسحاب الكامل والشامل وغير المشروط إلى الحدود المعترف بها دولياً.
- 2 - التبادل الشامل والكامل والسريع للأسرى.
- 3 - توقيع اتفاقية سلام وعدم اعتداء بين البلدين.
- 4 - عدم التدخل في الشؤون الداخلية واحترام كل بلد لاختيارات البلد الآخر.
- 5 - أن يكون كل من العراق وإيران عنصراً إيجابياً بكل ما يحقق الاستقرار والأمن للمنطقة ومنطقة الخليج العربي منها بوجه خاص.

ولا بد لمن يعني بدراسة الخطوات العملية المؤدية إلى السلام الشامل والدائم من أن يأخذ بالاعتبار في مقدمة الاعتبارات استعادة العراق لكامله من شط العرب بموجب حقوقه وقواعد القانون الدولي لأن شط العرب هو المنفذ الرئيسي للعراق على البحر وقد أغلقه النظام الإيراني بالقوة المسلحة بعد الرابع من أيلول 1980 وحرّم العراق من الاستفادة منه طوال سنوات العدوان، وكذلك حق العراق بصفته دولة خليجية في التمتع بكل حقوق الملاحة الحرة في مياه الخليج ومضيق هرمز.

وفي الخطاب أظهر الرئيس صدام حسين الرغبة التقليدية التي يظهرها في كل مناسبة وهي رغبة تحقيق السلام ومن دون أن يتخلى عن القرار 589 الذي سبق أن وافق عليه في اليوم الثاني من صدوره قبل سنة (صدر القرار يوم 20 تموز - يوليو - 1987) مع انه بات في وضع أفضل عشرات المرات نتيجة تمكنه من تحقيق التحرير لكل الاراضي التي سبق ان احتلتها ايران في مراحل متفاوتة خلال سنوات الحرب.

وبدا الرئيس صدام وهو يجدد الدعوة الى السلام بالمبادئ نفسها التي سبق ان عرضها في زمن كان هنالك احتلال ايراني لبعض الاراضي في عدد من المناطق العراقية، وفي زمن كان هنالك شأن عسكري لايران... بدا الرئيس صدام حسين في ذلك واثقاً كل الثقة من نفسه وحريصاً على أن يظهر امام دول العالم كما هو، اي ذلك القائد الذي يلتزم بما يتعهد به.

وكان الخطاب مناسبة للاشادة بالصبر العراقي والاستبسال الذي التصق بشخصية المقاتل العراقي "لقد صمدتم صمود الجبال الرواسي وقاتلتم كالأسود"، وكذلك الاشادة بالدور الذي قامت به المرأة العراقية في زمن الحرب وبالتصنيع العسكري "الذي عزز القوة ووسع افاق المنازلة وقدراتها". كذلك كان الخطاب مناسبة للحديث عن الحجم الهائل للخسائر التي مني بها الايرانيون وعن الجو الايجابي الذي أوجدته القمتان العربيتان الاستثنائيتان في عمان ثم في الجزائر.. وتساءل عن "السياسة السورية المتعمدة والطويلة الامد التي تطعن في الصميم قرارات قمّي عمان والجزائر وتخذل الشعب العربي الفلسطيني وانتفاضته الباسلة في الاراضي المحتلة".

هذه هي الخطوات الجدية والعملية نحو اقامة السلام الشامل والدائم وأن أية محاولات لا تلتزم بهذه الاسس المنطقية والشرعية والنابعة من قواعد القانون الدولي وقواعد للعلاقات بين الدول وأصول حل النزاعات بينها هي محاولات مريبة لن يكون لها من هدف سوى ابقاء النزاع وإبقاء التهديد للأمن والاستقرار في منطقة الخليج واستثمار نزعات الشر والعدوان والتحايل لدى حكم طهران لإبقاء الوضع على ما هو عليه.

لقد عاش حكام طهران على أوهام للتوسع وقادهم غرورهم وصلفهم الى التوهم انهم قادرون على فرض ارائهم على العراق وعلى دول المنطقة فاستهتروا ولكن الله هزمهم في النهاية "وعلى الباغي تدور الدوائر".

وقد آن الاوان لحكام طهران أن يقبلوا بطريق السلام وأن يتخلوا عن أحلامهم للظلامية وشعاراتهم السخيفة وغرورهم الفارغ بعد أن حل بهم ما حل من هزيمة وخذلان".

ولم يغيب عن بال الرئيس صدام أن يشكر الاشقاء "الذين قدموا لنا الدعم المعنوي أو المادي المعلن منه أو غير المعلن، العسكري أو غير العسكري"، والاشادة أيضاً "بمواقف العرب التي تطورت شيئاً فشيئاً عبر ثماني سنوات حتى أصبح حضورها مؤثراً في أرجحية كفة المنازلة".

ولقد بدا العراقيون كثيرون الارتياح وهم يسمعون رئيسهم يقول لهم "انكم تقفون على قمة النصر" و"أن منازلكم أدهشت العالم" و"أن الخسائر التي ألحقتموها بالعدو تفوق كل الخسائر التي حصلت في الحروب التقليدية" و"أن السلام سيأتي شاملاً ودائماً ومشرفاً".

أما العرب فإنهم بدورهم كانوا مرتاحين لان الرئيس صدام بدا في خطابه متواضعاً ويذكر بالخير الذين آزروه، ولا يركز في الخطاب على حزب البعث حتى ان اسم الحزب لم يرد في الخطاب على الاطلاق مكتفياً بالإشارة مرة واحدة الى التسمية بشكل غير مباشر وهو "الطليعة" ..

الفصل الأول

المفاجأة الايرانية

كان المسؤولون العراقيون يوم الإثنين 18 تموز (يوليو) 1988 منصرفين الى أعمالهم كالمعتاد ثم سرعان ما بدأت أجراس هواتفهم تدق ويخبر بعضهم البعض بأمر الموقف الايراني الجديد.

وصادف قبل ذلك بقليل ان كنت في زيارة لوزير الثقافة والإعلام لطيف نصيف جاسم في مكتبه حيث بدا منشرح الصدر بالموقف بشكل عام.

ولقد إعتدتُ ان ألاحظ في استمرار انشراح صدر هذا المسؤول العراقي الذي زار وزارته رئيس الدولة وأشاد في احدى المناسبات. واعتدت ان ألاحظ الانشراح عندما أزوره ويستوقفني تفاؤله حتى في اللحظات الصعبة. لكنني في تلك الزيارة التي أشير اليها كان واقعياً في انشراح صدره لأن المعارك التي تخوضها القوات العراقية أحدثت نقلة نوعية في الموقف بشكل عام حيث انها تكلفت بانتصارات تفوق التصور بدليل انه في خلال فترة لا تتجاوز ثلاثة أشهر استطاع العراق أن يحرر الجزء الأكبر من اراضيه بدءاً بـ "الفاو" مروراً بالشلاجة ثم "الزبيدات". ثم انه فرض على القوات الايرانية امراً هز كرسى الحكم الايراني بقوة زلزال عندما وجدت القوات الايرانية التي كانت تحتل "حلبجة"، تلك المنطقة البالغة الأهمية، ان من الأسلم لها أن تنسحب طواعية مخافة أن تجتاحها القوات العراقية التي تندفع بوهج أشعله في النفوس ذلك الانتصار النوعي في "الفاو".

وقبل أن أنهي لقائي بوزير الثقافة والإعلام العراقي سمعته يردد أن مسألة الحرب انتهت وكان بين كل عبارة وأخرى يقول "الحمد لله" الى درجة أنني تعمّدتُ أن أحصي كم مرة ردد فيها هذه العبارة فإذا بها أربع عشرة مرة.

بعد لحظات من مغادرة مكتب الوزير حدثت المفاجأة.
لقد تلقى من وكالة الانباء العراقية التي تتخذ من أحد طوابق مبنى الوزارة مكاتب لها ما يفيد بأن قسم الاستماع في الوكالة التقط نبأ بثته وكالة الانباء الايرانية ومفاده ان ايران توافق على القرار 598.

وبدأ على الفور رنين الاجراس في المكاتب الرسمية، وبدأ أيضاً التدقيق في مضمون النبأ ورصد ردود الفعل وما هي الخطوات التي سبقت اذاعة النبأ.
وفي الوقت الذي كانت دول العالم تعبر كل بطريقتها ازاء هذا النبأ وكانت بورصات العالم تستقبل مفاجأة جديدة على جدول أعمالها وكانت أسعار النفط ترتفع بشكل ملحوظ ويرتفع سعر الدينار العراقي في كل من أسواق الكويت والاردن وبعض دول الخليج... في هذا الوقت كان العراقيون صامتين وكأن على رؤوس بعضهم الطير ينتظرون موقف دولتهم من هذه الخطوة الايرانية.

والذي لاحظته هو أن الجامع المشترك عند الجميع من مسؤولين وغير مسؤولين أنهم على درجة كبيرة من الحذر. ومن حقهم أن يكونوا حذرين، ذلك ان سنة كاملة مضت على صدور القرار 598 وايران بدل أن تتجاوب مع السعي الدولي للموافقة على القرار فإنها تتماذى في العناد الى درجة ان مياه الخليج امتلأت بأساطيل الدول الكبرى في حين أن موافقة ايران على هذا القرار كانت تكفي لوقف هذه الحرب الكثيرة الشراسة وتضع حداً لتدخلات الدول الكبرى.

وكان علينا أن نتظر الى أن تحين الساعة الثامنة ونشاهد نشرة الاخبار التي تبثها القناة الاولى من التلفزيون العراقي والتي من شأنها أن تضع النقاط على الحروف وتحسم كلاماً كثيراً سمعه العراقيون من هذه الاذاعة العربية أو تلك الاذاعة الاجنبية أو سمعوها عبر الهاتف.. وهذه بالتأكيد متبلغ أعلى درجات الحيوية عندما ستناول النبأ الذي أذاعته ايران حول قبولها بقرار مجلس الامن المرقم 598.

تسمرنا أمام جهاز التلفزيون تلك الليلة. وليس مبالغة القول ان حالي كانت مثل حالة مئات الالوف من العراقيين الذين تسمرروا بدورهم امام أجهزة التلفزيون

ليسمعوا ما الذي سيذاع في نشرة الساعة الثامنة. وعندما لاحظوا ان النبا لم يكن من الانباء الرئيسية وجاء من حيث الترتيب في خانة الانباء العادية فانهم تأكدوا بأن حذرهم وتحفظهم كانا ضروريين.

بل ان الصيغة التي أذيع بها النبا كانت لافتة وكانت من وزير الإعلام وليست من وزير الخارجية، فضلاً عن أنها كانت عبارة عن ملاحظات. وبقدر ما أن التعبير عن موقف بشكل ملاحظات من شأنه أن يُبقي المجال متاحاً أمام البيان الرسمي... بالقدر نفسه ان الرد على بيان بملاحظات يعني عدم أخذ هذا البيان على محمل الجدية ويعني أيضاً أن هنالك الكثير من التحفظ على هذا البيان ولا بد من تسجيل الملاحظات أولاً.

ويكتسب ما أذيع على لسان لطيف نصيف جاسم صفة وثائقية مهمة كونه يمثل أول رد فعل على الاعلان الايراني القبول بالقرار 598 ومن أجل ذلك فإن الذين سمعوه من التلفزيون ومن الاذاعات مساء عادوا صباح اليوم التالي (الثلاثاء 19 تموز - يوليو - 1988) يقرأونه نصاً^(*) في الصحف في محاولة

(*) نورد في ما يأتي نص التصريح الذي أنلى به وزير الثقافة والإعلام العراقي مساء يوم الاثنين 18 تموز - يوليو - 1988:

"سمعنا مثلما سمع العالم نبأ أذاعه راديو طهران بالفارسية بأن ايران قد أبلغت الامين العام للامم المتحدة بقبولها بصورة رسمية قرار مجلس الامن (598) وفي نفس الوقت أصدرت القيادة العامة للقوات المسلحة الايرانية بياناً يشرح أسباب اعلانهم عن موقفهم من قرار مجلس الامن.

وانسنا ومن موقع الشعور بالمسؤولية والوعي الكامل لطبيعة أهداف ونيات نظام ايران وأساليبه التكتيكية الى جانب الحرص الاكيد على تحقيق السلام العادل والمشرّف طبقاً للمبادئ التي تضمنتها خطاب الرئيس القائد صدام حسين لمناسبة الذكرى العشرين لثورة السابع عشر من تموز البارحة والتي غالباً ما كانت موافقنا تؤكد عليها نسجل الملاحظات التالية:

أولاً - لم نطلع حتى الآن بصورة رسمية على طبيعة الرسالة الايرانية الموجهة الى الامين العام للامم المتحدة وما زلنا نتعامل مع خبر أعلن من اذاعة ايران فحسب.

ثانياً - ان بيان القيادة العامة للقوات المسلحة الايرانية لم ينطلق في تفسيره للأسباب التي دعته الى اعطاء موقف جديد من دوافع الرغبة الحقيقية لإقامة سلام حقيقي عادل بين الطرفين وعقد اتفاقية سلام شامل ودائم وإنما تحدّث عن الأسباب والظروف بمنهج تكتيكي مرحلي وكما يلي:

وصف بيان القيادة العامة للقوات المسلحة الايرانية للعراق بالعنوانية وهي لغة تؤكد استمرار لغته السابقة، كما تحدّث عن مؤامرة تحاك ضدهم وأن موقفهم الجديد هو لتجاوز وإفشال المؤامرة، وتحدّث ببيانهم عن الظروف الجديدة وأن مثل هذه الظروف الجديدة استوجبت موقفاً جديداً لتسهيل مهمة ما أسموه بالدفاع المقدس، وأن الدفاع المقدس من وجهة نظرهم هو الاعتداء والتوسع والذي يؤكد ذلك دعوتهم في بيان القيادة العامة للقوات المسلحة الايرانية نفسه الى النفير العام ليملأوا الجبهات بالمقاتلين كما قالوا، فالذي يريد اقرار السلام الحقيقي لا يحتاج الى النفير العام وحشر المقاتلين..

للخروج بتقويم للموقف العراقي من قبول ايران بالقرار 598.

ولقد حاول البعض ان يربط بين المفاجأة الايرانية وبين لقاء تم صباح الاثنين 18 تموز - وكان لم يتم الاعلان بعد عن قبول ايران بالقرار 598 - بين الرئيس صدام حسين ويولي فورتسوف النائب الاول لوزير الخارجية السوفياتية ثم تبدد هذا الانطباع لعدة أسباب من بينها ان الصيغة الرسمية التي أذيعت عن النبأ كانت عادية وجاء فيها ان الرئيس صدام استقبل المسؤول السوفياتي بحضور نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية طارق عزيز وسكرتير رئيس الجمهورية وأن البحث خلال اللقاء تناول العلاقات الجيدة والمتطورة بين العراق والاتحاد السوفياتي وتطورات الاوضاع في المنطقة وموضوع الحرب العراقية - الايرانية.. بل أن النبأ لم يشر الى أن المسؤول السوفياتي يحمل رسالة من الرئيس غورباتشوف الى الرئيس صدام لكي تُعطي الزيارة أهمية كبرى وإنما كل ما حمله هذا المسؤول هو عبارة عن تحيات.. وفي أسلوب التعامل الدبلوماسي فإن أي مسؤول زائر لدولة اخرى ينقل تحيات رئيس بلده أو حاكمها الى رئيس أو حاكم البلد الآخر.

ولكنني لم أكتف بذلك وإنما سمعتُ من أجل المزيد من المعلومات. ولقد أوضح لي مصدر مسؤول في الخارجية العراقية ان الزيارة مقررة من قبل. وأن تواجد المسؤول السوفياتي في بغداد وفي لقاء مع الرئيس قبل قليل من اعلان ايران القبول بقرار مجلس الامن الرقم 598 هو محض مصادفة.. وأوضح المصدر أيضاً ان الزيارة تأتي ضمن جولة وليست أكثر من ذلك على الاطلاق.

ومثل هذا التوضيح منطقي فضلاً عن انه لو كان المسؤول السوفياتي زار طهران قبل أن يأتي الى بغداد وأعلن الحكم الايراني عن القبول بالقرار 598 لدى تواجد هذا المسؤول في بغداد لكان بدا الامر على أن القبول هو نتيجة سعي

وفي مكان آخر من البيان ينتقدون من كان يدعو الى التسوية مع العراق من بين الايرانيين وقولهم بأن موقفهم الجديد انما يحدث طبقاً لما أسموه بالاهداف الاسلامية وليس السلام.. وبموجب كل هذه الاشارات والمعلومات وطبقاً لما خبرناه عن نظام ايران من اللتواء فإن الواجب يقتضي ان نكون يقظين ومتدربين حتى يتحقق السلام فعلياً وحتى يتم التوصل الى الاتفاق الواضح بين العراق وايران على كل السلام بكل تفاصيله وفي مقدمة ذلك للتوصل الى اتفاقية سلام حقيقية وثابتة وشاملة خالية من الاطماع والخبث والعدوان.

سوفياتي وأن الدبلوماسية السوفياتية نشطت وبصمت بالغ وحقت ما عجز الآخرون عن تحقيقه. والذي حدث هو أن المسؤول السوفياتي زار بغداد أولاً ثم زار دمشق وطهران بعد ذلك... وأغلب الظن أن جولته روتينية هدفها رصد بعض المواقف وإبلاغ بعض الاصدقاء بالجديد على صعيد الوفاق الاميركي - السوفياتي. ومن الجائز الافتراض ان عبارة "وتم خلال المقابلة بحث العلاقات الجيدة والمتطورة بين العراق والاتحاد السوفياتي" قد يكون هدف القيادة العراقية من وراء تسجيلها في النبا جزءاً من حالة العتب التي بدأت في نفس هذه القيادة منذ أن استقبلت وزارة الخارجية الاميركية جلال الطالباني وتعاملت معه من دون أن تأخذ في الاعتبار حساسية مثل هذا التعامل لدى الحكم العراقي أو أنها تعاملت تماماً دقة هذه الحساسية.

وبالاضافة الى التصريح الذي أدلى به لطيف نصيف جاسم كانت صحيفة "القادسية" اليومية التي تصدر عن وزارة الدفاع تدعو المقاتلين من خلال مقال افتتاحي بعنوان "باليقظة نفوت على العدو كل مناورات وأهدافه الدنيئة" الى "مواصلة الاهتمام بالتدريب ومواصلة الالتحام مع السلاح واستيعاب مستجداته التقنية واستخدامه بالشكل الأمثل لأن تعزيز النصر والحفاظ عليه يتطلب منا التواصل مع التدريب حسب الخطط الموضوعة لنكون قادرين باستمرار على التمسك بأرضنا العزيزة المحررة والدفاع عنها بكل قوة واقتدار، وأن لا ندع أي مجال للغفلة أو النشوة بأخذ لحظة واحدة من يقظة عيوننا المشخصة نحو مواقع العدو أو بقوة قبضة سواعدنا على البنادق المسندة الى أكتافنا على طول جبهات القتال. ان كل تاريخ العراق العظيم وحاضره المعمد بالتضحيات ومستقبله المشرق بإذن الله أمانة في عنق كل مقاتل غيور من خلال صيانتته لانتصاراتنا وبتمسكه باليقظة والحذر في كل لحظة من اللحظات وبتلاحمه المصيري مع سلاحه الفعال وحسن استخدامه في مقارعة الاعداء وتلقينهم المزيد من الدروس اذا ما ركبوا رؤوسهم واستمروا في غيهم وطيشهم....".

وإذا كان هذا الكلام الذي نشرته صحيفة القادسية المسلحة العراقية لكي يقرأه المقاتلون والمواطنون بشكل عام، على أساس أن الصحيفة توزع يومياً شأنها شأن

أي صحيفة، فإن التوجيه الذي عممته الوزارة على المقاتلين وفي كل الجبهات كان من المؤكد أكثر تحديداً ووضوحاً، وإن الكلام الذي نشرته صحيفة "القادسية" إضافة الى ما صرح به وزير الثقافة والإعلام واضح ما فيه الكفاية، وهو أن القبول الإيراني بالقرار 598 يتضمن التواءات وأنه لا مجال لغير التحفظ.

ثم جاء التصريح الذي أدلى به نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية طارق عزيز يوم الثلاثاء 19 تموز - يوليو - 1988 لوكالة الأنباء العراقية ليحسم الامر وبذلك تكامل الموقف من الخطوة الإيرانية.

وقبل هذا التصريح كان هنالك تطُّع نحو رد فعل وزارة الخارجية على الخطوة الإيرانية على أساس أنها الطرف المعني بالأمر فنياً، وعلى أساس ان القرار 598 هو بعض انجازاتها. وكان مضمون التصريح كثير الوضوح ويمكن القول ان تأخير الادلاء به كان لتوضيح الامر لبعض الاطراف العربية والصديقة التي فاجأها القبول الإيراني بالقرار 598 وبات العراق مطالباً بأن يتولى التوضيح في شكل أو آخر. ولقد كان الملك حسين بطبيعة الحال هو أول زعيم عربي يفاجأ بالموقف الإيراني ويتصل هاتفياً بالرئيس صدام حسين مساء يوم الثلاثاء 19 تموز 1988 ويتبادل وجهات النظر معه في شأن الموقف عموماً. وطبقاً للنبا الرسمي الذي أذاعه العراق في هذا الشأن فإن الملك حسين والرئيس صدام "اتفقا على أن موقف ايران الحقيقي لا ينجلي إلا اذا اتخذت خطوات متفق عليها بين الطرفين تثبت جدية النظام الإيراني في تطبيق القرار 598 وفق تسلسل فقراته العاملة وبعيداً عن أحلام العدوان والتوسع".

ومن خلال التصريح^(*) الذي أدلى به طارق عزيز وقال فيه ان الحرب ما

(*) هنا نص التصريح الذي أدلى به طارق عزيز نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية لوكالة الانباء العراقية يوم 19 تموز - يوليو - 1988:

"أبلغت الحكومة الإيرانية الامانة العامة للأمم المتحدة يوم أمس قبولها بصورة رسمية بالقرار (598) الصادر عن مجلس الامن في 20 تموز/1987 بعد مضي سنة كاملة على رفضها للقرار الذي كان العراق قد رحب به فور صدوره.

ان العراق يتعامل مع هذا الموقف الإيراني الجديد بروح عالية من المسؤولية تجاه قضية السلام، خاصة وأنه جاء بعد يوم واحد من خطاب السيد للرئيس القائد صدام حسين في 17 تموز الذي دعا فيه ايران الى استخلاص النتائج الصحيحة من الموقف بعد هزيمة برنامجها العسكري التعيس على يد قواتنا المسلحة الظافرة الى طريق السلام بعد اصرار وعناد استمر ثمانية أعوام.

تزال قائمة لم يُقفل الباب في وجه الخطوة الايرانية، حيث أنه أشار الى أن هذه الخطوة قد تكون تكتيكية ولم يجزم بأنها كذلك.. ومن هنا القول انه لم يعلن اغلاق الباب أمام التجاوب مع هذه الخطوة. ومثل هذا الموقف أحدث ارتياحاً في نفوس عدد من الدول العربية التي لاحظت ان ايران قد تستفيد من عامل الوقت أكثر خصوصاً بعدما ظهرت أمام العالم بأنها "حمالة السلام" وليست من الجوارح.

غير اننا ونحن نتعامل مع هذه الخطوة بعقل مفتوح لا بد أن نشير بقوة الى البيان الذي أصدرته القيادة العامة للقوات المسلحة الايرانية يوم أمس أيضاً، وهو بيان حافل بالمضامين التي تؤكد تصميم النظام الايراني على حشد الامكانيات العسكرية لمواصلة العدوان وتحقيق الشعارات التقليدية البائسة للنظام الايراني التي كانت السبب في إشعال نار الحرب واستمرارها ثماني سنوات وتهديد الامن والاستقرار في المنطقة.

لذلك يتعين على المجتمع الدولي وفي مقدمته مجلس الامن والامانة العامة للامم المتحدة ان يتنبهوا الى هذه الازدواجية في الموقف الايراني، وأن يؤكدوا بقوة على ضرورة الوضوح في الموقف الايراني وعلى ضرورة اعلان ايران عن عزمها على تطبيق القرار وفق تسلسل فقراته العاملة وبحسن نية.. بعيداً عن التفسيرات المشوهة التي رددتها في السابق وعن الشعارات والمطالب السخيفة التي رددتها عندما كانت تحاول إثارة الابتزاز متباهية بقوتها الفارغة..

وتحوطاً من نيات النظام الايراني التي خبرناها بسنوات عدة واحتمال ان يكون قراره الاخير قراراً تكتيكياً يرمي من ورائه كسب الوقت أو الخديعة بقصد مباغتتنا بأعمال عدائية أو التحضير للمزيد من العدوان، فإن العراق يحتفظ بحقه الكامل في اتخاذ الاجراءات التي تتناسب مع هذه الاحتمالات... ففي الوقت الحاضر وإلى أن نتأكد من نيات النظام الايراني في تحقيق السلام الشامل والدائم، وإلى أن يباشر بالخطوات العملية الملموسة بهذا الاتجاه وفق برنامج متفق عليه بصورة واضحة، فإن التصرف المنطقي يقوم على اعتبار أن الحرب ما تزال قائمة.

ان موقف العراق من السلام معروف تماماً وثابت في نهجه. وفي 17 تموز 1988 حدد السيد الرئيس القائد صدام حسين بكل وضوح المبادئ والخطوات العملية التي ينبغي اعتمادها على طريق السلام الشامل والدائم، وأن العراق الذي واجه المناورات الايرانية منذ صدور القرار في 20 تموز 1987 بكل حزم لن يسمح بأية مناورة في هذا المجال، كما أن العراق لن يتعامل مع أية خطوات جزئية لا توصل بثبات، وضمن خطة واضحة ومحكمة ومتفق عليها، الى السلام الشامل والدائم.

وأن موقف العراق هذا ليس بجديد، فقد أكدته طوال سنوات للنزاع الثماني وقبل صدور القرار (598) وبعده، وأكرهه في الاتصالات التي أجراها في الاشهر الاخيرة مع الامين العام للامم المتحدة وأعضاء مجلس الامن.

ان التعامل بحسن نية مع القرار (598) وفق تسلسل فقراته العاملة هو الاسلوب الجدي نحو تحقيق السلام الشامل والدائم الذي نتأكد حقيقته من أن يتكامل باتفاقية سلام دائمة وأن أي تلاعب بهذه المفاهيم وبتسلسل فقرات القرار لن يضمن هذا الهدف..

ان العراق الذي دعا منذ البداية الى تسوية النزاع بصورة سلمية وعلى أساس شامل ودائم ووفق المبادئ والخطوات الواردة في خطاب السيد الرئيس صدام حسين في 17 تموز يبقى أميناً على موقفه وأميناً على ما أعلنه من مبادئ وما أقره من التزامات وسيكون صاحب موقف صميم من السلام الحقيقي".

وكان لا بد من خطوة عملية بعدما تم التوضيح سواء من خلال الملاحظات التي سجلها وزير الثقافة والاعلام لطيف نصيف جاسم او التصريح الذي أدلى به نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية طارق عزيز. وهذا ما حدث بالفعل حيث أذيع في اليوم التالي (الاربعاء 20 تموز - يوليو - 1988) ان طارق عزيز بعث الى الامين العام للامم المتحدة دي كويار برسالة(*) تضمنت مقترحات

(*) نص للرسالة التي بعث بها نائب رئيس وزراء العراق وزير الخارجية طارق عزيز الى الامين العام للامم المتحدة:

سيادة خافيير بيريز دي كويار الامين العام للامم المتحدة - نيويورك
صاحب السيادة

لي الشرف أن أشير الى أن التطورات للراهنه في الموقف بعد أن أبلغت ايران الامم المتحدة بموافقتها على القرار 598 تتطلب الانتقال من مرحلة العموميات الى الخطوات العملية التي من خلالها يجري التأكد مما هو تكتيكي أو جدي في الموقف الايراني ومما ينطوي على اتجاهات حلول جزئية أو ظرفية بدلاً من الوصول الى حلول شاملة ودائمة، وانطلاقاً من شعورنا العميق بالمسؤولية تجاه الوصول الى السلام الشامل والدائم بأسرع وقت ممكن فإننا نقترح عليكم وعلى ايران الخطوات العملية التالية:

1 - عقد لقاء بين ممثلين مخولين من العراق وايران في مقر الامم المتحدة وفي بغداد وطهران لاحقاً وتحت رعايتكم او من تخولونه للدخول في محادثات رسمية ومباشرة حول اجراءات تطبيق القرار 598 وفق تسلسل فقراته العاملة وطبقاً لنصوص القرار، ومن الطبيعي انه في حالة حصول اختلاف في وجهات النظر حول ذلك أن يحتكم الى أحكام ميثاق الامم المتحدة والقانون الدولي واتفاقية جنيف الخاصة بمعاملة أسرى الحرب لعام 1949..

اننا ندعو الى عقد اللقاء بأسرع وقت ممكن وأن اقترحنا بعقد لقاء في بغداد أو طهران اضافة الى اللقاء في مقر الامم المتحدة يقصد منه خلق الاجواء المناسبة لعقد اتفاقية سلام شامل ودائم بين البلدين.

2 - بالنظر لأهمية موضوع شط العرب وهو ما أكنناه دائماً في مراسلاتنا ومحادثاتنا معكم ومع اعضاء مجلس الامن وفي بياناتنا الرسمية فإننا نطالب بأن تكلفوا الاجهزة المختصة في المنظمة الدولية ان تتولى على الفور مهمة تنظيف الشط وتهيئته للملاحة بما يمكن البلدين من الانتفاع منه، ونرى ان على الاجهزة المختصة في المنظمة الدولية وضع جدول زمني محدد وتوفير كل الامكانيات اللازمة لإنجاز هذه المهمة بأسرع وقت ممكن، كما ينبغي على البلدين أن يقدموا لتلك الاجهزة الدولية ما تحتاجه من مساعدات وتسهيلات وبروح بناءة لإنجاز مهمتها بسرعة.

3 - أن تضمن على الفور حقوق العراق للكمال في الملاحة الحرة في مياه الخليج العربي وفي مضيق هرمز.

4 - وفي الوقت الذي نأمل فيه تحقيق التفاهم بين الطرفين للوصول الى اتفاق سريع للسلام الشامل والدائم وحسن الجوار بين البلدين كمرتكز للسلام الشامل في المنطقة يكون من الطبيعي في حالة الفصل الجزئي أو الكلي في الوصول الى ذلك أن تلعبوا سيادتكم وأجهزة الامانة العامة المختصة دوراً نشيطاً في تسهيل مهمة المحادثات الرسمية المباشرة وفي تقديم الآراء والنصائح التي تسهل مهمة المفاوضات كلما كان ذلك ضرورياً، ويبقى لمجلس الامن دوره الفعال بموجب مسؤولياته وفق الميثاق في التدخل لإتخاذ القرارات المناسبة كلما كان ذلك ضرورياً.

عملية تنطلق من رؤية العراق الشاملة للحل وأهمها عقد لقاء بين ممثلين مخولين من العراق وايران وتحقيق التفاهم بين الطرفين للوصول الى شط اتفاق سريع للسلام وتكليف الاجهزة المختصة في الامم المتحدة مهمة تنظيف شط العرب وتهيئته للملاحة وضمان حقوق العراق الكاملة في الملاحة الحرة في الخليج العربي ومضيق هرمز.

وعلى رغم ان رد فعل ايران على المقترحات كان سلبياً بعدما تبلغتها من الامين العام للامم المتحدة إلا أن العراق لم يشأ أن يُخرج الكرة من المرمى الايراني مع رد الفعل الايراني ببرود أعصاب تمثلت بموقفين: الاول من خلال تصريح أدلى به في بغداد الوكيل الأقدم لوزارة الخارجية العراقية وسام الزهاوي. والثاني من خلال مؤتمر صحافي عقده في نيويورك عصمت كتاني مندوب العراق للامم المتحدة والذي سبق ان شغل منصب وكيل الوزارة، وكلاهما من الدبلوماسيين المعروفين دولياً بتقنيتهما المتميزة في مجال التعامل بدبلوماسية مع المواقف التي تجنح أحياناً ودائماً في ظل تقاليد راسخة.

وما قاله الزهاوي إعتُبر بمثابة رفض صريح للفقرة الرابعة من قرار مجلس الامن 598 وهي الفقرة التي تدعو العراق وايران الى التعاون مع الامين العام في تنفيذ هذا القرار.

وأضاف هذا الدبلوماسي المتمرس "اذا كان الجانب الايراني يرفض المحادثات مع العراق فمع من يريد السلام، ان التعاون مع الامين العام للامم المتحدة ضروري لكن السلام يقوم بين ايران والعراق وهو (اي السلام) ليس مسألة اتفاق بين ايران

5 - يدعو العراق ايران الى الامتناع عن اعتراض أو مهاجمة السفن وناقلات النفط التي تعمل في المياه الإقليمية لدول الخليج التي ليست طرفاً في النزاع وفي المياه الدولية ومضيق هرمز..
اننا نأمل أن تستجوب ايران مع هذه المقترحات العملية وأن تبادروا سيادتكم الى تبنيها واتخاذ الخطوات اللازمة للمباشرة بها..
وتفضلوا بقبول وافر الاحترام...

طارق عزيز
نائب رئيس الوزراء وزير خارجية
الجمهورية العراقية

بغداد في 20 تموز 1988

والامين العام. ومن هنا أن الخطأ التركيز على مسألة وقف اطلاق النار وهي نصف الفقرة الأولى فقط من أصل القرار 598 الذي يتضمن عشر فقرات. وأن العراق لن يتعامل مع الموضوع إلا على أساس الوضوح والترابط بين الاجراءات التي تؤدي الى السلام الشامل والدائم".

وفي مقر الامم المتحدة في نيويورك كان الدبلوماسي العراقي المتمرس الآخر عصمت كتاني مندوب العراق لدى المنظمة الدولية والذي شغل في الماضي وكيل وزارة الخارجية يعقد في اليوم نفسه مؤتمراً صحافياً يقول فيه "انه توفر لدى الحكومة العراقية العديد من المؤشرات القاطعة التي تعكس عزم ايران على التركيز على مسألة وقف اطلاق النار فقط من دون الاكتراث بتطبيق بقية مواد القرار 598 بشكل متكافئ وأنها - اي ايران - بدأت تراوغ لنقل الحرب الى حالة لا حرب ولا سلم" ..

ولوحظ ان عصمت كتاني شدد في هذه التصريحات على ضرورة ان تسبق وقف اطلاق النار مفاوضات مباشرة على مستوى وزراء الخارجية بين الحكومتين العراقية والايرانية تحت رعاية الامين العام للامم المتحدة دي كويار.. ولقد أدلى كتاني بهذه التصريحات في أعقاب لقاء مع الامين العام، الامر الذي يعني انه استنتج من الامين العام ما يتعلق بالمرأوغة الايرانية.

ولكن تصريحات الزهاوي في بغداد وكتاني في نيويورك لم تكن بمثابة شروط يتم في ضوئها سفر طارق عزيز الى الامم المتحدة او عدم سفره لأن وزير الخارجية العراقية سافر بعد ذلك وبدأ اتصالاته وكانت تصريحات الزهاوي وكتاني ومن بعدها تصريحات ونشاطات على الصعيد نفسه قام بها في بغداد وزير الدولة للشؤون الخارجية سعدون حمادي بمثابة تغطية دبلوماسية لمهمة طارق عزيز وهي مثل التغطية النارية بلغة العسكريين التي تتم لمجموعة تقوم بتنفيذ عملية دقيقة في الجهة المقابلة. ولكي تصل هذه المجموعة سالمة الى المكان المحرر يتم اطلاق النار بكثافة لتعبر المجموعة تحت ظل القصف المتواصل.

وكان الرئيس صدام حسين هو الذي أطلق الرصاصة الأولى عندما أبلغ العقيد معمر القذافي الذي اتصل به هاتفياً من طرابلس يوم الخميس 21 تموز (يوليو) 1988 "ان العراق ينظر الى القرار 598 ككل متكامل لسلام دائم بين العراق وايران وليس كصيغة مؤقتة لتجميد نشاطات معينة في الحرب او ايقاف اطلاق النار فقط، وأن العراق يستغرب رفض ايران التعامل المباشر معه مع ان الفقرة الرابعة تؤكد على هذا الامر". وبعد ذلك واصل أهل الدبلوماسية مهمتهم.

ومن المهم الاشارة هنا الى أن الموقف العراقي في شأن أن يكون هنالك تفاوض مباشر وأن يكون تطبيق القرار 598 هو بهدف احلال سلام دائم وشامل لم يتم تسجيله لمجرد أن أعلنت ايران قبولها بالقرار. وعندما نتأمل في تصريح لطارق عزيز يوم 15 تموز 1988 تعقيباً على الخطاب الذي ألقاه جورج بوش نائب الرئيس الاميركي في مجلس الامن يوم الخميس 14 تموز خلال مناقشة حادثة اسقاط الطائرة الايرانية، نجد أن الخط العام للموقف العراقي على حاله قبل اعلان ايران قبولها القرار 598 وبعد الاعلان. وفي ذلك الخطاب لمس بوش موقف العراق من التعامل مع مقترحات الامين العام للامم المتحدة، الامر الذي جعل طارق عزيز يقول في تصريحه(*) "ان العراق كان وما

(*) التصريح الذي عقب به طارق عزيز على خطاب بوش في مجلس الامن: "ان خطاب نائب الرئيس الاميركي في جلسة مجلس الامن اليوم الخميس 14-7-1988 يتضمن عناصر ايجابية عندما ربط الوضع العام في المنطقة باستمرار الحرب ومسؤولية ايران في ذلك، غير ان نائب الرئيس الاميركي أخطأ وجانب الحقيقة في وصفه لموقف العراق مما أسماه بالتعاون مع الامين العام للامم المتحدة.

ان رغبة العراق في السلام الشامل والدائم مسألة لا شك فيها وأن نائب الرئيس الاميركي وحكومته والمجتمع الدولي كله يعرف حقيقة الموقف العراقي من هذه المسألة.

ان العراق وقبل ان يبادر مجلس الامن الى تحمّل مسؤولياته في العام الماضي وقبل أن تبادر بعض الدول ومنها الولايات المتحدة الى ابداء نشاط سياسي بارز من اجل انتهاء الحرب... ان العراق نفسه قدم مبادرات عديدة عبر سنوات النزاع الثماني لإنهاء الحرب على أسس سليمة وقد تجاوب العراق مع كل المبادرات الدولية في هذا الاتجاه، ونعتقد أن السيد بوش كونه مسؤولاً كبيراً في الحكومة الاميركية يعرف تماماً بأن اهتمام حكومته بتحقيق السلام في المنطقة، وبالمستوى الذي عبّر عنه في خطابه في مجلس الامن، جاء متأخراً وبعد عدة سنوات من استمرار الحرب.

يزال مستعداً للبحث الجدي والمخلص في تطبيق القرار 598 تطبيقاً نزيهاً
يؤدي الى السلام الشامل والدائم".

كما أن السيد بوش على اطلاع تام من ان بعض الاوساط في حكومته كانت قد أسمعت في السابق في إمداد حكومة ايران بما مكنها من زيادة الحريق ومواصلة الحرب وتهديد الامن والاستقرار في منطقة الخليج.

لقد رحب العراق بالقرار 598 بعد يومين من صدوره وأبلغ الامين العام للأمم المتحدة ومجلس الامن بذلك بصورة رسمية وموثقة، كما عبّر عن استعداداته للتعاون مع الامين العام لوضع القرار موضع التطبيق بحسن نية.

غير أن ترحيب العراق بالقرار ورغبته المخلصة في السلام لا يعنيان إطلاقاً أنه ملزم بأن يقبل أي اقتراح مهما كان يقدم اليه حول أسلوب تطبيق القرار.

لقد ناقشنا بمسؤولية مقترحات قُتِمت الينا حول أسلوب تطبيق القرار ولم نجد فيها قدراً كافياً من الجديد والشمولية بل وجدنا فيها خللاً خطيراً في التوازن كان نتيجة لتقديرات خاطئة ولتأثر غير موضوعي بمحاولات الابتزاز اضافة الى تأثيرات أخرى نابعة من مصالح مريبة لبعض الاطراف التي دفعت باتجاه تلك المقترحات.

ان العراق كان وما يزال مستعداً للبحث الجدي والمخلص في تطبيق القرار 598 تطبيقاً نزيهاً يؤدي الى السلام الشامل والدائم، وإنما نأمل أن تكون التطورات الاخيرة التي أكدت فشل وانحمار البرنامج التوسعي العسكري لإيران حافزاً للمجتمع الدولي للتعامل مع الموقف بصورة متوازنة بعيداً عن حسابات المصالح الضيقة وعن التقديرات الخاطئة التي تأثرت بالابتزاز الايراني".

الفصل الثاني

التحفظات على النوايا

في الوقت الذي كانت احدى جولات معركة السلام بدأت من خلال الاقتراحات التي قدمها نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية طارق عزيز الى الامين العام للأمم المتحدة كان الرئيس صدام حسين في الجبهة يقود بنفسه من خلال غرفة عمليات جولة جديدة إختار لها اسم "وتوكلنا على الله الرابعة" .. وتم الاختيار على أساس المعنى السامي لعبارة التوكل على الله وأيضاً على أساس ان النتائج السابقة للعمليات التي تحمل الاسم نفسه كانت طيبة جداً.

وعندما شاهدنا التلفزيون العراقي مساء يوم الجمعة 22 تموز (يوليو) 1988 بعد حوالي ثلاث ساعات من عودة الرئيس صدام من الواجب الجديد، اذ جاز القول، بدا واضحاً ان الهدف من الجولة الجديدة مزدوج: استرجاع ما تبقى من أرض عراقية محتلة وإيقاع المزيد من المقاتلين الايرانيين في الأسر. بل ان الرئيس صدام في اتصالاته الهاتفية من غرفة العمليات مع القادة الميدانيين كان يحثهم على أمر العودة بالمزيد من الأسرى وكان في الوقت نفسه يوضح لهم أموراً على صعيد ادارة المعركة يبدو أن التفاهم في شأنها كان تم عند مناقشة خطط الحرب.

ومن المهم التوضيح هنا ان قادة الجيش العراقي باتوا أكثر تنبهاً لأفكار الرئيس صدام الاستراتيجية في ما يتعلق بإدارة المعركة بعدما تبين لهم في بعض المعارك ان افكار الرئيس كانت واقعية وأنها في بعض الاحيان وبالذات في مواقف صعبة وفر تطبيقهم لها والاخذ بمضامينها الوقت وحقق الوقاية والسلامة للأفراد.

وعندما صدر بيان القيادة العامة للقوات المسلحة عن جولة "وتوكلنا على الله الرابعة" لم يستوقف الذين سمعوه اعلان البيان بأن القوات العراقية حررت بعض

المساحات من الارض وأوقعت في الأسر آلاف الايرانيين وذلك لأن عمليات تحرير أهم من ذلك بكثير حدثت في الاشهر الثلاثة الماضية بحيث بات التحرير مسألة عادية، وإنما الذي استوقفهم واستوقف السفراء والدبلوماسيين العرب والاجانب الذين يتابعون باهتمام بالغ البيانات العسكرية، وبالذات تلك التي عقب عمليات يقودها الرئيس صدام بنفسه... استوقف هؤلاء عبارات في البيان الذي يجوز الافتراض ان الرئيس صدام كتب بخط يده بعض سطورهِ وأملَى بقية المضمون بشكل ملاحظات أو أفكار.. وهذه العبارات توضح وبشكل قاطع السبب الذي جعل العراق يبدو حذراً من القبول المفاجئ وغير المفاجئ للحكم الايراني بالقرار 598. وعندما نقرأ العبارات ويتمعن يتأكد لنا ذلك. ومن هذه العبارات:

"من دروسنا المريعة القرية كعرب مع أعدائنا ان التحسب لم يكن لألاعيب الاعداء كما ينبغي ولا الإعداد لمواجهةهم كما يجب عندما تغدو المجابهة في الطريق الذي ليس سواه من بد.

وقد خسر العرب الكثير من بين ما خسروه عندما أهملوا التحسب والإعداد الصحيح لمستلزمات المجابهة وبخاصة في منازلتهم مع الصهيونية منذ عام 1948. ولأن من أبسط مستلزمات استيعاب الدروس هو عدم تكرار الاخطاء السابقة عليها فإن العراق ورجاله قد استفادوا من تلك الدروس بالاضافة الى ان تجربة العراق تنفرد بالخصوصية التي تعرفونها.

لقد لعب اعداء الامة دوراً خبيثاً عند احتلالهم للارض العربية فاستخدموها إما كرهينة للابتزاز وكأوراق ضاغطة تحقيقاً لمكاسب غير مشروعة أو أن عدوهم غالباً ما يحتفظ بها ويضمها الى أرضه ليضع العرب امام حقائق جديدة وأمام واقع مرير.

هكذا هو حالنا كعرب نتيجة لمعاركنا مع الصهيونية اعتباراً من حرب 1948 وهكذا هو حال العراق قبل الثورة في تجاربه مع ايران الذي كانت دائماً تتوسع على حساب العراق وتنقض الاتفاقيات طبقاً لخطط التوسع.

وعلى أساس هذه التجربة كما قلنا وطبقاً لخصوصية رجال العراق وغيرتهم الوطنية المعروفة في هذه المرحلة فقد آلينا على أنفسنا ان لا نترك من أرضنا في يد العدو

ما يجعله يعيد التجربة المريعة طبقاً لما ذكرناه بالاضافة الى الاعتبارات المعنوية والنفسية والتاريخية ولأن الحرب ما زالت قائمة مع ايران ولأن واحداً من أهم مداخل السلام لها هو انتزاع الوهم من عقول الحاكمين في ايران حول امكانية ابتزاز الامة العربية والعراق ومساومتها على مبادئها وشرفها الوطني ومبادئ الأمن القومي....".

إذاً تلك هي المخاوف الحقيقية التي وردت في حساب القيادة العراقية لمجرد ان أعلنت ايران موافقتها على القرار 598 بنية من يريد للنار أن تتوقف وللصراع أن يستمر.

وفي العادة ان البيانات العسكرية العراقية تكون في العادة موجّهة الى العراقيين إلا أن البيان الذي أوردنا بعض فقراته موجّه، كما جاء في مطلعته، الى "أبناء أمتنا العربية المجيدة". ولولا بعض الحسابات التي تؤخذ عادة في الاعتبار لكان من الممكن توجيهه أيضاً الى "قادة الجيوش العربية".

والغرض من هذه الفقرات هو الرد على التساؤلات العربية والشعبية التي اذا كانت لا تقال فإن من الممكن ملاحظتها مرسومة بكثير من الوضوح على وجوه الناس... وهذه التساؤلات تدور حول نقطة أساسية وهي: ما دامت ايران وافقت على القرار 598 فلماذا لا يكون هنالك تجاوب فوري من جانب العراق خصوصاً وهو الذي يطالب منذ سنة وفي كل المحافل الدولية والمؤتمرات العربية والاسلامية ومؤتمرات دول عدم الانحياز بأن توافق على هذا القرار؟

وقد يجوز الافتراض ان الفقرات المشار اليها لا تفي تماماً بالغرض. ومن أجل ذلك فإن حملة دبلوماسية قام بها العراق على أكثر من جبهة أمكنها تطويق اندفاع حاول الحكم الايراني ان يزرعه في أذهان العالم وهو أن ايران تريد السلام وأن العراق بتحفظاته على القبول الايراني لا يريد السلام. والذي يعزز شأن هذا الانطباع هو أن دول الغرب عموماً وإلى حد ما دول الشرق لا تريد لإيران نهاية مأساوية. وليس مستبعداً أن تكون هذه الدول أو بعضها شجع الحكم الايراني على القبول بالقرار 598 لأن المعلومات التي توافرت لديها فضلاً عن تحليلات مراكز الابحاث والدراسات انتهت الى نتيجة خلاصتها ان هنالك ما يشبه الاستحالة في أن تستطيع ايران أن تصمد أمام العراق وليس أن تنتصر عليه.

ولكن هذه الدول لم تتوقع في الوقت نفسه ان يكون القبول الايراني مقروناً بديباجات استفزازية وبالشروط شبه التعجيزية. كذلك انها لم تتوقع أن يلجأ الحكم الايراني الى تغليف قبول بالقرار 598 بالنيات التي لا يرتاح لها الطرف العراقي على الاطلاق. وهذه الدول لها تجارب مفاجئة في موضوع الحروب ومعظمها قاسى من ويلات الحروب الكثير ومن أجل ذلك فإنها ترى عندما يجب ان تكون هنالك نهايات للحروب فمن المفروض ان تكون النهايات منطقية. وأهم النقاط المنطقية على الاطلاق أن يحدث تفاوض مباشر بين الدولتين في دولة ثالثة صديقة للطرفين أو محايدة.. تفاوض يبدأ بالعسكريين الذين يحققون وقف اطلاق النار وينتقل الى أهل الدبلوماسية الذين يضعون لأهل القرار النهائي جدول أعمال من النوع القليل التعقيد.

وفي اطار الحديث حول الحملة الدبلوماسية تجدر الاشارة الى أنه لمجرد أن أنجز العراق عملية "توكلنا على الله الرابعة" التي تدخل في نطاق استعادة ما تبقى من أرض محتلة والاستيلاء على المزيد من الآليات وقطع السلاح والذخائر الايرانية وذلك لتعطيل اي امكانية لتجدد الحرب مستقبلاً، أجرى الرئيس صدام حسين اتصالات هاتفية مع الملوك والرؤساء الذين يجوز اعتبارهم عمق العراق وسنده المالي والمعنوي وذلك لكي يوضح على طريقته أموراً أفرزتها الاجواء الناشئة عن قبول الحكم الايراني بالقرار 598 مع تضمين القبول الكثير من الالغام والنيات غير الطيبة على الاطلاق وتحفظ العراق على ذلك القبول. وهؤلاء الملوك والرؤساء هم الملك فهد بن عبد العزيز والرئيس حسني مبارك والملك حسين والرئيس علي عبد الله صالح والشيخ جابر الأحمد.

وصحيح أن الاتصال الهاتفي تم يوم السبت 23 تموز (يوليو) 1988 أي عشية عيد الاضحى وان الرئيس صدام هنا "اخوانه القادة العرب" على حد ما جاء في النبأ الرسمي "بمحلل عيد الاضحى المبارك متمنياً العز والسودد للأمة العربية" إلا أن الغرض من الاتصال هو لتوضيح أمور يود حلفاء الرئيس صدام أن يسمعوها منه شخصياً وليس من خلال التصريحات التي يدلي بها مسؤولون آخرون في الدولة العراقية.

والقول بأن الاتصال الهاتفي ليس للتهنئة بالعيد أو أن حلول العيد كان فرصة للاتصال يعود الى انها ليست المرة الاولى التي يحدث فيها مثل هذا الاتصال الذي يقتصر على القادة الذين يجوز كما أسلفنا اعتبارهم عمق العراق المعنوي والسياسي والمالي. فقبل انعقاد القمة العربية الاستثنائية التي جرى عقدها في الجزائر يوم 7 حزيران (يونيو) 1988 بساعات أجرى الرئيس صدام اتصالاً هاتفياً مماثلاً أوضح فيه كما ورد في الفصل الاول من هذا الكتاب موقفه من القمة واضطراره بسبب ظروف الحرب الى عدم التمكن من مشاركتهم متمنياً للقمة النجاح.. وفي هذا الاتصال لم يرد اسم الرئيس مبارك لسبب بسيط وهو أن الرئيس المصري كان قبل انعقاد قمة الجزائر بثلاثة أيام أوفد الدكتور أسامة الباز مستشاره، الحاذق في ابتكار صيغ معقولة للحوار والاتصال، إلى بغداد وقابل يوم وصوله الرئيس صدام. وعندما وصل الرئيس مبارك الى بغداد قبل ظهر 7 حزيران 1988 وعقد لقاء مطولاً مع الرئيس صدام حسين ثم عاد مساء الى القاهرة بات واضحاً الهدف الذي جاء من أجله الدكتور أسامة الباز الى بغداد.

كذلك إن القول بأن الاتصال الهاتفي ليس للتهنئة بالعيد يعود الى أنه في اليوم نفسه كانت وسائل الإعلام العراقية تبث نبأ بروتوكولي الصيغة حول التهاني بالعيد كما هي الحال في كل عيد بين الرئيس صدام حسين وعدد من ملوك ورؤساء الدول المسلمة العربية وغير العربية من دون اي اشارة الى موضوع الحرب والموقف من القرار الايراني الذي أعلن الموافقة على القرار 598 والانتصارات العسكرية العراقية التي تلقى الرئيس صدام من ملوك ورؤساء دول العمق المعنوي والسياسي والمالي للعراق التهنئة عليها.

ولقد بدت الاتصالات الهاتفية التي أجراها الرئيس صدام مع الملوك والرؤساء الخمسة كما لو أنها قمة عبر أسلاك الهاتف، أما الحليف الفلسطيني للعراق فإنه تصرف بطريقة متميزة حيث أنه لمجرد أن أعلنت ايران عن قبول القرار 598 اعتبر رئيس الشرعية الفلسطينية ياسر عرفات ان هذه الموافقة هي بمثابة انتصار كبير للموقف العراقي فتوجه بطائرته الى بغداد للقاء الرئيس صدام مسجلاً بذلك انه أول مسؤول عربي يبادر شخصياً الى التهنئة. وعندما التقى بالرئيس صدام يوم الاربعاء

(20 تموز 1988) غادر متوجهاً الى صنعاء استعداداً لتمضية العيد مع القوات الفلسطينية التي تم تهجيرها من لبنان الى هناك.

وقبل أن يستقبل الرئيس صدام صديق عراق الحرب وحليف زمن المواجهة مع ايران ياسر عرفات ويتبلغ منه بكل الصديق والعفوية تهنئة بإعلان الحكم الايراني موافقته على القرار 598، كان ينتهز مناسبة حصول الرئيس علي عبد الله صالح على تحديد ثقة مجلس الشورى اليمني الجديد به رئيساً للجمهورية ليقول كلاماً من شأنه أن يشكل بعض التوضيح لموقف العراق ازاء تحفظه على الصيغة التي أعلنت بها ايران بالقرار 598 وبحيث يتولى أصدقاء العراق بدورهم ما يجب توضيحه.

وطبقاً للنبا الرسمي الذي بثته وسائل الاعلام العراقية عن الاتصال الهاتفي فإن الرئيسين صدام حسين وعلي عبد الله صالح اتفقا عند تناول التطورات السياسية للقرار 598، على أن التنفيذ الكامل والشامل للقرار والابتعاد عن أي تجزئة له هو الطريق الجدي لإتفاقية سلام شاملة ودائمة بين العراق وإيران، وأن هذه هي الارضية الصالحة لأمن وسلام المنطقة ككل.

كذلك انه طبقاً للنبا الرسمي نفسه فإن الرئيسين اتفقا على أن تعامل ايران مع هذه المبادئ سيكشف ما إذا كان تعاملها مع القرار تكتيكياً ومرحلياً أو إنه تعامل واقعي صحيح وصولاً الى اتفاقية سلام بين العراق وايران... واتفق الرئيسان أيضاً على أنه لا مجال لقبول التعامل المجتزأ لبنود القرار والتعامل التكتيكي والظرفي الموقت معه.

وما اتفق الرئيسان صدام حسين وعلي عبد الله صالح في شأنه يلتقي مع رأي ياسر عرفات الذي إعتبر أن قبول الحكم الايراني بالقرار 598 هو ظاهرة ضعف في هذا الحكم ستتعكس في شكل أو آخر على الحكم السوري الحليف الاستراتيجي للحكم الايراني، والذي مارس في الاسابيع القليلة التي سبقت اعلان ايران القبول بالقرار ضغوطاً لا مثيل لها على بقايا أنصار عرفات في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في بيروت ونجحت في ترحيل هؤلاء الى جنوب لبنان وبذلك يكون عرفات فقد امكانية أن يكون له دور في انتخابات الرئاسة اللبنانية التي جاءت

المفاجأة الايرانية لثحرث ارتباكاً في مواقف معظم القوى الفاعلة على الساحة اللبنانية ومن بينها الحكم السوري.

وتجدر الاشارة هنا الى ان الرئيس صدام كان كبادرة مؤازرة من جانبه أعلن في خطاب الذكرى العشرين لثورة 17-30 تموز دعمه للانتفاضة الفلسطينية ومنظمة التحرير و"استنكار مؤامرة الابادة والتصفية التي يتعرض لها الشعب العربي الفلسطيني وكوادره في لبنان على يد النظام السوري وأعوانه".

واللافت أنه بإستثناء عرفات فإن أحداً من الزعامات الفلسطينية لم يسجل الشكر للرئيس صدام على هذه المؤازرة علماً بأن القبول الايراني بالقرار 598 وكان يمكن اعتباره فرصة جيدة للخروج من دائرة التحالف الايراني - السوري - الفلسطيني والتحليق داخل السرب.

وإذا كان خطاب الذكرى العشرين للثورة جاء بمثابة مؤازرة لياسر عرفات فإنه كان موضع اهتمام ملحوظ من جانب العقيد معمر القذافي الذي ما أن بلغه مضمون الخطاب وبالذات ما يتعلق بتصورالعراق لصيغة السلام والتعايش مع ايران حتى علق على الخطاب بكلام كان موضع تقدير الرئيس صدام حسين عندما بلغته صيغة التعليق وطريقة اذاعتها في ليبيا الى درجة انه طلب من وزارة الخارجية ابلاغ العقيد معمر القذافي عبر سفير ليبيا لدى العراق الشكر على هذا الموقف العفوي من جانب الرئيس الليبي.

وهذه الطراوة المستجدة في العلاقة جعلت الرئيس الليبي بعدما كانت ايران أعلنت قبولها للقرار 598 وأبدى العراق من جانبه تحفظاته وعرض تصوراته لشكل السلام الذي يصمد، يُجري بعد ظهر يوم الخميس 21 تموز (يوليو) 1988 من طرابلس اتصالاً هاتفياً بالرئيس صدام حسين في بغداد. وطبقاً للنبا الرسمي الذي أذاعته وسائل الاعلام العراقية فإن ما حدث توافق عليه بين الرئيسين صدام حسين وعلي عبد الله صالح في شأن التنفيذ الشامل للقرار 598 لم يحدث بين الرئيسين العراقي والليبي، ذلك انه من خلال صيغة نبا الاتصال كما أذاعتها وسائل الإعلام العراقية يتبين أن العقيد القذافي يرى أن يتم وقف اطلاق النار ويُنظر الى ذلك على انه خطوة جيدة على طريق تحقيق الحل في حين قال الرئيس صدام في معرض تأكيد

الرغبة العميقة بالسلام إن العراق ينظر الى القرار 598 ككل متكامل وكأرضية لسلام دائم بين العراق وايران وليس كصيغة مؤقتة لتجميد نشاطات معينة في الحرب أو إيقاف إطلاق النار فقط. كذلك يرى العراق، وفق ما قاله الرئيس صدام للرئيس القذافي، ان إيقاف إطلاق النار لوحده لا يمكنه وقف الحرب بل يمكن ان يوقفها مؤقتاً ثم ترجع الى أسوأ مما كانت عليه.

وفي سياق المكالمات الهاتفية أبدى الرئيس صدام للرئيس القذافي استغرابه لرفض ايران التعامل المباشر مع العراق مع أن الفقرة الرابعة من القرار تؤكد على هذا الامر. وقال له أيضاً إن من يرفض التعامل المباشر معناه أنه لا يريد السلام أو عقد اتفاقية سلام بل يتعامل مع العراق تعاملاً تكتيكياً لأغراض معروفة.

كان يوم الخميس 21 تموز (يوليو) 1988 حافلاً بالتطورات. وكان يمكن لزائر بغداد خصوصاً اذا كان مثلي صحفياً وكاتباً وتربطه صلات طيبة بعدد من المسؤولين تسهل له أمر الاستفسار عن بعض الامور أن يلاحظ أهمية التطورات التي تتلاحق.

وعلى رغم ان الاعلان يوم الاربعاء 20 تموز 1988 عن رسالة بعث بها نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية طارق عزيز الى الامين العام للأمم المتحدة خافيير دي كويار ثم اذاعة نص هذه الرسالة أحدث الكثير من الارتياح في النفوس، إلا أن علامة الاستفهام الناشئة عن عدم عقد الاجتماع الاساسي حتى بعد مرور ثلاثة أيام على اعلان قبول ايران بالقرار 598 استمرت مرتسمة ووضعت الجميع في حالة ترقب. بل قد يجوز القول إن العراقيين والعرب والعالم، وبهذا التسلسل، كانوا يتطلعون الى اجابة عن هذا التساؤل: لماذا لم ينعقد اجتماع القرار حتى الآن؟ واجتماع القرار هو الاجتماع المشترك لسلطتي القرار في العراق: مجلس قيادة الثورة والقيادة القطرية.

ولقد اعتاد العراقيون على هذا الاجتماع المشترك أن ينعقد لظروف وتطورات أقل أهمية من اعلان ايران قبولها القرار 598، فلماذا لا ينعقد هذا الاجتماع اذن؟ هل لأن الخطوة الايرانية ليست مهمة، أم هل أن عدم الانعقاد خطوة تكتيكية هدفها ارباك الحكم الايراني بحيث يختار في أمر الموقف العراقي؟

كما أن العراقيين اعتادوا على أنه بعد كل اجتماع يعقده مجلس قيادة الثورة والقيادة القطرية يكون هنالك قرار مهم، واعتادوا أيضاً على انعقاد هذا الاجتماع المشترك بعد حدوث تطور مهم.

وإلى ذلك يوم الخميس هو آخر الاسبوع حيث تكون أعصاب الناس المشدودة تستعد للإجازة الاسبوعية بحيث يستأنف هؤلاء أعمالهم وهم أكثر حيوية، هذا مع الأخذ في الاعتبار أنه بسبب ظروف الحرب لم يعد هنالك تمييز واضح بين أيام العمل والإجازات في العراق.

ومساء الخميس قطع الرئيس صدام على العراقيين التساؤلات التي بدأت تتزايد عندما شاهدوه على شاشة التلفزيون في نشرة أخبار الساعة الثامنة التي هي موضع الاهتمام الكبير من الناس خصوصاً عندما تمتلئ حيوية بنشاطات الرئيس صدام وزياراته للجبهة. ولقد شاهدوه في المناسبة التي أكثروا من التساؤلات في شأن تأخر حدوثها، ذلك ان الرئيس صدام طبقاً للنبا الذي بثه التلفزيون مع الصور ترأس اجتماعاً مشتركاً لمجلس قيادة الثورة والقيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي تم خلاله بحث آخر تطورات الموقف السياسي.

وجاء في النبا أيضاً: "ان مجلس قيادة الثورة والقيادة القطرية أكدا في الاجتماع المشترك على ضرورة تجاوب ايران مع الاقتراحات التي تضمنتها رسالة وزير الخارجية الى الامين العام للأمم المتحدة يوم الاربعاء 20 تموز 1988 وضرورة تبني الامين العام لهذه المقترحات كخطوة لا بد منها قبل المباشرة بأي خطوات أخرى، مؤكداً ان الهدف من القرار المرقم 598 هو الوصول الى السلام الشامل والدائم وليس حلاً جزئياً أو ظرفياً ليس فيها وضوح أو ترابط. وقرر المجلس والقيادة ضرورة متابعة الموقف بكل دقة وحثاً مما تتضمنه مواقف تصدر من عدة مصادر إيرانية ممن تتمسك بالنهج الذي كان السبب في شن الحرب والعدوان على العراق في الرابع من أيلول 1980 والاصرار على الحرب والعدوان طيلة ثماني سنوات. كما بحث الاجتماع الموقف في الجبهات والنشاطات الحربية للقوات المسلحة الإيرانية والهجمات العدوانية التي تستهدف قطعتنا والمناطق المدنية. ودعا المجلس والقيادة الى تشديد اليقظة تجاه النيات

العدوانية الايرانية وحتى يتحقق السلام الدائم والشامل الذي دعا اليه العراق وعمل من أجله بثبات وإخلاص".

وعلى رغم ان النبأ الرسمي الذي بثته وسائل الإعلام العراقية عن الاجتماع المشترك لم يتطرق الى التفاصيل، وهو أمر طبيعي، ولم يشر الى أن قرارات أُتخذت، إلا أنه من الواضح لمن يتأمل في النبأ ويقرأ بين السطور أن الاجتماع لم يكن لإتخاذ قرار وإنما لتثبيت الموقف الذي جرى الاعلان عنه في البداية بشكل ملاحظات أوردتها وزير الثقافة والإعلام لطيف نصيف جاسم يوم الاثنين 18 تموز (يوليو) 1988 ثم بشكل اقتراحات تضمنتها الرسالة التي بعث بها وزير الخارجية طارق عزيز الى الامين العام للأمم المتحدة.

الفصل الثالث

معركة المفاوضات المباشرة

في نطاق المحاولات ذات الطابع النفسي لمواجهة التطورات الناشئة عن القبول بالقرار 598 بثت ايران في الثانية عشرة وخمس دقائق ثم في الواحدة والنصف من ظهر اليوم الاول لعيد الاضحى (24 تموز 1988) تصريحاً لمتحدث عسكري جاء فيه ان القوات الايرانية حررت بعض الاراضي التي كانت القوات العراقية احتلتها وتم الاعلان في حينه من جانب العراق عن ان هذا الاحتلال مؤقت.

وعلى رغم ان الدنيا عيد وأن الرئيس صدام ارتدى في هذا اليوم البدلة المدنية وبدا في غاية الاناقة وهو يرتديها فإنه لمجرد أن بلغه الادعاء الايراني وكان فرغ من استقبال مهنثيه من القياديين وأفراد العائلة، حرص على ان يملي بنفسه تصريحاً منسوباً لناطق عسكري لتوضيح هذا الادعاء... وفي هذا التصريح أشار الى ان دخول القوات العراقية ثم خروجها كان طبقاً لسياسة معلنة وأن ما ادعته ايران مضحك. وأضاف الى ذلك القول: "لكي يصبح واضحاً للجميع وفي مقدمة من نحرص على وضوح الصورة امامهم هم شعوب ايران المنكوبون بحكامهم الكذابين نقول ليس من سياستنا ان نندفع الى أي عمق اضافي داخل أراضي ايران في كل قواطع العمليات (على رغم ليس هنالك ما يمنع قطعائنا وعلى جبهات القتال لأن تصل الى أعماق أكثر بكثير من الأعماق التي وصلتها الآن) تاركين الفرصة لسلام يعمل الخيرون على جعله واقعاً قائماً، وأن الأعماق التي وصلنا اليها الآن في قواطع العمليات بموجب المقتضيات العسكرية لتحرير الارض هو اندفاع مؤقت وستنسحب الى مواقع انطلاق قواتنا كما انسحبنا قبل هذا من قواطع اخرى معروفة في الجبهة. ونأمل ألا يصدق أحد من شعوب ايران أكاذيب حكامهم

وبياناتهم وتصريحاتهم حيث من المتوقع أن يكذبوا عليكم عندما تنسحب قواتنا من مواقع أخرى ليقولوا نفس الذي قالوه هذا اليوم عندما أعلنوا عن تحرير أراضى إيرانية بالقتال في قاطع عمليات الفيلق الثالث في حين أن حقيقة الامر هو أن قواتنا قد انسحبت طبقاً لأوامر من القيادة السياسية كما قلنا.. والله أكبر وليخسأ الخاسئون" ..

وتأكيداً لهذا الموقف فإن القيادة العامة للقوات المسلحة العراقية جددت في بيان لاحق أن القوات العراقية ستانسحب اعتباراً من يوم الثلاثاء 26 تموز - يوليو - 1988 من مدن ومناطق إيرانية وضعت اليد عليها بصفة مؤقتة وهي "قصر شيرين" و"سرييل زهاب" و"كيلان غرب" و"سومار" و"صالح اباد" وقصبات "كولان" و"سرنى" و"أمير أباد" .. وهذا البيان الذي أعلن ذلك تضمن أيضاً عبارات توحى صياغتها بأن الرئيس صدام حسين كتبها واختار كلماتها بكل عناية. وهذه العبارات هي: "اننا نؤكد ايفاءنا بما نعلن من مبادئ وسياسات ولأننا لا نضع المبادئ على طريق المساومات الرخيصة أو في ميادين انتهاز الظروف كما يفعل حكام ايران وبذلك نقدم دليلاً جديداً على صدق ما نعلن بأننا لا نطمع في أراضى ايران... إلا أننا لا نسمح لأحد أن يطمع في حقوقنا وأراضينا أو يتصرف بما يؤذى شعبنا وبما يهدد المبادئ والقيم العليا ومصالح شعب العراق والامة العربية. وإننا وعلى ضوء ذلك وبعد أن لقنا نظام ايران العدوانى الشرير الدروس التى يعرفها في ساحة المنازلة سنتنظر كيف سيتصرف تجاه السلام والمفاوضات المباشرة تحقيقاً للسلام وقرار مجلس الامن رقم 598 وسوف نجابه أى تصرف منحرف أو تكتيكى بما يقتضيه الموقف من مستوجبات ومن بين ذلك فضح السياسة الايرانية المراوغة وفضح أساليب حكام ايران فى السعى لكسب الوقت على أمل توفر ظروف أفضل لسياستهم العدوانية ومجابهتهم فى كل ميادين المنازلة العسكرية والسياسية فى ضوء المستجدات وطبقاً لمبادئنا وسياستنا المعلنة" ..

وفي الساعات التى سبقت اصدار هذا التوضيح الذى له صفة الانذار كانت الطائرات العراقية تنفذ 261 مهمة وطلعة وكانت القوة البحرية من جانبها تسدد ثلاث ضربات صاروخية لمواقع نفطية ايرانية.

وفي الوقت نفسه كانت تصدر عن القيادة السياسية العراقية إيماءة لها دلالتها وتمثلت بالمرسوم الجمهوري الذي صدر يوم الاثنين 25 تموز 1988 وقضى بتعيين الدكتور سعدون حمادي وزير دولة للشؤون الخارجية، الامر الذي عكس انطباعاً بأن العراق سيبدأ حملة دبلوماسية مكثفة وعلى عدة جبهات. وفي الوقت نفسه كانت تعكس انطباعاً بأن رجل الدبلوماسية العراقية الذي قاد العمل الدبلوماسي الى حين انجاز القرار 598 ثم تطور الانجاز بعد سنة الى قبول الحكم الايراني بالقرار، سينشغل بعد الآن بمفاوضات شاقة قد تطول كثيراً، وأنه تبعاً لذلك لا بد من وزير خارجية متمرس يتواجد في استمرار في بغداد ويتوجه بين الحين والآخر الى بعض العواصم غير البعيدة عن بغداد ويترأس وفد العراق الى بعض المؤتمرات التي تنعقد في اطار الجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الاسلامي.

وبتعبير أدق بدا تعيين الدكتور سعدون حمادي وهو أول وزير دولة عضو في مجلس قيادة الثورة كما لو ان طارق عزيز سيتفرغ، اذا جاز التعبير، لمواجهة العناد الايراني ولتطبيق الحل المثالي، أو فلنقل الحل الافضل للوفاق العراقي - الايراني الذي لا بد منه وإن طال الصبر وإتسع حجم المثابرة.

ويوم الثلاثاء 26 تموز - يوليو - 1988 غادر طارق عزيز بغداد متوجهاً الى نيويورك. وحرص على أن يعلم قبل مغادرته ان عدم القبول بالمفاوضات المباشرة يعني عدم القبول بمبدأ السلام الشامل والدائم، وأن تطبيق القرار 598 وفق تسلسل فقراته العاملة هو الضمان العملي لتحقيق السلام.

وحذر طارق عزيز ايران من عدم التجاوب مع هذا المنهج وحملها مسؤولية كل النتائج التي تترتب على ذلك.

وعندما سأله مندوب "وكالة الانباء العراقية" عن الاسلوب الذي سيتم إتباعه لتطبيق القرار قال: "منذ صدور القرار قبل أكثر من عام والعراق يؤكد موقفاً لم يغيره هو أن تطبيق القرار وفق تسلسل فقراته العاملة هو التطبيق المنسجم مع نص القرار ومع أهدافه النهائية وهو الضمان العملي لتحقيق السلام الشامل والدائم ومن المفروض ان نتوصل في نيويورك الى اتفاق متكامل حول تطبيق القرار يحدد التزامات الطرفين على وجه دقيق".

ورداً على سؤال عما اذا كانت المحادثات في نيويورك ستسفر عن موعد لوقف إطلاق النار قال طارق عزيز إن الاتفاق على الموعد مرهون بالاتفاق الكامل بين الطرفين عبر المفاوضات المباشرة حول تطبيق القرار.

وتوضيحاً لمسألة التحفظات العراقية ازاء الخطوة الايرانية التي تقضي بقبول ايران القرار 598 قال طارق عزيز: "ان تصريحات المسؤولين تُظهر التناقض في مواقفهم فمرة يقولون بأنهم يريدون السلام الدائم ومرة اخرى يصدرون البيانات حول الحشد والتعبئة لمواصلة الحرب.. ان هذه التناقضات في أقوال المسؤولين الايرانيين تؤكد ضرورة الحذر وضرورة طلب ضمانات مؤكدة وذات طبيعة شاملة منهم وتحت اشراف الامين العام ومجلس الامن لكيلا يتراجعوا كعادتهم عما يُتفق عليه، لذلك لا يجوز اطلاقاً التسرع في اتخاذ أي خطوة قبل التعرف على نيات الجانب الايراني بكل دقة وبصورة شاملة والتأكد من ذلك بالخطوات الملموسة...".

وإذا فإن طارق عزيز غادر والتحفظ على حاله. وتوجه الى نيويورك لعله يعرف من الامين العام للامم المتحدة أموراً تبديد المخاوف من أن تكون الخطوة الايرانية لعبة تدخل في مجال المناورة فقط، وذلك على أساس أن ايران قد تُبلغ الامين العام شخصياً بعض الامور التي لا تعكسها التصريحات وتعطيه حرية الكشف عن هذه الامور ضمن مقتضيات تسهيل المهمة. كذلك ان طارق عزيز قد يعرف من نيويورك ومن خلال اتصالاته بمندوبي الدول الاعضاء في مجلس الامن ما من شأنه أن يوضح النيات الايرانية ما دام قال قبل ان يغادر بغداد بلحظات متوجهاً الى نيويورك انه: "لا يجوز اطلاقاً التسرع في اتخاذ أي خطوة قبل التعرف على نيات الجانب الايراني"..

وفي أروقة الامم المتحدة وكواليسها يعرف الباحث عن المعرفة كل ما يريد معرفته مع بعض الاستثناءات في المواقف التي لها طابع اللغز مثل الموقف الايراني، وإلى حد ما موقف الامين العام نفسه الذي كاد في بعض المراحل يتم في نظر العراق تصنيفه على انه ايراني الهوى، بمعنى انه أكثر تعاطفاً مع الموقف الايراني وأقل تفهماً للموقف العراقي. وفي تلك الفترة التي بدا فيها كذلك كانت أوساطه

تقول في بعض المجالس تلميحاً ان الامين العام يحاول بتعاطفه مع الموقف الايراني استدراج الايرانيين الى حلبة السلام بدل أن يواصلوا عنادهم والقول "لا" في كل مرة يثار فيها موضوع السلام.

وإذا كان من الطبيعي أن تقتصر التصريحات التي أدلى بها في بغداد قبل المغادرة الى نيويورك على جهة اعلامية واحدة هي الجهة الرسمية المتمثلة بـ "وكالة الانباء العراقية" فإن طارق عزيز وجد في نيويورك عند وصوله ثم قبل أن يتوجه الى مكتب الامين العام للاجتماع به عشرات الصحفيين ومندوبي الاذاعات ومحطات التلفزيون التفوا حوله ليعرفوا ماذا سيحدث.

ولقد وجد نفسه بعد جولتين عقدهما في يوم واحد مع الامين العام يوشي لرجال الصحافة ومندوبي محطات الاذاعة والتلفزيون انه أبلغ الامين العام ما معناه ان العراق متمسك بمبدأ المفاوضات المباشرة وأنه اذا رفضت ايران هذه الصيغة فإن ذلك يعني انها غير جادة بتحقيق السلام.

ولقد حدثت في اليوم الذي غادر فيه طارق عزيز بغداد الى نيويورك مفاجأتان تحولتا الى موضوع تدور الاحاديث حوله في الاوساط الدولية وفي أروقة الامم المتحدة. والمفاجأتان متصلتان بالحرب العراقية - الايرانية ومن شأن كل منهما وحسب طبيعتها أن تؤثر في مجرى التوجه الدبلوماسي لإنهاء الحرب.

المفاجأة الاولى تمثلت بتحذير الملك فهد بن عبد العزيز يوم الثلاثاء 26 تموز - يوليو 1988 ايران من مهاجمة السعودية. وفي كلمة ألقاها الملك لدى استقباله مجموعة من ضباط الجيش والشرطة وبثها التلفزيون في نشرته الاخبارية المتأخرة من ليل ذلك اليوم^(*) قال الملك: إذا ظنت ايران أو أي دولة اخرى أن المملكة العربية

(*) دافع الملك فهد أيضاً في كلمته عن صفقة صواريخ أبرمتها المملكة العربية السعودية مع الصين وقال ان بلاده ستسعى للحصول على أسلحة من بلاد اخرى اذا حُرمت من الاسلحة الاميركية. وفي تحذيره الواضح للحكم الايراني قال ان السعودية لن تكون من يبدأ بالعنوان ولكنه أعلن أنها ستواجه أية دولة تريد مهاجمتها.

وأوضح ان بلاده ملتزمة بشراء أسلحة غربية للصنع، وأضاف قوله ان الامر اتفق في المصالح، وأن للسعودية تدفع أموالاً مقابل الاسلحة ولا يوجد شيء مجاني وأنه لا توجد عواطف في المصالح الثنائية. وقال انه اذا كان من الصعب عقد صفقة أسلحة مع بلد فإن السعودية ستذهب الى بلد آخر.. (وتجدر الإشارة الى ان الكونغرس الاميركي عرقل صفقات أسلحة عدة للدول العربية من بينها السعودية).

السعودية غير قادرة على الدفاع عن نفسها فهي مخطئة. وكشف عن خطة عملاقة عندما أعلن أمام الضباط الذين أتوا لتهنتته بعيد الاضحى أن تجنيد نصف مليون شاب من الذين تلقوا تعليماً عالياً سيكون مفيداً للأمن السعودي.

وبدا واضحاً أن الملك فهد بتسمية ايران بالإسم بينما أشار الى دول اخرى انما من دون ان يسميها كان يحدد من هي الجهة التي يمكن ان تعتدي على المملكة. كذلك بدا واضحاً أنه بإشارته الى أن المطلوب تجنيدهم يجب ان يكونوا من الذين تلقوا التعليم العالي انه يريد القول ما معناه ان كل ما حصلت عليه المملكة في السنوات الاخيرة كان أسلحة متقدمة ويحتاج استعمالها الى الذين يتمتعون بمؤهلات علمية.

وتحذير الملك من دون دعوة الى التجنيد يختلف عن التحذير فقط. كما ان التحذير وتجنيد نصف مليون شاب دفعة واحدة معناه ان القيادة السعودية تتوقع حدوث أمور بالغة في المنطقة وأن الملك وجد في قدوم ضباط لتهنتته بعيد الاضحى مناسبة جيدة لإعلان هذه الخطوة التي تبدو في بعض جوانبها كما لو أنها اعلان النفير العام.

ولقد كان لافتاً ان التحذير والدعوة الى التجنيد حدثا في وقت سجلت ايران نقلة نوعية بقبولها القرار 598، إلا أن النقلة الايرانية كانت أيضاً نوعية، حيث ان الرسالة التي وجهها آية الله الخميني لمناسبة ذكرى أحداث مكة والمؤرخة 20 تموز - يوليو - 1988 كانت بمثابة اعلان حرب على المملكة العربية السعودية. وفي هذه الرسالة قال الخميني عبارته الشهيرة بأن موافقته على القرار 598 هي أسوأ من شرب السم بالنسبة اليه.. وبعد هذه الرسالة واصلت ايران حربها الاعلامية واتهاماتها للسعودية. وفي البداية كانت المملكة تنفي بعض المزاعم الايرانية إلا أن الملك فهد بن عبد العزيز في ضوء معطيات جديدة ومعلومات وتحليل معمق للموقف أطلق التحذير ودعا الى تجنيد نصف مليون. ومن المؤكد أن أي سعودي يقرأ رسالة الخميني سيعتبرها اعلان حرب. ولو أن المسؤولين السعوديين عمموا هذه الرسالة لكانت حدثت داخل المملكة تعبئة عفوية.

ونحن نقول ذلك مع الأخذ في الاعتبار أن الخميني كان في معرض قبوله بالقرار 598، وهو الذي اعتاد رفض كل شيء وتمسك بإسقاط النظام في العراق، يحتاج الى غطاء لهذا التراجع في الموقف فوجه حملة عنيفة ضد المملكة العربية السعودية وهدفه من ذلك مزدوج:

الاول - الايجاء للايرانيين بأن الحكم الذي يجلس في أعلى مراتبه قوي بدليل انه عندما يوافق على القرار 598 فإنه يتطلع الى جبهة اخرى على الايرانيين ان يستعدوا لها.

الثاني - شق الصف الخليجي في مرحلة معركة السلام بحيث تحاول دول الخليج الضغط على العراق من أجل أن يوافق على القرار 598 كما تريد ايران، أي وقف القتال وتبادل الاسرى بينما يريد العراق حلاً شاملاً ودائماً عبر مفاوضات مباشرة. كان تحذير الملك فهد بن عبد العزيز المفاجأة الاولى التي حدثت في الوقت الذي كان طارق عزيز يعبر الاطلسي في طريقه الى نيويورك. اما المفاجأة الثانية فكانت عبارة عن نقلة نوعية في النشاط العسكري لمنظمة "مجاهدي خلق" الايرانية المعارضة أعلن عنها متحدث باسم المنظمة.

ولقد اختارت المنظمة وكالة أنباء أجنبية (وكالة رويتر) لإبلاغها أن قوات "جيش التحرير الوطني الايراني" التابعة للمنظمة استولت يوم الثلاثاء 27 تموز - يوليو - 1988 خلال هجوم بدأته فجرأ على مدينتي "اسلام آباد غرب" و"كرند"، وأن هذه القوات تشق طريقها في اتجاه مدينة "كرمنشاه" للسيطرة عليها. وأوضح المتحدث ان القوات التابعة للمنظمة استقبلت بالترحيب من أهالي المدينتين وأنه تم الاستيلاء على كميات من الاسلحة والمعدات، فضلاً عن أن أعداداً أخرى - على حد قول المتحدث - رفضت القتال. ثم أعلن المتحدث بعد ذلك ان قوات "مجاهدي خلق" سيطرت على "حامية بهشتي" التي تعد أكبر وأهم حامية للحرس الثوري، وتمكنت من تدمير الفرقة 27 للحرس الثوري التي تقع على طريق اسلام آباد - كرمشاه.

وعلى رغم ان المنظمة لم تعلن من أين انطلقت قواتها إلا أنه ليس سراً ان المنظمة تتخذ من العراق مكاناً لقياداتها ولقواتها بعدما ضاقت فرنسا ذرعاً بمسعود

رجوي وطلبت منه ومن أعضاء القيادة المتواجدين معه مغادرة الاراضي الفرنسية مقدمة لصفقة مع الحكم الايراني إعتبرها جاك شيراك فرصة العمر لأنها ستجعله يفوز برئاسة الجمهورية الفرنسية فإذا بها تنهي أحلامه السياسية وتتسبب في تجديد رئاسة فرنسوا ميتران الذي تبين انه كان بعيد النظر أكثر من شيراك الذي قوبلت لعبته بأسف شديد من جميع أصدقائه العرب.

والقول بأن ذلك ليس سرّاً على أساس ان الرئيس صدام حسين نفسه استقبل أكثر من مرة مسعود رجوي وهو يعتبره قادراً على أن يحقق فرصته في الوصول الى الحكم على أنقاض حكم رجال الدين.. ومن هنا فإن هذه النقلة النوعية في نشاط مسعود رجوي كانت لافتة وتشعب الاجتهاد في شأن أغراضها. من جهة يمكن اعتبارها وسيلة من وسائل الضغط اذا هي نجحت. ومن جهة اخرى انها بالنسبة الى قيادة "مجاهدي خلق" فرصة العمر من أجل الدخول الى بلادهم ومحاولة توحيد القوى المعارضة لحكم رجال الدين، كما انها في الوقت نفسه مغامرة بقدر ما انها قد تنتهي بمذبحة يدفع ثمنها مقاتلو "مجاهدي خلق" بالقدر نفسه انها قد تهين هؤلاء ظروف تأليب الرأي العام الايراني ضد حكم رجال الدين ويحاولون كسر الفقرات لهذا الحكم اذا هم استطاعوا السيطرة على مدينة كبرى مثل كرمشاه وشق قيادات الجيش المستعدة لهذا الاحتمال.

وفي الوقت الذي بدأت الانظار تتجه نحو الجبهة الجديدة... جبهة "مجاهدي خلق" وقوات الحرس الثوري، وتتواتر المعلومات عن معارك وإنجازات تبدو في بعض جوانبها مثل حرب اليمن أو مثل الحرب الهندية - الباكستانية التي انتهت بولادة بنغلادش... في هذا الوقت كانت وكالة الانباء الايرانية تعلن سقوط "كرند" لاتي أعلن بيان "مجاهدي خلق" انهم سيطروا عليها وأنهم في طريقهم الى المدينة الرئيسية "كرمنشاه"، لكن هذه الوكالة أشارت الى ان القوات العراقية هي التي احتلت المدينة وذلك لكيلا تعترف بالنقلة النوعية لقوات "مجاهدي خلق" مخافة أن يتسبب ذلك في حدوث بلبلة داخل ايران لأن المواطنين عندما يقال رسمياً لهم ان قوات "مجاهدي خلق" باتت تحارب داخل ايران فإن ذلك سيحدث ردود فعل

سلبية ضد حكم رجال الدين. ولجورد أن أعلنت الوكالة الايرانية ذلك جرى الرد من قِبَل العراق على ذلك وجاء الرد على مستوى عال، حيث ان وزير الثقافة والاعلام لطيف جاسم أدلى بتصريح قال فيه "ان القوات العراقية لم تحتل مدينة (كرند) الايرانية وأن الادعاء الايراني كاذب...".

وعلى هامش المفاجأتين كانت العمليات العسكرية العراقية تتواصل. ففي يوم الثلاثاء 26 تموز - يوليو - 1988 وهو ثالث أيام عيد الاضحى نفذت القوات الجوية 353 مهمة وطلعة.

وأشار البيان العسكري الذي صدر في هذا الشأن الى أن ضربات الطيارين كانت دقيقة حيث أصابت مدارج طائرات ومهابط سميتات في قواعد ووحدات ايرانية. كما ان الطيارين أصابوا في هذه الطلعات ست سميتات في مطار كرمشاه، الامر الذي يشكل تسهيل مهمة - اذا جاز التعبير - لقوات مجاهدي خلق اذا هي صمدت وواصلت توجهها نحو "كرمشاه" وفي يوم الاربعاء 27 تموز 1988، وكانت اجازة عيد الاضحى مستمرة في العراق نفذ الطيارون العراقيون 278 مهمة وطلعة ونشطت القوة البحرية العراقية. وأفاد البيان العسكري الذي يُجمل النشاطات ان عدد الاسرى في العمليات الاخيرة ارتفع الى 12207 أسرى وهو انجاز جيد على صعيد البند الخاص بتبادل الاسرى في القرار 598 علماً بأن القرار ينص في الاصل على تبادل شامل للاسرى، ولكن كثرة عدد الاسرى العراقيين لدى ايران جعلتهم يتباهون ويعاندون وتلك كانت حالهم عندما تمكنوا من احتلال مساحات شاسعة من الاراضي العراقية. ومثلما انهم بعدما حرّر العراق معظم الاراضي سارعوا الى اعلان موافقتهم على القرار 598 فإنهم بعد أن يتزايد عدد الاسرى لدى العراق سيفقدون ورقة اخرى يتباهون بها، ولربما يكون وقوع ايرانيين اسرى بأعداد كبيرة في أيدي العراقيين سبباً لكي يمارس الحكم الايراني بعض المرونة وبالذات في ما يخص المفاوضات المباشرة للحرب بحيث لا تتجدد بعد الآن.

ولكن اللافت أكثر من أي شيء آخر هو أن المجلس الوزاري المصغر في اسرائيل عقد يوم الاربعاء 28 تموز 1988 جلسة مخصصة لمناقشة التطورات الخاصة بالحرب العراقية - الايرانية اثر اعلان موافقتها على القرار 598.

ومع أن كل حكومات العالم أو معظمها تناقش كل حسب ارتباطاتها وظروفها بهذه الحرب، وأن بعض الدول المعنية تناقش أمر هذه الحرب بعناية شديدة، إلا أن الاعلان من جانب اسرائيل بأن مجلسها الوزاري المصغر خُصص جلسة لمناقشة تطورات الحرب كان له أكثر من تفسير. ولعل أهم التفسيرات على الاطلاق ان اسرائيل المستفيدة لمدة ثماني سنوات من استمرار الحرب العراقية - الايرانية ستكون متضررة في حال توقفت هذه الحرب... وستكون أكثر تضرراً اذا هي توقفت وخرج العراق منها وهو متفوق على ايران لأن العراق سند أساسي واستراتيجي للشرعية الفلسطينية وللانتفاضة التي تسجل صموداً مذهلاً.

وفي الوقت الذي كانت الانظار تتجه نحو نيويورك لمعرفة ما ستسفر عنه محادثات وزير الخارجية العراقية طارق عزيز مع الامين العام للأمم المتحدة دي كويار الذي كان اجتمع أيضاً (أي الامين العام) بوزير خارجية ايران علي أكبر ولايتي، كان هنالك رصد دقيق من جانب الناس لمعرفة ما تقوله الاذاعات الاجنبية في شأن الاتصالات التي تشهدها أروقة المنظمة الدولية وكذلك في شأن الهجوم الذي بدأته قوات "مجاهدي خلق" وهدفه، كلما أفادت بعض الاستنتاجات المستندة الى التصريحات الاولى لمحدث باسم زعيم "مجاهدي خلق" وهدفه، كما أفادت بعض الاستنتاجات المستندة الى التصريحات الاولى لمحدث باسم زعيم "مجاهدي خلق" مسعود رجوي، السيطرة على مدينة "بندر شاه" والتي يمكن بعد السيطرة عليها تحويلها الى نقطة جذب للايرانيين الحائرين وبالذات الذين سئموا الحرب، أو نقطة قوة لرجوي يثبت من خلالها شأنه بحيث اذا هو حقق مكاسب عسكرية ان يكون له دور في مرحلة ما بعد الحرب. وكان واضحاً من خلال البيانات التي أصدرتها حركة "مجاهدي خلق" عن العملية التي بدأتها قواتها يوم الاثنين 25 تموز - يوليو - 1988 وأطلقت عليها اسم "النور السرمدي" ان هذه القوات تواجه مقاومة شرسة من قوات الحكم الايرانية التي تقصف بشدة اي مناطق تنجح قوات مجاهدي خلق في السيطرة عليها.

ولم يجد العراقيون والعرب عموماً في هذه الاذاعات ما من شأنه أن يوضح معالم الطريق أمامهم. أما الكلمة التي كان ألقاها الملك فهد بن عبد العزيز يوم

الثلاثاء 26 تموز 1988 وحذر فيها ايران من مغبة الاعتداء على المملكة العربية السعودية داعياً الى تجنيد نصف مليون شاب سعودي في القوات المسلحة فإنها كانت ما زالت تتفاعل، أو فلنقل أن دويها كان ما زال مسموعاً وبقوة. وكان واضحاً بما فيه الكفاية ان الملك فهد ما كان ليطلق تصريحاً مثل هذا الدوي لولا انه اعتبر الرسالة التي وجهها الخميني يوم 20 تموز 1988 لمناسبة ذكرى أحداث مكة تهديداً بالعدوان على المملكة. وفي ضوء الدروس المستفادة من الحرب العراقية - الايرانية فإن الملك فهد وأشقائه وإخوانه والمسؤولين عموماً في المملكة يعرفون ان الخميني عندما يهدد فإنه يكون على أهبة الاستعداد. ويعرفون أيضاً ان قبل أن تبدأ الحرب بين العراق وايران أطلق الحكم الايراني (الثوري) تهديدات كثيرة ضد العراق وأرسلوا الى بغداد نفسها سيارات مفخخة وحاولوا اغتيال بعض المسؤولين العراقيين وأبرزهم طارق عزيز الذي تشاء الظروف انه يتصدر قيادة المعركة الدبلوماسية في سبيل انتهاء الحرب.

والمعروف عن السياسة السعودية انها لا تميل نحو التشدد وتُبقي دائماً هامش المرونة رحباً بحيث اذا اضطرت الى اعادة نظر لا تبدو خطوتها بمثابة تراجع، لكن ثماني سنوات من الحرب بين العراق وايران كانت بنتائجها وبعبورها الكثيرة دروساً مستفادة، حيث ان المملكة تعرف ماذا فعلت الحرب بالعراق وتذكر أيضاً ان العراق ذلك المتشدد في استمرار اعتمد المرونة طوال سنوات الحرب ولم يترك مناسبة إلا وأبدي فيها استعداداً للحل ولوقف اطلاق النار ولكن مع ذلك إعتبر الحكم الايراني ذلك نقطة ضعف وتعامل مع العراق على هذا الاساس، ومن أجل ذلك ترى المملكة العربية السعودية ان التعامل مع حكم الآيات في ايران يجب ان يعتمد التشدد منذ البداية، هذا مع الاخذ في الاعتبار أن الشأن العسكري لايران بعد ثماني سنوات من الحرب مع العراق لم يعد مثل ذلك الشأن الذي كانت عليه من قبل. ولكن يبقى التشدد من جانب السعودية ضرورة لا بد منها.. وهذا ما أمكننا. كانطباع أولي، فهمه من كلام الملك فهد ومن دعوته الى تجنيد نصف مليون شاب سعودي.

ولا بد أن هنالك بعض القوى الدولية انطلاقاً من رؤية مستقبلية للمصالح كانت تعمل وراء الكواليس سواء في عواصمها أو عبر مندوبيها في الأمم المتحدة من أجل التوفيق بين الموقفين العراقي والایراني. موقف العراق الذي يرى ضرورة التفاوض المباشر ويتمسك بهذا الأمر مخافة أن تنشأ مستقبلاً ظروف تجعل الحرب تتجدد في أي لحظة إذا إقتصرت الأمر على مجرد وقف القتال والموقف الإيراني الذي ليس جاداً في موضوع تعطيل الأسباب التي أدت إلى الحرب.

ويوم الخميس 28 تموز - يوليو - 1988 دشن الدكتور سعدون حمادي موقفه الجديد كوزير دولة للشؤون الخارجية بقاء مع سفراء الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن (الولايات المتحدة. الاتحاد السوفياتي. الصين الشعبية. بريطانيا. فرنسا) أكد خلاله موقف بلاده الداعي إلى عقد اتفاقية سلام دائم وشامل مع إيران تكون مضمونة من أعضاء مجلس الأمن الدولي "لكي لا تغير إيران موقفها مستقبلاً مثلما كانت تفعل دائماً في السابق وبالتالي نعود مرة أخرى إلى حالة الحرب وعدم الاستقرار في المنطقة". كما أكد أن العراق مع وقف إطلاق نار مبكر وسريع وإنهاء الحرب ضمن صيغة الاتفاق الدائم والشامل للسلام بين البلدين، وأن العراق لا ينوي البقاء في أية أرض إيرانية. وأوضح أمراً من المؤكد أن السفراء الخمسة أصغوا إليه باهتمام واعتبروه ملاحظة من النوع التي توضع خطوط تحتها وهو "أن إعلان إيران موافقتها على قرار مجلس الأمن 598 لا يعني أنها تريد السلام الدائم والشامل وأن طلبنا بإجراء المفاوضات المباشرة بين العراق وإيران هو للاسراع في الوصول إلى السلام المنشود لكون المفاوضات المباشرة هي الطريق الأسرع والأكثر ضماناً لتحقيق هذا الهدف".

وعندما كان سعدون حمادي يوضح هذه الأمور ويقول تحديداً أن المفاوضات المباشرة هي للاسراع في الوصول إلى السلام المنشود فإنه كان يعبر ضمناً عن شكوك باتت حتى ذلك اليوم أقرب إلى اليقين وخلاصتها، أن الحكم الإيراني لن يوقع بسهولة اتفاقية سلام ومن أجل ذلك فإن النشاط الحربي كان متواصلاً. وكان واضحاً أن القوات الجوية هي التي تأخذ على عاتقها مهمات جديدة، ذلك أنه في اليوم الذي استقبل فيه سعدون حمادي سفراء الدول الخمس دائمة العضوية

في مجلس الامن كان الطيارون العراقيون ينفذون 239 مهمة وطلعة قتالية، ويشير بيان المتحدث العسكري الى ان الطيارين العراقيين سددوا ضربة موفقة الى قاعدة هليكوپتر مدينة كرمشاه التي يسعى "مجاهدو خلق" لوضع اليد عليها. ومن المؤكد أن ضرب مطار طائرات الهليكوپتر معناه تعطيل محاولة قوات الحكم الايراني في مواجهة قوات "مجاهدي خلق" الزاحفة في اتجاه كرمشاه، لكن الذي حدث أنه في اليوم الذي وصل فريق خبراء الامم المتحدة الى بغداد بعدما أنهى مهمة مماثلة في طهران أعلن راديو "مجاهدو" الناطق باسم منظمة "مجاهدي خلق" انسحاب قوات "جيش التحرير الوطني الايراني" التابع للمنظمة من مدينتي "اسلام اباد" و"كرند" بعدما سيطرت عليها لمدة 72 ساعة. وكان لافتاً القول ان هذه القوات تمكنت خلال هذه العملية من تدمير 11 فرقة وعدة ألوية من قوات الحرس ومئات الدبابات والمدرعات وإسقاط مقاتلتين وطائرتي هليكوپتر اضافة الى قتل وجرح اكثر من 40 ألفاً من الحرس الثوري.

ومع إن المنظمة كانت تأمل في السيطرة على مدينة "كرمشاه" البالغ تعدادها ثلاثة ملايين نسمة إلا أن العملية التي قامت بها قواتها كانت في أي حال مؤثرة ولافتة لإهتمام العالم. وكان يمكن أن تكون ذات فعالية أكبر لو أن للمنظمة قواعد متماسكة داخل ايران ولكن الحكم الثوري قضى على هذه القواعد خلال ثمانية أعوام من المطاردات لكل من تحوم الشكوك حوله بأنه ينتمي الى "مجاهدي خلق". وفي البيان الذي أصدرته أوضحت المنظمة ان انسحاب قواتها "تم من أجل تنظيم القوات بصورة أوسع وأقوى بغية إسقاط نظام خميني".

وفي الوقت نفسه أعلن العراق أن القوات التي كانت توغلت في الاعماق الايرانية في عملية احتلال، قال انها ستكون مؤقتة، ستسحب خلال 48 ساعة. وقد جرى الاعلان عن ذلك خلال يوم آخر حافل بالنشاط الجوي حيث سجل بيان القيادة العامة للقوات المسلحة العراقية حدوث 293 مهمة وطلعة. أما المناطق الايرانية التي سيتم الانسحاب منها فهي "حلوان" و"قصر شيرين" و"سرييل زهاب" و"سومار" و"أمير أباد". ولقد أُنذر الناطق العسكري الذي أعلن عن الانسحاب بالرد على "أي تطاول على قواتنا المسلحة وأن هجمائنا رداً على هجمات العدو

سوف لن يتقيد بقاطع دون آخر أو باتجاه دون آخر أو أعماق معينة من الارض دون أعماق اخرى". كذلك أعلن الناطق العسكري العراقي ان الانسحاب لا يعني الترحيح عن المطلب الاساسي المتعلق بتحقيق السلام الشامل والكامل.

وكان لافتاً ان الاعلان بأن الانسحاب من الاراضي الايرانية سيتم خلال 48 ساعة قد يكون لتفويت الفرصة سلفاً على اي اعتداء ايراني بأن القوات الايرانية هي التي أجبرت القوات العراقية على الانسحاب، وقد يكون لتسهيل مهمة وزير الخارجية طارق عزيز في نيويورك الذي واجه على الأرجح استفسارات كثيرة في شأن الهجوم العراقي داخل ايران بعد اعلانها القبول بقرار مجلس الامن، بل قد يكون وجد من يقول له ان هذا الهجوم من جهة وانطلاق قوات "مجاهدي خلق" في عملية اخرى من جهة اخرى من شأنهما ان يعرقلا السعي من أجل تقريب وجهات النظر، وأن طارق عزيز وضع حكومته في هذه الاجواء فكان انسحاب قوات "مجاهدي خلق" وكان الاعلان العراقي عن ان الانسحاب من الاراضي الايرانية التي احتلها سيتم خلال 48 ساعة، وهو وقت محسوب بدقة على أساس ان هذه الساعات هي ساعات يومين حافلين بالنسبة الى العراق لأنهما اليومان الاولان من الاسبوع (السبت والاحد) في حين ان النشاط الدولي والاتصالات داخل أروقة الامم المتحدة تكون شبه متوقفة لأن اليومين هما الاجازة الاسبوعية هناك.

وإلى ذلك ان العراق بإعلانه يوم وصول فريق خبراء الامم المتحدة انه سيسحب قواته من الاراضي الايرانية خلال 48 ساعة قد يكون أراد أن يُعبّر هؤلاء بما يمثلونه عن صادق الرغبة في السلام فأعلن ذلك. ولكن الاعلان أحدث ارتياحاً عاماً لأنه بدا كمؤشر نحو احتمالات أقوى لإحلال السلام، فضلاً عن أنه على صعيد المكسب كان الصيد وفيراً اذا جاز القول ذلك أن القوات العراقية استطاعت خلال العملية التي تم اطلاق "وتوكلنا على الله الرابعة" تسميته عليها، الاستيلاء على آليات وأسلحة بكميات وفيرة جداً كانت ممثلة بها عشرات المعسكرات والمخازن في تلك المناطق. وبدا كما لو أن الايرانيين بهذا التكديس للآليات والاسلحة والذخيرة كانوا يستعدون لهجوم فعال ذات يوم على العراق.. وسمعتُ

من أحد المسؤولين يوم السبت (30 تموز 1988) أن القوات العراقية اضطرت الى تدمير أسلحة بالملايين لأن احضارها الى العراق ليس بالامر اليسير، وفي الوقت نفسه لا يجوز ابقاؤها صالحة للاستعمال فتم تدميرها وذلك على الطريقة التي كثيراً ما شاهدناها في أفلام تم انتاجها عن بطولات وأحداث كثيرة التميز حفلت بها الحرب العالمية الثانية في هذه الدورة الاوروبية أو تلك.

ومن المؤكد ان النبأ الذي نشرته الصحف العراقية الصادرة بتاريخ (السبت 30 تموز 1988) حول الصواريخ المتوسطة المدى التي لدى الاتحاد السوفياتي كان موضع اهتمام العراقيين. وفي هذا النبأ الذي شاركت في استقاء معلوماته وكالة الانباء الفرنسية ووكالة "تاس" السوفياتية اشارة الى ان الاتحاد السوفياتي سيبدأ اواخر تموز (أي بعد يوم من نشر النبأ) ائتلاف الصواريخ متوسطة المدى ار.اس.دي 10 بتفجيرها في موضع صحراوي في كاسبوتين يار في كازاخستان (آسيا الوسطى) وأن عمليات التفجير التي ستفُذ في منتصف وآخر كل شهر لمدة ثلاث سنوات وفي كل مرة سيتم ائتلاف تسعة صواريخ يقوم العسكر السوفياتي بتفجيرها على أساس دفعات تضم كل دفعة ثلاثة صواريخ وذلك بوضع كمية 700 كليوغرام من مادة الـ ت.ن.ت.

وتجدر الاشارة الى أن عمليات التفجير هذه تأتي في اطار اتفاقية الصواريخ المتوسطة المدى التي وقعتها الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي لإزالة جميع الصواريخ النووية القصيرة المدى والمتوسطة المدى في أعقاب لقاءات القمة بين الرئيسين رونالد ريغان وميخائيل غورباتشوف والتي حظيت بتصديق مجلس الشيوخ الاميركي ومجلس السوفياتي الاعلى عليها. وطبقاً لنبأ أوردته في الاطار نفسه وكالة الانباء السوفياتية (تاس) فإنه في غضون 29 شهراً (ابتداء من مطلع آب - أغسطس - 1988) سيكون تم ائتلاف 75 في المائة من الصواريخ ثم تتم تصفية النسبة المتبقية خلال سبعة أشهر لاحقة.

الى جانب هذا النبأ الذي استوقف العراقيين الذين قرأوه وتأملوا معانيه كان هنالك نبأ آخر من النوع نفسه ويتعلق بوزير الدفاع الاميركي فرانك كارلوتشي

الذي غادر يوم الخميس 28 تموز 1988 واشنطن الى موسكو في زيارة يزور خلالها قواعد سوفياتية وسفنًا حربية ويُجري اضافة الى ذلك محادثات تستهدف خفض التوترات بين الدولتين العظميين.

وهذان الخبران يدعوان بالفعل الى التأمل، ومن حق العراقيين وغير العراقيين عندما يقرأون هذين الخبرين أن يتأملوا طويلاً فيهما ويقولوا ما معناه: هل سيحدث مثل هذا الامر بين العراق وايران. وهل نعيش بسلام؟

وما يمكن أن يردّ به كاتب مثلي يتابع هذه التطورات بعناية ويميل الى التفاؤل فضلاً عن شغفه بالمقارنات، هو: من الممكن حدوث ذلك.. اذ من كان يظن ان الذي بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي يمكن أن يحدث؟ ان فترة التسعينات التي هي السنوات العشر الاخيرة من قرن مرتبك ومضطرب ربما ستكون فترة استرخاء تتعطل فيها الحروب ليعرف كيف يستقبل العالم بدوله الكبرى والدول الاخرى قرناً جديداً من المهدوء ألا يكون فيه خوف من الجوع الذي اتسعت رقعته في القرن العشرين الى درجة خافت دولتان كبريان مثل الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة من احتمالات سقوطهما في حلقة الجوع بعد سنوات فقرتنا تدمير الصواريخ التي تم تطويرها على حساب تحصين الانسان في الدولتين من مخاطر الجوع. وإذا كان حدث ذلك بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، وما كان أحد ليعتقد ويتصور أنه سيحدث، فما الذي يمكن حدوثه وبصيغة اخرى بين العراق وايران؟

ومن المؤكد أن الذين استوقفهم النبأ اللذان نحن في صددهما تذكروا لقطة لا تغيب عن البال بثها التلفزيون العراقي وسائر تلفزيونات العالم وبدا فيها ضباط سوفيات يتفقدون احدى قواعد الصواريخ في الولايات المتحدة للتأكد من عدد هذه الصواريخ التي سيتم تدميرها. وبعدها أنهى هؤلاء مهمتهم واستعملوا في تنقلاتهم طائرة عسكرية اميركية عادوا الى موسكو ليكونوا بعد ذلك على أهبة الاستعداد لوصول فريق أميركي في مهمة مماثلة.

وهذا هو المنطق. وتلك هي الواقعية عندما تقرر الدول أن يسود الوفاق ويحدث التعايش بين الشعوب، علماً بأن الاتحاد السوفياتي ليس جاراً للولايات

المتحدة كما هي الحال بين العراق وايران اللتين تحتم عليهما روابط الجيرة التعايش المثالي.

أكملت القوات العراقية يوم 30 تموز - يوليو - 1988 انسحابها من مدن وقصبات ايرانية كانت احتلتها مؤقتاً وبذلك حققت ما وعدت به قبل يوم بأن الانسحاب سيتم خلال ثمان وأربعين ساعة. وهذه المدن والقصبات هي "حلوان" و"قصر شيرين" و"سومار" و"امير اباد" و"سرييل زهاب". وتزامن مع هذا الانسحاب قيام القوات الجوية بـ 214 مهمة وطلعة قتالية.. وأوحى البيان العسكري اليومي بأن ايران تحاول أن تسجل بعض النشاط من جانب قواتها البحرية حيث أن خمسة من زوارقها حاولت في اليوم التقرب من احدى القطع البحرية العراقية ولكن تصدي القطع البحرية أفشل لها المهمة...

وفي العادة ان يوم 30 تموز له تميّز خاص في نفوس العراقيين وبالذات البعثيين حيث انه في مثل هذا اليوم عام 1968 حسم صدام حسين الامر ووضع السلطة بين يدي الحزب بعدما كان عبد الرزاق النايف يقاسم حزب البعث هذه السلطة. وفي العادة أيضاً يقام احتفال لهذه المناسبة وتسير في نهر دجلة مواكب نهريّة ويتم اطلاق الاسهم النارية ويتجمع المواطنون على ضفتي النهر للاستمتاع بهذا المنظر.

وهذه المرة بالذات شعر العراقيون بفرح المطمئن وهم يحتفلون بذكرى 30 تموز نتيجة ان اجواء الانتصارات تخيم على الجميع وخصوصاً بعدما أعلنت ايران موافقتها على القرار 598 الذي سبق أن أصدره مجلس الامن قبل سنة وحظي بموافقة الدول الدائمة العضوية في المجلس وهي الدول الكبرى صاحبة الشأن في معظم الصراعات التي تعيشها دول العالم ومنها الصراع العربي - الفارسي.

ولقد لاحظت القيادة العراقية ان هذه الدول - أو بعضها من أجل الدقة - بدأت سواء من خلال المندوبين في الامم المتحدة ومجلس الامن أو من خلال بعض التعليقات وانتصريحات تحاول مساندة الموقف الايراني الذي يرى ان يتم وقف اطلاق النار مع الابقاء على الصراع مفتوحاً وهو ما سبق أن أوضح العراق منذ البداية بعد اعلان قبول ايران بالقرار 598 رفضه لأي صيغة خارج التفاوض المباشر الذي يحقق السلام الدائم والشامل. ولاحظت القيادة العراقية أيضاً ان بعض هذه

الدول مستندة الى مشاعر ليست ودودة تماماً ازاء وجهة النظر العراقية لا يخفيها الامين العام للامم المتحدة تحاول دفع الامور في اتجاهات يمكن أن تحقق لإيران بالسلم ما خسرتة بالحرب، ومن أجل ذلك فإنها في الاجتماع المشترك لمجلس قيادة الثورة والقيادة القطرية أكدت على أن السلام يكون من خلال التفاوض المباشر. وعلى رغم انه لم يصدر عن الاجتماع أي بيان وإنما مجرد نبأ من سبع عشرة كلمة هي "ترأس السيد القائد صدام حسين اجتماعاً مشتركاً لمجلس قيادة الثورة والقيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي" فإنه كان من الممكن استناداً الى التصريح الذي أدلى به الدكتور سعدون حمادي وزير الدولة للشؤون الخارجية قبل ساعات من انعقاد الاجتماع المشترك استنتاج طبيعة المناقشة، خصوصاً ان الدكتور سعدون شارك في الاجتماع بصفة كونه عضواً في المجلس وعضواً في القيادة. وفي التصريح وهو الاول بعد التوضيح الذي بلغه قبل ذلك بيومين لسفراء الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الامن عندما استدعاهم للاجتماع به.. في هذا التصريح الذي بدا انه رد على بعض مواقف دولية قال الدكتور سعدون "اننا نقدر رغبة المجتمع الدولي خاصة الدول الاعضاء في مجلس الامن بوقف اطلاق النار. ولكننا حريصون على التنفيذ الكامل والصحيح للقرار بموجب تسلسل فقراته على أن يسبقه اتفاق على كل مضامين تسلسل الفقرات ومنها وقف اطلاق النار. ونرى ان المفاوضات المباشرة هي الطريق الصحيح للبداية الصحيحة لتنفيذ القرار فهي أقصر وأضمن الطرق. ونحن نريد أن نتعرف بصورة مباشرة على نيات الجانب الايراني وطريقه فهمه لبنود القرار، ولا نعرف كيف لمن يريد السلام حقيقة أن يرفض اجراء المباحثات والمفاوضات مع الطرف الثاني الذي لا بد منه لتحقيق السلام بسرعة ان يؤيد ذلك".

والى هذا الاستدراج لإيران من أجل المفاوضات المباشرة بلغة تجد صدى لها في الرأي العام الدولي أضاف الدكتور سعدون حمادي القول: "اننا لا نجد سبباً لإيران لرفض ذلك لو أن حُسن النية متوفر عندها وأنها فعلاً تنوي التوصل الى سلام شامل وعقد اتفاقية لتحقيق ذلك. ومن واقع المسؤولية نرى ان التسرع في وقف اطلاق النار كحالة منفصلة، وقبل أن تبدأ المفاوضات المباشرة، ينطوي على خطر

التعثر والتوقف في منتصف الطريق... اي تنفيذ بعض بنود القرار التي تلتزم ايران في الوضع الحاضر، وعدم تنفيذ البنود الاخرى التي لا تلتزمها. ان طلب العراق بحد ذاته دليل واضح على حسن النية والرغبة في انجاز تنفيذ القرار بأسرع وقت، وأن رفضه من الجانب الايراني يزيد من شكوكنا بحقيقة موقفه. والعراق هو الذي ستقع عليه آثار التعثر في منتصف الطريق بكل ثقلها المادي، لذلك لا بد له من التأكيد على البداية الصحيحة والتصرف بمسؤولية ازاء تحقيق السلام. وهو في مجال الدفاع عن مصالحه المشروعة ومسؤوليته عن تحقيق سلام شامل وعادل لا يمكن أن يخضع للضغط مهما كان نوعها من أي جهة أنت، والعراق بهذا الموقف لا يضع شروطاً، بل يقر أمراً منطقياً، وبدافع حسن النية والمسؤولية" ..

ولو أن وسائل الاعلام الاجنبية اعتمدت الحياد وقدمت الى قراء الصحف ومستمعي الاذاعات ومشاهدي التلفزيون الموقف العراقي بأمانة لكان هذا الموقف إستقطب الرأي العام الدولي بشكل لا مثيل له، حيث ان أي مواطن في العالم الغربي بالذات وفي أي دولة ذاقت ويلات الحروب عندما يسمع ان دولة خاضت حرباً لمدة ثماني سنوات وصمدت وحقت انتصارات وهي نفسها تطالب بالتفاوض المباشر من أجل سلام شامل ودائم يقطع الطريق على تجدد الحروب، فإنه يبدى كل التقدير لتوجه هذه الدولة. والعراق هذا موقفه. لكن مع الاسف ان وسائل الاعلام الاجنبية التي لا يخفى تأثير مالكيها أو المهيمنين عليها، ومعظمهم من اليهود الذين لا يريدون للعرب أي شان، وأي تميز، وأي تفوق أو أي انتصار، تعمل المستحيل من أجل التعتيم على الموقف العراقي بهدف البريق الذي تحقق له عندما استطاعت القوات العراقية تحقيق موقف دفاعي جيد ثم تحرير الارض ثم تكسير آلة الحرب الايرانية ثم تنشيط حملة ايقاع المزيد من الايرانيين في الأسر لكي يتساوى عدد الأسرى لدى الطرفين أو يحدث تكافؤ نسبي بعدما كان الأسرى العراقيون لدى ايران يفوق عدد الأسرى الايرانيين لدى العراق ونسبة واحد الى اثنين. لقد كان واضحاً ان وسائل الاعلام الاجنبية نشطت في هذا الاتجاه لمجرد أن نشطت قنوات الاتصال الايرانية - العراقية ولكن قيادة الرئيس صدام حسين التي

حققت صموداً نوعياً لمدة ثماني سنوات وحقت في السنة الثامنة بالذات انجازات عسكرية مهمة على صعيد التحرير وضرب آلة الحرب الايرانية وتفكيك بنية النظام الايراني الى درجة بات فيها شبح الحرب الاهلية يحيم فوق ايران... ان قيادة الرئيس صدام كانت سلفاً متبهاً لهذا الاستعجال الايراني في قبول القرار 598 واعتمدت الحذر الذي لا بد منه. وهي فعلت ذلك لتؤكد من أنه اذا كان السلام لن يكون شاملاً وثابتاً فإن الحرب ستجدد. وإذا هي تجددت في أعقاب ما قد تكون ايران خططت له من وراء القبول بالقرار 598 وهو التقاط الأنفاس، فإنها ستكون على الأرجح من النوع الذي يصعب السيطرة عليه، وذلك لأسباب نفسية وموضوعية.

وفي هذا الاطار تدرج مقالة نشرتها صحيفة "القادسية" التي تصدر عن وزارة الدفاع العراقية يوم 31 تموز 1988 وبدت منسجمة مع التوضيح الذي أبلغه الدكتور سعدون حمادي لسفراء الدول الخمس الكبرى يوم الخميس 28 تموز 1988 ومع التصريح الذي أدلى به لوكالة الانباء العراقية يوم 30 تموز قبل بضع ساعات من انعقاد الاجتماع المشترك لمجلس قيادة الثورة والقيادة القطرية لحزب البعث الذي يحكم العراق.

وتبدو المقالة الثانية التي نشرتها "القادسية" في مضمونها مثل المقالة السابقة التي نشرتها صحيفة القوات المسلحة العراقية بعد قليل من اعلان ايران الموافقة على القرار 598، حيث انها تقول بلغة العسكريين ما أوضحه الدكتور سعدون حمادي... بلغة الدبلوماسيين. ومما جاء في المقالة الثانية "ان المسؤولين الايرانيين قبلوا القرار 598 لا عن رغبة وإيمان بقضية السلام وإنما كحالة فرضتها ظروف قاسية لم يستطع النظام مواجهتها... ان ايران انما تحرث في البحر اذا ما أرادت ان تأخذ من قرارات مجلس الامن ما يتناسب وظروف النظام الايراني الحرجة. ان حالة السلم ينبغي ان لا تكون حالة طارئة او مؤقتة. فالعراق دفع خيرة شبابه شهداء أبراراً من أجل المحافظة على سيادته وأمنه وكرامة شعبه ونهجه المستقل. وقد حقق هذه الانتصارات الكبرى بدماء غزيرة من أبنائه وهو ليس على استعداد

أن يتغافل عن ذلك ويجعل تضحياته تذهب هدرًا في لعبة حمقاء من لاعبي السياسة. لقد خبرنا النظام الإيراني جيداً ولسنا من الغفلة بحيث تنطلي عليها اللاعيب التي يديرها الخصوم خلف الكواليس ليرمم النظام الإيراني نفسه ويياشر من جديد عدوانه على بلادنا. اننا نريد سلاماً دائماً يقوم على مبادئ وأسس واضحة ومفهومة من الجميع ولا نريد سلاماً مؤقتاً يفضي بالنتيجة الى حرب طاحنة لا يعرف مداها ومخاطرها إلا الله. ولذلك فإن قيادتنا الرشيدة عندما تصر على التفاوض المباشر وعلى توضيح ما يُتفق عليه بشكل جلي وعلى الوصول الى اتفاقية سلام، فإنها تريد من خلال كل ذلك اختبار حقيقة النوايا والتوصل الى الدوافع كما هي على مسمع من الدنيا كلها، حتى تتأكد من ان النظام الإيراني قد تخلّى كلياً عن مطامعه التوسعية وأهدافه الشريرة وأنه يبحث عن سلام حقيقي وليس عن هدنة مؤقتة. اننا نرفض الهدنة، ونرفض اللاعيب والتكتيكات المفضوحة لأننا بكل بساطة نؤمن إيماناً عميقاً بالسلام الحقيقي الذي ناضلنا من أجله ودفعنا الدماء الغالية ثمناً له ولن يوقف نضالنا شيء حتى نرغم اعداءنا على القبول بالحقيقة والحق، وحتى تحظى شعوب المنطقة ومنها شعبنا والشعوب الإيرانية بسلام وطيد الأركان، ولنسوف تبقى أيدينا على الزناد حتى يتحقق ذلك اليوم وهو آت مهما حاول النظام الإيراني ومهما ناور ومهما حاول معه تجار الحروب ودعاة الفتنة والخراب من أعداء هذه الأمة الصابرة المجاهدة" ..

ولقد شاءت الظروف ان يكون نائب رئيس وزراء مصر ووزير الدفاع المشير عبد الحليم أبو غزالة شاهداً على هذه التطورات ميدانياً. فهو قد وصل الى بغداد يوم الخميس 30 تموز 1988 على رأس وفد عسكري في زيارة أشار النباُ الرسمي الاولى عنها انها ستستغرق بضعة أيام إلا أنها استغرقت يوماً واحداً ربما بسبب مشاغل طارئة للمسؤول المصري. وفي المساء استقبله الرئيس صدام حسين. ولقد عكست صور اللقاء ارتياح الرئيس صدام للمسؤول المصري الذي أفاد النباُ الرسمي عن اللقاء انه "نقل الى الرئيس صدام تهاني الرئيس حسني مبارك والشعب المصري بالانتصارات المتلاحقة للقوات العراقية وجدد وقوف مصر الى جانب العراق في

تصديه البطولي للاطماع الايرانية التي تستهدف أمن وسيادة العراق والامة العربية".
ومن الجائز الافتراض ان المشير أبو غزالة كان أول مسؤول عربي يسمع من
الرئيس صدام شخصياً ومن زميله وزير الدفاع العراقي الفريق عدنان خير الله تقويماً
للموقف العسكري على الجبهة وأثر ذلك على محاولات السلام التي بدأت.
ومع الأخذ في الاعتبار أن الزيارة تمت في وقت بدأت العلاقات العراقية -
المصرية صعوداً نحو المزيد من التطور إلا أن توقيتها بدا كما لو أن مصر تريد أن
تعرف خطط العراق في حال ما اذا تعثرت المحاولة التي بدأت في اتجاه السلام من
منطلق قبول ايران المفاجئ بالقرار 598 وما الذي يمكن أن تفعله مصر على صعيد
الموازرة العسكرية في حال حدوث هذا التعثر.

ولقد بدأت زيارة المشير أبو غزالة الى العراق في وقت كانت منظمة التحرير
الفلسطينية بدأت في العاصمة العراقية اجتماعات بالغة الاهمية وفي وقت كانت
بغداد تستعد لإستضافة اللجنة السباعية التي تضم وزراء خارجية العراق والسعودية
والكويت والاردن وتونس والجمهورية اليمنية والمغرب اضافة الى الامين العام
للجامعة العربية. وهذه اللجنة تشكلت في اطار الجامعة لمتابعة تطورات الحرب
العراقية - الايرانية وزارت لهذا الغرض منذ انشائها معظم عواصم الدول ذات
الشأن والتأثير على مجريات الحرب سياسياً وعسكرياً.

واجتماع هذه اللجنة كان في نظر العراقيين وكثيرين غيرهم من الذين يتابعون
التطورات العراقية، وأنا منهم، مناسبة ليقول الرئيس صدام من خلال اللقاء بهم
كلاماً في مسألة الحرب والتردد الايراني في موضوع التفاوض المباشر، خصوصاً ان
الرئيس صدام منذ خطاب 17 تموز الذي سبق بقليل اعلان ايران القبول بقرار
مجلس الامن المرقم 598 لم يتحدث... والجميع اعتادوا على أن يعرفوا الموقف
بالصيغة الحاسمة منه شخصياً خلال مناسبة عسكرية أو مدنية. وعندما نقول ذلك
فعلى أساس أن الكتابات والتصريحات في شأن الموقف من قبول ايران للقرار 598
وإصرار العراق على التفاوض المباشر أوجد حالة من الأخذ والرد والتساؤلات ليس
هنالك من يحسمها سوى كلام الرئيس صدام.

وقد يجوز الافتراض انه في ضوء الاجتماع المشترك لمجلس قيادة الثورة والقيادة القطرية لحزب البعث الذي جرى عقده يوم الخميس 30 تموز 1988 تأتي المقالة الثالثة التي تنشرها صحيفة "القادسية" خلال اثني عشر يوماً.. وصحيح ان المقالة الثالثة التي نشرتها في عددها الصادر في الاول من آب (اغسطس) 1988 لا تخرج في سياقها العام عن المقالتين السابقتين (الاولى يوم 19 تموز، الثانية يوم 31 تموز) إلا أنها كانت في بعض فقراتها تقوم بالتركيز على أن القوات العراقية حققت انجازاً كبيراً فرض على النظام الايراني القبول مكرهاً بالسلام.. ولكن.. ولكن ماذا؟ هنا نورد ثلاثة مقاطع من المقالة..

المقطع الاول:

(ما هي الضمانة في أن لا يستفيد النظام الايراني من بعض فقرات قرار مجلس الامن كحالة مجتزأة عن الفقرات الاخرى ليصدر نطقه بحرية ردحاً من الزمن، ويعيد بناء مرتكزاته الاقتصادية، ويُصلح من آله الحربية، ويستغل الانفتاح في علاقاته الدولية للحصول على السلام، ويعبر أزماته الداخلية، ويظهر على خلاف حقيقته أمام شعوبه والعالم بأنه راض بالسلام ثم يعاود بعد أن يتحقق ذلك كله الحرب والعدوان؟؟) وغير خاف أن هنالك الكثير من الاطراف الدولية التي ترغب أن يتوفر للنظام الايراني هذا المناخ والتي لا تريد للعراق أن يخرج من هذه الحرب محافظاً على بنائه محتفظاً بقوته).

المقطع الثاني:

(ان قيادتنا الرشيدة وعلى رأسها السيد الرئيس القائد صدام حسين حفظه الله التي تمتلك خبرة سياسية عميقة وطويلة في التعامل مع الازمات وإدارة الصراع بما يكفل تحقيق المصالح العليا لبلدنا، لم تغفل عن هذه الحقائق ولن تدع توضحيات شعبنا ولا سيما بالدماء الزكية وجهاده الدؤوب لثمانية أعوام خلت تذهب هدرًا في ألعوبة سياسية مكشوفة المرامي والابعاد. وهكذا فإن قيادتنا الحكيمة ومعها شعبنا وقواته المسلحة تجد أن الحل لا يكمن في التنصل من قرار مجلس الامن او التلاعب في مضامين بنوده وتسلسلها أو طرح مشاريع بديلة بحجة المساعدة على تنفيذ بنود هذا القرار انما العكس هو الصحيح. فالحل يكمن من وجهة نظرنا في التطبيق السليم لقرار مجلس الامن وفق تسلسل فقراته العاملة، وعلى أن يتم ذلك بالمفاوضات المباشرة التي من شأنها تطبيق المضامين الحقيقية لهذه الفقرات للتوصل لاتفاقية سلام شامل يضمن مجلس الامن حسن تنفيذها).

المقطع الثالث:

(ولسنا ندري كيف يمكن لإيران ان تكون مؤمنة بالسلام حقاً من جهة وأن ترفض التفاوض المباشر وتوقيع اتفاقية سلام شامل من جهة اخرى؟
فالذي يدعو الى السلم حقاً هو الذي يؤمن بالوسائل الجادة لجعله حالة دائمة وليس حالة عابرة مؤقتة ينتفع منها لمواصلة الحرب.

وإزاء هذا الموقف القيادي الواضح لبلادنا والتفاف الشعب حوله فإن المطلوب من قواتنا المسلحة في الظرف الراهن وبغية التغلب على الأعباء العدو وخبثه ومغامراته الالتزام بما يلي:

1. أن نتمسك باليقظة والحذر وأن نراقب المؤامرات الخبيثة لعدونا باستمرار.
2. ان تبقى الايدي موضوعة على الزناد وأن تطيح بكل محاولة عدوانية يلجأ اليها النظام الايراني لترميم حالته المعنوية مستغلاً المناخ السياسي الراهن.
3. الاستمرار بتنمية قدراتنا العسكرية تدريباً وتنظيماً وأداءً.

وهكذا فإن المقاتل العراقي يدرك جيداً ان عليه ألا يغمد سيفه الا بعد أن يصبح السلام حقيقة ماثلة وبعد أن يقر حكام ايران بالسلام وفق المبادئ التي أسلفنا الحديث عنها.

فإلى المزيد من اليقظة والحذر وإلى المزيد من الانجازات البطولية ايها المقاتلون الشجعان والله معنا).

وكان لافتاً ان عنوان المقالة المشار اليها كان العنوان الرئيسي لعدد الصحيفة ذلك اليوم.. ومع هذا العنوان الرئيسي عناوين اخرى حول عمليات جوية بلغت 115 مهمة قتالية للطائرات الحربية و107 طلعات قتالية لطائرات الهليكوبتر..

ومثلما انه يجوز اعتبار المقالة المشار اليها انها تأتي في ضوء الاجتماع المشترك لمجلس قيادة الثورة والقيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي يوم الخميس 30 تموز 1988 فإنه من الجائز الافتراض ان روحية هذه المقالة كانت محور بعض مناقشات ذلك النوع من الاجتماعات التي لا يشار الى ما دار فيها ولا يمكن معرفة ذلك إلا بعد فترة عندما يتحدث الرئيس صدام شخصياً ويتناول بعض الامور ويعطي بعض الاشارات.

كما ان المقالة الرابعة التي نشرتها "القادسية" يوم الثلاثاء 2 آب (أغسطس) 1988 أتت في ضوء اجتماعين للقيادة العامة للقوات المسلحة والقادة الميدانيين تم

عقدتهما يوم الاثنين الاول من آب وأشار النبا الرسمي الذي أذيع عنهما ان وزير الدفاع الفريق الاول الركن عدنان خير الله ووزير الثقافة والإعلام لطيف نصيف جاسم ووزير الصناعة والتصنيع العسكري العميد حسين كامل وسكرتير رئيس الجمهورية حضروا الاجتماعين. ومشاركة وزير الإعلام في هذين الاجتماعين متعلق بما سيكون عليه تناول الإعلامي لظروف المرحلة الجديدة.

ومن خلال قراءة تلك المقالة يتبين مدى الحرص على التوضيح للمقاتلين بأن القبول بالقرار 598 من دون المفاوضات المباشرة التي يطالب بها العراق معناه ان الحرب ستجدد وهذا ما لا تريده القيادة العراقية.

ولقد أشارت المقالة الى ان العراق كان دائماً مع القرارات الدولية والاقليمية والاسلامية لحل النزاع مع ايران منذ اليوم الرابع والعشرين لبدء الحرب عام 1980 وحتى صدور القرار 598 وموافقته (بعد يومين) من صدوره على هذا القرار..

وتضمنت المقالة عبارات من النوع الذي توجب التأمل ووضع بعض الخطوط تحتها ومنها:

"ان البدايات الصحيحة تقود الى نتائج صحيحة. وبدون البداية الصحيحة في أمر خطير وحيوي مثل قضية احلال السلام الشامل، فإن النتائج ستكون مغايرة لإقرار سلام حقيقي.."
"وبعد كل هذا وذاك، ومن خلال معرفتنا العميقة بالنظام الايراني وممارسته طوال السنوات الماضية... واستناداً الى حقيقة الدوافع التي ألبأتها الى اتخاذ قرار الموافقة على القرار 598، فإن تأكيدنا على المفاوضات المباشرة ينبع من مشروعية رغبتنا في ضرورة التعرف بشكل مباشر على حقيقة مواقف الجانب الايراني ونياته. وطريقة فهمه لبنود القرار..."
"والامر المفترض هنا ان يقبل النظام الايراني بالمفاوضات المباشرة.. ويسعى اليها، اذا كان حقاً مخلصاً للالتزام بموقف ايجابي تجاه القرار..."

"ان اية خطوة متعجلة لا تأخذ في الاعتبار الدخول الى المدخل الصحيح من خلال المفاوضات المباشرة والاتفاق ابتداء بين الطرفين على خطوات تنفيذ القرار، ربما تضر بقضية السلام اكثر مما تحقق لها النفع. فما الذي يمنع النظام الايراني مثلاً من التوقف منتصف الطريق.. والتخلي عن التزاماته بعد ان يكون ضمن تنفيذ الفقرات التي تلائمها من القرار ولا سيما بعد سقوط كافة الاوراق التي كان يراهن عليها؟

"إذا.. فإن مطالبة العراق بالتفاوض المباشر هي رغبة مشروعة قبل ان تكون شرطاً من الشروط.. ومطلوب من المجتمع الدولي ان يقف موقف المساند لمشروعية الطلب العراقي وأن يعتبره المدخل السليم والحقيقي الى سلام دائم وشامل وعادل..
"وهو الهدف الذي سعى اليه العراق دوماً وما زال يضعه في أولويات أهدافه".

في اليوم نفسه الذي ترأس فيه الرئيس صدام حسين اجتماعين للقيادة للقوات المسلحة والقادة الميدانيين كان الدكتور سعدون حمادي وزير الدولة للشؤون الخارجية يواصل ما يجوز اعتباره مهمة التوضيح الدبلوماسي للقرار 598 ولمسألة التفاوض المباشر. وبعدما كان في الايام القليلة التي تلت تعيينه وزير دولة للشؤون الخارجية يقوم بالمهمة من خلال تصريحات لوكالة الانباء العراقية تنشرها الصحف في اليوم التالي ويثبها التلفزيون والاذاعات العراقية في سياق نشرات الانباء فإن نقلة نوعية حدثت يوم الاثنين الاول من آب، حيث ان التلفزيون العراقي بث مساء وعلى نحو ما تفعله محطات التلفزيون الدولية مقابلة مع الدكتور حمادي كانت حول موضوع واحد هو القرار 598 ومسألة التفاوض المباشر.

وفي هذه المقابلة التي استغرقت حوالى نصف ساعة أوضح الدكتور حمادي الامور على النحو الآتي:

أولاً - ان ايران وافقت على القرار 598 ليس فقط لأن الانتصار على العراق أصبح مستحيلاً وإنما لأن النظام داخل ايران أصبح مهدداً.

ثانياً - ان تسلسل مواد القرار تسلسل منطقي. وإذا حللنا مادة مكان اخرى فإن التسلسل يصبح غير منطقي من حيث التنفيذ.

ثالثاً - نطالب بالمفاوضات المباشرة لأنها أقصر من المفاوضات غير المباشرة. وعندما طلبنا المفاوضات المباشرة كنا نتظر أن ايران ستكون أول المرشحين بهذا الطلب اذا كانت هي فعلاً جاءت للمفاوضات بحسن نية.

رابعاً - ان ايران هي التي تؤخر عملية السلام وهي تتحاشى المفاوضات المباشرة لتفادي كشف نياتها الحقيقية ازاء بنود قرار مجلس الامن.

خامساً - نحن الذين نجني ثمار السلام أولاً ونتحمل نتائج الفشل لا سمح الله اذا ما حصل.. وإذا كانت بعض الاطراف الدولية تعتقد انها تستطيع ان تمارس علينا ضغطاً الآن من أجل تلبية بعض المطالب الايرانية غير المشروعة فإن هذه الاطراف واهمة. نحن لسنا في موضع ضعف ولن نخضع للضغط مهما كان نوعها ومن أي جهة أتت من دولة صغيرة أو من دولة كبيرة.. من دول مجلس الامن أو من داخل مجلس الامن. من الخمسة الكبار أو من غير الخمسة الكبار. وليكن ذلك واضحاً.

سادساً - نحن نعتقد ان الدول الكبرى ليست متساوية في موقفها من قضية الحرب. ويعتقد أن بعض هذه الدول داخل في لعبة التسابق من أجل كسب نفوذ داخل ايران خاصة بعد نهاية الحرب أو بعد زوال خميني. اننا واعدون لهذه المسألة ولن نسمح لأحد أن يحقق منافع على حسابنا. هناك حديث الآن في العالم عن فكرة انه يجب أن يتم السلام على أساس لا غالب ولا مغلوب.. فإذا كان المقصود هو اعطاء شيء لإيران على حساب العراق فهذا أمر مرفوض ونحن نقاومه.

وتشاء المصادفة ان هذا الكلام للدكتور سعدون حمادي أذيع في وقت بدأ أعضاء اللجنة السباعية يتوافدون الى بغداد لعقد اجتماع مقرر فاستمعوا وهم في أجنحتهم داخل الفندق اليه.. أما الذين صادف وصولهم بعد بث المقابلة فإنهم قرأوها في الصحف في اليوم التالي يوم اجتماعهم في جلسة واحدة. وكان هذا الاجتماع هو الاول على هذا المستوى الذي يترأسه الدكتور سعدون حمادي بعد تعيينه وزير دولة للشؤون الخارجية^(*). وكان لافتاً ان الدكتور سعدون ترأس الاجتماع إلا أن المسألة البروتوكولية، أي استقبال الوزراء في المطار، تولاهها وزير الخارجية بالنيابة لطيف نصيف جاسم وزير الثقافة والإعلام.

(*) تجدر الإشارة الى أنه عند تعيين الدكتور سعدون حمادي وزير دولة للشؤون الخارجية لم يُذكر شيء في ما يخص المجلس الوطني (البرلمان) الذي يترأسه الدكتور سعدون وهل ستجري انتخابات جديدة بعدما انتهت دورة المجلس.

ويوم اذاعة المقابلة للتلفزيونية مع الدكتور سعدون أنيع نص قرار لمجلس قيادة الثورة تم اتخاذه في اجتماع عقده المجلس يوم 30-7-1988 ويقضي بتأجيل موعد اجراء انتخابات المجلس الوطني لمدة ستة أشهر "بالنظر لانشغال الشعب والقيادة ومؤسسات الدولة بظروف المعارك الراهنة وما ينبغي عليها من نتائج النصر مما لا يتيح أمام تلك الجهات الفرص الكافية لأداء دورها كما ينبغي في انتخابات المجلس الوطني في الوقت الحاضر"..

ومن الواضح أن هنالك كلاماً كثيراً سمعه أعضاء اللجنة السباعية من الدكتور سعدون في شأن الموقف العراقي عموماً إلا أنهم بعد لقاء مطول بالرئيس صدام حسين استغرق حوالى ساعتين وقفت الدبلوماسية العربية المتمثلة في اللقاء على أمور في منتهى الاهمية. وكان واضحاً للذين تأملوا في صورة اللقاء، كما بثها التلفزيون العراقي أو كما نشرتها الصحف العراقية في اليوم التالي، ان اللقاء كان جلسة عمل أو أنه أكثر من ذلك، فالرئيس صدام حسين ترأس على طاولة اجتماعات، الوزراء الذين جاءوا للتحية عليه وإلى يساره الامين العام للجامعة العربية الشاذلي القليبي وعلى الجانبين (الى اليمين) الشيخ صباح الاحمد نائب رئيس وزراء الكويت وزير الخارجية وعبد اللطيف الفيلالي وزير خارجية المغرب وطاهر المصري وزير خارجية الاردن والدكتور سعدون حمادي وزير الدولة للشؤون الخارجية العراقي الذي ترأس اجتماع اللجنة في بغداد بسبب وجود نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية طارق عزيز في نيويورك ولطيف نصيف جاسم وزير الخارجية العراقية بالنيابة (الى اليسار) الامير سعود الفيصل وزير الخارجية السعودية وعبد الحميد الشيخ وزير الخارجية التونسية وأحمد الارباني وكيل وزارة الخارجية اليمنية.. وقد تمثلت الجمهورية اليمنية بوكيل الوزارة لأن الحكومة كانت مستقلة وأعيد تشكيلها بعدما كان اجتماع اللجنة السباعية بدأ.

وعندما نقرأ البيان^(*) الذي أصدرته اللجنة عقب انتهاء اجتماعها وعقب اللقاء

(*) نص البيان الذي أصدرته اللجنة السباعية في أعقاب اجتماعها في بغداد يوم الثلاثاء 2 آب (أغسطس) 1988:

عقدت اللجنة السباعية لمتابعة تطورات الحرب العراقية - الايرانية المنبثقة عن مجلس جامعة الدول العربية اجتماعاً في بغداد في الثاني من شهر آب 1988 بحضور السادة وزراء خارجية الدول الاعضاء في اللجنة والامين العام لجامعة الدول العربية.

وأجرت اللجنة مناقشات معمقة ومستفيضة للاوضاع المستجدة في ضوء تطورات الحرب والانتصارات التي حققها العراق والتي مكنته من تحرير كافة أراضيها المحتلة وبحر العدوان الايراني المستمر منذ ثمانية أعوام، مهدداً أمن وسلامة المنطقة والأمن والسلام الدوليين وهي تحيي هذه الانتصارات التي حققها جيش العراق البطل وقيادته الحكيمة وشعبه العظيم.

كما تناولت مناقشات اللجنة اعلان ايران عن قبولها بقرار مجلس الامن رقم 598 بعد عام على صدور القرار.

ان اللجنة انسجماً مع كل للمساعي التي بذلتها منذ انبثاقها من اجل الوصول الى سلام عادل ودائم بين العراق وايران وفي المنطقة، يقوم على الاحترام المتبادل للسيادة وعلى عدم التدخل في الشؤون

بالرئيس صدام يتبين لنا عمق التحليل للموقف الذي سمعه وزراء دول خارجية عربية تمثل العمق السياسي والمادي للعراق في الحرب التي فرضتها ايران عليه من الرئيس صدام. وعلى رغم أن هنالك مسؤولين عراقيين تحدثوا الى صحف عراقية وصديقة للعراق أو متعاطفة مع موقفه كتبت الكثير ومبعوثين بدأ قبل يومين من عقد اللجنة السباعية اجتماعها في بغداد هما، النائب الاول لرئيس الوزراء طه ياسين رمضان وعضو مجلس قيادة الثورة سعدون شاكر جولة خليجية شملت زيارة الى صنعاء قام بها رمضان... على رغم ذلك فإنه عندما يلتقي وزراء خارجية دول العمق العراقي بالرئيس صدام فإنهم سيعرفون منه ما لم يقله مسؤول وتكتبه صحيفة ويوضحه مبعوث.. ومثل هذا الامر له أكثر من أهمية، حيث ان الصورة ستكون بعد الآن واضحة أمام حكام دول العمق خصوصاً ان الذي سينقلها هؤلاء الحكام هم وزراء الخارجية الذين يتولون في العادة تحضير جدول أعمال القمة للملوك والرؤساء. ونحن عندما نقول دول العمق نضيف مصر الى هذه الدول وإن كانت ظروف عدم استعادة عضويتها في الجامعة العربية هي السبب في انها ليست عضواً في اللجنة السباعية التي تشكلت في ضوء قرار اتخذته مجلس الجامعة العربية في دورة انعقاد غير عادية في بغداد (مارس) 1984 وحدد المجلس المشار اليه مهامها بالقيام بالاجراءات والمبادرات والاتصالات الدولية من اجل ايقاف الحرب وصيانة الامن والاستقرار في المنطقة، اضافة الى حث الدول على بذل المساعي السلمية والامتناع عن اتخاذ اي اجراء يؤدي الى استمرار الحرب بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

الداخلية، تُعبّر عن تأييدها لإجراء مفاوضات مباشرة بين العراق وايران تحت اشراف الامين العام للأمم المتحدة، من أجل ضمان الوصول الى تسوية شاملة ودائمة للنزاع وعقد اتفاقية سلام بين البلدين. وترى في طلب العراق المفاوضات المباشرة دليلاً على حسن النية والرغبة في ايجاز تنفيذ القرار بأسرع وقت.

كما ترى اللجنة ان التوصل الى الاتفاق المتكامل لتطبيق القرار (598) حسب تسلسل بنوده هو الاساس والطريق السليم نحو السلام.

وانطلاقاً من الحرص على انتهاء الحرب وإحلال السلام الشامل والعادل فإن اللجنة تتأشد المجتمع الدولي والدول الاعضاء في مجلس الامن خاصة، السعي لضمان الوصول الى التسوية الشاملة والعادلة للنزاع عن طريق للتفاوض المباشر ومن أجل التوصل الى اتفاق سلام دائم وشامل.

بغداد في 2/آب/1988

ولقد نص قرار مجلس الجامعة على ان اللجنة السباعية "تجتمع بصورة دورية أو كلما دعت الحاجة الى ذلك وتقوم بإطلاع الدول العربية على النتائج التي تتوصل اليها" ..

وبسبب الانسجام التام بين الدول التي تشكل اللجنة من وزراء خارجيتها فإن عملها كان دقيقاً واجتماعاتها منتظمة كما ان اطلالتها على العالم الخارجي كانت ايجابية، ذلك انه عندما يقوم العراق وحده بمهمة دبلوماسية في دول الغرب أو الشرق فإن رد الفعل لن يكون مثل رد الفعل اذا قام بالمهمة ذات الهدف الواحد ستة وزراء خارجية الى جانب وزير خارجية العراق فضلاً عن الامين العام للجامعة العربية.. وإلى ذلك هنالك دول قد تتباطأ في تفهم الموقف اذا عرضه العراق وحده لكن من المؤكد ان هذه الدول لن تتباطأ، أو فلنقل انها ستكون أقل تباطؤاً، لو أن وزير خارجية هذه الدولة أو تلك وجد أمامه سبعة وزراء خارجية بدل الوزير الواحد ووجد مع هؤلاء الامين العام للجامعة العربية الذي يعني حضوره انه يمثل بقية الدول العربية الأعضاء في الجامعة. وعندما تكون بين الدول السبع دولتان خليجيتان تعلق دول الغرب أهمية كبرى على العلاقة معهما ويكون الاردن بما له من أثر لدى دول الغرب هو أيضاً من دول اللجنة السباعية وكذلك المغرب وتونس والجمهورية اليمنية فإن مساندة الموقف العراقي تصبح أكثر قبولاً، وفي الحد الأدنى يصبح تفهم موقف العراق ممكناً.

ومنذ أن تشكلت اللجنة السباعية أجرت مسحاً شاملاً لمعظم الدول الفاعلة في القرار الدولي. وقد يجوز القول انه كان لها دور فعال على رغم تواضعه في بلورة القرار 598 الذي صدر من أجل ان يكون اطاراً جيداً للسلام، فإذا بالحكم الايراني يرفضه ويستهن به ثم يمعن في الرفض ولا يقبل إلا بعد أن وجد أن العراق أفقده بعمليات التحرير أسباب الرفض والاستهانة.. ومن هنا فإنه عندما تشدد اللجنة السباعية في اجتماع بغداد يوم 2 آب 1988 على "ان التوصل الى الاتفاق المتكامل لتطبيق القرار 598 حسب تسلسل بنوده هو الاساس والطريق السليم نحو السلام" فإنها تكون بذلك تدافع عن انجاز كانت لها مساهمة في تحقيقه.

والأهم من هذا كله ان اللجنة أعلنت وبكل الوضوح في البيان الذي أصدرته انها تؤيد ما يطالب به العراق في شأن المفاوضات المباشرة "وترى في ذلك دليلاً على حسن النية والرغبة في انجاز تنفيذ القرار 598 بأسرع وقت".

وإلى ذلك ان البيان سجل تحية للاتصارات "التي حققها جيش العراق البطل وقيادته الحكيمة وشعبه العظيم والتي مكنته من تحرير كافة أراضيهِ المحتلة ودحر العدوان الايراني المستمر منذ ثمانية أعوام مهدداً امن وسلامة المنطقة والأمن الدوليين".

وعندها تسجل اللجنة هذا الموقف الجيد وهذه التحية المتميزة للعراق وبالكلمات التي صيغت بها التحية ويكون الامين العام للجامعة مشاركاً في اللجنة فهذا معناه انه تعبير عربي عن كل الدول العربية ما دامت لم تسجل دولة اعتراضاً. وهذا التأييد لموقف العراق وللتفاوض المباشر سبق أن أكدته القادة العرب الذين اتصل الرئيس صدام حسين بهم هاتفياً أو هم اتصلوا به.

واللافت ان البيان الذي أصدرته اللجنة عن اجتماع بغداد تضمن "مناشدة المجتمع الدولي والدول الاعضاء في مجلس الامن خاصة السعي لضمان الوصول الى التسوية الشاملة والعادلة للنزاع عن طريق التفاوض المباشر ومن أجل التوصل الى اتفاق سلام دائم وشامل". كما أن الدكتور سعدون حمادي أكد عند اجتماع اللجنة أهمية أن تقوم اللجنة بدور أكثر فاعلية. وفي ضوء التطورات والتعقيدات التي تحيط بالموقف والمناورات الدولية التي تستهدف تنفيذ القرار 598 بالتصور الذي تريده ايران فإن المطلوب من دول اللجنة السبوعية لا يعود مجرد مناشدة وإنما ممارسة ضغوط لدى هذه الدولة أو تلك خصوصاً ان تملّص ايران من شأنه أن يؤكد مشاعر قائمة في المملكة العربية السعودية والكويت وهي ان ايران تهيب نفسها لمواجهة معها بعد أن يتوقف اطلاق النار بينها وبين العراق، وهي بذلك لن تكون خرجت على ما هو متفق عليه لأن القرار 598 لا يفرض على ايران عدم مهاجمة الدولتين الخليجيتين المؤثرتين. ومن هنا كان تحذير الملك فهد بن عبد العزيز لإيران^(*) وهو تحذير صيغ بلهجة حاسمة.

(*) التحذير وظروفه في الفصل الثالث.

كذلك ان المناشدة من دون ممارسة ضغوط لا تكفي، ذلك ان ايران عندما ترفض الدعوة الى التفاوض المباشر فإنها لا ترفض فكرة يطرحها العراق وإنما تكون بذلك تستهين بالتجمع العربي والدولي الذي يؤيد مثل هذه الفكرة، فضلاً عن أن مسألة التفاوض المباشر تبدو من وجهة نظر الدول العربية المؤيدة لها عملية وقائية ترد المخاطر عنها بالقدر الذي تردّها عن العراق.

وتبقى الإشارة ضرورية في معرض الحديث حول اللجنة السباعية الى ان هذه اللجنة أفادت الكثير وبشكل غير مباشر في فتح قنوات الحوار بين أطراف من الصعب حدوث الحوار بينها بالمستوى الذي تم فيه الحوار، ونعني هنا الحوار السعودي - السوفياتي الذي تم تحت مظلة اللجنة السباعية. فلولا ان السعودية عضو في اللجنة ولولا ان مهمة اللجنة ليست اجراء الاتصالات مع الدول الكبرى لما كان الأرجح ليقوم وزير الخارجية الامير سعود الفيصل بزيارة الى موسكو وتكون زيارته مناسبة لكي يبدي السوفيات اهتماماً لا حدود له بزمائهم السعودي، هذا مع الأخذ في الاعتبار أن ما أبداه الاتحاد السوفياتي من اهتمامات في شأن الحرب العراقية - الايرانية استمر حتى لحظة قبول ايران بقرار مجلس الامن دون ما هو مؤمل ومطلوب منه..

وإلى ذلك ان صفقة الصواريخ التي أبرمتها المملكة العربية السعودية مع الصين الشعبية وإعتبرها البعض عملية كسر في أحد ضلوع التعاون السعودي - الاميركي في المجال العسكري، جاءت عقب اطلالة اللجنة السباعية ومن ضمنها المملكة العربية السعودية على دول الشرق والغرب.

وفي الوقت الذي غادر الامين العام للجامعة ووزراء خارجية السعودية والكويت والاردن والمغرب وتونس ووكيل الخارجية اليمنية بغداد عائدين الى دولهم بعدما عقدوا اجتماعاً ناجحاً بكل المقاييس، بدأت أجواء الاتصالات الشاقة في أروقة الامم المتحدة تتلبد بغيوم ايرانية، وبدأ الحديث يتزايد في شأن مفاجأة غير سارة وليست لمصلحة السلام تُعد لها ايران بموازية الدول التي ما زالت تراهن على ايران. وكان المبعوثان العراقيان طه ياسين رمضان وسعدون شاكر كل في اتجاه

أنجزا جولة خليجية بدأها رمضان بزيارة الكويت وشملت بعد ذلك المملكة العربية السعودية والبحرين والجمهورية اليمنية والاردن بينما قام سعدون شاكر بزيارة سلطنة عمان وقطر والامارات. وكان لافتاً تركيز طه ياسين رمضان على الاشادة بالعلاقات التي تربط بين العراق والكويت وعلى ابداء الارتياح العميق "للمستوى المتطور والنموذجي للعلاقات الثنائية" وكانت زيارة الكويت مناسبة لكي يستمع المبعوث العراقي من الشيخ سعد العبد الله رئيس الوزراء وولي العهد العائد حديثاً من الخارج بعد زيارة رسمية للولايات المتحدة وزيارة خاصة لمانيا الغربية حول انطباعات المسؤول الكويتي عن الزيارتين اللتين كانت الحرب العراقية - الايرانية محور اهتماماته ومحادثاته مع الذين التقى بهم في الدولتين. وإلى ذلك بدا الشيخ سعد كثير الارتياح للاتصارات العراقية، الامر الذي أضفى على جو المحادثات المزيد من مشاعر الثقة العراقية - الكويتية بالنفس.

وبعد عودة المبعوثين ترأس الرئيس صدام اجتماعاً مشتركاً لمجلس قيادة الثورة والقيادة القطرية لمناقشة نتائج الجولات. وبعد ذلك توجه معه أركان الدولة الى المطار لاستقبال الرئيس اليمني علي عبد الله صالح الذي وصل في زيارة مؤازرة الى بغداد. وقد يدور الاستنتاج ان الرئيس اليمني قام بالزيارة بعدما انجز ترتيب الشؤون الداخلية للبيت اليمني حيث ان الانتخابات البرلمانية انتهت وجدد البرلمان الرئاسة له وشكل حكومة جديدة من معظم الوزراء السابقين تدليلاً على الاستقرار، أو إنه في ضوء ما سمعه من طه ياسين رمضان مبعوث الرئيس صدام الذي استقبله في صنعاء قبل أقل من يومين قرر أن يتوجه الى بغداد ويتشاور مع الرئيس صدام الذي يحمل للموقف اليمني مشاعر عالية جداً من التقدير.

وقد تأخرت نشرة الاخبار الثانية التي يشها التلفزيون العراقي في العاشرة ليلاً حوالى 25 دقيقة عن موعدها في انتظار انجاز الفيلم عن وصول الرئيس اليمني. ولأن التلفزيون بث خلال هذه المدة بعض الاغاني والموسيقى العادية فإن متابعي التلفزيون استتجوا أن ثمة نبأ ساراً ستم اذاعته. ولو كان النبأ يتعلق بعمل عسكري لكانت الاناشيد والاغاني والموسيقى من نوع آخر. هكذا اعتادوا طوال سنوات الحرب.

وكان استقبال الرئيس صدام للرئيس عبد الله صالح حاراً.. وصحب الرئيس العراقي ضيفه في جولة حرة بمدينة بغداد اطلع خلالها الرئيس اليمني - على حد ما جاء في النبأ الرسمي - على المعالم الأثرية والحضارية لمدينة بغداد. وكأما أراد الرئيس صدام حسين ان يقول بأن الزيارة هي فاتحة زيارات حلفاء العراق وأصدقائه في زمن السلام. إلا أن الرئيس علي عبد الله صالح حرص على أن يدلي بمجرد وصوله بتصريح يقول فيه ان زيارته هي بهدف التنسيق المشترك وتعزيز المواقف "... واننا نؤكد موقفنا المبدئي الثابت في الوقوف الى جانب العراق الشقيق ومساندته من اجل الدفاع عن أرضه وسيادته واستقلاله ودعم كافة المبادرات والجهود السلمية التي ظل يذلها العراق الشقيق بكل صدق وحسن نية من أجل ايقاف نزيف هذه الحرب المدمرة وتحقيق السلام الشامل والعدل في المنطقة الذي يضمن لجميع دولها الحرية والسيادة والاستقلال...".

ولقد تزامن الادلاء بهذا التصريح مع موقف فلسطيني حازم صدر عن المجلس المركزي الفلسطيني الذي عُقد في بغداد برئاسة ياسر عرفات حليف العراق واليمن وصديق الرئيسين صدام حسين وعلي عبد الله صالح. وفي البيان الذي أصدره المجلس ربط بين الانتصار العراقي واستمرارية الانتفاضة الفلسطينية وهو ربط يبعث الارتياح في نفوس المقاتلين العراقيين الذين ما زالوا يرابطون في مواقعهم وكأن الحرب يمكن أن تستمر أو يتحقق السلام في أي لحظة. اما العمليات العسكرية فاستمرت انما ليس بزخم الايام الماضية واقتصرت يوم الاربعاء 3 آب 1988 على عملية جوية استهدفت قصف محطة ضخ ومحطة غاز داخل ايران.

واستناداً الى ما صرح به الامين العام للجامعة العربية الشاذلي القليبي قبل مغادرة بغداد يوم الاربعاء فإن هدف العراق من الاتصالات التي يقوم بها عبر معظم قنوات الاتصال هو التمسك بالقرار 598 وتنفيذه كاملاً حسب تسلسل بنوده وأنه يود تفهم الآخرين لمسألة التحفظات التي أبدتها ازاء طريقة قبول ايران بالقرار 598، بمعنى أن التحفظات هي من باب الحرص على القرار وليس العكس. وما قاله القليبي في هذا الشأن هو: "أستطيع بصفة كوني الامين العام للجامعة العربية وبحكم مساهمتي في اللجنة السباعية منذ قيامها أنؤكد أن الموقف العراقي

والعربي مع الثوابت المعروفة، فنحن نريد السلام ومن حق العراق والاقطار العربية النظر الى المستقبل بعين الحذر لأن التجربة الماضية كانت تجربة مريرة وأن التصريحات الايرانية التي واكبت اعلان القبول بقرار مجلس الامن تبعث في النفس مختلف التساؤلات وحتى الشك بصدق النيات. فالحيطة أمر مشروع بل وواجب. لقد اتخذت اللجنة خلال اجتماعها في بغداد جملة من القرارات تتعلق بالاتصالات والتحركات التي سيقوم بها اعضاؤها لتدعيم مسيرة السلام وستكون اللجنة في حالة انعقاد دائم لمتابعة المستجدات ومستطلب من مجلس الامن الحزم الكامل لإتخاذ كل التدابير التي من شأنها أن تجعل الخطوات لحل النزاع وإحلال السلام مضمونة جملة وتفصيلاً وفق ما ورد في القرار 598 وبحسب تسلسل بنوده".

اما الرئيس اليمني علي عبد الله صالح فإنه جدد عقب اجتماع موسع مع الرئيس صدام، وقبل اجتماع مغلق معه، وقوف اليمن الى جانب العراق مؤيداً موقفه من اجراء المحادثات المباشرة لتسريع احلال السلام. ثم عاد وصرح قبل ان يغادر بغداد يوم الخميس (4 آب 1988) عائداً الى صنعاء قائلاً: "اننا مع العراق الشقيق في موقفه الواضح الهادف الى التطبيق الشامل والكامل لقرار مجلس الامن 598 بكل بنوده وعبر الحوار والتفاوض السلمي والمباشر للتوصل الى اتفاقية سلام شامل بين البلدين الجارين العراق وايران بما يحقق الامن والاستقرار الدائمين في المنطقة وضمان الحقوق المشروعة للجميع..."

وبدا من كلام الرئيس علي عبد الله صالح انه لم يأتِ للتوسط وإنما ليجدد بصفة كونه رئيس السلطة الاولى في بلاده تأييد العراق وذلك على أساس انه كان في الماضي مؤيداً وهو ما زال على موقفه بعد تجديد ولايته رئيساً للبلاد. وكان في مبدئيته هذه موضع تقدير كبير من العراقيين العاديين الذين كانوا يقولون ذلك في مجالسهم، ويقولون أيضاً ان الرئيس علي عبد الله صالح هو الوحيد بين الحكام العرب الذي لم يكتفِ بإعلان هذا الموقف وهو في بلاده ولم يكتفِ بإبلاغه الى طه ياسين رمضان مبعوث الرئيس صدام حسين عندما اجتمع اليه في صنعاء قبل ساعات من مغادرة الرئيس اليمني الى بغداد.. وإنما حرص على أن يزور العراق ويعلن موقفه الايجابي.

وثمة خطوة أخرى حدثت في اليوم نفسه وتدخل في اطار المؤازرة وهي وصول وزير الإعلام السعودي الشيخ علي الشاعر الى بغداد لينقل رسالة شفوية الى الرئيس صدام من الملك فهد بن عبد العزيز. وقد حدث ذلك في ضوء كلام قد يكون وزير الخارجية الأمير سعود الفيصل الذي شارك في اجتماع اللجنة السباعية في بغداد والتقى بالرئيس صدام عند استقبال الرئيس العراقي لأعضاء اللجنة السباعية لمدة ساعتين، نقله الى الملك. كذلك قد تكون مهمة علي الشاعر (الذي استقبل بتميز من جانب الرئيس صدام حسين حيث حضر المقابلة طه ياسين رمضان ونائب رئيس الجمهورية طه محيي الدين معروف ووزير الثقافة والإعلام لطيف نصيف جاسم) متعلقة بالخطوة التي أقدم عليها الملك حسين الذي أعلن فك الارتباط مع الضفة الغربية تاركاً ياسر عرفات يُجري من بغداد اتصالات مكثفة بهذا الشأن، أو ربما متعلقة بالمساعي الدبلوماسية التي بدأها السفير السعودي في واشنطن الأمير بندر بن سلطان بن عبد العزيز لمجرد أن بدأ الأمين العام للأمم المتحدة مهمته الشاقة للتوفيق بين الموقعين المتباعدين، الموقف الإيراني والموقف العراقي، ومحاولاته مع وزير خارجية العراق طارق عزيز ووزير خارجية إيران علي أكبر ولايتي خلال اجتماعات بهما، كل على انفراد، في مقر الأمم المتحدة في نيويورك تضيق ضفة التباعد بين الموقعين.

وقد بدا لافتاً أن العمليات الحربية العراقية بدأت حالة جزر، ذلك أنه بعدما كانت طلعات الطائرات الحربية ومهمات السمities تتجاوز المتي طلعة ومهمة فإنها مع بدء الزيارة التي قام بها الرئيس علي عبد الله صالح الى بغداد وتزايد رقعة النشاط الدبلوماسي في أكثر من عاصمة عربية وأجنبية دخلت مدار الانحسار بدليل ان البيان العسكري الرقم 3284 الصادر يوم الخميس 4 آب أشار الى غارة جوية ناجحة على محطتي نفط وضخ إيرانيتين وإلى 59 طلعة قتالية قامت بها الطائرات السمities التي كانت في استمرار متفوقة طوال سنوات الحرب. وفي الوقت نفسه كان يتم ليوم آخر منح أنواط الشجاعة لعشرات المقاتلين العراقيين الامر الذي يوحي ان مرحلة الحرب تقترب من نهايتها بالفعل، فضلاً عن ان صحيفة "القادسية" التي تُصدرها وزارة الدفاع العراقية بدأت تنشر المادة العسكرية بنسبة

أقل بكثير من قبل، وبدأت تظهر في الصحيفة مادة خفيفة ومسلية.
في هذه الاثناء كانت التقارير التي يبعث بها طارق عزيز من نيويورك بدأت تسجل تقدماً. ويبدو أن رجل الدبلوماسية العراقية أنجز يومي الخميس (4 آب) والجمعة (5 آب) من خلال اجتماعات منفردة مع مندوبي الدول دائمة العضوية لدى مجلس الامن، اضافة الى مندوب اليابان ووزير خارجية الهند أموراً بالغة الأهمية ظهرت آثارها في نبأ مصدره الامم المتحدة لقي اهتماماً من جانب وسائل الاعلام العراقية وخلاصته، ان الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي والصين وفرنسا وبريطانيا (اي الدول دائمة العضوية) تشكل ضمانات لتطبيق القرار 598 لا تأخذ شكل اتفاق في اطار القانون الدولي مثل معاهدة أو بروتوكول بل ستكون تعهداً سياسياً بالاشراف على احترام خطة تطبيق القرار التي أعدها الامين العام للامم المتحدة دي كويار.

ولم يكن التوصل الى هذه الخطة بالأمر اليسير بل انها واجهت من الصعوبات ما جعل الآمال بالتوصل الى اتفاق تنهار. ومن خلال طبيعة الاجتماعات يتبين ان المعضلة كانت في الموقف الايراني الذي لا يريد التجاوب مع مسألة التفاوض المباشر التي اقترحها العراق وأعلن بإصرار تمسكه بها.. فالامين العام عقد ثمانية اجتماعات مع الوفد الايراني مقابل اجتماعين مع الوفد العراقي.

وفي الوقت الذي سادت اجواء التشاؤم مقر الامم المتحدة حدثت في اليوم الذي يسبق عطلة نهاية الاسبوع (اي الجمعة 5 آب 1988) مفاجأة تمثلت بإطلالة للأمين العام أقل تجهماً من المألوف وتصريحات أكثر وضوحاً وأكثر تفاؤلاً مما كانت عليه تصريحاته السابقة. وفي لقاء مع الصحافيين قال: "ان البلدين يعرفان أفكارني بالنسبة الى الصيغة المطروحة لحسم خلافاتهما وانتظر أن يردوا سريعاً على مقترحاتي... ان مبدأ المحادثات المباشرة مقبول من الجانبين. والمسألة الآن هي متى يبدأ ذلك وهذا هو الشيء الذي أعمل من أجله الآن".

وقبل هذا التصريح للأمين العام كان أحد أعضاء مجلس الامن طلب من احدي وكالات الانباء لأن تنقل عنه تعليقاً من دون ذكر اسمه قال فيه: "ان الامور ليست بالسوء الذي تبدو عليه، وأرى أننا اقتربنا من شيء أعتقد انه ايجابي".

أحدثت التصريحات ارتياحاً عاماً. وفي العادة انه عندما يقترب يوم الجمعة ولا يحدث تقدّم لمسألة يجري البحث فيها في أروقة الأمم المتحدة فإن هذا معناه انها ستحتاج الى أسبوع آخر حيث ان المسائل التي تبحثها المنظمة الدولية اذا كانت لن تنتهي الواحدة منها مع نهاية الاسبوع الاول فهذا يعني انها ستكون طويلة. وهذا ما حدث بالنسبة الى موضوع المحادثات العراقية - الايرانية لتطبيق القرار 598.

ولقد بدا واضحاً من كلام دي كويار أن مبدأ المفاوضات المباشرة مقبول من الجانبين ولأن الامر اجتاز المأزق، وأنه بات لا بد من تخريج المسألة بطريقة يعتبرها كل من الطرفين العراقي والایراني مكسباً سياسياً حققه.. ومن هنا جاءت فكرة تزامن وقف اطلاق النار مع بدء المفاوضات أي لا يبدأ وقف اطلاق النار اولاً كما تريد ايران ولا تبدأ المفاوضات المباشرة لوقف اطلاق النار كما طلب العراق. والدبلوماسية فن غير الممكن أو فن المستحيل اذا جاز القول.

وإذا كانت المحادثات من اجل تنفيذ القرار 598 بدت قبل تصريح دي كويار مثل المفاوضات التي تحدث لطائرة مخطوفة خصوصاً اذا كانت حادثة الخطف من نوع حادثة (الجابرية)، تلك الطائرة الكويتية التي تم خطفها بدعم كامل من ايران وأمضت أياماً عصيبة ومأساوية، فإن المحادثات باتت بعد التصريح بمثابة مؤشر الى أن يوم السبت (6 آب 1988) سيحمل في طياته مفاجآت، حيث انه بداية الاسبوع في العالم العربي.

فما هي المفاجأة المرتقبة.. ومن بغداد وطهران على وجه التحديد؟ كانت المفاجأة سارة. وكانت من نوع المفاجآت التي طال الانتظار من أجل حدوثها. وكانت عبارة عن رسالة موجهة من الرئيس صدام حسين (*) الى العراقيين

(*) نص رسالة صدام حسين الى الشعب العراقي والامة العربية والعالم:

بسم الله الرحمن الرحيم

رسالة من صدام حسين

{ومكروا ومكر الله والله خير الماكرين}

صدق الله العظيم

ليها الشعب العراقي العظيم...

ليها الاشقاء العرب حيثما كنتم...

ليها الرجال الصناديد في قلوبنا المسلحة بالبسلة...

والعرب والقوات المسلحة العراقية وتتضمن مبادرة سلام تقضي بوقف فوري لإطلاق النار تعقبه مفاوضات مباشرة.

وكان واضحاً من خلال القراءة المتأنية للرسالة ان الرئيس صدام حسين قام بعملية مزج بين ما يريده العراق وما تدعو اليه ايران وما يتمنى العالم حدوثه.

تتذكرون كيف اشتعل فتيل الحرب بين العراق كطرف عن الامة وبين ايران كطرف عن اعداء الامة العربية ومنهج التطلع الشريف في البناء والسلام عند العرب... وكيف أحرق الحقد والشر والطمع والوهم وأهداف التوسع الكثير من الاخضر وأسال الكثير من الدماء في ايران والعراق، بل وتعدى هذا الى المنطقة كلها وبعض زوايا العالم. وتذكرون ايها الاخوة اننا في الوقت الذي انتخبنا فيه ندافع صفوفاً مترامية من الرجال والنساء عن قيم العراق وقيم الامة وحققهما في الحياة والتطلع الشريف ونسحق الموجات الهمجية واحدة اثر اخرى.. كان يصطف شعار السلام والرغبة الجامعة لتحقيقه مع بيرق النصر والاقتدار المتعظيم للعراق مرفوعاً بسواعد العراقيين ومزهاواً بدماء شرايينهم يدعمه عمق كل صلوات الخيرين العرب ودعواهم بالنصر وما قدموه من مساهمة لزيادة امكانيات وقدرات العراق في المنازلة في ميادين الصراع الدامي على امتداد ثماني سنوات مضمخة نهاراتها ولياليها بكل المعاني العميقة للتضحية والفداء من دم ظهور وما عداه ويتربع في مقدمة من يتربع على قمة المجد فيها الاكرمون الغياري الذين كانت لهم خطوة ناصية للمجد على امتداد الزمن الى جانب حظوتهم عند رب السموات والارض في عليين حيث الانبياء والصديقون والصالحون.

أقول لا بد انكم تذكرون كل هذا وكيف استوطن الشيطان عقول المسؤولين في ايران وركبهم الغرور ولم يذكروا الله كما يذكره المؤمنون الصالحون ليتوازنوا خاصة عندما يكونون مقتدرين وكيف كانوا يعدون كل دعواتنا الى السلام ومحاكائنا العقلية والمنطقية مع مفاهيمه ومع المحيط الدولي بأنه منهج الضعف والخوف نحن الذين لم يعرف ميدان من ميادين المنازلة حاضراً وماضياً عنا كشعب عريق ما يوحى بهذا ويقود الى التوهم بأنه صفة من صفاتنا. ورغم ما في هذا الوهم وما ينطلق من أفواه الدجالين ومن وخز لكرامة العراق والامة لو نظر اليه في اطار مجرد عن التعمق الاكثر في شخصية قائليه فإننا لم نتحزح عن شعارات السلام ومفاهيمه والرغبة في تحقيقه يوماً قبل يوم وشهراً قبل شهر وسنة قبل سنة كتأكيد لجانب أساس من مفاهيمنا في الحياة التي نتظر الى الحرب..

وكما قلنا في اكثر من مناسبة بأنها حالة الاضطرار وليست صيغة الاختيار من بين بدائل مشرقة شتى وكتعبير اصيل كأصالة أمتنا وشعبنا عن المسؤولية ومستوى ما يقتضي من اخلاق وأمانة فيها. وتحت ضغط وفعل صفاتهم وأهدافهم الكريهة استمر المسؤولون الايرانيون يرفضون ويتجاهلون دعوات السلام وكل القرارات التي صدرت عن المحافل الدولية والاقليمية ابتداء من رفضهم لقرار مجلس الامن الصادر في 28 أيلول عام 1980 وحتى قرار مجلس الامن ذي الرقم 598 الذي صدر في 20 تموز عام 1987 بينما وافق العراق على كل القرارات الاقليمية والدولية التي صدرت لتحقيق السلام سواء عندما كان العراق داخل اراضي ايران او عندما كان يقاتل على الحدود يدفع الأذى عن الشعب والامة والمقدسات او عندما تمكنت جيوش العدوان من احتلال هذا او ذاك من مواطني القدم داخل اراضيها الوطنية.

وكان شعب العراق ومع تقايم زمن الحرب واتساع وتنوع المنازلات فيها يزداد وعياً ويتعمق ايمانه بالنصر وتفاؤله بالمستقبل الى جانب يقين لا يهتز وايمان لا يتزعزع بقضيته الوطنية والقومية والانسانية وبأنه على حق وبأن الله معه ذلك لأننا اعتمدنا طريق الحقيقة والموضوعية ومستوجباتها ومفهومهما الصحيح عندما اضطررنا الى الحرب والمنازلة التي اشعلت فتيلها أطماع الغزاة من الشرق

العراق يريد ان يكون هنالك تفاوض مباشر من اجل ان يتحقق السلام ويسود الى امد طويل ولا يعود هنالك مجال أمام تجدد الحرب.

وكنا موقنين بما نحن عليه من نتيجة مشرقة قبل أن نتعامل بمفرداتها وعبر كل مراحل المنازلة بما في ذلك ظروفها العسيرة والصعبة. وكنا الى جانب ذلك موقنين أيضاً بأن شعوب ايران ستصل الى ما وصلنا اليه من تقويم الامور والاشخاص وستكشف (وإن كان متأخراً) مقدار الوهم والشر والعدوان الذي استوطن اعماق المسؤولين في ايران في اشعال قتيل الحرب وستكون ردود فعلهم على هذا عنيفة وستفضي الى ما يحقق للسلام من موقع آخر ويُنهي للحرب الى جانب صمود العراقيين الابطال الذين سقوا شجرة الحرية وعاونوا على ان يكتشف الايرانيون الحقيقة بما قُثموا من تضحيات عظيمة..

هكذا كنا قد استنتجنا من قبل الى جانب حتمية اكتشاف شعوب ايران بأن العراقيين اصدقاء للشعوب وأصحاب رسالة سامية هي رسالة العرب التي تدعو الى مفاهيم الاخاء والمودة والخير والسلام منبثقة من الايمان بالله وبكتبه ورسله واليوم الآخر.. وكنا على يقين بأن شعوب ايران ستكتشف بأن حكامها ارادوا بالعراقيين شراً وغدراً. وتسافهوا في التصرف بالسلطة مستخفين بدماء الايرانيين، وليس بدماء العراقيين والعرب فحسب، وأن المناسبات الماضية وما قيل وسجل فيها تكشف بمفردات غنية صواب كل استنتاجاتنا هذه التي جاء للواقع اللاحق بما في ذلك واقع اليوم الذي نوجه فيه رسالتنا هذه اليكم ايها الاخوة ليؤكدنا على نحو ما يراه كل ذي علم وكل بصير... نعود لنقول ان مجلس الامن قد أصدر قراره ذا الرقم 598 في 20 تموز عام 1978. وقد قبله العراق ورفضته السلطة في ايران، وكانت السلطة في ايران تتصرف تجاه القرارات الصادرة من مجلس الامن ليس بما ينطوي على ضعف الاحساس في المسؤولية لو انعدامه فحسب، وإنما كانت تتصرف في كل تفاصيل مواقفها تلك بما ينطوي على عدم الاحترام للمنظمات الدولية والقانون الدولي والاستخفاف بهما، بل والتحقير لهما، وكانت السلطة في ايران وهي تتصرف هكذا تجاه القرارات الدولية والاقليمية لا تنسى ان توجه الكلام الخشن والشتائم البذيئة والتصرف الذي تقصد به اهانة العرب والعراق، بل وتقصد به اهانة الانسانية كلها عندما تتصرف على اساس اعتقادها الذي يتصور أن القوة الغاشمة والدجل والشعوذة قادرة على أن تحل محل الاقتدار الذي يرعى حقوق الله والانسانية. وازداد وزن عدم التوازن والغرور والعنجهية الفارغة والصلف في ميزان حكام ايران عندما تمكنوا على مدى كل سنوات الحرب التي استهدفوا بها شعبنا وأرضنا ومقدساتنا من احتلال الفاو والشلامجة وجزر مجنون وزبيدات وحلجة وبعض العوارض الجبلية ومساحات اخرى من الارض الحدودية هنا أو هناك، وركبهم الوهم شر مركب وتصوروا بأنهم أصبحوا قاب قوسين أو أدنى من تحقيق أحلامهم الشريرة وشعارات التوسع في اقامة امبراطورية الشعارات الزائفة والخرافات.. فكان الله لهم بالمرصاد فمادت بهم الارض، وتناخى رجال العراق باسم الله وقيم الانسانية والشرف والعقيدة الشريفة النظيفة الصائفة، ووجهوا الى من يستحقون اللطامات المميته فسحق جمعهم في الفاو في عمليات وتوكلنا على الله الاولى والثانية والثالثة والرابعة التي حررت فيها قواتنا المسلحة الباسلة على التوالي اراضيها الوطنية العزيزة في الشلامجة وجزر مجنون وزبيدات وسيف سعد وسانوبة وغيرها... تتراصف مع كل هذه عمليات محمد رسول الله التي ظهرت أرضنا في شمال العراق كنتيجة مباشرة أو غير مباشرة لها، وعمليات رمضان مبارك وتوكلنا على الله في حلجة والعوارض الجبلية ورواقمها في قواطع عمليات الفيلق الاول، ومن ثم الفيلق الخامس في شمال وشرق العراق..

وبعد كل هذه العمليات للصاعقة والمدمرة التي أنت على النقل الاكبر من القوات التي أعدت للغدر والتوسع، وعلى آلتها الحربية، وقعت هذه النتائج على رؤوس حكام ايران كالصواعق، أو هي أشد منها، وازداد الارباك وعم الذهول امام هذه الحقائق لوسطا الحاكمين ممن كانوا يرفعون شعار (حرب حرب حتى النصر) والذي كانوا يقصدون منه لاحتلال للعراق وتدمير حاضره ومستقبل الامة العربية وتهديد لمن الانسانية والسلام العالمي واكتشفوا بعد حين حقيقتين معاً: الاولى ان شعب العراق شعب الامجاد

وايران تدعو الى أن يتوقف اطلاق النار وهو الامر الذي تسبب في نشوء مشاعر لدى العراق بأن النيات الايرانية غير طيبة وان الايرانيين يريدون وقف اطلاق النار في محاولة لتحقيق استرخاء في صفوف العراقيين يقابله اعادة تنظيم وترتيب وتعبئة واستعداد لجولة جديدة ضد العراق، وساعدت على هذه المشاعر تصريحات المسؤولين الايرانيين وقول آية الله الخميني أن قبوله بالقرار 598 هو مثل تجرّع السم.

والحضارات والقيم العليا لا يمكن أن يُخدع بشعاراتهم وسلعتهم البائرة، وأن الامة العربية ستمده بكل ما يمدّه به التاريخ والحاضر من امكانات ومعنويات، وأن قدرة هذا الشعب الكريم تتعاضد، وأنه في الوقت الذي كان وما زال يرفع شعار السلام عالياً فإن هذا الشعار انما يركز على اقتدار لا ينتهي وايمان بالنصر الاكيد لا يتزعزع ولا ينطلق من اي ضعف او تردد مما كانوا يتوهمون. واكتشفوا ايضاً أن شعوبهم قد اكتشفت طريقتهم بالدجل وشعاراتهم وأهدافهم ونياتهم العدوانية ومسؤوليتهم كمشعلي فتيل الحرب، وأن شعوب ايران والقوات المسلحة الايرانية قد اكتشفت ايضاً أن لا اطماع لشعب العراق والامة العربية والقوات المسلحة العراقية ولا شأن لهم بما تختاره شعوب ايران كطريق للحياة أو كحكام لهم وأنهم يرفضون شعار حرب حرب حتى سحق وتدمير العراق والامة العربية ويرفضون طريق التهلكة ويريدون طريق الحياة المشرف الذي قدّمه العراق لهم ودعا اليه في كل ظروف القتال بما في ذلك ظروف الانتصار المبين في معارك المجد بين أواسط نيسان وأواسط تموز لهذه السنة، وبذلك انهارت الاحلام الشريرة للاشترار دفعة واحدة وعلى أساس هذه الحقائق وبالدرجة الاولى وليس الرغبة الصميمة في السلام كطريق للحياة الطبيعية والعلاقة بين الامم والشعوب وأفق حكام ايران على القرار 598.

ايها الاخوة.. العرب والعراقيون..

ايها الخيرون ومحبو السلام في العالم...

ايها الشعوب المظلومة من حاكمكم في ايران...

لو تتبعتم سياستنا وشعاراتنا وخطبنا وتصريحات كل المسؤولين في العراق وعلى شتى المستويات منذ أن أشعل حكام ايران الحرب لوجدتم انها تخلو تماماً من أية اشارة الى أية اطماع في أراضي ايران أو التوسع على حسابها، أو انها تتطوي على رغبة في تصدير سياسات أو منهج ما عن طريق العدوان. وستجدون ان سياستنا ودعوتنا ورغبتنا في السلام لم تتغير في جوهرها سواء في الظروف العسيرة والصعبة كما قلنا، أو في الظروف التي سجل فيها شعبنا وقواتنا المسلحة الباسلة اعظم الانتصارات التحررية في تاريخنا الحديث وطيلة ثمانين سنوات بينما نجدون شعارات وأهداف حكام ايران، وإن تلوّنت مع ظروف الحرب حيث يزداد طمع التوسع والعدوان وتتوسع وترتفع شعاراته اعلى فأعلى مع اي انتصار عسكري ميداني كانوا يحرزونه في اطار كسب هذا الجزء أو ذاك من الارض رغم الاخفاقات التي تصيبهم على مستوى قياسات الخسائر وفداحتها.. أقول ستجدون ان اهداف وشعارات حكام ايران قائمة على التوسع والعدوان والطمع ومنذ ثمانين سنوات وأكثر.

وعلى أساس هذه المقارنة الآن وفي المستقبل يتضح ان العراق يريد السلام لأنه يؤمن بأنه الطريق الصحيح للحياة اذا ما انفتح امامه الاختيار المشرف، وأن موافقة العراق على كل قرارات السلام الصادرة عن المحافل الدولية بما في ذلك موافقته على القرار 598، انما تقع ضمن هذه المفاهيم وهذا التفسير، بينما ايران التي رفضت عن طريق حكامها كل قرارات ومبادرات السلام ابتداء من القرار الذي صدر من مجلس الامن في 28 أيلول 1980 وحتى رفضها للقرار 598 الذي صدر منذ سنة ولم تقبله

ودول العالم، أو فلنقل الاكثرية الساحقة تمنى ما دام حدث قبول من ايران بالقرار 598 ان لا تمر الفرصة من دون الاستفادة منها.

إلا بعد الاخفاقات العسكرية وانتصار للعراق، ايران لا تريد السلام وأن الموافقة على القرار 598 بعد كل هذا الرفض لا يمكن ان تفسر بأنها بالضرورة تعني موافقة على السلام. ولقد وجد المسؤولون في ايران ان طريق السلام هو الطريق الذي ليس بديلاً عنه طريق الحرب، وأن علاقة المحبة والاحترام مع الشعوب هو بديل طريق تصدير مفاهيمهم وسياساتهم وشعاراتهم عن طريق العنف والقتل والحرب. اننا نعرف بأن الهزة العنيفة التي تعرضت لها ايران اثر الانتصارات المتلاحقة للقوات المسلحة العراقية عميقة التأثير وأن ادراك شعوب ايران الآن لكثير من الحقائق مما يقع في الطرف المضاد لرغبة حكامها في مواصلة الحرب عن طريق شعاراتهم الزائفة قد تدفعهم دفعاً على طريق السلام وأنهم اذا ما جاءوا الى طريق السلام بغض النظر عن أمنيّاتهم الخائبة فإننا ينبغي ان لا نوصد بوجوههم مثل هذا الطريق أو نسقط من حساباتنا مثل هذا الاحتمال، إلا ان حيثيات موافقتهم على القرار 598 بما في ذلك حيثيات رسالة خميني التي جاءت دون اي تأكيد على ان السلام ينبغي ان يكون طريق العلاقة الطبيعية بين شعب العراق والامة العربية من جهة، وشعوب ايران من جهة اخرى، كما انها جاءت خالية من الاشارة الى ان عقد لتفاهية سلام منزّهة من الاغراض والضغائن والدسائس واللعب والخداع هو الطريق الذي ليس له من خيار بديل، بل وأن قرار خميني هذا وتصريحات كل المسؤولين الايرانيين انصبت كتوضيح لخلفية ودوافع الموافقة على القرار 598 على الظروف الملجئة وعن الاضطرار الذي لا يستطيعون ان يتحدثوا عن كل ظروفه وأسبابها، وأنتم تتذكرون كيف قال خميني في خطابه هذا بأنه انما يتجرع الموافقة على قرار مجلس الامن 598، كما يتجرع كأس السم، وكيف يقول عن حاله "يا لبؤس حالي الآن" وتتذكرون كيف دفعوا مجلس الشورى عندهم لتشريع قانون يجعل الحرب استراتيجية دائمة لإيران قبل ثلاثة عشر يوماً فقط من صدور موافقة خميني على قرار مجلس الامن، وكيف يشبه المسؤولون موافقة خميني عليه بصلح الحديبية ومنه تستبان النيات وتتضح، ألا خاب ما يفعلون... ان كل هذا ايها الخوة جعلنا نطلب المفاوضات المباشرة ونرفض الهدنة مع استنكار كل سياساتهم العدوانية التوسعية واستحضار تجارب أمتنا العربية المريرة مع القوى المرجحة لجانب من السياسات والتفسيرات والقرارات في المحافل الدولية وحقنا الطبيعي وحق كل المتحاربين في ان يجلسوا على طاولة المفاوضات المباشرة ليناقدوا خطوات ومفهوم السلام. أقول جعلنا كل هذا نطلب المفاوضات المباشرة كتعبير عن حسن النية. وكاختبار أولي للنيات. وما اذا كانت موافقة حكام ايران على قرار مجلس الامن يقصد منها اقامة سلام كامل وشامل ودائم وخال من الاغراض والاطماع مع العراق والامة العربية، لم انه وكما أعلنوا يقصدون منه تخفيف عوامل الضغط العسكرية والوطنية والدولية الواقعة عليهم..

اننا نريد المفاوضات المباشرة لأنها الطريق الاقصر المؤدي الى السلام وأنها الصيغة الاجدى، وقد ينطوي الطريق غير المباشر على اللعب والخبث والغدر الذي لا ينكشف إلا بعد حين. ولأننا نريد السلام، وقد تهيأت مستلزماته الاساسية، فإننا لا نريد هدنة مؤقتة تبعثنا عن السلام وتعد أمامه السبيل.. ورغم ان طريق المفاوضات المباشرة قبل الايقاف الرسمي لإطلاق النار هو الطريق الأكثر أماناً وضماناً وعدالة لكلا الطرفين الايراني والعراقي، ورغم الفهم العميق للاشقاء العرب وما قدموه مشكورين من جهود قومية عظيمة في دعم لمنهجنا هذا وعلى شتى المستويات ومختلف الاقطار، ورغم تفهم الكثير من دول العالم والرأي العام العالمي لدوافع هذا المنهج ورغبة العراق الصادقة في السلام، ورغم استئذاننا الى رصيد لا ينضب من وعي العراقيين وصبرهم وجلدهم واقتدارهم فقد وجئنا ان كسب شعوب وقوات ايران المسلحة الى السلام والمحافظة على هذا الكسب وابقاء الرأي العام العالمي والمحافل الدولية مما هو غير مغرض منها الى جانبنا لنكشف نيات حكام ايران ولكيلا يظن من يقع بالوهم بأن الانتصار العظيم لشعبنا وأمتنا وقواتنا المسلحة ممكن ان يدخل، معاذ الله، اي مظهر أو عامل

والقول بأن الرئيس صدام قام بعملية المزج المشار إليها يستند الى ان مبادرة السلام حققت لكل طرف ما يريد. حققت لإيران ان تكون الخطوة الاولى هي وقف اطلاق النار. وحققت للعراق ان تكون الخطوة اللاحقة هي المفاوضات المباشرة. وحققت للعالم ما يتمناه وهو الاستفادة الى أقصى حد من قبول ايران للقرار 598.

من عوامل الغرور او التشفي لو الحقد الى مقرري السياسة في العراق. وبعد التشاور مع الاشقاء العرب وبعد عقد سلسلة من الاجتماعات لمجلس قيادة الثورة والقيادة القطرية للحزب، وفي الوقت الذي لم يغيب ولن يغيب عن بالنا وتدبيرنا كل ما يقتضي من انتباه وحذر وتنبؤ فقد اتكلنا على الله وبإسمكم ايها العراقيون الأماجد وبدعمكم ايها العرب نعلن عن استعدادنا لوقف اطلاق النار على ان تعلن ايران بوضوح لا لبس فيه وبصورة رسمية عن موافقتها للدخول معنا تقديراً لمبادرتنا هذه في مفاوضات مباشرة بعد وقف اطلاق النار مباشرة لنبحث ونتفق ونطبق كل ما عدا وقف اطلاق النار مما تضمنه قرار مجلس الامن الدولي ذو الرقم 598 ابتداء من الانسحاب الى الحدود الدولية داخل وحتى الفقرة الثامنة منه داخل وكل الفقرات الاخرى العاملة. واذا ما رفضت ايران الموافقة على دخول المفاوضات المباشرة استجابة لاستجابتنا هذه بإعلان صريح وواضح ومبلغ إلينا رسمياً عن طريق مجلس الامن او الامين العام للأمم المتحدة، فإنها ستؤكد للعالم مرة أخرى ولشعوب ايران بوجه خاص بأنها وحدها ولمرة أخرى تضع على عاتقها مسؤولية اراقة المزيد من الدماء ورفض طريق السلام المشرف وستخيب سهام الخائبين وتطيش كما طاشت سهامهم من قبل.

اما اذا أعلنوا عن استعدادهم لقبول مبادرتنا وكما أشرنا الى هذا ووافقوا بوضوح وبصورة رسمية على الدخول في مفاوضات مباشرة لتطبيق قرار مجلس الامن ذي الرقم 598 بكل فقراته العاملة فإننا سنغزو نحن وشعبنا العظيم وأمتنا العربية المجيدة وقواتنا المسلحة الباسلة في سعادة اضافية بعد أن تمتعنا لسعادة النصر العسكري المبين المستند على الايمان بالحق والعدل وتجنب الشطط والتعالي والظلم، وسنقبل بما نتفق عليه مع اللجنة الفنية للأمم المتحدة لترابط قوات دولية بين قواتنا والقوات المسلحة الايرانية الى حين، ليعود كل الى مسعاه بعد أن يتحقق السلام الدائم والشامل بموافقة الطرفين وتحس رعاية الامين العام للأمم المتحدة، ومن الطبيعي ان نقول بأننا سنستفيد من شط العرب طبقاً لحقوقنا الثابتة، وأن نستفيد من الخليج العربي طبقاً للقوانين الدولية فور وقف اطلاق النار. اننا في هذا قد أقمنا الحجة مرة أخرى على حكام ايران وأكثنا لشعوب ايران وللقوات المسلحة الايرانية بأننا وفي الوقت الذي دحرجنا احلام الظلام والظالمين، وفي الوقت الذي نذب بالسلاح مقتدرين عن الكرامة والحمى ونقطع تطاول من يتطاول على أمتنا وشعبنا وقواتنا المسلحة أو يقصد إهانتهم، فإننا لا يمكن ان نتصرف بما يشعر كائننا من كان بأننا نقصد لذلالة. واننا نفهم بأن شعب العراق والامة العربية يجاورون جغرافياً ايران وليس بإمكان جغرافية ايران وشعوبها ان ترحل لتفك هذه العلاقة الجغرافية أو أن العراق والامة العربية يرحلون عن مكانهم بنفس المعنى، وإننا من يفهم للتاريخ ويقدره بعمق ويعرف ان التاريخ بصورة أو بأخرى انما يشكل جانباً أساسياً من عقائد الامم والشعوب وسياسات دولها، وأن حاضر اليوم سيغدو تاريخ للمستقبل. ان مرارة الشعور بالمهانة والظلم امر لا يُحتمل، وعليه، ولأسباب تتصل بتاريخنا المجيد، أمة وشعباً، وتتصل بعقيدتنا لتصالاً عميقاً، واستحضاراً منا لما يرضاه الله فإننا نمد يد الصداقة وتسامح وسلام لشعوب ايران بغض النظر عما يعتلج نفوسنا من مرارة وما أصابنا كشعب وأمة من عدوان وتجاوز، وسنقطع بلا تردد طائفة من يطول علينا ويد من يعتدي على أمتنا والله أكبر، والله من وراء القصد وليخمساً الخاسئون.

صدام حسين

في 6 آب 1988 ميلادية

الموافق 23 ذي الحجة 1408 هجرية

ولقد بدا الرئيس صدام على درجة من الحزم والحذر في الوقت نفسه عندما قال في رسالته "... واذا ما رفضت ايران الموافقة على دخول المفاوضات المباشرة استجابة للمبادرة العراقية هذه بإعلان صريح وواضح ومبلغ رسمياً عن طريق مجلس الامن او الامين العام للأمم المتحدة فإن ذلك يؤكد للعالم مرة اخرى ولشعوب ايران بوجه خاص بأنها تتحمل لوحدها مرة اخرى وتضع على عاتقها مسؤولية اراقة المزيد من الدماء ورفض طريق السلام المشرف".

ومن المؤكد بالنسبة الى هذه الرسالة بالذات ان الرئيس صدام ما كان لي طرح مضمونها كما طرحه لو انه لم يحصل من قبل على ضمانات بأنها ستكون مقبولة من ايران ومضمونة من الدول الكبرى. ومثل هذا الامر قد يكون تم تكليف طارق عزيز بحس النبض في شأنه خلال لقاءاته ومحادثاته المعلن منها وغير المعلن في نيويورك، بمعنى ان رجل الدبلوماسية العراقية تبلى من الرئيس صدام بعض الافكار التي من شأنها ان تحقق انفراجاً نسبياً يقطع الطريق على محاولة ايران الاستفادة من قبولها بالقرار 598 ومن اصرار العراق في الوقت نفسه على المفاوضات المباشرة، وأن الرئيس صدام في ضوء عملية جس النبض اذاع رسالته التي بدا ان الحكم الايراني كان في انتظارها، حيث انه لمجرد ان اذيعت أعلنت ايران موافقتها على مبادرة الرئيس صدام وتم ذلك على مرتين: في المرة الاولى من خلال بيان بثته اذاعة طهران وجاء فيه ان ايران مستمرة في استعدادها قبول المحادثات المباشرة في اطار القرار 598 وخطة التنفيذ لدى الامين العام للأمم المتحدة وتحت اشرافه. وفي المرة الثانية من خلال تبليغ رسمي حيث ان وزير الخارجية الايرانية على أكبر ولايتي أعلن الموافقة في نيويورك خلال اجتماع عقده مع الامين العام للأمم المتحدة دي كويار الذي قطع اجازته الاسبوعية وأتى الى مكتبه. وعقب هذا اللقاء مع ولايتي عقد دي كويار اجتماعاً مع مندوب العراق لدى الامم المتحدة عصمت كتاني وذلك لان طارق عزيز كان قد استدعي الى بغداد.

ويبدو أن الامين العام وفي ضوء مشاورات الايام الاربعة التي سبقت اذاعة المبادرة العراقية (يوم 6 آب - أغسطس - 1988) افترض انه لن تكون هنالك اشارة في هذا الشأن من جانب العراق قبل الاسبوع الذي يبدأ يوم الاثنين 8 آب

1988 وأن هذه الإشارة لن تتجاوز موافقة رسمية ينقلها وزير الخارجية العراقية طارق عزيز الموجود في نيويورك، وأنه على هذا الأساس غادر وغادر معه كبار موظفي الأمم المتحدة مكاتبهم يوم الجمعة (5 آب 1988) لتمضية عطلة نهاية الأسبوع التي يمارس فيها كل من هؤلاء رياضته المفضلة. ومن أجل ذلك فإن إعلان الرئيس صدام عن مبادرته يوم السبت (6 آب 1988) جعل رنين الهواتف في منازل هؤلاء المسؤولين وفي مقار اقامتهم (ومعظمهم في الريف بعيداً عن نيويورك) لا ينقطع. ولقد أسرع هؤلاء الى مكاتبهم للتعامل مع الحدث الجديد بالاهمية المطلوبة.. بل ان احد معاوني الامين العام وصل الى مكتبه وهو يرتدي الثياب التي يرتديها الذين يمارسون رياضة التنس. وضاعت على مصوري الصحف والتلفزيون نتيجة لذلك لقطات جميلة تعكس الجانب الآخر من حرب الخليج، كما ان لقطات تعكس الانفراج على وجوه مندوبين كثيرين ضاعت هي الاخرى وكانت لقطات تاريخية لأن الابتسامة تغيب منذ أيام عن وجوه العشرات من اعضاء الوفود المثقلة بالهموم الناشئة عن الحرب العراقية - الايرانية وبالذات الهموم الناشئة عن احتمال استمرار مأزق وقف اطلاق النار والمفاوضات المباشرة، الى ما لا نهاية.

ولمجرد أن تبلى الامين العام للأمم المتحدة من ولايتي موافقة ايران على الصيغة التي اقترحها الرئيس صدام وقام على الفور بإبلاغ عصمت كتاني بالموافقة الايرانية فإن الامر بات يتطلب الانتقال الى التفاصيل وبات يتطلب منه الادلاء بتصريح واضح في هذا الشأن. ومن هنا جاء قوله رداً على أسئلة الصحفيين (يوم الاحد 7 آب 1988) الذين أتوا أيضاً على عجل الى المنظمة الدولية: "قد يستغرق بدء سريان وقف اطلاق النار اسبوعين ليس لإعلان وقف اطلاق النار وإنما لتنفيذه لأنكم تعرفون جيداً ان الامر يتطلب استعدادات كثيرة".

كذلك ان الامين العام بدا عندما تبلغ مبادرة الرئيس صدام كمن ينتظر نبأ يعرف أنه سيكون ساراً وذلك نتيجة ان كثيرين بذلوا بعض المساعي والضغط في عواصم بلادهم وفي بعض العواصم الكبرى من اجل ترطيب الاجواء بعض الشيء. ومن هنا يمكن النظر الى المهمة التي قام بها في بغداد الامير سعود الفيصل وزير الخارجية السعودية الذي وصل الى بغداد يوم السبت 6 آب 1988 اي اليوم الذي

أعلن فيه الرئيس صدام مبادرته وكان وزير الإعلام السعودي الشيخ علي الشاعر قام بزيارة مماثلة استغرقت هي الاخرى بضع ساعات يوم الخميس (4 آب 1988) ونقل رسالة الى الرئيس صدام من الملك فهد وهي من الرسائل التي لا يمكن ابلاغها عبر الهاتف أو عن طريق السفراء وتحتاج الى رد سريع لانها بدورها تتعلق برد أكثر سرعة، أي أن هنالك أمراً ما معروضاً على الملك ويحتاج الى رد منه وأن الملك فهد من أجل استكمال الرد أوفد المبعوث الذي ينقل وجهة نظر أو طلباً ويعود بما يجعل الرد أكثر تحديداً.

وفي الوقت الذي كانت أروقة الأمم المتحدة يوم الاحد (7 آب 1988) حيوية لا مثيل لها على رغم ان اليوم عطلة الاسبوع، فإن وزير الدولة للشؤون الخارجية الدكتور سعدون حمادي كان يسلم في اليوم نفسه رؤساء البعثات الدبلوماسية العربية المعتمدين في بغداد نسخاً من رسالة الرئيس صدام وكان يضيف الى ذلك بعض التوضيح الذي ساعد الدبلوماسيين العرب على ابلاغ حكوماتهم من خلال تقرير مستعجل ظروف المبادرة العراقية التي أحدثت انفراجاً لا مثيل له. وكان هؤلاء وبقية الدبلوماسيين الاجانب في بغداد يبلغون حكوماتهم بتفاصيل احتفال نهاية الحرب لا مثيل له.. هذا على رغم ان المتحدث العسكري العراقي لم يتوقف عن اصدار البيانات، وعلى رغم انه لم يتم بعد تحديد موعد لسريان وقف اطلاق النار.

ولكن لا يهم ذلك ما دام الرئيس صدام حسين أعلن في المبادرة التي طرحها ما كان واضحاً جداً على انه بمثابة نهاية للحرب.

كان الاحتفال من جانب العراقيين، لمجرد أن أبلغهم الرئيس صدام من خلال مبادرته مساء يوم السبت (6 آب 1988) أن الحرب انتهت، من نوع الاحتفالات ذات الدوي الهائل. فقد انطلق الرصاص بالملايين. ومن الجائز الافتراض ان الليلة التي أطلق فيها العراقيون الرصاص ابتهاجاً كانت لمليار طلقة، كما ان الدولة من جانبها أعطت الاحتفال بعداً دينياً عندما تقرر أن تطلق المدفعية العراقية مائة طلقة وطلقة واحدة مع كل بداية أذان لمدة أسبوع بدءاً من يوم الثلاثاء (10 آب 1988) وصار هنالك نوع من التنافس بين المحافظات. وإلى اطلاق الرصاص كان يتم ذبح

الخراف ابتهاجاً على أساس ان الدنيا عيد. وبما ان العراقيين احتفلوا قبل أيام بعيد الاضحى فإن الأمر بدا كما لو أن هذا العيد متواصل. والاحتفال كان مزدوجاً. الاحتفال بنهاية الحرب والاحتفال بخروج العراق منتصراً منها حتى اذا كانت هنالك قوى تقوم بالتعتيم على ذلك بحجة ان التفوق العراقي ليس لمصلحة وضع نهاية للحرب.

وفي ضوء رغبة حادة من ايران في شأن وقف اطلاق النار الى درجة انها أوقفتها قبل الموعد فإن الامين العام للأمم المتحدة اعطى المراقبين الدوليين الضوء الاخضر لكي يتوجهوا الى المنطقة ويشرفوا على وقف اطلاق النار. وفي الوقت نفسه بدأت أوساط الامين العام يوم الثلاثاء (9 آب 1988) تتحدث عن ان اطلاق النار سيتوقف يوم 20 آب وأن المفاوضات المباشرة ستبدأ في جنيف يوم 25 شباط بين وفد عراقي يرأسه طارق عزيز ووفد إيراني يرأسه على أكبر ولايتي.

وليس واضحاً لماذا بدا وزير الخارجية السعودية الامير سعود الفيصل بعد محادثات عقدها مع المسؤولين الاميركيين يوم الثلاثاء (9 آب) على شيء من الحذر. وكان الامير سعود نقل مع الامين العام للجامعة العربية الشاذلي القليبي الى أولئك المسؤولين رغبة الدول العربية وأملها "ليس فقط في انتهاء النزاع العسكري في المنطقة". ثم أضاف الى هذا الكلام ما بدا انه يُعبّر عن المخاوف والحذر حيث قال: "اننا نعلم ان وقف اطلاق النار على أن تبدأ المفاوضات المباشرة بعد ذلك هي الخطوة الاولى على طريق السلام.. وهدف العالم العربي بشكل عام والعراق بالتحديد ودول منطقة الخليج هو تحقيق سلام دائم في المنطقة. ان الامر الآن متروك للامين العام وعلينا بالتأكيد أن نهنيء العراق والشعب الإيراني بوقف اطلاق النار ولكن لا بد من اعتماد الحذر في المرحلة المقبلة وعدم الانجراف مع حماسة اللحظة الراهنة لأن هنالك مطبات كثيرة على طريق السلام".

ومن الجائز الافتراض ان الحذر هو في الاصل من بعض سمات السياسة السعودية، فضلاً عن ان ما توافر للمملكة العربية السعودية من معلومات وتحليلات على هامش الاتصالات الدولية منذ أن أعلنت ايران قبولها بالقرار 598 يجعلها تفضل اعتماد الحذر ولو في الحد الأدنى من دون ان يعني ذلك تشاؤماً. وقد يكون

من المناسب هنا وضع خطوط تحت تصريحات لوزير الخارجية الاميركية بالوكالة جون وايتهد في أعقاب لقائه بالقليبي والامير سعود جاء فيها: "اننا مرتاحون لنجاح مساعينا المشتركة الاخيرة مع المملكة العربية السعودية والتي أدت الى النتائج الايجابية في شأن وقف اطلاق النار".

ومن الامور التي تجعل الامير سعود يميل نحو الحذر أيضاً هي ان المسؤولين الايرانيين ومن بينهم رفسنجاني ما زالوا يطالبون باليقظة وبأن تستمر القوات الايرانية مستنفرة، اضافة الى أن طبيعة الصراع داخل ايران هي التي ستؤكد ما اذا كانت الحرب ستنتهي بالفعل.

ومثلما ان الولايات المتحدة بشخص وزير خارجيتها بالوكالة جون وايتهد أشارت الى "المساعي المشتركة مع السعودية التي حققت نتائج ايجابية" فإن العقيد معمر القذافي كان سباقاً الى الاعلان يوم الاحد 7 آب 1988 في حفلة عشاء تكريماً لضيفه الرئيس التونسي زين العابدين بن علي "ان ايران قبلت بإيقاف النار بإلحاح من ليبيا وقبلت قرار مجلس الامن" وزاد على ذلك تجديد الاقتراح الليبي الذي يقضي بتشكيل قوات اسلامية من الجزائر وأندونيسيا ونيجيريا وبإشراف ليبيا، وقال ان هذا الاقتراح "سيضع حداً لوقف اطلاق النار اكثر من المحاولات البائسة التي يقوم بها الامين العام للامم المتحدة"، إلا أن الامين العام للجامعة العربية الشاذلي القليبي ووزير الخارجية السعودية الامير سعود الفيصل أكدا بطريقة أقل من الاعلان الرسمي وأكثر من التلميح ان التعاون بين الدول العربية والولايات المتحدة عجل في انتهاء الحرب، كما ان التضامن العربي مع العراق "أدى بالعراق الى أن يكون صلباً في المجابهة ولكن في الوقت نفسه عدم توظيف انتصاراته العسكرية الاخيرة في التنصل من السلام بل على العكس....".

وكان لافتاً ان الامير سعود والقليبي عقدا مساء الاحد (7 آب 1988) اجتماعاً خاصاً في الامم المتحدة مع الامين العام دي كويار استغرق اربع ساعات وتم فيه بحث تفاصيل الاعلان عن وقف اطلاق النار وتخللته ثلاثة اتصالات هاتفية مع بغداد للتغلب على بعض العراقيل التقنية التي برزت في الايام الاخيرة التي سبقت اعلان الرئيس صدام مبادرته.

وعندما يكون الطرف العربي الذي عقد هذا الاجتماع المطول مع دي كويار بعد محادثات بالغة الأهمية مع المسؤولين الاميركيين مؤلفاً من وزير الخارجية السعودية والامين العام للجامعة العربية فهذا معناه أن الوفد الذي يمثل الكتلتين العربيتين الأكثر أهمية وهما العالم العربي ككل الذي ترمز الجامعة العربية اليه ثم مجلس التعاون الخليجي الذي تشكل المملكة العربية السعودية الثقل الاساسي فيه مالياً وبشرياً وتأثيراً سياسياً. كذلك انه عندما يكون هذا هو الطرف العربي فذلك يعني ان اي دولة عربية لن تكون في وضع المعارض على خطته بما في ذلك سوريا التي كانت الدولة العربية الوحيدة التي لم تسجل ابتهاجاً بوقف اطلاق النار في حين سجلت الدول الاخرى الابتهاج وما هو أكثر من الابتهاج. وحتى اذا كانت سوريا على الوضع الذي هي عليه فإنها من أجل بعض الحسابات الخليجية الدقيقة لا تعترض على التحركات الايجابية التي تتم في اطار اللجنة السباعية والتي قام بها بشكل متميز الامين العام للجامعة العربية ووزراء خارجية السعودية والكويت والاردن وهي ثلاث دول يراعي الحكم السوري بعض الروابط معها وهذا الاجتماع المطول الذي عقده الامير سعود والشاذلي القليبي مع الامين العام للأمم المتحدة فضلاً عن مهمة الاثنين في واشنطن قبل ذلك واتصالاتهما الثنائية مع بعض أوساط صناعة القرار الدولي توضح الهدف من الزيارة التي قام بها الامير سعود الى بغداد يوم السبت (6 آب 1988) واستغرقت بعض ساعات قابل خلالها الرئيس صدام حسين.

وفي الوقت الذي كانت خطى وضع القرار 598 موضع التنفيذ تتسارع في أروقة الأمم المتحدة كان العراق وبقية دول الخليج تواصل التعبير عن فرحتها بوقف اطلاق النار ويتواصل ذبح الخراف والجِمال في الكويت التي اعتبرت يوم الخميس (11 آب 1988) عطلة رسمية وتتواصل الاحتفالات في العراق وتطوف المسيرات في شوارع المحافظات ويتبادل الناس التهاني ويقيمون الولائم. ولقد ارتأى الرئيس صدام ان يكون عيد انتهاء الحرب أكثر من عيد وطني وأقل من عيد ديني ومن أجل اعتبار اجازة هذا العيد ثلاثة ايام مثل عيد الاضحى وعيد الفطر.

في الوقت نفسه ايضاً كانت دول وشركات صناعية وتجارية كثيرة تضع امامها ملفات الاحتياجات المتوقعة لكل من العراق وايران في مرحلة اعادة البناء. وكانت هذه الدول والشركات تجهز الوفود التي ستزور الدولتين لغرض الاستطلاع في الوقت الذي كان الامين العام للامم المتحدة اختار فريق المراقبين الدوليين الذي سيتولى حراسة القرار 598.

وتشاء الاقدار ان تكون موافقة كل من ايران والعراق على تطبيق القرار 598 مناسبة لإعادة الحيوية الى المنظمة الدولية التي كانت التقارير اشارت قبل ثلاثة اشهر الى انها على شفير الافلاس ثم جاء الاتفاق في شأن انتهاء الحرب بين العراق وايران لينقذها من الافلاس، ذلك ان دولاً كثيرة أبدت رغبتها في مد المنظمة بالمساعدة.. بل ان بعض دول الخليج مستعدة ضمناً للمساعدة ما دامت الامم المتحدة ستساعد في تثبيت أسس السلام وانتهاء الحرب التي ذاقت هذه الدول الكثير من ويلاتها.

وبقدر ما ان الايام التي تلت اعلان ايران قبولها بالقرار 598 كانت بطيئة وثقيلة ويشعر المرء بأن اليوم الواحد يساوي شهراً، فإن الايام التي تلت يوم السبت 6 آب 1988 عندما طرح الرئيس صدام حسين مبادرته كانت سريعة ويشعر المرء بأن اليوم الواحد ليس في عمر الزمن أكثر من ساعة وهذا عائد الى ان المبادرة أخرجت الوضع من المأزق الخانق الذي كان عليه.

لكن على رغم ذلك واستمرار البهجة تملأ النفوس في دول الخليج الأكثر تأثراً بالحرب، فإنه كان لا بد للرئيس صدام حسين من التخطيط للتحرك المقبل. وكان الرئيس ظهر في شوارع بغداد بالزي العربي في أوج احتفالات العراقيين بإنهاء الحرب بعدما سمعوا الرسالة التي وجهها مساء 6 آب 1988 واعتبروها كما أرادها الرئيس صدام إيذاناً بإنهاء زمن الحرب وبداية زمن جديد وبعد هذا الظهور بدأ التخطيط للتحرك المقبل ومواجهة مناورات محتملة من جانب ايران في موضوع المفاوضات المباشرة مماثلة لمناوراتها في موضوع قبول القرار 598 والتي طالبت سنة كاملة. وفي هذا الاطار جاءت زيارة طه ياسين رمضان النائب الاول لرئيس الوزراء العراقي الى المغرب حاملاً رسالة خطية من الرئيس صدام الى الملك

الحسن الثاني تسلمها الملك يوم الخميس 11 آب 1988 وكان استقباله للمبعوث العراقي في قصر الصخيرات مناسبة للتداول في أمور كثيرة خصوصاً ان طه ياسين رمضان هو أحد الاعضاء المتقدمين في القيادة فضلاً عن انه قام بجولة مهمة تلت اعلان الحكم الايراني القبول بالقرار 598 وسبقت رسالة الرئيس صدام التي أخرج فيها الوضع من المأزق الذي وصل اليه نتيجة رفض ايران لمبدأ المفاوضات المباشرة.

وتزامن وصول طه ياسين رمضان الى الرباط مع نبأ عادي ولافت في الوقت نفسه بثته وكالات الانباء من القدس المحتلة ومفاده ان رئيس الاركان الاسرائيلي الجنرال ران شومرون صرّح بأن القوات الاسرائيلية أجرت بالفعل مناورات تحسباً لإحتمال شن العراق هجمات على اسرائيل بعد وقف اطلاق النار مع ايران.

ومثل هكذا نبأ يبدو مؤشراً إلى أحد احتمالين: اما ان اسرائيل في صدد التشويش على خروج العراق متفوقاً من الحرب وإما انها في صدد التحضير لعدوان على العراق يأخذ من حالة النصر العسكري الذي حققه في حربه مع إيران وهذا مع الاخذ في الاعتبار أن المناورات الاسرائيلية تبدو اجراءً طبيعياً من جانب اسرائيل تحسباً من ضربة عراقية خصوصاً ان العراق حقق تفوقاً بالغ الأهمية على صعيد القوة الجوية وهي القوة التي تقلق اسرائيل حيث انها بالتفوق الجوي استطاعت أن تُلحق بالعرب تلك الهزيمة الكبرى في حزيران 1967، وبالقوة الجوية أيضاً استطاعت ان تقوم بسلسلة من الاعتداءات والاختراقات بدأت في دول المواجهة ووصلت حتى تونس. وإلى ذلك فإن اسرائيل تحسب حسابات كثيرة الى ان للعراق عليها ثأرين، ثأراً كبيراً وثأراً أكبر. الثأر الكبير هو المتعلق بالقضية الفلسطينية وهو ثأر يتقاسمه العراق وأي طرف عربي يؤمن بأن الصهيونية اغتصبت وطناً وشردت شعباً وعشت بحقوق أمة، وأنها اذا كانت استطاعت ان تقيم كياناً هو الكيان الاسرائيلي فإن ذلك لا يعني ان حقوق الغير ضاعت وأن الكيان الذي أقيم نتيجة لعبة دولية ظالمة يمكن ان يستقر ما دام لن يكون هنالك حل عادل. أما الثأر الأكبر فهو الثأر

الذي يتعلق بالمفاعل النووي الذي كان صدام حسين من قبل ان يتسلم المسؤولية كاملة في الدولة والحزب يعلّق عليه الآمال الكبيرة خصوصاً في حال فرض حرب عليه من نوع الحرب التي فرضتها ايران. وجاءت اسرائيل لتدمره في عملية عدوانية تركت في نفس صدام حسين أثراً عميقاً وتركت أيضاً دروساً أعمق من الجائز اعتبار توجّهه من أجل بناء قوة جوية متفوقة واحداً من هذه الدروس وذلك على أساس ان اسرائيل دمرت المفاعل النووي بواسطة سلاحها الجوي، وأنها لولا هذا السلاح لما كان لها ان تتمكن من تنفيذ عدوانها. وللدرس بقية خلاصتها انه اذا كان لن يتم انشاء سلاح جوي مقتدر فهذا معناه ان العراق سيكون مهدداً في استمرار.

وإلى ذلك، من الطبيعي أن تُجري اسرائيل مناورة هدفها التحسب لهجمات يشنها العراق ما دام العراق مستمر طوال سنوات الحرب يعتبر نفسه يخوض الحرب بإسم الامة العربية ويعتبر نفسه البوابة الشرقية للعالم العربي، اي ان مرارات الحرب وخيبات الامل من بعض المواقف العربية لم تجعل قيادة الرئيس صدام حسين تتجه نحو التفكير القطري ولو أنها اتجهت نحو هذا التفكير كما فعل الرئيس (الراحل) انور السادات الذي عبأ المصريين ضد العروبة لما كانت اسرائيل ستتهيب او تخشى لأن من يتخلى عن مشاعره القومية وانتمائه العروبي يصبح مهتماً في نطاق بلده وبالتالي لا يعود يشكل خطراً على اسرائيل ولا تعود هي بالتالي تحسب حساباته وتجري مناورات عسكرية لمواجهة هجوم محتمل منه.

وهذا النبأ حول المناورة الاسرائيلية أجاب بوضوح عن دوافع القلق الذي قالت وكالة الصحافة الفرنسية في تحليل من القدس المحتلة يوم 20 تموز - يوليو 1988 - انه يسود الاوساط الاسرائيلية. وقد استوقف الوكالة قول رئيس الوزراء اسحاق شامير عقب اعلان ايران قبولها بالقرار 598 "انه من المبكر جداً تسجيل تخمينات ويجب ان ننظر لمعرفة ما اذا كان الامر يتعلق فعلاً بوقف الحرب لكن في اي حال ان قرار ايران مهم جداً انه يشكل بداية مرحلة جديدة في المنطقة لن تكون بالضرورة لمصلحة اسرائيل..." وقول الشريك الثاني في الحكومة الاسرائيلية شيمون بيريز "لقد بنى العراق جيشاً عملاقاً مؤلفاً من

حوالى خمسين فرقة وسلاح جو قوي وصواريخ أرض - أرض" ..
كذلك ان نبأ المناورة أجاب عن تحليل للموقف أورده في تشرين الثاني
(نوفمبر) 1986 رئيس الاستخبارات العسكرية الاسرائيلية امنون شاحاك وجاء
فيه: "ان اي انتصار للعراق سيشكل كابوساً لإسرائيل نظراً الى ان تجهيز خمسين
فرقة عراقية على الجبهة الشرقية لاسرائيل ستقلب التوازن الاستراتيجي في
المنطقة" ..

وكان لافتاً في تصريحات شامير وبيريز والتي تعبر عن رد الفعل الاولي على
قبول ايران بالقرار 598 انها متزعجان لهذا الامر ويتمنيان لو كان ذلك لم يحدث.
فالاول قال ما معناه ان قبول ايران بالقرار 598 لا يعني ان الحرب ستوقف والثاني
تحدث عن الجيش العملاق وسلاح الجو القوي الذي بناه العراق.

وما لم يقله شامير وبيريز ترك للخبراء العسكريين الاسرائيليين قوله، ومعظمهم
من الجنرالات الذين سبق لهم قبل التقاعد ان شغلوا مناصب حساسة داخل
المؤسسة العسكرية الاسرائيلية. وهؤلاء الخبراء ركزوا على "ان اي خطر بنشوب
حرب عربية - اسرائيلية سيبقى بعيداً طالما استمرت الحرب العراقية - الايرانية"
و"أن العراق ينهض من بين أنقاض الحرب كقوة كبرى عسكرية اقليمية يجب
اخذها في الاعتبار من الآن فصاعداً" وركزوا ايضاً على الارقام التي تفيد أن العراق
يملك الآن - اي حتى تموز 1988 - جيشاً مؤلفاً من مليون ونصف المليون جندي
موزعين على خمسين فرقة، وقوة مدرعة من خمسة آلاف دبابة تتمتع بقدرة فائقة
على الحركة بفضل 2800 ناقلة دبابة، و600 طائرة مقاتلة قادرة على القيام
بهجمات على مسافات بعيدة وتمرسة على تمارين التزود بالوقود في الجو،
وترسانة صواريخ أرض - أرض يصل مداها الى 600 كيلومتر قادرة على اصابة
الاراضي المحتلة ويمكن تزويدها بعبوات كيميائية سبق وإستخدامها العراق ضد
أهداف مدنية وعسكرية.

اما اسحاق رابين وزير الدفاع فإنه تناول الامر بعد اسبوع من زاوية اخرى
حيث قال: "ان النجاح الكبير الذي حققته اسرائيل في استغلالها للحرب العراقية
- الايرانية هو تمكُّنها من اجراء تخفيض كبير في ميزانيتها العسكرية في غضون

السنوات الثلاث الماضية وانتهاء هذه الحرب ستكون تتيجتها انتهاء هذه الرفاهية خصوصاً ان موارد الجيش أرهقت الى أقصى حد نتيجة العبء الناجم عن الانتفاضة الفلسطينية، لذا فإن أي تحديات جديدة ستحتاج الى زيادة كبيرة في مخصصات الدفاع..". ومثل هذا التعليق من اسحاق رابين طبيعي حيث ان الوزراء عادة ينتظرون الفرصة المناسبة لدعم ميزانيات وزاراتهم خصوصاً اذا كانت هذه الميزانيات تعرضت لتقشف أو زاد الاتفاق فيها بحيث تجاوز الخط الاحمر.

الفصل الرابع

من ضفاف شط العرب الى ضفاف بحيرة جنيف...

ما كان شبه مستحيل ان يحدث ها انه بات حقيقة.

وفي السابعة من صباح يوم السبت 20 آب (اغسطس) 1988 الموافق الثامن من محرم 1409 هجرية بدأ سريان وقف النار رسمياً بين العراق وايران بعد أن اتخذ مراقبو الامم المتحدة الذين كانوا وصلوا معتمرين قبعاتهم الزرقاء في الايام القليلة الماضية الى المنطقة لبدء أكثر المهمات دقة وأكثرها مدعاة للابتهاج. والسابعة صباحاً بتوقيت بغداد تعني الساعة التي تكون الشمس قد أشرقت ومضى على طلوعها حوالى ساعتين وتكون الطبيعة في أحلى لحظاتها... لا الحر اللاهب - خصوصاً ان الوقف الرسمي لاطلاق النار يصادف في شهر آب - بدأ، وليس هنالك نيام. ومن ذا الذي تغمض له عينان عشية هذه اللحظة التاريخية... لحظة البدء الفعلي لوقف اطلاق النار.

ومع ان البيان^(*) الذي أصدرته القيادة العامة للقوات المسلحة العراقية في اليوم

(*) نص البيان الذي أصدرته القيادة العامة للقوات المسلحة العراقية لمناسبة بدء سريان وقف اطلاق النار الشامل بين العراق وايران:

بسم الله الرحمن الرحيم

صرح ناطق باسم القيادة العامة للقوات المسلحة

بما يلي

ايها الشعب العراقي العظيم

يا ابناء أمتنا العربية المجيدة

هذا يوم آخر من أيامكم وعنوان آخر لإقتداركم يتحقق. انه اليوم الذي يبدأ في صباح يوم غد السبت 20/8/1988 ميلادية الموافق الثامن من محرم 1409 هجرية، ففي هذا اليوم وفي تمام الساعة السابعة من صباحه البهي سيحل موعد وقف لطلاق النار الكامل والشامل في البر والبحر والجو بين العراق وايران وستلتزم قواتنا المسلحة به التزاماً مسؤولاً وواعياً وبه سيبدأ اول خطوة جوهرية على طريق السلام وستفتح الابواب لمن يريد للسلام ليخطو على الطريق خطوات وثقة وصحيحة تضع العلاقات بين العراق

السابق (الجمعة 19 آب - اغسطس - 1988) تضمن عبارة حذرة إلا أن هذه العبارة بدت للذين سمعوها من الاذاعة والتلفزيون انها لتثيت أسس السلام وتأكيد ضرورة انتهاء الحرب وليس مؤشراً الى ان الحرب ستتواصل الى حين. وعند التمعن في اليوم التالي خلال قراءة العبارة فإن الاعتقاد بات يقيناً. وهذه هي العبارة: "ان

وايران في اطار جديد غير لطار شعارات التوسع والعدوان والاحقاد والشر التي أشعل بها النظام الايراني فتيل الحرب في وقيل الرابع من ليلول 1980 واستمر أوراها طيلة ثماني سنوات. وإنكم لتعرفون ايها العراقيون الامايد وأيها العرب الشرفاء ان هذه الخطوة الجوهرية التي فتحت المجال والاحتمالات لسلام دائم وشامل ما كانت لتتحقق لولا بطولة العراقيين التي تغلبت على كل حسابات الشر وتوقعاته ولولا مهارتهم الفائقة في شتى مناحي الحياة الفكرية والعلمية وفي مختلف ميادينها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية الى جانب ميادين الاقتدار والمهارة العسكرية التي كانت تلخص اقتدار العراقيين في كل ما ذكرنا من ميادين في الوقت الذي شكل عنوانها وواجهتها الامامية في المنازلة.. ولنا وفي الوقت الذي نستذكر كل ذلك لا بد ان نتعامل ونتفاعل مع اي واقع جديد يرشح عن ايران على ان يكون نقبياً لتصرفات الغدر والديسة والوقية والعدوان وشعارات التوسع والتدخل في الشؤون الداخلية التي أشعلت بها ايران فتيل الحرب، غير ان التجربة المريرة وبحر الدماء المتلاطم الذي سببه لأبنائنا عدوان ايران يجعلنا مثلاً تقتضي مسؤوليتنا وبما يلتقي بخواص الشعب الواعي ان لا نتعامل على اساس التمنيات وإنما على اساس الواقع لكيلا يخذعنا احد ويثلم انتصارنا العظيم...

ايها العراقيون والعرب الامايد، ان فرحتنا وسعادتنا ايها الاخوة وهي جزء من فرحتكم وسعادتكم غامرة وعظيمة بيومكم هذا الذي يبتدئ بحلول الساعة السابعة من صباح الغد ومن حق العراقيين في العراق وخارجه ومن حق العرب في الوطن العربي الكبير وخارجه أن يعبروا عن فرحتهم وأن يحتفلوا بنصرهم هذا الذي حققه لهم ابناءؤهم الغياري في العراق، ومثلما فعلنا في ليلة 8-9/88 والايام التي تلت على الجميع ان يحتفل ويعبر عن فرحته كل بطريقته الخاصة عدا اطلاق العيارات النارية لكيلا يتلطف ثوب زفاف نصركم وفتاحة السلام بدم ظهور من ابناءكم جراء الخطأ الذي غالباً ما يقع به الرصاص الاعمى.. ايها الاخوة العرب... حيثما كنتم ايها العراقيون الامايد....

عندما نحتفل بأيام النصر وهي زرع سواعد العراقيين الذي لرتوت أشجاره قبل أن تثمر هذا النصر بدمهم الطهور فإننا نعرف ولا نحتاج الى من يذكرنا بأن الحرب لم تنته بعد من الناحية الرسمية بيننا وبين ايران، وأن وقف اطلاق النار فيها يقضي الى ما يحقق السلام الكامل والشامل وهو غايتنا أو قد ينكص الناكسون عن السعي اليه.. وأن كل هذا يقتضي التحسب وعدم الوقوع في الغفلة والتراخي. غير أننا نعرف بعمق حقيقة شعب العراق ونعرف ان هذا الشعب ابن الحضارات التي علمت الانسانية الكثير من مستلزمات التعامل الصحيح مع الحياة ومع الانسان الباني للحياة لا يمكن ان يقع في موقع القصور تجاه واجباته، وأن التحسب والاستعداد لكل ما يقتضي في الحياة ولكل ما يعترض طريقها هو حالة ترافق الفرح والابتهاج والمسرة ولا تنقض عند العراقيين بين ان يفرحوا ويحتفلوا وبين استعدادهم ليدافعوا عن الفرح والسعادة والبناء بسلحهم المقتدر عندما يقتضي الامر ذلك.. بل اننا نعرف بأن من يتعامل مع الحياة بفرح وسعادة يحتفل بالنصر والسلام انما هو قادر اكثر من غيره على مجابهة من يحاول تعكير السعادة واعتراض الحياة ووأد الفرح وتخريب السلام.. ان الذين ينبشون القبور ويعمقون حفر الموت هم الاكثر وهنا امام محبي الحياة وأصحاب المبادئ الاصيلية لأن أصحاب الموت لا يقدرّون على صنع الحياة فيما يصنع العراقيون الحياة بكل تفاصيلها الحضارية المتطلعة الى أمام.. لذلك فهم حمايتها الأمانة وأصحاب الاقتدر العالي في الدفاع عنها ورصد وتشخيص من يحاول الاساءة اليها.

غايتنا السلام الكامل وأن الحرب لم تنته بعد من الناحية الرسمية مع ايران وأن العراق لا يقبل قعقة سلاح على حدوده ويرفض اساليب التهديد والوعيد...."

ايها العراقيون الامجد، لقد راهن عدوكم منذ البداية على طريق الشر وأطل بشعاراته عبر بوابات الدجل والشعوذة وتوهم بإمكانية التغلب عليكم عبر وسيلة اغلاق أبواب التفكير لمنفذي شعاراته العدوانية بعد أن أعصب عيونهم وأعمى بصيرتهم، بينما اعتمدنا نحن على طريق الفضيلة والمبادئ الشريفة وأطللنا على شعاراتها عبر بوابات الحقيقة والحق وكل ما هو ليجابي من معطيات العصر وكان دأبنا ان يفتح ابناء العراق عقولهم ويشغلوها الى أقصاها وأن يفتحوا عيونهم على ما حولهم من حقائق الحياة ومستلزمات المنازلة، وكنا صريحين حتى مع اعدائنا ولم نبخل عليهم بنصيحة قد ترجعهم عن غيهم وعن طريق الهاوية والدماء الذي نفخوا شعوبهم اليه. لذلك لم يُفاجأ شعبنا ولا قواتنا المسلحة رغم طول زمن المنازلة بما يجعلهم يرتكون عن منهجنا السليم وأهدافنا المشروعة وبقيت الحياة وقوانينها وحقائقها وفضائلها ومستلزمات التعامل الصحيح معها والعيش فيها تغذي مواقع الاقتدار وطاقاته وتزيد تأثيراً. وفي الوقت الذي كان فيه الشر ومنهج الشعوذة والدجل يتراجع كان طريق الحقيقة والمبادئ الشريفة يتصل بأهدافه اتصالاً حيويًا ويتوصل اليها بإطراد مع الزمن. وهذا هو مفتاح الضمان الاساس للحاضر والمستقبل مثلما كان هو المحامي الاساسي في الماضي تتقدمه رعاية الله سبحانه وتعالى كسند أعلى لأصحاب الحق والفضيلة والمبادئ.. وعندما يحتفل شعبنا العظيم بأعياد النصر والسلام تتصاعد من ايران الدعوات الى ما يسمى بالتعبئة على أمل أن يخدعوا شعوب ايران بليهمهم ان طريق الخديعة والدجل ما زال قادراً على ان يوصل الى بعض غاياتهم الشريرة للذنبنة من خلال استعراض القوة ووسائلها والتلويح بها.

واننا وفي هذه المناسبة نرى من واجبنا ان ننصح حكام ايران ونقول لهم بنفس الوضوح الذي اعتمدناه في تعاملنا معهم قبل الآن... اذا ما أرادوا الاستفادة من دروس الماضي وهي كثيرة وعميقة فعليهم ان لا ينسوا الحقائق التي أشعلت الحرب والتي أطلتها حتى مضى عليها ثماني سنين وأن يتركوا ولا يتوهموا فالعراق لا يقبل قعقة سلاح على حدوده وأنه لن يدين امام التهديد واستعراض القوة وأنه يتنكر ولا ينسى تحديدات الجغرافية في بلده وما تقتضيه من تصرف عسكري وعلى من يريد التعامل مع العراق على طريق السلام ان يتخلى عن اساليب وأهداف الظلم والمظلومية وطريقها ونتائجها غير المشروعة، وأن يتخلى عن أساليب التهديد والوعيد وقعقة السلاح على الحدود وأن يعتمد طريق السلام والحوار لتعيش شعوب ايران بسلام في الوقت الذي يتمتع فيه شعب العراق بالسلام وأن ينعكس هذا ايجابياً على شعوب المنطقة وفي مقدمة ذلك اخواننا وأبناء عمومنا في الخليج العربي وبهذا الطريق فقط يحافظ كل منا على حقوقه المشروعة وسيادته على أرضه ومقدراته.

ان العراق العظيم وكما نعلم... ان ابناء أمتنا العربية أيضاً سعداء بأن تقع أول خطوة على طريق السلام في 20/8/1988 الموافق الثامن من محرم 1409 هجرية وتفتح الفرصة لحوار مباشر في الخامس والعشرين من هذا الشهر الموافق الثالث عشر من محرم في جنيف بين من يمثل العراق ومن يمثل ايران للبحث والاتفاق على خطوات السلام الاخرى وعلى ما تضمنته قرار مجلس الامن الدولي من فقرات لإنجاز اتفاقية سلام كامل وشامل ان شاء الله.

وإن سعادتنا هذه لا يحجبها ادراك حقيقة أن طريق السلام بما يحقق غاياته ربما لا يكون يسيراً وربما يمر بمنعطفات وقد تواجهه صعوبات أخطر ما فيها هو أن يتوهم المتوهمون مرة اخرى ويتلاعب المتلاعبون ولكن نقننا بالحاضر والمستقبل لا حدود لها وتجاوزنا بإمكاناتهما لا حدود لها وإيماننا بالسلام لا قيود عليه.

ولنذكر الله يوماً بكرة وأصيلاً ونشكره على نعمة النصر وبداية السلام، ولنترحم على شهدائنا الابرار في الوقت الذي نحتفل فيه بأعيادنا البهية والله أكبر وليخسأ الخاسنون.

19 آب 1988

الموافق السابع من محرم

1409 هجرية

وبقدر ما ان هذا البيان امر لا بد منه لمناسبة بدء سريان مفعول وقف النار بالقدر نفسه كان من الممكن ألا يصدر لولا ان الحكم الايراني رمى في الساعات القليلة التي بدأ العد العكسي لساعة وقف النار بالكثير من علامات الاستفهام التي تثير في النفس الحذر والشكوك. وبدلاً من أن يعمّق الحكم الايراني مفهوم السلام واستقبال مرحلة ما بعد الحرب بشوق وإيمان فإن التلفزيون الايراني بث ليلة الخميس 18 آب 1988 مقابلة مع مستشار وزارة الخارجية عباس مالكي يختار المرء في تصنيفها، بمعنى هل هي للتوضيح أم للتعبئة، ثم بثت اذاعة طهران بعد ذلك تصريحات للرئيس الايراني علي خامنئي امام القوات الايرانية على الجبهة الجنوبية يختار المرء في تصنيفها، بمعنى هل هي لرفع معنويات القوات التي لم تجد اجابة واضحة عن الدوافع للحرب ما دامت القيادة الايرانية غير قادرة على المواجهة، ام انها محاولة يائسة لتحريض هذه القوات على جولة مباغته في اي لحظة.

خلاصة ما قاله عباس مالكي، انه منذ العام 1555 تم توقيع 20 اتفاقية سلام واندلعت 25 حرباً شاملة بين العراق وايران. فهل انه يقصد بقوله انه حتى اذا تم التوصل الى اتفاقية سلام جديدة فإن حرباً لا بد ستقع ذات يوم؟

وخلاصة ما قاله الرئيس الايراني علي خامنئي "قد يرغب العراق في تأجيل انسحاب القوات وتعيين الحدود وتشكيل اللجنة التي ستقرر الجانب المعتدي والبنود الاخرى للقرار 598 وتخريب تنفيذه.. وفي هذه الحالة فإننا سنرد بضربة قوية...".

وإلى هذه التصريحات بثت الاذاعة الايرانية وفي اليوم نفسه وضمن توزيع مدروس للادوار نبأ مفاده ان متطوعين توجهوا الى جبهة القتال من ثلاثة اقاليم، وأن عقوبات شديدة سيتم فرضها على الفارين من الجيش والمتهربين من التجنيد بما في ذلك امكانية صدور حكم بالاعدام على الذين يتكرر فرارهم من الجيش اكثر من ثلاث مرات.

ومثلما ان هذا التعامل مع التطورات من جانب الحكم الايراني قد يعني الرغبة في التناور، ويعني أيضاً ان ما يبطئه هذا الحكم تجاه السلام هو غير ما يظهره، فإن من الجائز اعتبار الامر على انه حالة تحبّط ناشئة عن تعثر استيعاب الهزيمة بصرف

النظر عما اذا كان الحكم الايراني يعتبر أن ما حدث كان هزيمة مكتملة المقومات أو أنها تنفيذ من جانب هذا الحكم لإرادة إلهية.

وصحيح ان تنفيذ البند الاول من القرار 598 لا يعني ان الامر انتهى ولكن هذا البند هو اذا جاز القول مثل الميل الاول الذي تبدأ به رحلة الالف ميل، بل ان الميل الاكثر مشقة والاكثر صعوبة. واذا كان السلام قابلاً وراء جدران بابها الموصد فإن البند الاول من القرار 598 هو مفتاح هذا الباب.

ولمجرد ان تطبيق البند الاول من القرار 598 بدأ الامين العام للأمم المتحدة خافيير بيريز دي كويار يستعد للخطوة التالية وهي المفاوضات المباشرة التي تم الاتفاق على ان تنعقد في قصر الامم في جنيف يوم 25 آب 1988 والتي كانت أوساط الامين العام ترى حتى اللحظة التي وردت فيها التقارير المشجعة في شأن تنفيذ البند الاول من القرار 598 انها ستكون مفاوضات شاقة ومعقدة. وكانت هذه الاوساط تلمح الى ان الامين العام لا يستطيع ان يبقى مع وفدي المفاوضات المباشرة الى أكثر من يوم 5 أيلول (سبتمبر) 1988 لانه مرتبط يوم 6 أيلول بموعد في لاهاي حيث سيشارك في مناسبة لا تقل اهمية عن نجاح العراق وايران في التفاوض من أجل التوصل الى حل للمشاكل بينهما. وهذه المناسبة هي الذكرى الاربعون لإنشاء محكمة العدل الدولية. وكان هنالك من يتساءل: هل سيكون الامين العام أنجز في أقل من عشرة ايام مهمة الشاهد على التفاوض المباشر ثم يوكل الى من ينوب عنه امر المتابعة. أم ان لاهاي قريبة بمعنى انه يتوجه اليها من جنيف حيث يشارك في احتفال الذكرى الاربعين لتأسيس محكمة العدل الدولية ثم يعود ثانية الى جنيف لمواصلة "مهمة العصر" اذا جاز القول؟

ومن الامور المشجعة ان المفاوضين العراقي والايرواني معروفان جيداً من الامين العام بل انه بات يتبادل مع كل منهما معرفة اسلوب التخاطب وطريقة التفكير وحتى الامور التفصيلية الصغيرة. ومثل هذا الامر يشكل عنصراً ايجابياً بالنسبة الى اجواء المفاوضات.

والى ذلك ان استمرار كل من طارق عزيز وعلي أكبر ولايتي في موقعه من دون ان يتغير معناه ان رجل الدبلوماسية العراقية ورجل الدبلوماسية الايرانية لم

يفقدا بعض حلقات متابعة الازمة منذ ان كانت حرباً طاحنة الى ان صارت معركة سياسية تدور رحاها حول التفاوض المباشر. ومن المؤكد أنه لو كان اللذان سيقودان فريق التفاوض شخصين لا تربطهما اواصر الصداقة والعلاقة على مدى سنوات مع الامين العام للامم المتحدة لكانت مهمة الامين العام ستبدو شاقة ولكانت المفاوضات ستتعثر ولجحد أن تتحرك كانت ستكبو.. وهكذا.

وكانت التقارير التي تم رفعها الى الامين العام للامم المتحدة في نيويورك عن اليوم الأول لوقف اطلاق النار مطمئنة، حيث ان القوة الدولية التي توزعت على ثلاثة مراكز لم تواجه أي متاعب بل انها على جبهة العراق لقيت اهتماماً رسمياً وترحيباً عفويّاً من الناس لا مثيل له.. ولا بد أن أفراد هذه القوة تابعوا مهرجان احتفال العراقيين باليوم الاول لوقف اطلاق النار لأن التلفزيون كان يث هذه الاحتفالات التي تعكس فرحاً لا حدود له من جانب العراقيين ببدء المرحلة الاولى للسلام. وفي الوقت الذي نزل الوف العراقيين الى الشوارع ورقصوا - وهذه المرة من دون اطلاق نار بناء على طلب الجهات الرسمية - ورشوا الشوارع بالمياه التي كانت مضأة بالانوار الساطعة فإن الايرانيين تصرفوا كما هو واقع الحال، اي التصرف الطبيعي لمن أصابته هزيمة. وكان سيبدو لافتاً ان يفعل الايرانيون كما فعل العراقيون مع الأخذ في الاعتبار أن من الطبيعي ابتهاج الجميع بنهاية الحرب.

ولقد حاول الحكم الايراني افتعال أزمة في هذا اليوم التاريخي (اليوم الأول لسريان مفعول وقف اطلاق النار) ما لبثت أن تبددت. والذي حدث هو أن العراق كتعبير منه عن رغبته بالسلام وإصرار منه على ألا تضيق أي لحظة من لحظات مرحلة تنفيذ القرار 598 فإنه إفتح مطار البصرة وبدأت ناقلة النفط العراقية "عين زالا" من رصيف شحن مؤقت رحلة في مياه الخليج للمرة الاولى منذ بدء الحرب عام 1980 واستعدت ناقلة اخرى للإبحار طبقاً لما أعلنه العراق رسمياً من أن أسطوله التجاري سيستأنف نشاطاته في الخليج ومضيق هرمز فور تطبيق وقف اطلاق النار. وتم ذلك في الوقت الذي كانت المدافع في كل محافظة بدأت اطلاق مئة طلقة عند صلاة الفجر احتفالاً بوقف اطلاق النار. ولكن تصريحاً أدلى به مسؤول عسكري إيراني هو نائب قائد البحرية الإيرانية كان يتسبب في بعض

الارتباك ويعكر صفو اجواء اليوم الاول لوقف اطلاق النار. ومما قاله هذا المسؤول وهو الاميرال محمد حسين ملك زاد خان "ان ايران تحتفظ بحقها في تفقد السفن المبحرة في الخليج حتى اقرار السلام الكامل وستؤمن الحماية للسفن المحايدة...". وقد رد عليه قائد البحرية والدفاع الساحلي العراقي بتصريح يجمع بين الحزم والدبلوماسية في وقت واحد. الحزم عندما قال "ان العراق سيقاوم اي إجراء بالقوة". والدبلوماسية عندما قال "نأمل في ان يكون الاعلان الايراني مجرد فلتة لسان من نائب قائد البحرية الايرانية".

وجاء التهديد الايراني منسجماً مع التوجه الايراني العام الذي يأسف لأن الحرب انتهت وسيحل السلام محلها، إلا أنه بدا نغمة نشاز وسط الارادة الدولية الشاملة التي ترى ان وقف اطلاق النار هو الخطوة الاولى لكنه ليس الخطوة الوحيدة وان الخطوات التالية التي تؤدي الى السلام يجب ان تتم. إن الاصرار والاطمئنان عبّر عنهما احد ضباط القوة الدولية الذي قال في اليوم الاول لسريان وقف النار "انه اذا انطلقت طلقة من هنا او هناك فلن نهرول قائلين ان وقف اطلاق النار قد انتهك..".

ويمكن تلمس الأسف الايراني لأن الحرب انتهت من خلال تعليق لإذاعة طهران بثته في يوم تاريخي بالنسبة الى كل ايراني يتمنى ان تنتهي الحرب ويسود السلام ونعني به يوم 20 آب - اغسطس - 1988، اليوم الاول لسريان مفعول وقف النار. وقد ورد في هذا التعليق الآتي: "ان ايران تستطيع الآن أن تفكر في فترة ما بعد الحرب، ان هذا اليوم من دون شك يوم خاص يُفتح فيه فصل جديد في تاريخ ايران والثورة الاسلامية ولكن وقف اطلاق النار لا يعني انتهاء الحرب ولا يعني انتهاء المؤامرات على الثورة الاسلامية التي يحكيها اعداء آخرون. ان محادثات السلام المباشرة التي من المقرر ان تبدأ في جنيف يوم 25 آب 1988 تحت اشراف الامين العام للامم المتحدة ستكون بين وزيرى خارجية البلدين. وهذه المحادثات ستكون مهمة ولكنها تتعلق فقط بالفقرة الرابعة من القرار والتي تدعو ايران الى التعاون مع الامين العام للامم المتحدة في تنفيذ القرار وفي جهود الوساطة لتحقيق تسوية شاملة وعادلة ومشرفة ومقبولة لدى الطرفين لكل المسائل المعلقة. أما تبادل

الاسرى وتشكيل لجنة لدراسة المسؤولية عن الحرب ودفع تعويضات وتقديم ضمانات للامن في المنطقة فإنها من بين النقاط الحساسة التي يحتاج تنفيذها الى نظرة ثاقبة في المحادثات...".

لكن في الوقت نفسه يمكن تلمس الترحيب الايراني لأن الحرب انتهت وذلك من خلال كلام منسوب لرجل ايران القوي هاشمي رفسنجاني بثته اذاعة طهران لمناسبة سريان مفعول وقف النار وجاء فيه "يجب ألا تحدث انتهاكات على الجهات ولا يجب اطلاق رصاصة واحدة غير مسموح بها. أما السلام مع العراق فإنه ليس قريباً بعد...".

وعلى رغم ان العبارة الاخيرة تميل نحو التشاؤم إلا أن رفسنجاني يقوّلها لإعتبارات محلية تدخل ضمن ترتيب شؤون البيت الذي يخطط لكي يملك مفتاحه. فهو يريد أن يحكم وهو الأقوى بين الخمينيين لكن هنالك أكثر من قوى واحد يستطيع ان يربك خطط الرجل المستفيد أكثر من الآخرين من انتهاء الحرب على أساس أنه يستطيع ان يحكم اذا هو حقق السلام تحت مظلة الامم المتحدة أو وجهاً لوجه.

ولقد شاءت الاقدار أن يبدأ تطبيق وقف اطلاق النار بين العراق وايران في اليوم الذي جرى فيه تشييع الرئيس الباكستاني ضياء الحق الى مثواه الاخير ومن أجل ذلك فإن أنظار الدول الكبرى اتجهت نحو باكستان لتعرف ظروف مصرع الرئيس ضياء الحق من جهة ومصير باكستان من بعده. وتشاء المصادفة ان مصرع الرئيس الباكستاني تزامن مع نهاية الفصل الاخير من الحرب العراقية - الايرانية والتي كان له أكثر من دور غير ظاهر للعيان من أجل ألا تتوقف هذه الحرب التي كان احد كبار المستفيدين من استمرارها. وإلى ذلك انه كان من القوى التي يعتمد عليها الحكم الايراني الى أبعد الحدود على صعيد التموين وقطع الغيار والخبراء فضلاً عن انه كان صلة الوصل بين الحكم الايراني والولايات المتحدة وكانت بلاده المكان الذي تنعقد فيه أهم صفقات السلاح والصفقات السياسية. وفي احدى المرات سمعت من شخصية خليجية مرموقة تحليلاً خلاصته ان دور الرئيس ضياء الحق الذي يرتاح اليه الخليجيون كان زرع الفرقة في استمرار من خلال

مبعوثيه الشخصيين وسفرائه بين العراق ودول الخليج وضرب أي مسعى حميد لوقف الحرب تبذله الدول الإسلامية والضغط على الأمين العام للمؤتمر الإسلامي كي لا ينجح أي مسعى، وذهب أبعد من ذلك عندما استضاف مؤتمراً إسلامياً كان هدفه واضحاً منذ اللحظة الأولى وهو ادانة العراق، وحدث ذلك في الوقت الذي كانت الدبلوماسية العراقية حققت مكاسب ملحوظة في الرأي العام الدولي ولدى حكومات الغرب عموماً وذلك من أجل الضغط على الحكم الإيراني للقبول بالقرار 598 وانهاء مأساة الحرب. وعندما نشرت في "التضامن" العدد 263 بتاريخ 23/4/1988 مقالاً عن دور الرئيس ضياء الحق السليبي في موضوع الحرب العراقية - الإيرانية وجدتُ بعض المسؤولين الخليجيين يشنون على هذا الكلام لأنه حقيقي ولأنه بات من الضروري توضيح الدور المزدوج الذي يقوم به الرئيس ضياء الحق: دور الحريص على ان تكون علاقاته جيدة مع الدول العربية وبالذات دول الخليج ودور الحليف الاستراتيجي لإيران.. إلا أنني في الوقت نفسه وجدتُ بعض المسؤولين الخليجيين يقولون انه لا مصلحة للعرب في أن يفقدوا صديقاً إسلامياً قوياً بأن تناوله بكلام من نوع الكلام الذي ورد في المقالة(*) المشار إليها. وقد

(*) تَضُمَّنَت مقالتي المشار إليها والمنشورة في مجلة "التضامن" العدد 263 الصادر بتاريخ 23/4/1988 وهي بعنوان "اللغم الباكستاني" الفقرات الآتية:

لعل أكثر الذين يقع على عاتقهم واجب ممارسة الضغط على الحكم الإيراني وبالذات بعد اعلان آية الله الخميني عبر اذاعة طهران يوم الثلاثاء 4/12/1988 ان 150 ألف إيراني سيؤدون فريضة الحج هذا العام وأنه من المستحيل أن يؤكدوا الفريضة دون التظاهر، هم الذين تربطهم علاقة طيبة بإيران من المسلمين عرباً وغير عرب. وفي مقدمة هؤلاء الرئيس الباكستاني ضياء الحق الذي يسجل مناسبة بعد أخرى ابتعاداً عن العرب واقترباً من إيران. وتلك حال الرئيس الباكستاني منذ سنتين. وعلى رغم الاعتقاد السائد بأن الرئيس ضياء الحق يبدو طرفاً محايداً في الصراع العربي - الفارسي، فإن الرجل ليس كذلك تماماً، وإنما بات في شبه حالة تحالف مع الحكم الإيراني. ومن هنا فإن مطالبته بأن يضغط على الحكم الإيراني طبيعية. ومطالبته بممارسة الضغط ضرورية أيضاً لإثبات حسن النية. خصوصاً أن هنالك مؤشرات الى ان الحكم الإيراني قد يستفيد من تحالفه مع الرئيس ضياء الحق بحيث يكون هنالك تنسيق في مكة بين "ميليشيات الحج الإيرانية"، و"ميليشيات الحج الباكستانية" بمعنى ان يفض حكم الرئيس ضياء الحق النظر عن تجنيد الحكم الإيراني لبضعة آلاف من الباكستانيين على أساس أن السلطات السعودية مطمئنة لهم، بينما هم آتون الى الحج بالتوجه نفسه الذي يتسم به الإيرانيون، وهو نشر حالة من الفوضى تتحول الى شغب وما هو أكثر من ذلك. وهذا ما حمل وزير الداخلية السعودية الأمير نايف بن عبد العزيز على القول "ان الاصرار على التظاهر من جانب الإيرانيين هرطقة وما تقرره المملكة هو الذي سيكون ومن يخالف ذلك سيجد لدينا بدأ قدرة على رده...".

احترت في الامر وتبين لي ان الذين اعترضوا انطلقوا في اعتراضهم من مشاعر الاخوة الاسلامية من دون ان يغوصوا في أعماق اللغز الباكستاني الذي اسمه ضياء الحق، ولماذا لا ينجح في مسعاه لوقف الحرب العراقية - الايرانية، ولماذا لم يكن

وفي الاشهر القليلة الماضية سجل الرئيس ضياء الحق مواقف تؤكد تحالفه مع الحكم الايراني، الامر الذي يعني انه قد يؤزر خطط هذا الحكم خلال موسم الحج المقبل.

فهو إفتح شخصياً مؤتمراً اسلامياً تم عقده في اسلام اباد، بدعم مستتر من الحكم الايراني. وكان يمكن للعراق ان يكتفي بإعتبار هذا المؤتمر موقفاً غير ودي من جانب الرئيس ضياء الحق، لولا ان الرئيس الباكستاني حوّل بإفتتاحه شخصياً الاجتماعات الى مؤتمر شبه رسمي، ولولا ان المؤتمر أدان العراق بحجة انه الذي بدأ الحرب ومن دون إدانة ليران لعدم تجلوبها مع مساعي للسلام للهادفة الى انتهاء الحرب.

وبسبب هذا الموقف استدعى العراق سفيره. ومع ان مبعوثاً من الرئيس ضياء الحق جاء الى بغداد وإعتر، إلا ان المرارة التي تركها موقف الرئيس الباكستاني في نفس القيادة العراقية كانت واضحة.

والرئيس ضياء الحق لم يتخذ موقفاً يتناسب مع حجم الدعم السعودي له من التهديدات الايرانية للمملكة، وقد بدا الأمر مستغرباً جداً منه، ووصله الاستغراب السعودي عن طريق اطراف اخرى.

وفي مؤتمر وزراء خارجية الدول الاسلامية الذي تم عقده في العاصمة الاردنية قبل بضعة اسابيع كان الوفد الباكستاني ينشط وراء الكواليس مع الوفد الايراني، وبالطريقة التي بدا انها للتشويش على توجهات المؤتمر وبالذات في ما يخص حرب الخليج.

وعندما أثير في المؤتمر موضوع تهريب اليهود من ايران عن طريق باكستان لم يجد الوفد الباكستاني ما يقوله سوى التمني على بعض الوفود العربية اغلاق هذا الموضوع.

وفي السنة الماضية زودت باكستان الحكم الايراني بالاسلحة وقطع الغيار وخبراء صيانة الاسلحة الاميركية والمعلومات وبذلك ساهمت في تطويل الحرب بعدما كانت وصلت هذه الحرب الى مرحلة حاسمة في اتجاه التوقف. وهذه المؤشرات أوضحت أمراً كان يحتاج الى المزيد من التوضيح ويتعلق بإخفاقات المساعي الاسلامية في السنوات الخمس الماضية لإيجاد حل اسلامي لحرب الخليج. ولقد تبين ان الرئيس ضياء الحق بالذات، كان يخفي بعض الحقائق أو ينقل بعض الوقائع التي تبين انها تصب في النهاية لمصلحة استمرار الحرب اي بمعنى آخر لمصلحة الطرف الايراني.

وعلى هامش القمة الخليجية في الرياض قبل ثلاثة أشهر أثيرت هذه المسألة وراء الكواليس، ثم أثيرت مرة أخرى وراء كواليس القمة الاسلامية المصغرة. وفي المرتين كانت هنالك حيرة في أمر موقف الرئيس ضياء الحق.

البعض يعتبر انه حالة ثأر من العرب الذين يتعاطفون دائماً مع ذو الفقار علي بوتو، الذي شنقه ضياء الحق، والذين ما زالوا يذكرونه بالخير، وفي الوقت نفسه ما زال شبح الرجل يلاحق الرئيس ضياء الحق.

والبعض الآخر يعتبر أن الادارة الاميركية هي التي طلبت من الرئيس ضياء الحق أن يَبقي على النوافذ مفتوحة مع الحكم الايراني لكي تكون هنالك وسيلة حوار عند الضرورة أو عند ابرام صفقة سياسية مع حكم الآيات ولكي تكون كراتشي مصدر معلومات للاميركان عن ايران مثلما كانت بيروت في الماضي مصدر معلومات لهم عن دول المنطقة. ولكن هذا البعض يقول في الوقت نفسه ان الادارة الاميركية طلبت من الرئيس ضياء الحق أن يَبقي على النوافذ مفتوحة مع حكم الآيات ولم تطلب منه فتح الابواب وعقد التحالفات كما فعل. وإلى ذلك يضيف البعض القول ان الحكم التركي استوعب الطلب الاميركي أفضل بكثير من الرئيس ضياء الحق، حيث ان المسؤولين الاتراك وضعوا ضوابط في العلاقة مع ايران بحيث لا تكون على حساب العرب كما فعل الرئيس ضياء الحق، ومن هنا نجحوا في أن تكون العلاقة متوازنة بينما إختار الرئيس ضياء الحق ان يكون أكثر التصاقاً بالآيات في كل مرة يكترون من انذاراتهم وتهديداتهم للسعودية ودول الخليج.

طُيِّبَ النية تجاه الحكم السعودي الى درجة اضطر هذا الحكم للاستغناء عن خبرات عسكرية باكستانية تبين انها كانت تنوي شراً بالمملكة.

واذا نحن أخذنا بمبدأ ان الله يمهّل ولا يهمل وأن من يعمل الخير يلقي الخير وأن الله سبحانه وتعالى يجازي الخير من أحسن عملاً، فإن الطريقة التي انتهت فيها حياة الرئيس ضياء الحق كانت قصاصاً، ذلك ان طائرته الحربية التي كان يستقلها يوم الاربعاء 17 آب - اغسطس - 1988 ومعه سفير الولايات المتحدة لدى باكستان وعدد من كبار قادة الجيش والمساعدين انفجرت بعد اربعين ثانية من اقلعها بفعل صاروخ أطلق عليها من الارض او بفعل قنبلة مزروعة في داخلها. وبعد العثور على حطام الطائرة كان من الصعب التعرف على جثمان هذا الشخص او ذاك، وبدأت نهاية الرئيس ضياء الحق شبيهة الى حد ما بنهاية الرئيس أنور السادات. وليست تعقيدات الحرب العراقية - الايرانية بعيدة عن ظروف انتهاء حياة ضياء الحق الذي كانت سياسته في بعض جوانبها وقوداً للحرب التي أكلت الأخضر واليابس.

وقبل أن يبدأ سريان وقف اطلاق النار ببضعة أيام كان النيل الغاضب في السودان وربما على طبيعة الحكم هناك قد تحوّل الى مادة حولت الانظار العربية والدولية بعض الشيء عن فرحة السلام في الخليج، ذلك ان فيضان هذا النهر العظيم للمرة الاولى بهذا الشكل وضع مدناً وقرى سودانية كثيرة على شفير الفرق. وبسبب هذا الغضب من النيل وجدت الحكومات العربية نفسها تندفع لنجدة السودان، وكان العراق في الطليعة حيث انه أقام جسراً جويّاً لنقل المساعدات من دون أن تستوقفه مرارة الموقف الذي اتخذته الحكومة السودانية عندما

ولكن كل هذه المواقف من جانب الرئيس ضياء الحق تبقى دون الخطر الذي يمكن ان يصيب العالم الاسلامي اذا هو استمر صامتاً على حالة الاستفزاز الايرانية الجديدة ضد المملكة العربية السعودية، والتي تمثلت بإعلان الخميني ان عدد الايرانيين الذين سيؤدون فريضة الحج هذا العام مئة وخمسون ألف إيراني، وليس خمسين ألفاً كما حددت الرقم السلطات السعودية، وأن المئة والخمسين ألفاً سيتظاهرون أحياناً هو بمثابة موافقة. وصمت الرئيس ضياء الحق على تحديات الخميني للسعودية ومعاندته لإنهاء الحرب العراقية - الايرانية هو موافقة. لا بل انه مباركة. ولا بد ان من خطوة أكثر من النصيحة وأقل من المواجهة معه. خطوة كفيلة بفك هذا اللغم الباكستاني الذي زرعه الحكم الإيراني لكسي ينفجر وتصيب شظاياه الذين ساندوا الرئيس ضياء الحق على انه الصديق الآسيوي العنيد فإذا به صديق آسيوي وعنيد... انما الى جانب للهجمة الفارسية التي تريد وضع اليد على المنطقة العربية...".

اختارت يوماً له أهميته لدى الحكم العراقي وهو يوم 17 تموز (يوليو) لتوجه اتهاماً رسمياً الى احد دبلوماسيي السفارة العراقية في الخرطوم بأن له علاقة باغتيال مهدي الحكيم الزعيم العراقي المعارض الذي يتخذ من بريطانيا مقراً له والذي بنى علاقات تجارية وثيقة مع بعض القوى السياسية في السودان. اما لماذا أهمية ذلك اليوم فلأنه يوم ذكرى تسلّم حزب البعث الحكم في العراق بشكل أولي ثم بعد ذلك بأسبوعين بشكل كامل ومن هنا يتم التأريخ على أساس ان الثورة هي ثورة 17-30 تموز 1968.

ومن الطبيعي انه عندما تكون الذكرى هي العشرون وتصادف وسط اجواء متألقة ناشئة عن تحرير الاراضي التي تحتلها ايران، فإن رد الفعل العراقي يكون المزيد من الأسف لأن هذه الخطوة تنعكس سلباً على العلاقات العراقية - السودانية ويستفيد من ذلك الحكم الايراني في الدرجة الاولى. وإلى ذلك عندما تتناسى الحكومة السودانية الجسر الجوي الذي انتقلت خلاله أطنان من الاسلحة والذخيرة الى السودان لمساندته في صدّ حركة التمرد في الجنوب وتحرص على ارضاء الحكم الايراني من خلال اتهام دبلوماسي عراقي ومن دون ان تكون هنالك أدلة واثباتات وإنما مجرد شبهة.. انه عندما يحدث ذلك فإن الأسف العراقي يكون مزدوجاً. الأسف لأن الحكومة السودانية لم ترد على التحية العراقية بمثلها والأسف لأن الاتهام اثار غباراً في سماء عربية عابقة بوهج الانتصار. ولعل اقتناع الحكم العراقي بأن وراء الاتهام السوداني تديراً ايرانياً مع البعض داخل الحكومة السودانية هو الذي جعله يقتصر في الرد على الخطوة السودانية بإستدعاء السفير من دون ان يحدث تباطؤ في المساندة عندما تستدعي الضرورات ذلك. وفي هذا الاطار كان الجسر الجوي الذي نقل المساعدات من بغداد الى الخرطوم.

وإلى ذلك كان هنالك الامر الآخر الذي جذب الانتظار عن فرحة السلام في الخليج، ونعني به تزايد الحديث حول حكومة المنفى الفلسطينية.. او الحكومة الفلسطينية المؤقتة أو التوقع بولادة الدولة الفلسطينية. وكان هذا الحديث بدأ عندما أعلن الملك حسين فك الارتباط بالضفة الغربية وتطور بعدما نشطت القيادات الفلسطينية من اجل ان ينعقد المجلس الوطني (البرلمان الفلسطيني) مرة اخرى في

الجزائر ويقرر ما الذي يمكن ان يحدث أو ما الذي يجب أن يحدث. هذا مع الفارق في ان الفرحة بأي خطوة فلسطينية في اتجاه تحقيق ما يتمناه الشعب الفلسطيني أو بعض ما يتمناه هذا الشعب ستكون بأهمية فرحة السلام في الخليج. أما الفرحة بولادة حل للحرب اللبنانية فإنها ستكون الفرحة الثالثة من حيث الأهمية. وتشاء المصادفة من جهة والتقاطعات من جهة أخرى ان يأخذ الحديث حول تسوية للقضية الفلسطينية وتسوية للقضية اللبنانية المنحى الجدي لمجرد أن بدا الحل ممكناً للحرب العراقية - الإيرانية. ومثل هذا الامر طبيعي بعدما اختلطت الامور الى درجة بات فيها إيجاد حل للقضية الفلسطينية غير ممكن قبل انتهاء حرب الخليج وبات فيها ممكناً أيضاً إيجاد حل للمأزق اللبناني قبل أن تتوضح معالم الحل الفلسطيني.

ووسط هذه الاجواء كان يتم إعداد الملفات للقاء المواجهة في جنيف بين الوفدين العراقي والایراني وبمشاركة الامين العام للامم المتحدة.

وبسبب تزايد التعنت الإيراني وبالذات في موضوع نشر الشروط القديمة المتعلقة بالمعتدي ومن الذي بدأ الحرب وجد الحكم العراقي نفسه يذيع كشوفات بالاعتداءات الإيرانية عليه وهدفه من ذلك التأكيد على أنه كان منذ البداية في حالة دفاع عن النفس ومن يدافع عن نفسه سواء كان الدفاع في وجه حملات التحريض أو إرفاق الحملات بإطلاق النار لا يعود في الوضع الذي يأتي الطرف الآخر (اي ايران) ليطالبه بالتعويضات. ومثل هذه النقطة لن يحسمها سوى التفاوض المباشر الذي بدا قبل أن يبدأ انه سيكون شاقاً وبدا السلام عرضة للانتكاسة اذا كان لن يحظى بالمزيد من المساندة العربية للموقف العراقي وبضمانات دولية، وهذا ما دعا اليه الامين العام للجامعة العربية الشاذلي القليبي يوم الاثنين (15 آب - اغسطس - 1988) عقب محادثات مع وزيرة الدولة للشؤون الخارجية البريطانية ليندا شوكرز وكانت تلك هي المرة الاولى التي يلتقي فيها الامين العام على رأس وفد من اللجنة السباعية مع السيدة شوكرز التي خلفت في منصبها ديفيد ميللر الذي أظهر تعاطفاً موضوعياً مع العرب ولمع اسمه في الوجدان العربي بعد تصريحاته التي كانت لمصلحة الانتفاضة الفلسطينية والتي أدلى بها عقب جولة له في غزة شاهد

فيها على الطبيعة المعاناة الفلسطينية وترجم مشاهداته في تصريحات دفع ثمنها بعد ذلك.. ولكن الأمين العام لم يقابل وفد اللجنة السباعية المرافق له ليندا شوكرز بصفة كونها وزيرة دولة للشؤون الخارجية وإنما بصفة كونها نائبة لوزير الخارجية السير جيفري هاو الذي صادف أنه كان في اجازة عندما جاء القليبي الى لندن.

وقد لمس الأمين العام في السيدة شوكرز وضوحاً وصراحة وشعر أنها متابعة لتطورات حرب الخليج. كذلك خرج من الاجتماع بإنطباع خلاصته أن بريطانيا ترفض أن تنتهي الأمور الى مجرد هدنة عراقية - إيرانية وتشدد على ضرورة أن يكون هنالك اتفاق مضمون من الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن.

وحدث في سياق الكلام بين الأمين العام وشوكر أن قالت الوزيرة البريطانية ما معناه: انني أفهم من كلامكم انكم ترون بأننا مهتمون بأمر إيران. وهذا صحيح... لكن من قال اننا لست مهتمين أيضاً بأمر العراق.

وعلى هامش هذا اللقاء كان هنالك من يرى أن بريطانيا ترى أن على إيران أن تتفق مع العراق لأن الصراع بات قوياً داخل صفوف الذين يمسون بزمام الأمور. وهذا الصراع هو الذي حدا بالخارجية البريطانية الى ارسال مندوب عنها الى طهران توجه بحجة البحث في موضوع الرهائن إلا أن حقيقة الأمر تؤكد أنه ذهب ليعرف ماذا يحدث هناك ولكي يقدم النصيحة.. ولقد قدمها وبإخلاص.

وفي الوقت الذي كان الأمين العام للجامعة العربية يناهز في لندن بالمزيد من المساندة العربية للموقف العراقي وبضمانات دولية للسلام في الخليج كان الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية عبد الله بشارة يقول في أبو ظبي إحدى محطات جولة له في دول المجلس تستهدف التنسيق "اننا نتطلع الى المستقبل بتفاؤل وبجدية ومسؤولية في ظل سلام دائم في منطقة الخليج يتطلب بناء يساهم فيها الجميع بإمكاناتهم لما فيه خير شعوب المنطقة ومصالحها...". وفي القاهرة كان الرئيس حسني مبارك يثير للمرة الأولى موضوع عودة العلاقات الدبلوماسية بين مصر وإيران. ويبدو أن الرئيس المصري الذي تربطه بالعراق علاقات وصلت قبل اعلان إيران قبولها بالقرار 598 الى درجة لا مثيل لها من التميز، تبلى عن طريق طرف ما (قد يكون السودان) رغبة إيران في عودة العلاقات بينها وبين مصر فوجد

في وفد فلسطيني برئاسة محمود عباس (أبو مازن) احد قادة فتح وعضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير أتى الى القاهرة واجتمع بالرئيس المصري يوم الثلاثاء (16 آب - اغسطس - 1988) مناسبة للرد على الرغبة الايرانية بالقول امام زواره الفلسطينيين "اننا في غاية السعادة لوقف اطلاق النار بين العراق وايران ولكننا لسنا في عجلة لإعادة العلاقات حتى تتضح الامور....".

ومن الواضح ان ايران حاولت من خلال رغبتها بعودة العلاقات بينها وبين مصر وقبل فترة وجيزة من بدء مفاوضات جنيف ان تقول للرئيس مبارك ما معناه ان هنالك بضعة آلاف من الاسرى المصريين لديها وأن من شأن عودة العلاقات ان يجعل امر اخلاء سبيلهم اكثر يسراً.. وما تريده ايران هو فتح ثغرة في العلاقات المصرية - العراقية ذلك انه اذا استأنف البلدان العلاقات بينما لم يحسم امر الحرب بالشكل النهائي ومن خلال اتفاق يعقب المفاوضات المباشرة فإن ذلك سيكون على حساب العراق الى حد ما، وهذا ما تنبه له الرئيس حسني مبارك وعبر عنه بالقول "لسنا في عجلة لإعادة العلاقات...." من دون ان يغيب عن باله ان الحكم الايراني يمكن ان يلجأ الى اسلوب الماطلة في ما يخص الاسرى المصريين بحيث يفصلهم عن الاسرى العراقيين أو يترك الى النهاية أمر تسليمهم بدل ان يتم التسليم في البداية. لكن في الوقت نفسه بدا ان الرئيس مبارك كان مطمئناً الى مبدئية الرئيس صدام حسين الذي لا يفرق بين أسير عراقي وأسير مصري أو عربي عموماً ما دام هؤلاء وقعوا في الاسر وهم على ارض عراقية اضافة الى أن خطط تبادل الاسرى من وجهة نظر العراق تأخذ في الاعتبار أوقات الاسرى، وفي هذا الاطار فإن المصريين كانوا من الذين تم أسرهم في المراحل الاولى للحرب.

ويدخل موضوع الاسرى المصريين ومحاولة ايران فتح ثغرة في جدار العلاقات المصرية - العراقية من خلال فكرة عودة العلاقات بينها وبين مصر قبل أن تبدأ مرحلة التفاوض المباشر، في صميم المخاوف العربية عموماً من النيات الايرانية. بل ان وزير الخارجية المصرية عصمت عبد المجيد المعروف عنه الصبر والهدوء والخبرة الدبلوماسية في التعامل الدولي عندما شغل لبضع سنوات منصب مندوب مصر في الامم المتحدة لخص هذه المخاوف بالقول يوم الثلاثاء (23 آب 1988) لدى عودته

من اسلام اباد حيث مثل بلاده في تشييع الرئيس الباكستاني ضياء الحق "ان موقف ايران خلال محادثات جنيف سيتيح الحكم على حقيقة رغبتها في السلام...". وأهمية هذا الكلام ان قائله إلتقى في اسلام اباد بعدد من الشخصيات الدولية على هامش تشييع جنازة الرئيس الباكستاني. ومن هذه الشخصيات جورج شولتز وزير الخارجية الاميركية. كما انه التقى خلال توقف في مدينة جدة في طريق العودة بوزير الدفاع السعودي الامير سلطان بن عبد العزيز وتشاور معه في موضوع سلام الخليج مع وقفة تأملية أمام الاحتمالات التي يمكن أن تشهدها محادثات جنيف.

ولقد حدث ذلك في الوقت الذي كان الامين العام للأمم المتحدة دي كويار وصل الى جنيف وأدلى في ضوء ما تجمع لديه من تقارير حول سير عملية وقف اطلاق النار على طول الجبهة العراقية - الايرانية وفي ضوء مشاورات واتصالات سياسية في اكثر من عاصمة، بتصريحات تميل الى الواقعية اشار فيها الى ان المفاوضات العراقية - الايرانية "ستكون طويلة جداً لأنني أعتقد أنه لا يمكن أن نحل جميع المشاكل في بضعة أشهر وإن كنا أنجزنا عملاً لا بأس به...". وكان لافتاً قوله "ان الذي سيأخذ منا وقتاً هو على الأرجح المفاوضات الخاصة بالنقطة الرابعة من القرار التي تتحدث عن الآلية التي ستساعد في حل المشكلة الاساسية والجوهرية للنزاع. ولكن مع ذلك يجب ألا نكون متشائمين واني آمل اذا كانت هنالك رغبة حقيقية في حل المشكلة ان تتمكن من العمل بوتيرة سريعة...".

وتجدر الاشارة الى ان النقطة الرابعة في القرار 598 تطلب من الطرفين "التعاون مع جهود الامم المتحدة من أجل التوصل الى تسوية شاملة وعادلة ومشرفة ومقبولة من الطرفين لجميع المشاكل العالقة...".

ومع ان تصريحات الامين العام قبل ساعات من الموعد المقرر لبدء محادثات جنيف تميل بواقعيتها نحو التشاؤم من موعد قريب لتحقيق الاتفاق إلا ان طبيعة المنصب تفرض على دي كويار وهو الادري بأسلوب تفكير أهل القرار في العالم الثالث الذي ينتمي الى احدى دوله (البيرو) تجعله يدلي بالتصريحات التي يمكن الاستخلاص منها بأن الامر شاق وصعب، وذلك على أساس انه سارت المحادثات

بشكل جيد يكون ذلك خيراً وبركة اما اذا جاءت شاقة وتعثرت فإنه يكون نَبّه الى هذا الامر ولم يجعل العالم الذي يشغل منصب أمين منظمته الدولية في وضع من يتلقى صدمة قاسية عليه أو على بعض الاطراف المعنية بالحرب العراقية - الايرانية وهي كثيرة في طول وعرض القارات الخمس للعالم.

وكان لافتاً ان الامين العام لم يعر اهتماماً لبعض الانتهاكات التي حدثت على طول الجبهة ولا حتى لتحذيرات ايرانية بأن العراق يعتزم شن هجوم على ايران ربما لأنه لا يريد أن ينال احد من اليوم المرتقب للسلام في جنيف أو يشوش عليه (وهو يوم الخميس 25 آب - اغسطس - 1988) وربما لأنه في ضوء معلومات المراقبين الدوليين وبعض المعلومات الخاصة إعتبر ضمناً الرسالة التي تلقاها يوم الثلاثاء 23 آب 1988 من وزير خارجية ايران علي أكبر ولايتي (ويحذر فيها من حشود عراقية على طول الجبهة الجنوبية والوسطى استعداداً لشن هجوم على ايران) بأنها تدخل في نطاق المناورات وأنه لا يشك في صدق نيات الموقف العراقي، هذا مع الاخذ في الاعتبار أن شيئاً من هذا القبيل حدث انما ليس كما اعتبرته ايران. ومن خلال الاستفسار تبين ان العراق لاحظ قيام ايران بنشر قوات لها في القاطع الاسود فهدد بازاحة هذه القوات بالقوة اذا لم تسحبها ايران ثم حدث الانسحاب بعد تدخل المراقبين الدوليين الذين أحاطهم العراق علماً بالامر، ورافق ذلك اطمئنان الى الملاحه العراقية عبر شط العرب ومضيق هرمز وهذا ما جعل المخاوف تنحسر ويقتصر التنبيه على كلام نشرته وسائل الاعلام في كل من العراق وايران.

وكان لافتاً تصاعد التحرك على صعيد الجبهة السياسية مع اقتراب ساعة اللقاء التاريخي في جنيف. وليس مصادفة ان الخطوة العربية الاخيرة على هذا الصعيد كانت مع الصين. وسواء كانت الخطوة حدثت بتخطيط أو إن المواعيد شاءت لها ذلك التوقيت فإن وجود وفد اللجنة السباعية في بكين قبل ثمان وأربعين ساعة من يوم اللقاء التاريخي كان عملاً ذكياً. أما لماذا هو كذلك، فلأن الصين ذات موقف أكثر تعاطفاً مع ايران. ولأنها كذلك فإن المخاوف من خلل مفاجئ يصيب محادثات جنيف واردة فضلاً عن ان هذه المحادثات باتت أمراً مرتبطاً في بعض حلقاته الاساسية بالدول دائمة العضوية.

ولقد ترأس وفد اللجنة السباعية الى بكين وزير خارجية الكويت الشيخ صباح الاحمد وضم في عضويته وزير الدولة للشؤون الخارجية العراقي الدكتور سعدون حمادي. ولقد لقي الوفد استقبالا جيدا حيث انه اضافة الى المحادثات التي اجراها مع وزير الخارجية الصينية تشاين تشن قابل الرئيس الصيني يانغ تشنغ يو. وفي حين ان الوزير الصيني اعتمد الاسلوب الدبلوماسي عندما قال لوفد اللجنة السباعية ان بلاده ستبذل ما في وسعها لإيجاد سلام دائم وشامل في منطقة الخليج، فإن الرئيس الصيني كان اكثر حزمًا عندما تعهد بأن تمارس بلاده كافة جهودها من اجل تنفيذ القرار 598 من دون أن يركز على مسألة التفاوض المباشر لأنها باتت أمراً مقررًا.

وتجدر الاشارة الى أنه قبل أن يتوجه الشيخ صباح الاحمد والدكتور سعدون حمادي الى بكين كان رجل ايران القوي هاشمي رفسنجاني يقول خلال استقباله في طهران لنائب وزير الخارجية الصيني كي هوا يوان كلاماً يعكس حقيقة التعامل الصيني - الايراني ويسمع منه كلاماً يعكس حقيقة المشاعر الصينية. وفي هذا اللقاء الذي تعمد الجانبان ان يتم عشية اليوم المقرر لسريان مفعول وقف النار أكد رفسنجاني ان الصين تعاونت مع ايران اثناء الحرب وكانت بين اصدقائها الحقيقيين، وأكد المسؤول الصيني مجدداً دعم بلاده لإيران مشيراً الى "الاهمية الكبرى لموقعها الاستراتيجي ودورها على الساحة الدولية..".

وبما ان الصين ليست ذات شأن على صعيد التواجد في الخليج فإن المسؤول الصيني التقى مع المسؤولين الايرانيين على "ان القوى الكبرى لن يكون لها اي مبرر للإبقاء على قواتها العسكرية في المنطقة بعد وقف اطلاق النار...".

اما الموقف السوفياتي فإنه كان أفضل قليلاً حيث ان الحكومة السوفياتية انتهزت مناسبة صدور قرار وقف اطلاق النار لليوم الثالث من دون انتهاكات تهدد استمراره وأصدرت يوم الاثنين 22 آب (اغسطس) 1988 بياناً عممته وكالة الانباء السوفياتية (تاس) وحاولت ان تبدو فيه حريصة على كل من العراق وايران.

كيف؟

لقد دعت الحكومة السوفياتية في البيان الى "ضرورة ضمان أمن وحرية الملاحة في الخليج...".

وأكدت على "ان الرهان على أعمال القوة من جانب واحد قادر غير مرة وبشكل مباشر الى خطر توسع النزاع...".

واقترحت الحكومة السوفياتية عقد اتفاق دولي لضمان امن وحرية الملاحة في الخليج العربي تكفله الدول دائمة العضوية في مجلس الامن الدولي، أو أن يتم الاتفاق على ضمان ديمومته عبر صيغة يُتفق عليها دولياً.

وقالت "ان السلام في منطقة الخليج ضروري للجميع ولن يقتصر تأثيره الطيب على العراق وايران فحسب وانما سيتعداهما ليشمل البلدان المحيطة بها ايضاً، وان الاتحاد السوفياتي سيولي اهتماماً خاصاً لرغبة دول الخليج العربي بتحويل منطقتها الى منطقة أمن وحسن جوار وتعاون...".

وأشارت الى "ان استعادة الطمأنينة في منطقة الخليج ستعكس ايجابياً ومن دون تباطؤ على العالم قاطبة ولا سيما على الصلات الاقتصادية الدولية، وأن التوصل الى سلام عادل ودائم بين العراق وايران يندرج في اطار الجهود الرامية لإقامة نظام شامل للسلام والامن الدوليين...".

وأكدت "ان الاتفاق على تخفيض حجم الاسلحة في منطقة الخليج يمكن ان يؤدي في وقت لاحق الى تحقيق خطوات أكثر بعداً بخصوص منع ظهور السلاح النووي هناك وازالة أسباب الحروب وتعزيز الثقة المتبادلة...".

وأعربت عن استعداد الاتحاد السوفياتي "لتطوير تعاونه المثمر الشامل والمتبادل مع كل من العراق وايران على أساس متكافئ...".

وأوضحت "ان توقيع اتفاقية جنيف حول افغانستان وانهاء الحرب العراقية - الايرانية يرمزان الى حدوث تغير في المناخ السياسي الدولي".

وقالت "ان القضايا التي ولدت النزاع العراقي - الايراني معقدة ولها جذور تاريخية لكن كل ذلك يؤكد ضرورة عدم السماح بتكرار الحرب وعدم تفويت الفرصة الحقيقية لترسيخ لبنات السلام...".

وأعربت الحكومة السوفياتية عن ارتياحها للدور الذي قام به كل من الامين العام للامم المتحدة ومجلس الامن الدولي والجمعية العمومية للامم المتحدة على صعيد انهاء الحرب العراقية - الايرانية "وأن ذلك يشكل مثلاً مقنعاً على فعالية

الامم المتحدة والامكانيات الجيدة التي يملكها مجلس الامن الدولي".
اما الامر الاكثر أهمية الذي أثارته الحكومة السوفياتية في بيانها فهو اعلان استعداد الاتحاد السوفياتي لسحب سفنه الحربية وبشكل عاجل من الخليج العربي شرط أن تحذو الدول الاجنبية الاخرى حذوه وسحب أساطيلها الحربية من المنطقة.

والقول بأن البيان السوفياتي يُظهر حرصاً على كل من العراق وايران تؤكد الفقرات والعبارات والكلمات التي يُرضي بعضها العراق فيما يرضي البعض الآخر الحكم الايراني وينسجم مع مطالبه والغطاء الذي يسعى اليه للظهور بمظهر الذي حقق شيئاً في الحرب. ومن الامور التي تشكل الغطاء المشار اليه مسألة سحب السفن الحربية من مياه الخليج علماً بأنه لولا الموقف الخليجي لما كان لسفينة سوفياتية أن تتواجد بهذه السهولة في مياه الخليج، بل ولما كان للاهتمام الخليجي بالاتحاد السوفياتي ان يتزايد، ولما كان أيضاً لهذا الاهتمام أن يتحول الى ورقة في يدي الرئيس غورباتشوف يلعبها ويكسب منها في محادثات القمم الاميركية - السوفياتية التي حققت الوفاق بالشكل الذي تريده الدولتان الكبريان وبالحد الاقصى من التكافؤ.

وفي أي حال ان مجرد صدور بيان من الحكومة السوفياتية هو مؤشر على اهتمام الاتحاد السوفياتي بالسلام في منطقة الخليج أو أنه على الاقل أراد من البيان القول: انه مثلما كان له دور في الخليج ايام الحرب فإنه يريد أن يكون له دور ايام السلم وأن البيان يتضمن الخطوط العامة للدور المرتقب.

وثمة تساؤل: لو أن العراق لم يصبر على مسألة المفاوضات المباشرة وتوافق ايران بعد ذلك ويحدد الامين العام موعداً لبدء هذه المفاوضات.. لو أن ذلك لم يحدث هل كان لمثل هذا البيان ان يصدر؟ والرد على ذلك هو: بالطبع لا.

ان هذا البيان ما كان ليصدر لأن الحكومة السوفياتية لا تملك ما تقوله بشكل حاسم وبعدها تم الاتفاق على المفاوضات المباشرة بات عندها الكثير الذي تقوله. واللافت في البيان بعد القراءة المتأنية لعباراته وكذلك بعد قراءة ما بين السطور هو اقرار الاتحاد السوفياتي بأهمية الامم المتحدة ومجلس الامن والجمعية العمومية

وكيف أن لهذه المؤسسات فعاليات في انتهاء النزاعات، هذا مع الاخذ في الاعتبار أن الصراع الاميركي - السوفياتي لم ينته ويتحقق الوفاق بفضل الامم المتحدة ومجلس الامن. وقد يجوز القول في هذا الشأن ان الصراع السياسي هو غير الحروب وأنه لو كانت هنالك حرب اميركية - سوفياتية مباشرة لما استطاعت المنظمات الدولية وقفها وذلك لأنها ستكون مدمرة، لكن لو كانت هنالك حروب تتم برعاية الدولتين الكبيرين فإن أفضل مكان لانهايتها هو المنظمات الدولية. ويجوز من باب الاجتهاد القول ان هدف الحكومة السوفياتية من الاشادة بأهمية الامم المتحدة ومجلس الامن والجمعية العمومية للامم المتحدة هو القول بأن النزاعات الاقليمية في العالم يمكن حلها عن طريق هذه المنظمات، أو هو الاشارة الى انه مجرد ان يتوصل العراق وايران الى حل ويسود السلام الدائم والشامل بينهما فإن حل القضية الفلسطينية يمكن ان يتحقق بالطريقة نفسها أي من خلال الامم المتحدة وقرارات مجلس الامن علماً بأن اسرائيل لا تلتزم بهذه القرارات ويحظى تمردا بتساهل مطلق من جانب الولايات المتحدة وبريطانيا في معظم الاحيان.

والى ذلك فإن البيان السوفياتي مهم لأنه يشكل تحريضاً للولايات المتحدة من اجل ان تصدر بياناً مماثلاً وبالذات في ما يتعلق بالتواجد الحربي في مياه الخليج. لكن الذي حدث هو أن كل ما فعلته الولايات المتحدة انها لجرد صدور البيان السوفياتي ردت عليه وبطريقة نصف رسمية، حيث ان مسؤولاً في البيت الابيض رد في اليوم نفسه (الاثنين 22 آب - اغسطس - 1988) على أسئلة وجهها رجال الصحافة اليه في شأن البيان السوفياتي بتعليق طلب وهو يدلي به الاكتفاء بالاشارة الى انه يمثل رأي البيت الابيض اي ادارة الرئيس ريغان من دون ذكر اسم الذي أدلى بالتعليق. وقد يكون حدث ذلك على أساس ان وزير الخارجية بوش خارج الولايات المتحدة وفي مثل هكذا مواقف فإن الذي يرد هو الوزير وبالإسم. ومن هنا جاءت صيغة التعليق التي تضمنت الآتي: "ان الولايات المتحدة ليست مستعدة لسحب جميع قواتها البحرية من الخليج على الرغم من وقف اطلاق النار في الحرب العراقية - الايرانية، ان للولايات المتحدة قوات في الخليج منذ العام 1949 ومن المؤكد أننا سنستمر في الاحتفاظ ببعض القوات هناك لكننا سنخفض قواتنا عندما

تبدر علامات على الالتزام بوقف اطلاق النار وعدم تعرض السفن التي ترفع العلم الاميركي لأي أخطار أخرى، إلا أن الولايات المتحدة مصالحة في المنطقة وستحتفظ بوجودها في المستقبل وسيتوقف حجم الوجود على مدى الخطر..".

ومن الواضح ان الولايات المتحدة بالكلام الذي أوردناه، منسوبة الى المسؤول (المجهول الاسم) في البيت الابيض، تريد أن تقول ما معناه انها لا تتحمل اي مزايدات وأن القطع البحرية تكاثرت في مياه الخليج بسبب الحرب وأنه لمجرد ان تنتهي الحرب تنتقل هذه القطع الى مكان آخر.. الى أقرب نقطة من باكستان والهند مثلاً حيث يمكن أن يتفجر الصراع هناك قريباً.

وعدا هذا الموقف وأبرزها الموقف السوفياتي لم تسجل اي اطراف عربية أو دولية سوى الترحيب بالبداية الاولى للسلام والمتمثلة بتطبيق وقف اطلاق النار وترقب الخطوة الاكثر اهمية وهي المفاوضات المباشرة في جنيف.. ولقد تبددت الشكوك في أمر هذه المفاوضات ولم يعد هناك من يطرح تساؤلات في أمر عقدها لمجرد أن بدأ تطبيق المادة الاولى من القرار 598 اي وقف اطلاق النار.

ويوم الاربعاء (25 آب اغسطس 1988) بدأت في مطار جنيف اطلالة بشائر السلام المرتقب بوصول الوفدين العراقي والايرواني الى المفاوضات المباشرة.. وكان الامين العام للأمم المتحدة دي كويار الذي سبقهما يومين قد اطلع على الترتيبات الكثيرة الدقة التي تم إعدادها وبدأ يجهز نفسه لمهمة تاريخية ستبدأ في اليوم التالي. وكان أيضاً أنجز وضع بعض الافكار أمامه من اجل تفادي اخفاق محتمل في المفاوضات المباشرة وأيضاً من أجل ابعاد شبح المواجهات الحادة التي يمكن أن تحدث خلال محادثات التفاوض. والذي ساعده على ذلك أنه طوال بضع سنوات بات خبيراً في أمر هذه الحرب ويعرف تماماً المدى الذي يمكن أن يصل اليه هذا الطرف أو ذاك في التشدد وفي المرونة ازاء بعض القضايا. ولعله من هذه الزاوية فكر في ان يكون هنالك تركيز منذ البداية على موضوع الإعمار على أساس انه مثل وقف اطلاق النار من حيث رغبة الطرفين به. ومن المؤكد أن هنالك اطرافاً دولية شجعت الامين العام على هذه الفكرة ان لم نقل انها أوحى بها اليه لكي تكون كمخرج لمأزق وارد الاحتمال من شأنه أن يجعل المفاوضات المباشرة تتعثر

منذ البداية، وإذا حدث ذلك فإن التعثر يصبح حالة مرادفة لكل أمر يجري البحث فيه. كذلك ان هذه الاطراف بشخص الامين العام للامم المتحدة أو بإيحاء اليه اخذت في الاعتبار انه اذا تم التفاهم منذ البداية على موضوع الإعمار فإن أرضية الوفاق تصبح سهلة، بمعنى انه اذا وجد الطرفان اتجاهاً دولياً لمساعدتهما على إعادة بناء ما دمرته الحرب وكانا قبل المفاوضات المباشرة إتفقا على وقف اطلاق النار ونفذا الاتفاق، فإنهما قد يجدان من المؤسف تضييع هذه الفرصة وعندها تحدث المرونة المطلوبة وبالذات من الجانب الايراني في النقطة المتعلقة بمسؤولية من بدأ النزاع. وإذا حدثت أيضاً خطوة نوعية على صعيد انجاز موضوع تبادل الاسرى فإن الامور ستسهل أكثر وأكثر.

ولعل الانباء التي بدأت تتردد عشية انعقاد الجلسة الافتتاحية للتفاوض المباشر في جنيف عن اتجاهات بعض الدول لتمويل العراق وايران بالقروض الميسرة وبالمساعدات من اجل إعمار ما دمرته الحرب كانت بهذا الغرض، بل قد يجوز القول انها انباء تشجيعية من جهة وهدفها الضغط من جهة اخرى على من يميل الى التشدد والتعقيد. اي على الطرف الايراني الذي كان واضحاً منذ البداية ومن اشراك صادق خلخالي فيه ان حكم الآيات الذي مُني بهزيمة في الحرب سيبدل كل جهد ممكن لكي يعوّض في مفاوضات السلام ما فقده أو بعض ما فقده وهذا يعود الى معادلة أساسية كانت سائدة قبل ان يحرر العراق اراضيه وخلاصتها انه بمجرد ان تتوقف الحرب فإن العراق يُعتبر راجحاً بينما يكون الحكم الايراني هو الخاسر. والقول ان العراق يكون الرابع على اساس ان وضعه العسكري جيد وأن التعبئة التي قادها تصب في اتجاه السلام فضلاً عن ان الاراضي المحتلة يمكن ان تعود بالتفاوض المباشر واستناداً الى المساندة العربية من جهة والاوراق الضاغطة الكثيرة التي يملكها العراق من جهة. وإذا كانت هذه المعادلة هي القائمة والاراضي محتلة فكيف بعد أن حرر العراق هذه الاراضي وأحدث بهذا التحرير ارتباكاً وتصدمات في الموقف الايراني.

وبهذه الروح جاء الوفد الايراني الى جنيف. وفي حين وصل الوفد العراقي أولاً فإن الوفد الايراني جاء على مرحلتين وأشاع بذلك انطباعاً بأن عدم وصول

وزير الخارجية في الوجة الاولى التي وصلت الى جنيف من شأنه أن يؤخر الجلسة الافتتاحية أو إن ذلك معناه ان تمثيل ايران في المفاوضات سيكون اقل من مستوى وزير خارجية، وهذا في حد ذاته افشال لفكرة التفاوض المباشر. ومن يصل أولاً لا يكون في موقف اقل شأنًا من الذي يأتي لاحقاً.. بل انه في نظر العالم يكون راغباً بصدق في نجاح المهمة الآتي من أجلها.

ويوم وصول الوفدين كانت توجهات القيادة السياسية في كل من العراق وايران متباينة، وهذا ما أمكن ملاحظته من خلال الصحف والاذاعات في كلا البلدين. وفي حين ان وسائل الإعلام العراقية أبرزت بشكل رئيسي وتحت عنوان متشابه في صحفها هو (اليوم المفاوضات المباشرة بين العراق وايران) نبأ لقاء جنيف فإن صحيفة "اطلاعات" صدرت في اليوم نفسه (اي الخميس 25 آب اغسطس 1988) بمقابلة مع نائب وزير الخارجية محمد جواد لاريجاني قال فيها اتفاقات الجزائر التي تم توقيعها بين البلدين عام 1975 "تبقى صالحة على الصعيد الدولي ولا يمكن تعديلها من جانب واحد، كما انه لا حاجة على الاطلاق للتوقيع على اتفاق جديد..". اما في ما يتعلق بتنظيف مياه شط العرب فإنه أوضح ان هذه المياه لم تُنظف منذ اندلاع الحرب عام 1980 وأن بلاده تلتزم بنصوص البروتوكولات الملحقه باتفاقات الجزائر والتي تقضي بأن يُعهد بعمليات التنظيف مرة كل عشر سنين لأحد البلدين تحت اشراف لجنة مشتركة.

وفي حين بدا لاريجاني منطقياً ومسالماً في مسألة تبادل الاسرى فإنه بدا عكس ذلك عندما قال ان المفاوضات العراقية - الايرانية ستجري من بدايتها وحتى النهاية في جنيف. وبالنسبة الى موضوع الاسرى بدا لاريجاني ممثل الحكم راغباً في الحل حيث قال ان بلاده توافق على مشروع تمهيدي تقدم به الامين العام دي كويار في نيويورك يقضي بأن تتم عملية تبادل الاسرى خلال الاشهر الثلاثة الاولى التي تتبع بدء العمل في وقف اطلاق النار. اما بالنسبة الى مسألة المفاوضات فإنه بدا ممثل حكم رافض للتعايش ولفكرة الحل الشامل ذلك انه عندما يقول ان المفاوضات العراقية - الايرانية ستجري من بدايتها وحتى النهاية في جنيف فهذا تعبير عن ان الحكم الايراني لا يريد لجولات من التفاوض ان تتم مرة في بغداد وأخرى في طهران.

اما الاذاعة الايرانية فإنها نسبت في اليوم نفسه الى هاشمي رفسنجاني رئيس مجلس الشورى وقائد القوات المسلحة قوله ان بلاده ستحتفظ بقواتها في جبهة القتال وتسعى بجدية الى السلام وهما موقفان متناقضان ويعكسان ظاهرياً ما قاله لارييجاني بشأن المفاوضات المباشرة التي ستم من بدايتها الى نهايتها في جنيف. ولعل هذه القراءة للنيات هي التي جعلت القيادة العراقية تقول من خلال "الثورة" الناطقة باسم الحزب الحاكم: "ان حكام ايران مطالبون الآن أكثر من أي وقت بإثبات حسن نياتهم وعليهم ان يبرهنوا عن ذلك بالتصرف العملي انهم يريدون السلام وراغبون فعلاً في التوصل الى اتفاق سلام شامل وكامل ودائم. واذا كانت ثمة حقيقة اساسية مهمة ينبغي توكيدها في مناسبة بدء المفاوضات المباشرة بين العراق وايران فهي ان الانتصار واقتدار العراقيين هما اللذان فرضا ارادة السلام على حكام ايران...".

والذي يدعو الى الحيرة ان وزير الخارجية الايرانية علي أكبر ولايتي بدا لحظة وصوله الى جنيف انه يمثل حُكماً هدفه السلام الذي يريده قريباً ومن هنا جاء قوله: "نحن في جنيف لنكمل العملية التي بدأت في نيويورك واننا مستعدون للاستمرار في تعاوننا من اجل تحقيق تسوية شاملة وعادلة ومشرفة ودائمة للقضايا البارزة..". تصريح على شيء من البرودة نسبياً أو فلنقل انه دبلوماسية القابلين بالسلام انه غير المتحمسين له، لكنه جيد قياساً بما قيل وأذيع في ايران، وأغلب الظن انه كان للاستهلاك المحلي قبل ان تنعقد الجلسة الافتتاحية للمفاوضات المباشرة التي تميزت بطقوس لافتة.

كيف تم اللقاء؟

في قاعة الاجتماعات في قصر الامم (المقر الاوروبي للامم المتحدة) في جنيف تلك المدينة التي صدرت ولا تزال تصدر بين الحين والآخر دراسات واستفتاءات في شأن معاناة السكان فيها من الهدوء الذي لا مثيل له وضعت ثلاث طاولات تبعد الواحدة عن الاخرى حوالى ثمانى خطوات.

ولقد قضت الترتيبات بأن يدخل الوفد العراقي من باب ويدخل الوفد الايراني من باب آخر بعد ان يكون الامين العام عقد قبل ذلك صباحاً اجتماعاً منفرداً مع

رئيس الوفد العراقي وآخر مع رئيس الوفد الإيراني. وفي الثالثة بعد ظهر الخميس (25 آب اغسطس 1988) الخامسة بتوقيت معظم دول الخليج كان قصر الامم الذي يطل على بحيرة جنيف يشهد اللقاء الذي بدا لبضع سنوات انه مثل وقف اطلاق النار من نوع القرارات المستحيلة الحدوث. ودخل طارق عزيز يحيط به اعضاء الوفد العراقي وبينهم اثنان شاركوا في محادثات نيويورك الشاقة وهما عصمت كتناني مندوب العراق لدى الامم المتحدة وصاحب الخبرة الدبلوماسية العريقة ورياض القيسي القانوني الدولي في وزارة الخارجية العراقية، وجلسوا إلى طاولة إلى يسار طاولة الامين العام دي كويار وبقية اعضاء وفد الامم المتحدة ثم دخل علي اكبر ولايتي يحيط به اعضاء الوفد الإيراني وكان دي كويار سبق الوافدين بخمس دقائق.

تم التقاط الصور التذكارية وسط اجراءات امن من النوع الذي بدأ اعتماده بعد محاولة الارهابي الدولي كارلوس احتجاز وزراء نפט منظمة أوبك، بل وتشبه الاجراءات التي تُتخذ في بعض دول العالم الثالث عند انعقاد مؤتمر قمة، ولم يتمكن عشرات المصورين الذين لم يُسمح لهم بالاقتراب من الوفدين من تسجيل كامل الابتسامات الباردة التي ارتسمت على وجوه اعضاء الوفدين، اما بالنسبة إلى الامين العام دي كويار فإن وجهه يميل بطبعه نحو العبوس ومن الطبيعي ان يتأثر مساعده بذلك فلا يتسمون حتى عندما تكون الابتسامة مشروعة، وهو وهم وغيرهم في ذلك مثل الطيب الذكر الرئيس الجزائري الراحل هواري بومدين الذي ظهر في مناسبة أو مناسبتين طوال فترة حكمه متلبساً بابتسامة. ولقد بشت وكالات الانباء الدولية نبأ اللقاء خالياً من أي معلومات والاكتفاء بالجانب الوصفي مع اشارة إلى ان طارق عزيز وعلي أكبر ولايتي التقيا انما من دون مصافحة أو مخاطبة بعضهما البعض. وهل كان متوقعاً ان يتصافح الرجلان مجرد ان يلتقيا؟ ان ما حدث طوال سنوات كانت حرباً طاحنة سالت فيها انهار من الدم وليس مباراة حبية بكرة القدم تغلب فيها الروح الرياضية على الخصومة ويتبادل فيها اللاعبون بعد انتهاء المباراة المصافحة والقمصان. ولكن عدم المصافحة في اللقاء الاول لا يعني ان الامر لن يحدث بعد ذلك.

وكان من الصعب معرفة ما حدث في اليوم الاول (25 آب) ثم في اليوم الثاني (26 آب) للمفاوضات المباشرة بسبب السرية التي أحيط بها اللقاء، فضلاً عن ان الوفدين العراقي والایراني التزما الصمت اضافة الى ان الامين العام دي كويار أثر الصمت بدوره واكتفى بالقول: "ان جو عدم الثقة سيطر على المفاوضات في اليومين الاول والثاني وأعاق الاتفاق على جدول زمني لتنفيذ قرار مجلس الامن 598". وعندما حاول رجال الصحافة ومحطات التلفزيون والاذاعة العالمية ان يعرفوا اكثر من دي كويار العاقد الحاجبين قال: "يجب أن أعترف اننا نعمل بخطى بطيئة بعض الشيء...".

وفي الوقت الذي بدأنا ندعو الى الله ان تتسارع الخطى بدأت وكالات الانباء تنقل مواقف غير مشجعة مصدرها المسؤولون الايرانيون. في البداية نسبت وكالة الانباء الايرانية الى وزير الخارجية علي أكبر ولايتي قوله لمحنة "ان بي سي" التلفزيونية الاميركية ان العراق يثير موضوعات ليست مقبولة منا في مفاوضات السلام. وفي اليوم نفسه (الاحد 28 آب - اغسطس - 1988) نسبت الوكالة الى الرئيس علي خامنئي قوله: "لسنا راضين كثيراً عن درجة تقدم المفاوضات لأن العراق يريد العودة الى الوضع الذي كان عليه قبل 1975" ونسبت الى نائب وزير خارجية ايران منصوري قوله: "ان مطالبة العراق بالسيادة على شط العرب قد يؤدي الى اطالة المفاوضات لعدة سنوات...".

مفاوضات لعدة سنوات!

وعدم رضا عن تقدم المفاوضات!

وعدم استعداد للمرونة وللحلول الوسطى. وكان السؤال الذي استوقفنا نحن كصحافيين نراقب تطورات المفاوضات وتفاصيلها هو: الى ماذا يستند الايرانيون في موقفهم حتى يدلي المسؤولون في طهران بمثل هذه التصريحات ويقول نائب وزير الخارجية ان المفاوضات قد تستغرق عدة سنوات؟

وكان الاستنتاج المعقول ان هذه التصريحات هي حرب اعصاب وللضغط على المفاوض العراقي الذي جاء الى جنيف وهو غير مستعد لإعطاء ايران مكاسب سياسية، أو على الاقل انه ترك أمر هذه المكاسب الى مرحلة لاحقة.

ولكن الذي إستوقف المفاوض العراقي من هذه التصريحات هو التصريح الذي أدلى به ولايتي وقال فيه ان العراق يثير مواضيع ليست مقبولة لإيران أما لماذا استوقف هذا الكلام المفاوض العراقي فلأنه يتسم بلهجة اتهامية فضلاً عن انه قاله لمحنة تلفزيون اميركية. ولأن طارق عزيز يعرف تماماً أهمية مثل هذه الاطلالة لزميله الايراني من محطة تلفزيون اميركية يشاهدها الملايين فإنه قام على الفور بحركة التفاف ذكية حيث انه عقد في قصر الامم مؤتمراً صحافياً إرتاح له رجال الصحافة ومحطات الاذاعات والتلفزيون ومندوبو وكالات الانباء على أساس انهم قد يعرفون شيئاً عن اجواء المفاوضات ولو حتى من خلال القراءة بين السطور.

وفي هذا المؤتمر انهمرت الاسئلة كالمطر على طارق عزيز وأجاب عنها بما جعل الذين سمعوا بتصريحات ولايتي يستغربون قوله في شأن الموضوعات التي يثيرها العراق في المفاوضات والتي ليست مقبولة من ايران. ومما قاله وزير الخارجية العراقية انه طالب الامم المتحدة ببذل مساعيها لتنظيف شط العرب وجعله صالحاً للملاحة، مشيراً الى انه من الطبيعي ان يستفيد العراق من قرار وقف اطلاق النار بفتح ذلك الممر المائي ولاسيما أن ايران استفادت من ذلك باستخدام موانئها وساحلها الطويل. كذلك أشار طارق عزيز الى ان الايرانيين لا يعارضون الطلب العراقي إلا أنهم يطالبون بإجراء مثل هذه العملية في وقت لاحق موضحاً ان مطالبة العراق بالسيادة على شط العرب "لا تعني حرمان ايران البلد المجاور لنا من حرية الملاحة فيه".

وفي توضيح رسمي يحدث للمرة الاولى في شأن تعيين الدكتور سعدون حمادي وزير دولة للشؤون الخارجية قال طارق عزيز ان قرار الرئيس صدام حسين بتعيين الدكتور سعدون في هذا المنصب مباشرة بعد موافقة العراق على القرار 598 في 20 تموز (يوليو) 1987 يعني ان الرئيس صدام "كان مستعداً لوضعي تحت تصرف الامين العام للامم المتحدة". وأضاف الى ذلك قوله: "اني أحب جنيف كثيراً ومستعد للبقاء فيها طالما لزم الامر ذلك". وكأنه في عبارته هذه يريد القول انه سيسعى كي لا يترك الوضع يصل الى الطريق المسدود.

في اليوم نفسه كان الدكتور سعدون حمادي الذي صاغ اتفاقية الجزائر عام 1975 حول شط العرب والتي تطالب بها ايران في مفاوضات جنيف، يقول في تصريح بثته من بغداد وكالة الانباء العراقية: "ان شط العرب نهر عراقي السيادة وهكذا كان في جميع حقبات التاريخ المنفذ الوحيد له على الخليج وهو شريان اتصاله بالعالم الخارجي وأن كل محاولة للاتقاص من سيادة العراق الكاملة على هذا الممر الحيوي سيواجهه بالرفض التام من قبلنا وعلى الجانب الايراني ان يعي هذه الحقيقة ويتصرف على اساسها خدمة للسلام الدائم والعدل بين الطرفين" ..

وأضاف الدكتور سعدون الى ذلك قوله "ان اي مماثلة يمارسها الجانب الايراني في هذا المجال سوف تُلحق ضرراً بقضية السلام وأن التهديد غير المسؤول الذي يطلقه المسؤولون الايرانيون حول التعبئة والتهديد العسكري باستخدام الحدود يتناقض مع ادعاءات حرصهم على السلام وتطبيق قرار مجلس الامن ولن يلقى منا غير الرفض مع الاستعداد الكامل لمواجهة أي تصرف ذي طابع عدواني وسيكون النظام الايراني هو المسؤول عن النتائج.

وبدا واضحاً ان اتفاقية الجزائر 1975 التي قضت بنقل الحدود من الضفة الايرانية الى منتصف شط العرب مما أعطى بالتالي حقوق ملاحية لإيران، كانت تأخذ ساعة بعد ساعة شكل المعركة السياسية الساخنة، ذلك انه لمجرد أن عقد طارق عزيز مؤتمره الصحفي في قصر الامم وتناقلت وكالات الانباء تصريحات سعدون حمادي من بغداد فإن وزير الخارجية الايرانية علي أكبر ولايتي أطلق وهو في جنيف تصريحاً حول اتفاقية الجزائر قال فيه: "ان البلدين وقعا معاهدة الجزائر ولا يمكن ان تلغى من جانب واحد لأن معاهدات الحدود دائمة..." .

واللافت للانتباه ان الدكتور ولايتي يقول هذا الكلام من دون أن يأخذ في الاعتبار ان العراق عندما ألغى اتفاقية الجزائر في 17 أيلول (سبتمبر) 1980 اي بعد حوالي أسبوعين من اندلاع الحرب، فلأن بلاده ألغتها من قبل أن يتسلم هو منصب وزير الخارجية حيث إنها تجاهلت استفسارات من جانب العراق في شأن الاتفاقية اضافة الى ان التدخل في الشؤون الداخلية حصل من جانب الثورة الايرانية. وإلى ذلك فإن عدم معاشة الدكتور ولايتي لظروف 1975 تجعله يتحدث عن ارث من

دون أن يقف على الاسباب الموجبة لعقد تلك الاتفاقية. وهو في تلك السنة كان ما زال طالباً.

ولقد لاحظنا ونحن في ردهات قصر الامم المتحدة في جنيف على هامش اجتماع للجنة الخبراء العراقية - الايرانية ان ولايتي يؤكد أن الخميني ليس مريضاً جداً كما أفادت معلومات مصدرها وكالة المخابرات المركزية الاميركية ولو أنه كان من الذين يرون الخميني الذي يقترب من عامه السابع والثمانين لبدت تصريحاته هذه بصفة كونه طبيباً على جانب من الاهمية بسبب المصادقية التي تكتسب صاحبها نتيجة الصفة الطبية، إلا ان ولايتي ليس من بين الخمسة الذين يحق لهم رؤية الخميني وإلى حد ما عندما يريدون رؤيته، وبالتالي فإن التصريح الذي أدلى به ليس تصريح شاهد عيان وإنما هو تصريح وزير خارجية وأن مصدر التصريح أحد الخمسة الذين يحق لهم رؤية الخميني.

وكادت بعض الامال تظهر في الأفق الملبد بضباب التقاطع في المواقف عندما عقد الامين العام للامم المتحدة جولة من المحادثات المباشرة مع طارق عزيز وعلي أكبر ولايتي عقب لقاء له مع مندوبي الدول دائمة العضوية في مجلس الامن. وكان واضحاً أن دي كويار عقد هذا اللقاء لسبيين: الاول انه بات على أهبة مغادرة جنيف الى لشبونه للقاء الرئيس البرتغالي ويريد أن يسجل خطوة ولو متواضعة تعكس الآمال الطيبة او على الاقل تعكس احتمالاً بتوصل الجانبين الى اتفاق. اما السبب الثاني فقد يكون التشاور مع الخمسة في امر الشخص الذي سيكون ممثلاً للامين العام في المفاوضات المباشرة.

لكن اللقاء الذي عقده دي كويار مع طارق عزيز وولايتي كان من نوع اللقاءات التي تراوح مكانها، ذلك ان المفاوضات العراقي إستمر يؤكد على ضرورة أن تحترم ايران وقف اطلاق النار في البحر وإستمر المفاوضات الايراني يتمسك باتفاقية الجزائر. ومن العاصمتين بغداد وطهران كانت تتوالى معلومات عن حالات خرق لوقف اطلاق النار. وحدث مثل هذه الحالات من النوع المزعج وليس المقلق خصوصاً عندما يكون طول الجبهة 1200 كيلومتر وتكون رائحة البارود لا تزال تملأ الاجواء.

وصحيح ان الامين العام للامم المتحدة لم يفقد صبره مع دخول المفاوضات المباشرة يومها السادس، إلا أنه بدا محبطاً بعض الشيء. وبدأت أوساط قصر الامم في جنيف تتحدث عن احتمال تعليق المفاوضات. لقد اعتاد دي كويار على العناد الايراني والإصرار العراقي طوال بضعة أشهر، إلا أنه بعدما تم الاتفاق على بدء المفاوضات المباشرة بات يرى ان إعادة الطرف الايراني النظر في عناده وإبداء بعض المرونة من جانب الطرف العراقي من شأنهما جعل المفاوضات تنطلق.

وفي قرارة نفسه كان الامين العام مقتنعاً بأن وجهة نظر العراق حول رفضه قيام ايران بتفتيش السفن العراقية انما هي وجهة نظر منطقية، لكن الاقتناع في قرارة النفس شيء وإبداء هذا الاقتناع شيء آخر. وهو قد يكون أبدى ذلك أمام الطرف الايراني انما من دون الاشارة الى ذلك.

وأكثر ما كان يضايق الامين العام انه في الوقت الذي يبذل المساعي التي وصف، يوم الاربعاء 31 آب (اغسطس) 1988 وهو يوم انتهاء المفاوضات أسبوعها الاول، دوره فيها بأنه "وسيط نزيه"... كانت تأتي من ايران تقارير تتحدث عن مواقف وإختراقات. ولعل أغرب هذه المواقف قول الخميني لمسؤولين حكوميين كبار زاروه - هكذا ذكرت وسائل الاعلام الايرانية - في مقره "يجب ألا نعتقد أن الحرب قد انتهت ويجب ان نشعر أننا في حرب.. ربما يروّجون في ايران ان الامر قد انتهى ليسترخي الشعب ولكن يجب ان نكون يقظين وأن تبقى القوات المسلحة الايرانية على أهبة الاستعداد...".

وعندما يسمع الامين العام مثل هذا الكلام يصدر عن الجهة التي تتخذ القرار في ايران فمن الطبيعي ان يصاب بشيء من الاحباط.. ولا بد أنه عندما تشاور مع ممثلي الدول الخمس دائمة العضوية في المقر الرئيسي في نيويورك تساءل في اتصاله الهاتفي معهم: كيف يريد هؤلاء السلام ويعتبرون ان الحرب لم تنته؟!!

ولولا ان الامين العام لاحظ في الوقت نفسه ان الوفدين العراقي والايراني الى مفاوضات جنيف لا يريدان لهذه المفاوضات ان تتوقف لكان في ضوء العناد الذي تبديه ايران اعتبر أنه لا أمل في هذه المفاوضات.

وتصريحات الخميني حول ان الحرب لم تنته تُذكرنا بواقعة حدثت في الستينات حيث انه بعدما ساء الوضع الصحي للجنرال فرانكو وبلغ سناً متقدمة صار يدخل في غيبوبة مؤقتة. والذي كان يحدث أنه لمجرد أن يصحو فرانكو من الغيبوبة يطلب على الفور الوزراء من أجل أن يعقد اجتماعاً لمجلس الوزراء. ويتم ابلاغ الوزراء ويحضر هؤلاء، إلا أنهم في الوقت الذي يكونون جاهزين للاجتماع يصاب الجنرال مرة اخرى بالغيبوبة ولا ينعقد مجلس الوزراء. وهكذا، تتكرر حالات الغيبوبة ويتكرر الطلب نفسه للجنرال فرانكو. واستمرت الحال على هذا المنوال الى ان تم حسم الامر من عند الله سبحانه وتعالى.

وتلك هي الحال الى حد ما مع الخميني الذي لكثرة ما تشكّل الحرب واجباً بالنسبة اليه فإنه بعدما أصابه الوهن وصار يدخل في حالات من الغيبوبة المؤقتة يتذكر مسألة الحرب لمجرد أن يصحو ولا يتذكر أن وضعاً جديداً نشأ وهو القبول بالقرار 598، وعندما يتذكر الحرب يطلق في شأنها تصريحاً ويقول كلاماً وإن كان من الجائز الافتراض ان المحيطين بالخميني لا يعممون كل كلامه وانما الذي يتناسب مع التوجه الذي يريدونه، وإلا فما معنى ان يقول هاشمي رفسنجاني في اليوم التالي (الاربعاء 31 آب 1988) ما خلاصته انه "إما أن نتوصل الى السلام عن طريق المفاوضات أو أن تندلع الحرب مجدداً". وما معنى أن يقول في الوقت نفسه "يجب عدم الركون الى الاسترخاء والاعتقاد بنهاية الحرب...".

ومن الواضح ان رفسنجاني قال عن المفاوضات ما ينسجم مع رأيه كرجل يطمح في أن يتسلم السلطة، وقال حول الاسترخاء ونهاية الحرب ما ينسجم مع كلام الخميني في اليوم السابق، وبذلك يكون رفسنجاني ممسكاً بالخيطين معاً.

وبقدر ما ان هذا الارتباك في الموقف الايراني يعقد الامور في جنيف فإنه بالقدر نفسه يشيع التفاؤل بأن تحريك المفاوضات اذا هي تمت في المقر الرئيسي للمنظمة في نيويورك قد يكون ممكناً. ومن أجل ذلك فإن أوساط الامين العام كانت تردد في نهاية الاسبوع الاول للمفاوضات في قصر الامم المقر الاوروبي للمنظمة الدولية ان الامين العام قد ينقل في مرحلة لاحقة المفاوضات الى نيويورك. ولقد تردد هذا القول في وقت كانت التصريحات التي يدلي بها

المتحدث باسم الامين العام حول مفاوضات جنيف تشبه الى حد ما النشرات الطبية التي تصدر عن الحالة الصحية لشخصية مرموقة وبالغة الاهمية ترقد في المستشفى. والشخصية المرموقة التي ترقد في قصر الامم في جنيف هو السلام الذي كان يعد التقيد بقرار وقف اطلاق النار يوم 20 آب - اغسطس - 1988 يعيش على الحقن المنعشة أو فلنقل انه يرقد في حالة غير مستقرة على الاطلاق في ما يشبه غرفة العناية الفائقة. والطبيب المعالج هو الامين العام دي كويار المدعوم بكل ثقة الدول الخمس الكبرى وتسهيلاتهما، والذي وجد نفسه في جنيف يقوم بمهمة تاريخية خصوصاً ان تواجهه كان فرصة للقاء مع ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية تم في قصر الامم سبقه لقاء مع الرئيس القبرصي وزعيم الجالية التركية في قبرص رؤوف دنكتاش لتثبيت اسس السلام والتعايش في الجزيرة وتلاه اجتماع عقده الامين العام في قصر الامم في جنيف أيضاً مع وزير خارجية المغرب ووزير خارجية جبهة البوليساريو استهدف مناقشة اقتراحات لإنهاء النزاع حول الصحراء.

وصحيح أن ما أذيع رسمياً عن محادثات دي كويار وعرفات خلال لقاتهما يوم الاحد 28 آب (اغسطس) 1988 كان يتعلق بطلب الزعيم الفلسطيني ان تتخذ المنظمة الدولية اجراءات فعالة لتوفير الحماية للشعب الفلسطيني الذي يقوم بأروع حالة احتجاج (وهي الانتفاضة) في الاراضي العربية المحتلة وتقديم الدعم له، وأن تتحمل جميع الدول مسؤوليتها في تأمين احترام بنود اتفاقية جنيف المتعلقة بالسكان المدنيين خلال الحرب، إلا أن ما لم يذع عن المحادثات كان الاكثر اهمية ولا بد أنه يتعلق بالمؤتمر الدولي في ضوء الحدث الاكثر اهمية والمتمثل بإعلان الملك حسين فك ارتباط المملكة مع الضفة الغربية.

وهذا اللقاء بين دي كويار وعرفات في جنيف والذي تبعه لقاء بين عرفات وطارق عزيز تسبب للامين العام بغضب اسرائيل وقد يكون دي كويار بات في لائحة الشخصيات الدولية التي سيصيبها التشهير الاسرائيلي ذات يوم على الطريقة التي أصابت الامين العام السابق فالدهايم لانه سهل اطلالة جديدة وذات شأن لياسر عرفات من على منبر الامم المتحدة في نيويورك قلعة اليهود.

وقد يكون الغضب ناشئاً عن التصريحات التي أدلى بها دي كويار بعد لقائه مع عرفات إلا أن هذا لا يعني أن إسرائيل لم تستغل هذه التصريحات لتحاول رجم الأمين العام انتقاماً منه لأنه يبذل جهداً لتحقيق سلام عراقي - إيراني وهي لا تريد ذلك، وفي الوقت نفسه تريده أن يكون أكثر قرباً من الموقف الإيراني في مفاوضات جنيف حيث يميل هذا الموقف نحو العناد، والعناد قد ينتهي بالمفاوضات إلى مأزق والمأزق يوصل إلى حافة الانهيار بحيث لا يعود السلام يجد له مكاناً بين العراق وإيران.

وفي الوقت الذي كان دي كويار يواصل في جنيف مسعاه التوفيقى فاجأه يوم الثلاثاء (30 آب 1988) تصريح لم تحدث باسم وزارة خارجية إسرائيل ينتقد فيه بشدة الأمين العام لأنه تحدث عن الضفة الغربية وقطاع غزة اللذين تحتلها تحت اسم فلسطين. وقال المتحدث في بيان رسمي "أن هذا المصطلح ليس مقبولاً لدينا" وأن إسرائيل ستوضح اعتراضها للأمين العام من خلال القنوات الدبلوماسية. وأشار المتحدث إلى "أن مستقبل هذه الأراضي يجب أن يتحدد في مفاوضات مع الأطراف المعنية كما تم الاتفاق عليه - بين مصر وإسرائيل - في كامب ديفيد وأن وصفها يجب أن يكون بالمصطلح الصحيح وهو (الأراضي التي تخضع للإدارة). وتجدر الإشارة إلى أن دي كويار تحدث يوم الاثنين (19 آب 1988) بعد اللقاء مع عرفات في مؤتمر صحافي استشهد فيه بقرار الأمم المتحدة الرقم 181 للعام 1947 الذي دعا إلى تقسيم فلسطين التي كانت تديرها بريطانيا إلى دولتين يهودية وفلسطينية. ولأن إسرائيل تعتبر القرار 181 الذي رفضته الدول العربية قد ألغي بتعاقب الأحداث فإنها ثارت لأن الأمين العام يبعثه من جديد.

ولكن هل إن الأمر كان اجتهاداً شخصياً من دي كويار أم إن الرجل المدعوم من الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن مكلف بتهيئة حلول لكل النزاعات الإقليمية في ضوء الوفاق الأميركي - السوفياتي الجديد، وأنه على هذا الأساس يرمى في جنيف المفاوضات المباشرة بين العراق وإيران والتقى في جنيف الطرفين المتنازعين في قبرص وهما الطرف اليوناني والطرف التركي، والتقى أيضاً ياسر عرفات ثم التقى طرفي مشكلة الصحراء وزير خارجية المغرب ووزير خارجية البوليساريو.

وتبقى المفاوضات العراقية - الايرانية المباشرة هي الاكثر مشقة. ومن هنا فإنه مع انتهاء الاسبوع الاول لهذه المفاوضات أبلغ مجموعة من الصحفيين (كنت واحداً منهم) التفوا حوله يوم الاربعاء 31 آب - اغسطس - 1988 في قصر الامم في جنيف المقر الاوروبي للمنظمة الدولية، انه يرى ان الوقت يمر بسرعة وأن لديه التزامات (اشارة الى لقاء سيتم في اليوم التالي في لشبونة بينه وبين الرئيس البرتغالي) وأنه سيعين من ينوب عنه في مفاوضات جنيف.

ومالم يقله لنا الامين العام قاله متحدث باسمه حيث اشار الى أنه لكي يتسنى تحقيق بعض التقدم فإنه لا بد من تقديم تنازلات من قبل الجانبين.

ويوم الخميس غادر دي كويار جنيف لتناول العشاء طبقاً لموعد سابق متفق عليه الى مائدة الرئيس البرتغالي ماريو سواريش. وصادف ان مغادرته جنيف تمت مع انقضاء الساعة الاخيرة من الاسبوع الاول للمفاوضات المباشرة. فهي بدأت بعد ظهر الخميس 25 آب (اغسطس) 1988 وهو غادر الى لشبونة بعد ظهر الخميس الاول من ايلول (سبتمبر) 1988. وقبل أن يغادر أبلغ الطرفين العراقي والایراني بأنه تم اختيار يان الياسون وهو دبلوماسي سويدي سبق له العمل في الامم المتحدة ليكون ممثلاً له في المفاوضات المباشرة، وأبدى في الوقت نفسه استعداداً للحضور الى جنيف اذا تطلب الامر ذلك.

وبقدر ما سفر الامين العام أشاع جواً من الاحباط فإنه في الوقت نفسه أوجد حالة من الارتياح في أوساط قصر الامم.

كيف؟

لقد تزامنت تصريحات الخميني ورفسنجاني مع دخول مفاوضات جنيف في مأزق أو في ما يشبه النفق إلا انها جاءت أيضاً بعد تصريح بثته يوم الاثنين (29 آب 1988) وكالة الانباء العراقية للدكتور سعدون حمادي وزير الدولة للشؤون الخارجية، وقال فيه ان اتفاقية الجزائر الموقعة عام 1975 بين العراق وايران "لم يعد لها أي وجود" .. وأضاف أن الجانب الايراني هو الذي يضع العراقي امام المفاوضات ويقدم التفسيرات والتبريرات الخاطئة لمضمون قرار مجلس الامن 598 كسباً للوقت، وهذا يضيف دليلاً جديداً إلى عدم جديته (اي ايران) في الموافقة

على قرار مجلس الامن، كما ان الجانب الايراني هو الذي لم يحترم اتفاقية الجزائر في أهم بنودها ألا وهي عدم التدخل في الشؤون الداخلية والانسحاب من الاراضي العراقية التي كانت تحت الاحتلال الايراني في أيام الشاه مهدياً أمن العراق وسلامته، الامر الذي اضطر العراق الى الغائها بعدما أصبحت عديمة الجدوى. وفي ضوء ذلك ينبغي على الجانب الايراني ان يتحلى بالواقعية ويقبل بالعمل على التوصل الى اتفاقية جديدة".

وقال الدكتور حمادي توضيحاً لإصرار الوفد العراقي في مفاوضات جنيف حول سيادته على شط العرب ان شط العرب وهو ملتقى نهري دجلة والفرات الذي يصب في الخليج هو نهر عراقي تاريخياً وهو المنفذ الوحيد للعراق على الخليج.. وكل محاولة للانتقاص من سيادة العراق الكاملة على هذا الممر الحيوي ستواجه بالرفض التام من قِبلنا...".

ومع ان طارق عزيز أوضح هذه الامور في جنيف إلا انه كانت على ما يبدو هنالك ضرورة لتوضيح مماثل يتولاه الدكتور سعدون حمادي بصفة كونه شارك في صياغة اتفاقية الجزائر عام 1975 حيث كان وزيراً للخارجية وعضواً في الوفد الذي ترأسه عامذاك الى تلك المحادثات (نائب الرئيس) صدام حسين في حين كان طارق عزيز في ذلك العام يشغل موقعاً آخر.

والى ذلك ان توضيح الدكتور سعدون حمادي جاء رداً على ما كان وزير الخارجية الايرانية الدكتور علي ولايتي صرح به قبل ذلك يوم (الاحد 28 آب 1988) حيث قال: "ان العراق لا يستطيع من جانب واحد ان يلغي اتفاقية الجزائر الموقعة عام 1975 والتي ترسم الحدود الدولية بين العراق وايران في مياه شط العرب، ذلك ان كل المعاهدات دائمة وغير قابلة للتعديل ونهائية... ومعاهدة 1975 هي معاهدة شاملة وقّعها الطرفان ولا يمكن الغاؤها بقرار من جانب واحد يتخذه احد الطرفين...".

واللافت اصرار ولايتي على وصف اتفاقية الجزائر بأنها معاهدة علمياً بأنها اتفاقية مثل اتفاقية قناة السويس التي ألغها جمال عبد الناصر عام 1956 بتأميمه القناة وليس مثل المعاهدة التي يعقدها الاتحاد السوفياتي مع الآخرين والتي اصطلح

على تسميتها "معاهدة الصداقة والتعاون". كذلك ان اللافت ان الطرف الايراني يهمله من اتفاقية الجزائر ما يعجبه وعلى سبيل المثال ان الاتفاقية ترسم الحدود في مياه شط العرب بما يُرضي ايران ويُقيي الشط تحت الرقابة الايرانية وهذا أمر مرغوب، اما غير المرغوب من الاتفاقية والذي لم تحترمه الثورة الايرانية فهو النص الذي تتضمنه الاتفاقية والمتعلق بعدم التدخل في الشؤون الداخلية. وهذا التدخل من جانب الثورة الايرانية كان عود الكبريت الذي أشعل حرائق الحرب.

هنا نشير الى انه على رغم ان العلاقات العراقية - السوفياتية مرت في أزمات صعبة الا أن صدام حسين احترم معاهدة موقعة مع الاتحاد السوفياتي ولم يفعل بها ما فعله الرئيس (الراحل) انور السادات الذي حوّل المعاهدة التي أبرمها شخصياً، اي الرئيس السادات، الى مهرجان تشهير بالسوفيات استمرت آثاره المرة تفاعل حتى بعد رحيل الرئيس اغتياًلاً على منصة الاحتفال بذكرى 6 أكتوبر 1973. ولكن الرئيس صدام الذي وجد أن اتفاقية الجزائر لم تحجب عدوانا عليه يرى انه كرئيس للدولة وفي ضوء حرب استمرت ثمانية أعوام وانتهت بنتائج جيدة للعراق على الصعيد العسكري والمعنوي مطالب بتحقيق اتفاقية جديدة تحفظ للعراق حقه وتبعد عنه أهوال الحرب في المستقبل القريب والبعيد، فضلاً عن انها تجعل الطرف الآخر يحسب حساباً للعراق فلا تحدث التدخلات كما حدثت مع الخميني الذي اعتبر العراق جزءاً من ايران وفرض على العراق حرباً لمدة ثمانية اعوام ولم يترك مناسبة يحاول فيها تصدير الثورة الى دول الخليج وغيرها إلا واستفاد منها. وإذا فكيف تبقى اتفاقية 1975 دائمة ولا يجوز الغاؤها من جانب واحد؟

والذي يجعل منطق العراق مقبولاً انه ليس ضد مبدأ الاتفاق وأنه يطالب بعقد اتفاقية جديدة وهو أمر يتفهمه المجتمع الدولي. كما ان هذا المجتمع يتفهم أيضاً كيف ان الثورة الايرانية لا تغفر للشاه سياسته لكنها تتمسك فقط بالامرين المسيئين للعراق والعرب عموماً وهما اتفاقية الجزائر عام 1975 والتي لو كان العراق في وضع أفضل عامذاك لما كان وقّعها، واحتلال الجزر الثلاث طمب الكبرى وطمب الصغرى وأبو موسى.

وإذا فإن توضيحات الدكتور سعدون حمادي كانت توضيح الدبلوماسي الشاهد على اتفاقية 1975 بينما الشاهد الايراني غير موجود، وكانت توضيح المسؤول المشارك في صياغة تلك الاتفاقية. ويبدو أن المسألة كانت تحتاج الى المزيد من الشرح للدولة الاوروبية التي لها المرتبة الاولى في نفس القيادة العراقية ونعني بها فرنسا. ومن أجل ذلك وصل الدكتور سعدون حمادي الى باريس يوم الثلاثاء (30 آب 1988) وقال قبل أن يستقل الطائرة من بغداد ان زيارته ستستغرق عدة أيام وأنه اضافة الى "بحث العلاقات الثنائية المتطورة بين البلدين والقضايا ذات الاهتمام المشترك" سيعرض على المسؤولين الفرنسيين مواقف العراق وسعيه لإحلال السلام الدائم والشامل بين العراق وايران بموجب القرار 598.

وفي الوقت نفسه كان هنالك احتمال بأن يظهر الدكتور سعدون حمادي في جنيف كشاهد على اتفاقية الجزائر ويقول من هناك الرأي نفسه الذي قاله في بغداد يوم الاثنين (29 آب 1988) مع بعض الاضافات التي تطوق اي محاولة من جانب ايران لإظهار العراق بمظهر الذي لا يتقيد باتفاقات يبرمها مع الغير.

وفي الوقت نفسه كان طه ياسين رمضان النائب الاول لرئيس الوزراء في العراق يتوجه الى كل من السعودية والكويت في مهمة مماثلة، وإن كان الرئيس صدام حسين يرى ان الدولتين اللتين يشكل موقفهما الى جانب العراق ثقلاً أساسياً في سنوات المواجهة مع ايران تتفهمان رأي العراق بالنسبة الى اتفاقية الجزائر ويقدران حذره وتحفظاته وحرصه على وضع اتفاقية جديدة تحول دون تجدد الحرب مع ايران بعد الآن. كما انهما تحسبان الكثير للارتباك الذي يتسم به الموقف الايراني حيث تتقاطع التصريحات وتختلط النيات الى درجة يصبح فرز النيات بالشكل الذي يوضح الرؤية في مفاوضات جنيف التي هي على تواضع نتائجها، محاولة يمكن تعليق الآمال عليها.

الفصل الخامس

لقاء الأخوة الأعداء...

في مقر الممثلة العراقية لدى المقر الاوروبي للامم المتحدة في جنيف كان لي لقاء مع نائب رئيس وزراء العراق وزير الخارجية طارق عزيز يوم الخميس الاول من ايلول (سبتمبر) 1988.

توجهت الى لقاء المسؤول العراقي الذي تربطني به صداقة بدأت عام 1978 ونمت تطوراً مع سنوات الحرب. كانت الساعة تشير الى الثامنة مساء والمطر ينهمر في جنيف كما لم ينهمر من قبل هذا الشهر من السنة ولكن السحب التي تكونت فوق بحيرة جنيف، خلال ايام قليلة، سادها جو حار أفرح السويسريين وزوار جنيف من العرب والاجانب، وتحولت الى أمطار أعادت الى البحيرة حيويتها وغسلت شوارع مدينة جنيف النظيفة أصلاً.

وعلى مدى حوالى ساعتين استغرقهما اللقاء الذي كان يهدف إلى اجراء حديث صحافي للنشر لمستُ حرصاً من طارق عزيز على ان تنجح المفاوضات المباشرة مهما ماطل الايرانيون ومهما عاندوا. واستعمل خلال الحديث عبارة "انهم لم يكونوا أصبر منا في الحرب ولذلك لن يكونوا أصبر منا في عملية السلام..".

وفي العادة انه عندما يلتقي صحافي بمسؤول لإجراء حديث معه يُكثر الصحافي من الاسئلة التي يكون بعضها شائكاً وتكون للإجابة عنها محاذير ومن أجل ذلك يقول المسؤول - وهذا حق طبيعي - هذا للنشر وهذا للعلم فقط. وعلى رغم ان علاقتي بالاستاذ طارق - هكذا عودني - تميز أن يتحدث أمامي حول بعض القضايا الكثيرة التعقيد وتلزماني بأن لا أنشر الكلام الذي أسمعه إلا أنني هذه المرة لاحظتُ ان المسؤول العراقي الذي يقود في جنيف عملية المفاوضات المباشرة مع

ايران لا يريد الخوض في موضوعين: العلاقات مع الدولتين الكبيرين والدور الذي تقوم به هاتان الدولتان ازاء المفاوضات المباشرة، وهل ان العراق مرتاح لهذه العلاقات ومطمئن لها. اما الموضوع الثاني فإنه يتعلق بتواجد الدول الكبرى في مياه الخليج وكيف أن الاتحاد السوفياتي لمجرد ان تمت الموافقة على موضوع المفاوضات المباشرة دعا في بيان رسمي الى انسحاب القطع البحرية من مياه الخليج وكان في دعوته هذه يعني الولايات المتحدة.

وكان اللقاء مفيداً مع طارق عزيز ذلك انه الحديث الصحافي الاول له بعدما بدأت المفاوضات المباشرة. وهو الاول بعدما أوكل الامين العام للامم المتحدة مهمة تمثيل المنظمة الدولية في المفاوضات الى ممثل له كان من حسن حظ المفاوضات انه يان الياسون وهو دبلوماسي سويدي على اطلاع جيد على تطورات الازمة العراقية - الايرانية ودقائق النزاع الدامي طوال ثماني سنوات.

والذي أشاع بعض التفاؤل بإمكانية نجاح الياسون في مهمته التي يجوز تسميتها الوجه الثاني للمفاوضات المباشرة انه اوروبي وليس مثل دي كويار الذي ينتمي الى احدى دول العالم الثالث (البيرو)... كما ان نجاح الياسون في مهمته يمكن ان يؤهله لكي يصبح مستقبلاً أميناً عاماً للامم المتحدة، اي ان مستقبل هذا الدبلوماسي امامه وليس ورائه كما هي الحال بالنسبة الى دي كويار الذي لن يصل الى أعلى من المنصب الذي شغله لبضع سنوات وهو الامين العام للامم المتحدة.

وعندما نقول ان الياسون اوروبي وليس من دول العالم الثالث فإننا نعني بذلك ان نظرتة الى الصراعات تكون اكثر واقعية، وأنه من اوروبا تلك القارة التي ذاقت الأمرين من الحروب والصراعات قبل أن تستقر على ما هي الآن من رقي وهدوء وتقدم ونفوذ. وإلى ذلك انه كأوروبي يميل الى الحوار وهذا ما يطالب به العراق وما لا يتقبله الطرف الإيراني بسهولة. والحوار هو رمز التفاوض المباشر.

ولقد حاولتُ بأسلوب ابن المهنة الذي واجهته في حياته الصحافية مواقف صعبة من أجل الحصول على المعلومات والحقائق والذي إكتسب من عشرات المؤتمرات العربية المهمة والبالغة الاهمية خبرة الحصول على المعلومات... حاولتُ

أن أعرف من طارق عزيز تفاصيل ما جرى في اللقاء الاول بينه وبين زميله وزير خارجية ايران لأنه لقاء تاريخي بالفعل، إلا أن الرجل الذي قاد الدبلوماسية العراقية في أدق مراحل الحرب ثم في مرحلة التفاوض من اجل السلام، أثر عدم الخوض في هذا الامر، فإكتفيت بما كنت جمعته من مصادر في أروقة قصر الامم وهي مصادر يمكن الاطمئنان الى صحة معلوماتها.

وقبل أن أروي ما أمكنني جمعه حول اللقاء الاول بين الاخوة الاعداء من أجل أن يصبحوا الاخوة الاصدقاء، بجلساته الثلاث وراء الابواب المغلقة أجد ضرورة تسجيل اهم ما قاله طارق عزيز في الحديث اذ ربما كان هنالك من يفضل أسلوب قراءة الموجز ويؤثره على قراءة التفاصيل. وعلى شكل نقاط أسجل أهم ما قاله المسؤول العراقي:

- لم يكونوا أصبر منا في الحرب ولن يكونوا أصبر منا في عملية السلام.
- الحكم الايراني ينظر الى عهد الشاه نظرة ازدواجية.. فيما حصل عليه الشاه من مكاسب امبراطورية يرون انه مكسب لإيران على رغم انه تحقق بوسائل يدعون انهم ثاروا ضدها.
- ليس هنالك تصريح لمسؤول ايراني من عام 1979 حتى 18 تموز (يوليو) من عام 1988 يعبر عن التمسك باتفاقية الجزائر.. وقبل الحرب سأل العراق رسمياً الحكم الايراني عن مدى تمسكه بالاتفاقية ولم يعط اجابة.
- اتفاقية الجزائر قامت على أساس توازن في المنطقة وتم وضعها ضمن ظروف معينة، وهي قامت على ثلاثة أركان نقضتها ايران وهي:
 - وقف التدخل في الشؤون الداخلية للعراق.
 - وقف دعم تمرد مصطفى البرزاني.
 - الاعتراف نهائياً بالحدود البرية وفق اتفاقيتي 1937 و1913.
- ايران تقول الآن انها تريد اتفاقية 1975 لسبب واضح وهو أنها عندما كانت تشعر بالقوة وبالقدرة على غزو العراق لم تعترف بتلك الاتفاقية.
- العامل الجغرافي وفرق التوقيت ووجود مقر الامم المتحدة... كل ذلك لعب دوراً في اختيار جنيف لإجراء المفاوضات فيها.

- لعبة تخويف العالم بأن المفاوضات ستنتهار ليست ذات جدوى وعلى النظام الايراني أن يواجه الحقائق وأن يتعد عن سياسة "البلف" ..
- لم تُفاجأ بقبول ايران بالقرار 598 وكان الرئيس صدام حسين يقول دائماً - وكان قليلون يؤيدون استنتاجه - ان الخميني عندما يجد أن استمرار الحرب أخطر على نظامه من السلام فإنه سيقبل بانتهاء الحرب. وجاء القرار 598 ليشكل طوق النجاة للنظام الايراني المهزوم عسكرياً وسياسياً واقتصادياً وفي جميع الميادين.
- من أجل الدقة، أنا طلبت ان تكون المفاوضات باللغة الوطنية، بحيث نتحدث نحن بالعربية من أجل الدقة، ويتحدث الجانب الايراني بالفارسية من اجل الدقة أيضاً. ولا أعتقد أن وقت الترجمة شأنه أن يوصل الى تفاهم حقيقي.
- ان حقائق التاريخ لا يمكن التغطية عليها مهما حاول البعض تغليفها بأغلفة دبلوماسية. ان لغة الدبلوماسية (من نوع عبارة لا غالب ولا مغلوب) لا يمكن ان تغطي على حقيقة ان الحرب توقفت في العشرين من آب (اغسطس) 1988 بانتصار عسكري عراقي، وهزيمة عسكرية ايرانية، أو فلنقل بانتصار عراقي لأن هذا الانتصار هو انتصار عسكري وسياسي ومن جميع الوجوه وأن الهزيمة الايرانية هي ايضاً هزيمة شاملة. ومهما حاول البعض التغطية فإن ذلك لا يلغي الحقيقة الثابتة التي أشرت اليها.
- سيكون العام 1989 عام السلام في الخليج والوفاق العراقي - الايراني ان شاء الله.

ونأتي الآن الى تفاصيل ما حدث في اللقاء الاول مستنداً في ذلك الى مصادر عربية وأجنبية داخل قصر الامم المقر الاوروبي للامم المتحدة. وقبل ذلك أشير الى أنه على مدى أسبوع حاول التلفزيون السويسري ان تتضمن نشرته الاخبارية المسائية المبكرة، والهادئة، انباء طيبة عن المفاوضات العراقية - الايرانية المباشرة التي تنعقد في قصر الامم، المقر الاوروبي للمنظمة الدولية التي يتولى أمانتها العامة خافيير دي كويار، لكن مثل هذا الامر لم يكن متيسراً.. وبعد جلستين عقدهما الوفدان اللذان يحاولان في جنيف التوصل الى اتفاق سلام شامل ودائم من دون ان تتحقق المعجزة وتنطلق

المفاوضات المباشرة بدأت أخبار هذه المفاوضات تأخذ حيزاً كبيراً كثير التواضع من النشرات الاخبارية وكذلك من الصحافة السويسرية التي هي في الاصل قليلة الانفعال. ومع ان اختيار جنيف لتكون مقراً للمفاوضات لم يتم على أساس ان سويسرا هي المكان المناسب لانها دولة محايدة، وإنما بسبب كونها عاصمة المقر الاوروبي للأمم المتحدة، فإن المسؤولين السويسريين شعروا بنوع من الاعتزاز لان مفاوضات حرب الاغنياء اهل النفط تتم فوق اراضيهم. وعملياً ان المفاوضات هي بين العراق وايران (الاثنان من دول الاوبيك) الا ان بقية الدول الخليجية في الاوبيك هي أطراف في هذه الحرب بشكل شبه مباشر. وعندما تكون نسبة الاموال الخليجية المودعة في المصارف السويسرية عالية جداً فإنه من الطبيعي ان يتجهج السويسريون بأن المفاوضات تتم في مدينتهم العريقة جنيف، خصوصاً ان من شأن نجاح هذه المفاوضات ان تجعل المال الخليجي اكثر تدفقاً في زمن السلم على مصارف سويسرا ومؤسسات الاستثمار الكثيرة فيها. وفي هذا الاطار جاءت الزيارة التي قام بها وزير الدولة السويسري للشؤون الخارجية ادوارد برونر الى كل من طارق عزيز وعلي أكبر ولايتي، ومع انها زيارة مجاملة الا انها تضمنت التمنيات بأن تحقق المفاوضات وفي أسرع وقت تقدماً طيباً بما يجعل اتفاق السلام وشيك الانجاز..

كذلك أثبت كلاماً قاله طارق عزيز رداً على سؤالي حول تردد ايران في قبول مبدأ التفاوض المباشر واستبداله بالتفاوض من خلال الامين العام للأمم المتحدة. وفي هذا النقطة قال: "العقلية الايرانية عقلية غير منطقية، ذلك ان المفاوضات المباشرة هي الاسلوب المتبع ليس في العصر الحديث وإنما في العالم القديم، حيث انه عندما تتحارب دولتان ثم تقرران اقامة علاقات جديدة فإن الخلفية او الملك او الامير يعين مندوباً عنه فيذهب المندوب ليلتقي مع مندوب من الطرف الآخر الذي كان في حالة حرب معه. ويتم اللقاء في مكان وسط يتم الاتفاق عليه ويتفاوضان ثم يتوصلان الى اتفاق.. القصد من ذلك القول ان المفاوضات المباشرة هي الآلية الطبيعية لحل المشاكل بين دولتين متحاربتين والوصول الى اتفاق سلام. تلك هي القاعدة المألوفة قديماً وحديثاً.. لكن الايرانيين اخترعوا في نيويورك منطقاً غريباً عجيباً خلاصته ان المفاوضات المباشرة ليست ضرورية وأنه شرط يفرضه العراق

عِلْماً بأننا لم نطالب بها كشرط وإنما كضرورة وكأسلوب طبيعي. ثم حاولوا ان يَخْتَفُوا وراء دور الامين العام. ونحن نعتزف ان للامين العام دوراً وقد تعاوَناً مع الامين العام منذ بدء النزاع وحتى الآن. مع فاللهائم أولاً، ثم مع دي كويار، انما هنالك فرق بين ان يكون الامين العام موجوداً وله دور وبين ان لا يكون له دور. ان السلام المطلوب تحقيقه هو بين العراق وايران وليس بين العراق ودي كويار. الامين العام رجل وسيط لديه واجب يقوم به من ادارة المحادثات الى اسداء النصيح الى تقديم التمنيات والاقتراحات الى الاستعانة به ببعض التفسيرات وهذا ما يفعله الامين العام في قبرص وفي أفغانستان وفي أنغولا وفي النزاعات الاخرى. لا أحد يقول أنا أتعامل فقط مع الامين العام. وفي النهاية أليس على ايران الجلوس مع العراق من اجل التوصل الى اتفاقية سلام. والاخرى بمن سيجلس بعد ثلاثة أشهر أن يجلس منذ اليوم الاول ويفاوض في سبيل التوصل الى اتفاق سلام.

ان الموقف الايراني موقف غير طبيعي. وفي أي حال هم وافقوا وبدأت المفاوضات المباشرة. وأنا قلت للوزير الايراني: تأكد ان طرحنا لمبدأ المفاوضات المباشرة كان مفيداً لأننا يجب ان نتحدث ويفهم كل منا موقف الآخر وبصورة مباشرة وهذا أفضل مما تسمع عن موقعي، وأسمع أنا عن موقعك عندما يتولى نقلهما طرف ثالث...".

وصل الوفدان الى قصر الامم. وكانت هنالك قاعة للاجتماع تم اعدادها وتوزيع طاولاتها ومقاعدتها وفق أسلوب في غاية الدقة بحيث ان الوفد العراقي جلس الى اليمين ومقابله جلس الوفد الايراني بينما توسط وفد الامم المتحدة الوفدين.

عند وصول الوفدين توجه كل الى غرفة خاصة به.. غرفة الوفد العراقي الى اليمين وغرفة الوفد الايراني الى اليسار. وبموجب الطقوس التي تم إعدادها فإن الامين العام للامم المتحدة دي كويار يدخل قبل الوفدين ويجلس يحيط به مساعدهه وبعد ذلك يدخل الوفدان في وقت واحد ويتخذ كل عضو المكان المخصص له. وهكذا جلسوا وكأن على رؤوسهم الطير. وبإستثناء شبه ابتسامة على وجه طارق عزيز فإن الوجوه كانت عابسة.. دي كويار عابس الوجه. وعلي أكبر ولايتي عابس الوجه أيضاً.

تم دخول الوفدين في وقت واحد في الثالثة والدقيقة الاربعين. كان الوفد العراقي مؤلفاً من 16 عضواً بينما الوفد الايراني يتألف من 14 عضواً ما لبثوا أن أصبحوا 18 عضواً في الجلسة الثانية. (ترأس الوفد العراقي طارق عزيز نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية وضم في عضويته عصمت كتاني مندوب العراق لدى الامم المتحدة وصابر عبد العزيز عضو القيادة العامة للقوات المسلحة والدكتور رياض القيسي السفير في وزارة الخارجية وهو خبير قانوني والدكتور عبد الامير الانباري سفير العراق في واشنطن وهو خبير قانوني دولي والدكتور أكرم الوتري رئيس الدائرة القانونية في وزارة الخارجية ومدير مكتب وزير الخارجية عدنان مالك نصيف. وترأس الوفد الايراني علي أكبر ولايتي ويضم وزير العدل حبيبي وممثل ايران لدى المقر الاوروبي للامم المتحدة ناصري ووكيل الخارجية لواساني والشخص الثاني في البعثة الايرانية لدى الامم المتحدة في نيويورك ظريف ومسؤول التعبئة في الحرس الثوري صادق روحاني وسفير ايران السابق في الكويت علي شمس أردكان وأستاذ القانون الدولي في جامعة طهران جمستين ممتاز، ومعاون قائد القوات البرية العقيد جمالي).

بعد ذلك ألقى الأمين العام للأمم المتحدة كلمة أشار فيها إلى القرار 598 وخطة التنفيذ وإلى رسالته الموجهة يوم 8 أغسطس (آب) 1988 إلى ممثلي البلدين الدائمين لدى الأمم المتحدة. ثم أعطى الكلام لرئيس الوفد العراقي طارق عزيز الذي تحدث عن ترحيب العراق بالمفاوضات المباشرة وكيف تم التوصل إليها مع التأكيد على الرغبة بالتوصل الى السلام الشامل والدائم بين العراق وايران ونبذ التدخل في الشؤون الداخلية.

وأضاف طارق عزيز الى كلمته بضع ملاحظات يمكن تلخيصها على النحو الآتي:

- ان الطرفين اتفقا من خلال الكلام (الكلام موجه الى الامين العام) على وقف اطلاق النار وبوشر تنفيذه، إلا ان الطرفين لم يتوصلا بعد الى اتفاق منفصل حول مفهوم وأحكام وقف اطلاق النار. ومن أجل أن يكون وقف اطلاق النار ثابتاً وبغية تجنب الحوادث المزعجة التي يمكن ان تؤثر على ثباته لا بد من تحديد الاسس والاحكام لوقف اطلاق النار. ان ما جاء في الاوراق المرسلة الينا سوف يساعدنا على ذلك وقد باشرت جهاتنا

مع ممثليكم بالتداول حولها.. وفي تقديرنا هنالك نقاط اخرى يجب التوصل
للتفاهم حولها كجزء لا يتجزأ من عملية وقف اطلاق النار وقد سبق ان
أبلغناها لكم تحريرياً وهي معروفة وليست جديدة. وهذه النقاط هي:
1. ضرورة مباشرة اجهزة الامم المتحدة تنظيف شط العرب وتهيئته للملاحة
وبأسرع وقت ممكن.

2. الاحترام الكامل لحقوق الملاحة في الخليج ومضيق هرمز.
واقترح طارق عزيز ان تتولى لجان متخصصة درس الامر. واستغرقت الكلمة
والملاحظات حوالي ربع ساعة. وقد تحدثت بالعربية وكانت تتم الترجمة على الفور
الى الانكليزية ثم يتولى أحد أعضاء الوفد الايراني وهو الشخص الثاني في البعثة
الايرانية لدى الامم المتحدة في نيويورك واسمه ظريف الترجمة من الانكليزية الى
الفارسية.

ثم أعطى الامين العام الكلمة لرئيس الوفد الايراني فبدأ الدكتور ولايتي وزير
الخارجية يتحدث بالفارسية موجّهاً الكلام الى الامين العام وإلى جانبه مترجم يتولى
ترجمة الكلام الى الانكليزية ثم تتم الترجمة الى العربية تماماً كما حدث عندما تحدث
طارق عزيز، وهو أمر تم الاتفاق عليه على رغم الوقت الذي يضيع جراء ذلك.
بدأ ولايتي كلمته التي قال في مطلعها ان ما سمعه من الوزير طارق عزيز يختلف
عما سمعه من الامين العام للامم المتحدة وأنه اذا كان ذلك هو توجه الامين العام
فهذا معناه مناقشة كل فقرة.

ولوحظ انه عندما كان الدكتور ولايتي يتحدث كانت الاوراق تأتيه من معظم
أعضاء الوفد. أوراق من الذين حوله وأوراق من الذين يجلسون ورائه وكان
يشطب كل ورقة تصله بعد أن يشير الى مضمونها. كما ان المترجم كان يتصرف
ويصحح، وسمعه مَنْ في القاعة يقول ليس هكذا وانما هكذا... الخ. ومثل هذا الامر
يعني ان ولايتي غير مخول وأن هنالك بين أعضاء الوفد من يملك سلطة التصحيح
وابداء الملاحظة وأمام أعضاء الوفد العراقي ووفد الامم المتحدة.. ومثل هذا الامر
لم يُلاحظ حدوثه في الوفد العراقي ربما لأن رئيس الوفد عضو قيادة ومخول ولأنه يحيط
كل الاحاطة بالموقف العام لبلاده كونه من المشاركين في صياغة أسس هذا الموقف.

ومن الاوراق التي تم ارسالها الى الدكتور ولايتي واحدة كتب عليها رأي خلاصته انه اذا كان العراق سيصدر على مسألة شط العرب فإن الوفد الايراني سيثير موضوع الفقرة السادسة من القرار 598 الذي يتعلق بالتحري في مَنْ بدأ الحرب. كما ان الرأي أشار الى ان لدى الوفد الايراني موضوعات مهمة كثيرة يمكن اثارها، وأن موضوع شط العرب ليس وارداً في الفقرة الاولى من القرار 598 لكي تتم مناقشته. وقرأ ولايتي الفقرة للتدليل على ذلك، وأنهى كلمته بالإشارة الى ان العراق أسر عدة مئات من الايرانيين بعد وقف اطلاق النار وطالب بإعادتهم الى ايران.

وقد استغرقت كلمة الدكتور ولايتي أقل من عشر دقائق إلا انها بدت طويلة نتيجة للترجمة المزدوجة.

ثم سأل الامين العام اذا كان للوزير العراقي تعليق فتحدث طارق عزيز حوالى عشر دقائق. ومما قاله رداً على ملاحظة ولايتي حول ان ما سمعه الوزير الايراني من الوزير العراقي هو غير ما سمعه من الامين العام "إن من يقرأ كلامي جيداً سيكتشف ان ما قلته هو في صلب الموضوع. واذا عُدنا تاريخياً الى كل البيانات والمواقف التي أدلى بها العراق وبالأخص تلك التي قُدمت في الجمعية العامة ومجلس الامن لوجدتم ان العراق كان يتحدث في صلب الموضوع وهو السلام، وإذا أتينا الى ذكر القرار 598 فإن الحكومة العراقية والخارجية العراقية والدبلوماسيين العراقيين يعرفون هذا القرار جيداً ولا يتطلب الامر منا وقتاً طويلاً لفهمه فقد صدر القرار في 20 تموز 1987 وكنت أنا في مكتبك (اي مكتب الامين العام دي كويار) في 23 تموز 1987 وقلت لك نحن نرحب بالقرار ومستعدون لتنفيذه بحسن نية، لذلك ربما من تأخر في قبول القرار هو الذي يجد صعوبة في فهم القرار وليس الطرف الذي فهمه بسرعة جنباً الى جنب مع اعضاء مجلس الامن الذي أصدر القرار والامين العام بإعتبارك ممثلاً للامم المتحدة.."

وأضاف طارق عزيز مخاطباً زميله وزير الخارجية الايرانية انما من خلال الامين العام الذي يوجه الكلام اليه:

"وعندما نتحدث عن وقائع التاريخ فإن هذه الوقائع شهود، ووقائع التاريخ لحسن الحظ في هذا العصر مثبتة فهناك وسائل عصرية موثوقة تثبت الحقائق. وفي

ما يخص بدء هذا النزاع الذي استمر ثماني سنوات فإن العالم يعرف الحقائق الاكيدة عن بدئه واشتعاله واستمراره. وبلدان المنطقة والعالم تعرف وهناك وسائل تؤثّق الاحداث ويمكن العودة اليها..."

وأوضح مسألة المقترحات التي تقدّم بها فقال في هذا الشأن:
"لقد قدّمتُ في الحديث الذي أدليت به في البداية مقترحات وهذه المقترحات واضحة جداً ومفهومة. انها تتعلق بمضمون وترتيبات وقف اطلاق النار الذي شرعنا بتطبيقه قبل خمسة أيام واني لم أستمع الى تعليق واضح على هذه المقترحات. فإذا كنا سنبدأ عملنا بالغموض والالتفاف حول الكلمات فلن نصل الى نتيجة ملموسة. ان لوقف اطلاق النار أحكاماً واضحة ولا يمكن له أن يسري من دون أن يحترم الطرفان المعنيان حرية الملاحة الكاملة في الخليج العربي. فإذا كان احد الاطراف يتمتع بموقع جغرافي في الخليج فهذا لا يعطيه امتيازاً للتأثير على ترتيبات وقف اطلاق النار لأن الطرف الآخر سيستخدم امتيازات له في مكان آخر. ان حرية الملاحة في الخليج جزء لا يتجزأ من وقف اطلاق النار. أما عن مقترحي بشأن شط العرب فإنه مقترح يمكن ان يوصف بحسن النية مئة في المئة، فهو ممر ملاحى كان مسرحاً لمعارك بين البلدين لثماني سنوات. أليس من الحكمة ان نطلب من الامم المتحدة ان تتولى تنظيفه لكي يكون صالحاً للملاحة؟ ان هذا المقترح يجب ان يُفهم بالمفاهيم الخيرة لمفاهيم السلام وهو جزء لا يتجزأ من عملية وقف اطلاق النار اذا أردنا حماية هذه المسألة من الخروقات وهذا ما عبّرنا عنه أمامكم. أما بالنسبة الى الحوادث التي أشير اليها فإنني انطلقاً من زاويتين لم أذكر لك عدد المرات التي خرق فيها الجانب الايراني وقف اطلاق النار، الاولى هي حُسن النية اذ اننا جئنا لكي نتباحث لتعزيز وقف اطلاق النار وفتح طريق السلام. الثانية: هي ان هنالك فريق مراقبين دوليين يمثلونك في المنطقة وهم يشاهدون الواقع كما هو وتقارير الفريق موجودة على مكتبك وأرجو أن تطلب من مساعدك العسكري أن يدلي ببيان حول خروقات وقف اطلاق النار.

"اما بالنسبة الى الحادث الذي أشير اليه حول الإمساك بعدد من العسكريين فلا بد أن يكون التقرير حول هذا الموضوع على مكتبك. هناك عنصر رئيسي في مفهوم وقف اطلاق النار هو عدم تجاوز خطوط هذا الوقف إلا انهم تجاوزوا وتم

ابلاغ ايران من قبل المراقبين الدوليين بشكل لا لبس فيه بالعودة الى مواقعهم السابقة من دون جدوى. ليست لدى العراق أية نية للاحتفاظ بالعسكريين الايرانيين وزملائنا العسكريون مستعدون لحل هذه المسألة في الساحة هناك....".

وأنتهى طارق عزيز تعليقه بالتمني على الامين العام (وفي ذهنه انه يخاطب وزير الخارجية ايران) البدء بالنقاط المتممة لوقف اطلاق النار "اذا ما أردنا المحافظة على وقف اطلاق النار كخطوة أولى على الطريق الطويل....".

وبعدما أنتهى طارق عزيز تعليقه اقترح الامين العام رفع الجلسة، إلا ان وزير الخارجية الايرانية أصر على الكلام وأعطاه دي كويار الكلام.

وعلق ولايتي على تعليق طارق عزيز فقال انه بالنسبة الى الملاحه في الخليج ومضيق هرمز يمكن اعتماد القانون الدولي، اما بالنسبة الى شط العرب فإن الوقت ليس ملائماً للبحث فيه وأنه من الأنسب تنفيذ فقرات القرار 598 حسب التسلسل.

وكان لافتاً قول ولايتي ان مسألة شط العرب ليست مسألة عاجلة، الامر الذي جعل طارق عزيز يطلب من دي كويار الكلام لتوضيح هذا الامر.

ومما قاله في هذا الامر:

"ان القول بأن يوماً أو يومين ليسا مهمين في معالجة مسألة ذات طبيعة جوهرية يجعلني أتساءل: هل ينطبق هذا على وقف اطلاق النار؟ وهل يمكننا القول بأن القتال استمر ثماني سنوات فلا ضير أن يستمر لعشرة ايام أو لشهر حتى نصل الى اتفاق على جميع النقاط؟ هذه مغالطة، ان لكل خطوة نخطوها أحكاماً والتزامات للطرفين. وعندما نقول وقف اطلاق النار فعلى الطرفين ان يستفيدا منه. ان شط العرب هو ممر العراق الملاحي الوحيد للبحر ومن حقه اتخاذ الخطوات الأسرع يوماً قبل الآخر للاستفادة من هذا الممر الملاحي كحق مشروع ولن نسمح بالتأخير فيه. ان عملية السلام كلها قائمة على الترابط والاستفادة المتوازنة من قبل الطرفين، ونحن كخطوة كريمة اتفقنا مع سيادتكم حول وقف اطلاق النار لتقليل سفك الدماء والتجاوب مع المجتمع الدولي. ولو أردنا اتباع أسلوب المغالطات لكنا فعلنا ذلك في نيويورك. ان تنظيف شط العرب هو حكم من أحكام وقف اطلاق النار، وأرجو الاستفادة من فترة الاستراحة لكي نضع أقدامنا على الطريق الصحيح..".

وقد شعر دي كويار بالارتياح لأن الجانبين على رغم اقتراحه برفع الجلسة يريدان الكلام وهذه ظاهرة اهتمام ورغبة في الحوار وإن كانت المسألة مسألة توضيح وليست مسألة حوار.

فبعدما كان ولايتي قد تحدّث طلب طارق عزيز التعليق. وبعدهما أنهى طارق عزيز تعليقه فإن الدكتور ولايتي قال ان لديه ما يقوله. ولقد فاجأ المجتمعين بتعريف لوقف اطلاق النار أورده على النحو الآتي: "ان وقف اطلاق النار معناه ايقاف مؤقت للاعمال العدائية. وإذا كانت هنالك ضرورة لتنظيف شط العرب فليس معنى ذلك ان نخلق مشاكل لوقف اطلاق النار.. نحن نقبل بالتنظيف انما في وقت مناسب" ..

ورد عليه طارق عزيز وهو - طبعاً - يخاطب الامين العام: "ان وقف اطلاق النار له متطلبات وشروط، والاوراق التي أرسلتها يا سيادة الامين العام فيها امور غير مجرد الامتناع عن وقف اطلاق النار. وهذا يعني ان هذه التفاصيل التي تحدد معنى وقف اطلاق النار يجب ان تُبحث ويتفق عليها الطرفان. لكن اذا اعتقدت ايران بأن وقف اطلاق النار يعني مجرد ايقاف الضرب فقط من دون المظاهر الاخرى فهي مسألة قابلة للدراسة ونبحثها مع مساعدك الاميركي ونمتنع فقط عن ضرب النار ويتصرف كل منا بالاسلوب الذي يراه ملائماً الى حين نتفق على جميع التفاصيل بدءاً بالفقرة الاولى وحتى الفقرة الثامنة. ان مقترح العراق قائم على المنطق والعدالة والتوازن، وايقاف وقف اطلاق النار بمعناه الشامل الذي اقترحنموه يشمل التزامات متبادلة وفوائد متبادلة للطرفين من الممرات الملاحية والطرق المائية التي يستعملها الطرفان لأغراضهما المشروعة. ان شط العرب هو ممر ملاحى عراقي فيه ميناء في نهايته ونرغب في استعمال هذا الميناء بأقرب ما يمكن. ان ضرورة ضمان وقف اطلاق النار لهذا الحق كانت مهمة لنا منذ البداية، ولو لم يكن شط العرب مليئاً بالالغام لكنا قد استعملناه فوراً، إلا أن هنالك مشكلة عملية وقد طلبنا من هيئة محايدة (هي الامانة العامة للأمم المتحدة) ان تتولى عمليات التنظيف فوراً بعد وقف اطلاق النار، وبالطبع نسمح بيوم او يومين لحين اتخاذ الترتيبات، إلا ان هذا يجب ان يكون جزءاً لا يتجزأ من اتفاق وقف اطلاق النار. وخلاف ذلك فسوف نجد أنفسنا مرغمين طبقاً لوجهة نظر ايران، على مناقشة جميع التفاصيل

لوقف اطلاق النار. واذا كانت هي رغبة الايرانيين فيإمكاننا الجلوس سوية والبدء بمناقشة كل شيء من الألف حتى الياء..".

ووجد الدكتور ولايتي في كلام طارق عزيز ما يوجب الرد. وطلب من الامين العام ان يعطيه فرصة للكلام مثلما أعطى لطارق عزيز. وعندما أُعطي الكلام قال "اننا نوافق على ان شط العرب حيوي بالنسبة الى العراق لكنه حيوي أيضاً بالنسبة الى ايران".. وكرر القول بصيغة التساؤل: هل إن عدم تنظيف الشط هو خرق لإتفاق وقف اطلاق النار؟

وتأهب الامين العام لرفع الجلسة بينما كان على وجهي الوزيرين ملامح رغبة في المزيد من الكلام خصوصاً انهما لم يتفقا على الحد الادنى.

وغادر كل وفد الى غرفته. الوفد العراقي الى الغرفة اليمنى.. والوفد الايراني الى الغرفة اليسرى. وبدأ المساعدون للامين العام ينشطون. وبين الحين والآخر كان يأتي أحد المساعدين الى غرفة الوفد العراقي لمناقشته في احد الامور ثم يتوجه بعد ذلك الى غرفة الوفد الايراني للغرض ذاته، وبعد قليل يتوجه مساعد آخر في سبيل الاستفسار عن نقطة تختلف عن الاولى. واستمرت المشاورات المضنية على هذه الحال ثلاث ساعات وربع الساعة وشارك في جانب منها الامين العام، وكان محور: ايران تطالب بإنسحاب القوات وتحديد مواعيد للانسحاب والعراق يريد تطبيق أحكام وقف اطلاق النار في الخليج واعتبار تنظيف الشط جزءاً لا يتجزأ.

وفي اليوم التالي الجمعة 26 آب (اغسطس) 1988 بدأ التشاور صباحاً على مستوى الخبراء في الوفدين العراقي والايراني وبمشاركة بعض مساعدي الامين العام. وتم هدر بضع ساعات في مناقشة مسألة تفتيش السفن. وإزاء ذلك طلب طارق عزيز وكانت الساعة الخامسة بعد الظهر أن يتم عقد جلسة ثلاثية على مستوى الوزراء لأن عدم عقدها معناه ان ينقضي النهار ولا تكون هنالك اي استفادة.

وفي السادسة والدقيقة العاشرة بدأت الجلسة. وأعطى الامين العام الكلام لطارق عزيز الذي تحدّث هذه المرة بلهجة تميل الى الحزم. ومما قاله: "في الجلسة الاولى للمفاوضات المباشرة يوم امس قلنا بإخلاص ووضوح اننا توصلنا والله الحمد الى وقف اطلاق النار وقد بدأ سريان مفعوله منذ العشرين من هذا الشهر (آب -

اغسطس - 1988) وقلنا ان الاتفاق على مواعده كان عبر الاتصالات الهاتفية بيننا وبين الامين العام من خلال ممثلنا الدائم عصمت كتاني لذلك لم تتفق قبل موعد وقف اطلاق النار على كافة الاحكام والالتزامات المتقابلة. وكان هذا الموقف نابعاً من الاخلاص وحسن النية والرغبة الصادقة للدخول في السلام استجابة لرغبة المجتمع الدولي وخدمة لشعب العراق وشعب ايران وشعوب المنطقة. وكنا نأمل ان نتداول هنا في جنيف في الالتزامات المتقابلة التي يتعين على كل طرف ان يحترمها بموجب وقف اطلاق النار.. وجئنا الى جنيف كي نتفق على هذه الامور بحسن نية وبأسلوب عملي وعلى أساس التوازن والانصاف.. وقد طرحنا اعتباراتنا يوم امس في مثل هذه الجلسة وحسب أسس عادلة ومنطقية لا تضر أحداً بل تحقق المنفعة المتبادلة للطرفين. ومن المؤسف ان مقترحاتنا لم يُنظر اليها بالنظرة الايجابية من الجانب الايراني وقضينا الوقت منذ ليلة امس بالتأخير والمماطلة مما يجعلنا نستخلص ان الجانب الايراني ليس في صورة موقفنا على وجه دقيق لذلك رغبتُ في توضيح هذا الموقف لكم (أي الامين العام) ولهم (اي الايرانيين) على النحو الآتي:

1. ان الاوراق التي قدمناها هذا الصباح بدافع حسن النية تُعتبر ملغاة ولن تتعامل معها..

2. الترتيبات التي نوقشت خلال الفترة الماضية بين الفريق الفني ورئيس هيئة المراقبين الدوليين وبيننا حول الالتزامات المتقابلة للطرفين بموجب وقف اطلاق النار وبسبب امتناع الجانب الايراني عن الاعتراف بما يتعين عليه من التزامات تُعتبر بحكم المجددة، وقد قرر وفدنا ان يعرض الموقف بكل تفاصيله على القيادة في بغداد وعندما نتسلم التعليمات من قيادتنا سنكون مستعدين حينذاك لطرح ما نريد بيانه وربما سيستفيد الجانب الايراني ليدرس الموقف بجدية وأن يعزم، وهذا ما نأمل، على ان يكون مستعداً للتعهد بما يقع عليه من التزامات وعند ذلك اذا وُجد الاستعداد لدى الجانب الايراني لبحث الامور بجدية وحسن نية فهناك مقترحي حول تشكيل لجنة من مختصين من الوفدين ومن الامانة العامة لإعادة دراسة هذه الاحكام والالتزامات المتقابلة...".

وقد استبدت الدهشة بالوفد الايراني عندما كان طارق عزيز يتحدث عن

الاوراق التي باتت ملغاة وعن العودة الى القيادة في بغداد. أما لماذا الدهشة فلأن الموقف العراقي بات مختلفاً، بمعنى أنه لم يعد على المرونة التي كان عليها وذلك نتيجة التعقيدات الايرانية والتحفظات غير المبررة من جانب الوفد الايراني. ولقد استغرقت مظاهر الدهشة التي بدت واضحة على وجه الدكتور ولايتي ووجوه بقية اعضاء الوفد حوالي عشر دقائق قبل ان يعطي الامين العام الكلام للدكتور ولايتي الذي تناول مسألة المفاوضات المباشرة التي اقترحها العراق قبل وقف اطلاق النار كتعبير عن حسن النية. وفي هذا الصدد قال انه ينبغي الاقتراح على الامين العام بتحديد مفهوم حسن النية وفق معايير دولية. وصدرت عبارة عن ولايتي تتسم بالتهديد وهي "لا نريد الخروج عن الخطة ونحن يمكن ان نطرح أموراً نعقد فيها الموقف..".

وكانت مناسبة لكي يشرح طارق عزيز مفهومه لتعبير حُسن النية ولكي يتناول في كلمته الآتية أموراً أخرى:

"أشكر السيد الامين العام لقد أشدتُ بصبركم وتحملكم للمتعاب معنا لفترة طويلة مرات عديدة. وكنت أشيد بشكل خاص بصبرك وجهودك في اللقاءات الثنائية بيننا. وكما هو معروف فإن اللقاءات الثنائية هي الأكثر صحة حيث يتحدث المرء من قلبه. ولم تكن عادتي أن أستخدم هذه العلاقة الانسانية والاشادة بجهودكم البناء تبذله من أجل السلام لأغراض الدعاية. وباعتباري ممثلاً لبلد عضو في الامم المتحدة شارك في تأسيسها عن معرفة عميقة بمبادئ ميثاق الامم المتحدة أفترضُ ان مهمة الامين العام هي صناعة السلام وربما تأخر البعض في فهم ضرورة السلام.

"هناك موضوع اثاره زميلنا وزير خارجية ايران حول تحديد معيار حُسن النية.. أنا أتفق معه على ان لكل طرف أن يقترح معياراً ويكون هذا المعيار مدار نقاش بين أهل الرأي حول ما هو صحيح وما هو خاطئ. وأعتقد أن ما طرحناه قبل أسابيع من ان المباحثات المباشرة مفيدة وتعبير عن حسن النية قد أثبت صحته. ها نحن نجلس وجهاً لوجه يستمع بعضنا للآخر ونفهم بعضنا أكثر بدل التراشق عبر المايكروفونات بشكل غير مباشر.. فعن طريق المفاوضات المباشرة يُصنع السلام الجيد وهذا هو الطريق نحو السلام بين كل الشعوب لا سيما تلك الشعوب التي مرت بصراعات مريرة ولم يتسن لها ان تجلس مع بعضها البعض.

"ان في كل لغة وأنت (اي الامين العام) من العارفين باللغات وتستمتع الى لغات كثيرة، وصفاً للبلاغة. وبلاغة اللغة العربية في المقولة التالية: خير الكلام ما قل ودل.. لذلك وبدون التباهي ببلاغي سأكون أميناً لقواعد البلاغة للغة التي أُنتمي اليها. في المداولات التي جرت هنا وخارج القاعة لم يخرج وفدنا عن طلب الموضوع الذي تناقشه، فنحن هنا لنطبّق القرار 598

وقد ألححتُ يوم أمس الى انني أعرض هذا الموضوع بالاستناد الى ما جاء في القرار وفي الفقرة الاولى منه نحن اتفقنا على وقف النار. وقد قلت لله الحمد على هذا الانجاز، أكثر من مرة، لأنه يوقفُ سفك الدماء العراقية والایرانية. وقد شرحتُ بشكل موضوعي وواضح كيف تم تحديد موعد وقف اطلاق النار (بالمهاتف) وقلتُ ان لتنفيذه أحكاماً والتزامات بعضها قدّمت فيه أوراق وبعضها يحتاج الى مزيد من البحث والتفصيل ولا يوجد في هذا الموضوع قاموس يمكن شراؤه من المكتبة. هناك أسس متعارف عليها بين الدول تعتمدھا الامم المتحدة وهناك متطلبات لكل حالة يوجبها الواقع الجغرافي.. فإذا كان الواقع الجغرافي بين بلدين لا ينطبق على حالات سابقة فهذا أمر قابل للمناقشة. ونحن لم نخترع مقياساً جديداً لوقف اطلاق النار بل نتحدث في اطار الاسس الدولية المعترف بها في اطار المنطق. ومن الامور الجوهرية لوقف اطلاق النار في عملية السلام الاستفادة المتكافئة للطرفين من اي خطوة من خطوات التنفيذ. وهذه معروفة في الشرع والدين والمنطق.. فلا يمكن لطرف يقول خذ ولا يقول هات. هذه هي قاعدة التعامل وهي قاعدة ذهبية في الامم المتحدة.

"يقول وزير خارجية ايران إنه يقبل بحرية الملاحة في الخليج وفقاً للقانون الدولي، ولكن هل يقبل ان نقول بأننا نقبل بترتيبات وقف اطلاق النار وفقاً للقانون الدولي ايضاً، وهل ان العسكريين الايرانيين سيرضون بهذا حلاً للمعضلات التي تواجههم على الساحة. ان مساعدك العسكري (موجّهاً الكلام الى الامين العام) لم يكف بعبارة واحدة في ترتيبات وقف اطلاق النار فوضع سطوراً تضمنت معايير للالتزام بها على أساس القاعدة وهي القانون الدولي والمفهوم المشترك للقرار 598.

"ان ما طلبناه في الخليج العربي ومضيق هرمز هو أن توصف التزاماتنا المتقابلة بموجب القانون الدولي ومعنى نص القرار 598. هل يقبل القانون الدولي وقرار مجلس الامن 598 ان تعرض البحرية الايرانية لسفينة عراقية في الخليج ومضيق هرمز بعد سريان وقف اطلاق النار؟ طبعاً لا يقبل ذلك. لأنه عندما يمنعني احد من استخدام أسلحتي في البر والجو لا بد من أن يمنع الجانب الايراني من استخدام أسلحته في البحر وفي المياه الدولية وفي بحر دولي مع ان السفينة العراقية تُبحر في مياه اقليمية للدولة عمان مثلما فعلت البحرية الايرانية لسفينة عراقية قبل أيام. هل هذا القانون الدولي؟ هناك حاجة لتفسير احترام حرية الملاحة وهذا لا يتناقض مع القرار 598 ومع خطة التنفيذ. ان هذه المسائل تحتاج الى وصف وإلى تحديد لكي تتجنب المسائل التي تعكر صفو وقف اطلاق النار وهو طلب واضح ومنطقي منسجم مع القرار 598 ولا يؤكد الغموض فيه حُسن النوايا.

"في الورقة التي أمامنا هناك تحديدات واضحة ودقيقة لالتزاماتنا في البر والجو ولا بد أن تُستخدم نفس اللغة ونفس الاسلوب على المياه الدولية والبحر وعلى نفس القاعدة..

"تبقى مسألة شط العرب وهي مسألة ليست مذكورة في القرار. ان القرار 598 يتضمن أساساً وهو ليس مجلداً يضم كل التفاصيل. والقاعدة الاساسية التي ذكرناها هي ان الطرفين عندما يقدمان على خطوة ما فإن كلا منهما يجب ان يستفيد منها بشكل متكافئ.

"ان سريان وقف اطلاق النار قد سهّل فوراً لايران الاستفادة من موائها وللعراق ممر ملاحي وحيد على البحر وقد اقترحنا على سيادتكم (الامين العام) ان تتولى الاجراءات اللازمة لتنظيف شط العرب فما الضرر في ذلك؟ ان جزءاً من ترتيبات وقف اطلاق النار كلاسيكي والجزء الآخر لا بد أن يجري التفاهم بشأنه. هذا هو موقفنا بشكل واضح ومختصر، ونحن ما نزال نأمل أن يفهم الجانب الايراني طلباتنا ومقترحاتنا كما هي وما أزال آمل أن نجلس سوية لكي نضع الامور في نصابها الصحيح وأن تثبتها على الورق ونتفق عليها. ان هذه الاجراءات هي التي تعزز وقف اطلاق النار. لقد سأل وزير خارجية ايران هل ان تنظيف شط العرب يعزز وقف اطلاق النار؟ الجواب نعم وهو يعززه كمفهوم بين البلدين عندما نشعر أن الطرف الآخر مستعد للعمل بتكافؤ فهو دليل على حُسن النية. وفي الختام أقول بأننا نحتاج الى وقت لكي نزود بالتعليمات آملاً ان تعيد ايران النظر في موقفها وأن تجلس في أقرب وقت لنضع الامور في موضع الاتفاق الواضح والدقيق..."

إستغرق هذا التوضيح من جانب طارق عزيز مع الترجمة حوالى ثلث ساعة طلب بعدها ولايتي الكلام. ولوحظ انه للمرة الاولى منذ أن بدأت المفاوضات ذكر اسم الوزير العراقي بالإسم حيث قال (السيد طارق عزيز). وقد يبدو أمراً عادياً ومن البدهيات، إلا أنه بالنسبة الى حالة الايرانيين في التعامل يبدو أمراً غير عادي على أساس ان التسمية بالإسم قد تتطور الى مخاطبة ودية.

وفي رده على (السيد طارق عزيز) قال انه لا يُنكر ان مسألة تنظيف شط العرب تعزز قضية السلام "لكن من حق كل طرف أن يثير اي امور يرى انها تعزز وقف اطلاق النار..".

وحاول الدكتور ولايتي تبرير عملية السفينة العراقية (خولة) والتي أعلن الايرانيون انهم فتشوها انما لم يحدث مثل هذا الامر.

وفي عودة للحديث عن شط العرب قال ولايتي: "نحن نريد العلاقات طيبة وهنالك مثل فارسي لكل مقال مكان ولكل أمر موضع..".

وكانت الاوراق تعطى الى الدكتور ولايتي من بعض أعضاء الوفد الايراني وعليها ملاحظات وأفكار وتوضيحات.

وطلب طارق عزيز الكلام فرد على التحية بمثلها حيث انه عندما اراد الاشارة الى ولايتي قال "زميلنا وزير خارجية ايران".
ومما قاله طارق عزيز:

"يبدو اننا سنشغلكم هذه الليلة لوقت أطول مما كنت أتمنى والسبب ان زميلنا وزير خارجية ايران يدخلنا في جوانب في البحث كنا نتصور أن بعضها قد مضى وبعضها غير وارد في صلب الموضوع.

"لقد بدأ زميلنا حديثه في موضوع المحادثات المباشرة وكيف انه رفض هذه المفاوضات المباشرة في الفترة السابقة لأنه اعتبر الأمر في حينه غير سليم. ولا أدري من أين استقى الجانب الايراني هذا التقويم لمقترح المفاوضات المباشرة. عندما التقيتُ بسيادتك (اي الامين العام) في نيويورك شرحتُ لك بكل وضوح هدفنا من المحادثات المباشرة وقلت اننا لم نفكر اطلاقاً في صيغة شروط انما اعتبرنا المحادثات المباشرة الاسلوب الطبيعي والأكثر جدوى للوصول لإتفاق الطرفين حول تنفيذ القرار 598. الشيء الطبيعي ان بلدان العالم عندما تقبل السلام تلجأ الى طاولة المفاوضات. ايران وحدها هي التي امتنعت عن هذا الاسلوب المنطقي الشائع لأسباب لا نعلمها ونعتقد بأنه بعد أن بدأت المحادثات المباشرة أمس واليوم لا بد أن جيراننا الايرانيين ادركوا فائدتها حتى في اختصار الزمن.

"هنالك يا سيادة الامين العام علاقات تاريخية بين اللغتين العربية والفارسية، ومن استماعي للمترجم فقد إستخدم وصفاً فارسياً للمفاوضات المباشرة يتكون من كلمتين عرييتين: (مذاكرة - مستقيم)، والمستقيم معروف وصفه كما كنا ندرس في الهندسة بأنه أقصر مسافة بين نقطتين لذا فإن طرح المفاوضات المباشرة ليس خطأ اذا كان هناك التزام بحسن النية. وحول القبول بوقف اطلاق النار فإن أول قرار أصدره مجلس الامن يدعو لوقف اطلاق النار الذي صدر في 28/9/1980 وقد قبله العراق ورفضته ايران وأعقب ذلك ثماني سنوات من نزيف الدماء. كما أود تذكير الوزير بأن القرار (598) صدر في 20/7/1987 وقيل العراق به في 22/7/1987 وأبلغت سيادتكم في مكتبك يوم 23/7/1987 من الذي يتحمل مسؤولية سفك الدماء بين 20/7 و18/7/1988. ان القرار 598 (كما هو لم يتغير) لم تقبل به ايران وقبلت به بعد سنة وكانت قد رفضت قبلها عدة قرارات كان من الممكن توفير دماء مئات الالوف من العراقيين والايرانيين لو وافقت ايران على الجلوس الى طاولة المفاوضات.

"ثم تحدث زميلنا عن مفاهيم القانون الدولي لوقف اطلاق النار وحرية الملاحة. إنني لست قانونياً ولا أعتقد بأن زميلي رجل مختص بالقانون. ولكن لتصور بصرف النظر عن القانون

وشرحه القانوني ما الذي سيحصل في البحر اذا ما قامت ايران بتفتيش السفن؟ انت لا تستطيع تفتيش سفينة إلا بالقوة، ولا تستطيع التفتيش بالليزر ولا يتم التفتيش إلا بالقوة.. وبعد أن يقوم بذلك ويجد مواد لا تعجبه فهذا يعني اقتياد السفينة بالقوة الى ميناء من موانئهم. هل هذا ينسجم مع الفقرة الاولى من القرار (598) التي تقول (قرأ طارق عزيز الفقرة الانكليزية). ان العمل الذي يتحدث عنه بأنه حق هو من أعمال القوة، وهو مخالفة وخرق لوقف اطلاق النار ولا يمكن لطرف ما ان يدعي بأن له حق خرق الوقف ولكن كراماً منه لا يستخدم هذا الحق. أنا لا أقبل بتبرعات من الجانب الايراني في هذه المرحلة من المباحثات على الأقل، وما أريده هو فهم سليم وغير ملتو للقرار (598) وعلى الجانب الايراني التذكر بأن لدينا قوة بحرية.

"ليس المجال مجال تبجح بالقوات المسلحة ولكن بحريتنا هي الاخرى تستطيع الخروج الى المياه الدولية وتمارس هذا الحق كما يصفه زميلي وتفتش وتعرض السفن الايرانية وهناك موانئ ايرانية عاملة قريبة من مجال بحريتنا. لذلك من الخطأ الركون لتفسيرات قانونية ضيقة لا تتفق مع المفهوم الشامل لوقف اطلاق النار. واذا لجأ الجانب الايراني الى هذه المفاهيم الضيقة التي سادت الهدنة قبل نشوء ميثاق الامم المتحدة فإن الجانب الايراني سيتضرر كثيراً. فإتفاقية لاهاي عام 1907 لا تضمن الاحكام التفصيلية الاخرى لوقف اطلاق النار في البر والجو وليس من الحكمة الانجراف في مناقشة قانونية شائكة توصله في النهاية الى عكس ما يريد. نحن نسعى لسلام دائم ووقف العمليات الحربية هو خطوة نحو سلام شامل ويجب ان يستفيد الجميع، كما يجب ان يمتنع الجميع عن إيذاء الآخرين وخصوصاً الطرفين المتقاتلين قبل وقف اطلاق النار. لذا فإن تثبيت الالتزام بالامتناع عن اي عملية تفتيش أو اعاقه هو واجب على ايران كما يجب ان تحترمه منذ 20/8/1988 وقد أبلغنا سيادتكم (اي الامين العام) بذلك وكنا لم نقبل بقرار وقف اطلاق النار في الماضي لأن أراضينا كانت محتلة".

وحول مسألة تفتيش السفن قال انه اذا حدثت مقاومة من جانب العراقيين "فهذا يعني اراقة دماء ويعني اصراراً من جانب العراق على منعنا من ممارسة حقنا".. وكان منطق الدكتور ولايتي مثيراً للاستغراب وبالذات عندما قال "ان قبولنا بالقرار 598 لا يعني ان ننسى حقوقنا الاخرى. كما انني الآن عرفت ان العراق يستعمل الاسلحة الكيميائية لأن اتفاق جنيف مضت عليه سنوات".

وبعدما أشار الى خطاب سبق لرئيس وزراء ايران الراحل رجائي أن ألقاه، وأبدى - اي ولايتي - استغرابه لإعترض العراق على اتفاقية لاهاي 1907 على

أساس انها قديمة وأن المجتمع الدولي تغير، قال "ان في استطاعتنا اثارة امور بنفس أهمية شط العرب ومنها اللاجئين العراقيون والاكراد العراقيون".
طلب طارق عزيز الكلام..

وقدّم الوزير العراقي هذه المرة كلمته بشكل مطالعة وضعت الوفد الايراني في زاوية حرجة. وفي هذه المطالعة قال طارق عزيز:

"يبدو اننا ايها السادة مضطرون مرة اخرى للخوض في مسائل لم نكن نريد الاطالة فيها ولكن بسبب اختلاف المفاهيم وعدم الدقة في ذكر الحقائق والوقائع وتعطيل العمل الجدي من أجل إكمال عملية وقف اطلاق النار لا بد لي أن أبدي بعض الملاحظات.
"أعود الى موضوع المباحثات المباشرة. المسألة لم تكن مسألة اعتبارات لغوية بل مسألة نوايا. وقد شرحت نوايانا للامين العام في نيويورك. كانت نيتنا وما تزال ان نجعل من المحادثات المباشرة طريقاً مستقيماً وأسلوباً عملياً للوصول الى فهم مشترك للقضايا التي تواجهنا وإلى تطبيق سليم للقرار 598... كانت هذه نوايانا وكان تفسير الطرف الآخر خاطئاً وثبت خطأه مرة أخرى. عاد زميلنا ليفسر الاسباب التي أدت الى عدم قبوله وقف اطلاق النار في 28/9/1980 مشيراً الى خطاب رئيس وزراء ايران السابق المرحوم رجائي في مجلس الامن.. ان اثنين من زملائي كانا حاضرين وقد استمعا الى ذلك الخطاب ومن السهل الرجوع اليه غداً او بعد غد وتفحص الاسباب التي دعت ايران الى عدم قبولها للقرار المذكور آنذاك وفي ما اذا كان فعلاً بسبب وجود قوات عراقية في الاراضي الايرانية. ومما ينقض هذه الحجة التي أثارها وزير خارجية ايران ان قراراً ثانياً صدر عام 1982 من مجلس الامن في تموز 1982 يتضمن انسحاباً الى الحدود المعترف بها دولياً، هذا القرار رُفض هو الآخر وكما تعرفون فإن ايران صارت تهاجم الاراضي العراقية وتحتل أجزاء من أراضينا، وصدر القرار 582 عام 1986 ورفضته ايران هو الآخر وكان يتضمن انسحاباً وعندما صدر القرار 598 عام 1987 كانت ايران تحتل اراضي عراقية فرفضته ايران أيضاً بالقرار الاخير في 18/7/1988 كانت هنالك قوات عراقية داخل ايران.

"يظهر من ذلك ان كلا الطرفين في خضم النزاع المسلح تواجه عسكرياً في اراضي الطرف الآخر. وفي جميع الحالات كانت ايران ترفض وقف اطلاق النار والانسحاب والمفاوضات والعراق كان يقبل كما هو معروف ومثبت في الوثائق. وعندما قبلت ايران القرار 598 مع حقيقة وجود قوات عراقية داخل ايران، فهذا يعني ان السبب في فرض قرارات السلام والتسوية ليس هو السبب الذي ذكره زميلي. لذلك فإنني وبدافع حسن النية وأرجو أن لا يساء فهمي أقول إن الخوض في صفحات تلك الفترة التي نشأ فيها النزاع من عام 1979 وحتى اليوم فيه

الكثير من الحقائق المريرة. وإذا كان بعض الناس لا يتذكرون هذه الحقائق فلأنهم كانوا يناشدون إيران بالكف عن الحرب وكانوا يضعون هذه الأولوية من أجل اقناع إيران لقبول السلام. لذلك إذا ظنَّ أحد من جيراننا الإيرانيين في ذلك فائدة لهم فإنهم على خطأ كبير.

"في موضوع تفتيش السفن والقول (إنكم إذا أصررتم على منعنا من حقنا في التفتيش فقبول القرار لا ينكر حقوقنا الأخرى) لقد وجدتُ في هذا التعبير منطقاً غريباً، فهو يريد أن يُخضع السفينة العراقية لتفتيش إيراني وإذا امتنعت السفينة العراقية عن ذلك فإنها ستخرق وقف إطلاق النار وتمنع إيران من حقها الطبيعي. هذا منطق غريب لا ينسجم مع أي قانون أو شرع.

"يقول وزير خارجية إيران بأنه يقبل بما يتوصل إليه الأمين العام من تعريف لمبادئ القانون الدولي وليس لدينا اعتراض على ذلك لأننا نعرف الحقائق والالتزامات ولم تكن لدينا مشكلة مع الأمم المتحدة ولكننا هنا نطالب أن تكون الأمور واضحة (نصف أحكام القانون الدولي ذات الصلة) لأن التعريف العراقي في البحر هو ذاته تعريف القانون الدولي وتعريف إيران مغاير للقانون الدولي. وقد نصحتُ زميلي بأن لا يدخل في البحث القانوني. وعلى قلة معرفتي بالقانون أقول إن اتفاقية لاهاي لعام 1907 ليست غير مرغوبة من قِبَل العراق لأنها اتفاقية عجوز لكنها وُضعت عندما كانت الدول تمارس كما تشاء وهي تناقض جوهر ميثاق الأمم المتحدة الذي قام على أساس السلام وعدم الحرب، ونحن نجلس هنا في مقر الأمم المتحدة وبرعاية الأمين العام وعلينا أن لا نتحدث بلغة الدول المتحاربة قبل الحرب العالمية الأولى.

"إن المنطق الذي تكلم به وزير خارجية إيران هو منطق الدول قبل توقيع ميثاق الأمم المتحدة. وإنني أتفق تمام الاتفاق مع وزير خارجية إيران بأن القوانين القديمة والدين الإسلامي على الرغم من قِدَمها ما تزال حية وصالحة وحضارية، وكم كنا سعداء لو قبلتم بتحكيم المسلمين في النزاع قبل سبع سنوات وبمنطق الآية الكريمة {وإن طائفتان من المؤمنين...} إلا أنكم كنتم ترفضون أحكام هذه الآية الكريمة والآن قبلتم أن يحكم بيننا مجلس الأمن الذي يتكون حالياً من دولتين مسلمتين فقط والبقية شياطين من مختلف الأحجام!!! كما أنكم تستقون مواد معينة من القانون الدولي ومواد من الميثاق وتهملون الأخرى. إن علينا أن نتخذ موقفاً متماسكاً واضحاً يوصلنا إلى السلام. ربما هناك مشكلة في الترجمة وأنا أرى بعض أعضاء الوفد الإيراني يعرفون اللغة العربية ويمكنهم أن يوضحوا لوزيرهم ما أقول. أنا لم أقل إن العراق يضع تنظيف شط العرب بمستوى وقف إطلاق النار لأن الواقع لا يدل على ذلك.. فقد قبلنا القرار ونحن نعتبر مسألة تنظيف شط العرب من عناصر وقف إطلاق النار. وأكرر بأنني لا أريد أن أدخل في مداخلات عقيمة في هذه المسألة فأنا لم أدخل عنصراً جديداً في عناصر وقف إطلاق النار. وأقول هنا إن اللجوء إلى المقايضة أمر مرفوض ولا بد أن أذكر وزير خارجية إيران بأن الأكراد موجودون في إيران أيضاً...".

وبقدر ما ان كلام طارق عزيز وبالذات إشارته الى مسألة الدولتين المسلمتين فقط العضوين في مجلس الامن و"البقية شياطين..." جعل ابتسامة عريضة تظهر على وجوه اعضاء الوفد الايراني وهو في اي حال انجاز كبير... بالقدر نفسه ان كلام طارق عزيز كان من المنطق بحيث ان الدكتور ولايتي وفي محاولة لإنهاء الجلسة قال: "أعتقد أننا وصلنا الى حلقة مفرغة وأن استمرار المحادثات بهذا الشكل لن يفيد خصوصاً ان التعب ظهر على الوجوه وبالذات وجه الامين العام..." لكن طارق عزيز طلب الكلام ليقول: "سأتحدث بإختصار. ان ما قلته حول وقف اطلاق النار هو في صلب الموضوع. ولو عدت الى كلمتي الاولى في الجلسة الافتتاحية - والكلام موجه الى ولايتي عبر الامين العام - لوجدتها من نوع المختصر المفيد.. وقد اضطررت الى التعليق على النقاط التي اثارها الوزير الايراني.. والبادئ أظلم كما نقول بالعربية. انني أردتُ أن ألاحظ بأن وزير خارجية ايران لا يذكر من بين الاسس المعتمدة رسالة الامين العام المؤرخة 8-8-1988 وعلينا ان لا ننسى هذه القاعدة. لقد قدمتُ في بداية الجلسة مقترحاً واضحاً وبسيطاً وقلت ان هناك التزامات متقابلة. فإذا كان الطرف الايراني ليس مستعداً للبحث فهذا يعني اننا سنبحث كل الامور من جديد بعد فترة مناسبة أحتاجها لأغراض خاصة..."

ولوحظ ان ولايتي الذي كان متحمساً لإنهاء الجلسة طلب الكلام ليقول: (ان السيد وزير خارجية العراق قال انه تحدث بإيجاز وأن وزير خارجية ايران تحدث بإسهاب. ولا بد أن أقول انه اذا قال أحد بأنه "لا يوجد رب" فإن هذه الجملة الصغيرة تحتاج الى وقت طويل لإثبات وجوده).

(وكان المثل الذي أورده الدكتور ولايتي ثقيلاً جداً)..

ثم أضاف: "... ان مسألة شط العرب لا بد من مناقشتها بإسهاب وليست لدينا مشكلة في شأن الامين العام في 8-8-1988 والتي قرأها السيد وزير خارجية العراق..."

ومرة أخرى كما نلاحظ يقول الدكتور ولايتي عند الاشارة الى طارق عزيز "السيد وزير خارجية العراق".. وهذه التسمية اضافة الى كلمة "زميلنا" و"زميلي" و"الزميل" تبقى في أي حال مؤشراً الى رغبة دفينه لدى الدكتور

ولايقي بأن يكون هنالك حوار وتعامل قائم على الاحترام.
وأراد طارق عزيز أن يضع نهاية معقولة ومريحة للجولة الاولى من المفاوضات التي استغرقت يومين فقال مخاطباً الدكتور ولايقي عبر الامين العام "ما دمت انت تؤمن بالله وأناؤمن بالله أيضاً.. وما دمت تريد انتهاء الجلسة وأنا كذلك فهذا يعني اننا اتفقنا على أمرين في هذه الجلسة..".

... ودخل الامين العام على الخط ليقول "أنا كذلك أؤمن بالرب وأشعر بالتشجيع من جراء التبادل المطول للآراء والذي أرجو أن يكون مفيداً. ونحن على ثقة بأن الاختلافات في شأن وقف اطلاق النار سوف لن تؤثر على مسألة الوقف لا سيما اننا نهدف إلى التغلب على الصعوبات القائمة. وبالتالي أود رفع الجلسة حتى صباح الاحد 28-8-1988".

وفي التاسعة والدقيقة العاشرة ليلاً من يوم الجمعة 16 آب (اغسطس) 1988 انتهت الجولة الاولى من المفاوضات وقد اتفق الوزيران العراقي والايرواني وكذلك الأمين العام للأمم المتحدة على ان الله موجود. وكان انطباع مراقب مثلي هو: لعل الله سبحانه وتعالى يشرح الصدور ويتم الاتفاق على الامور التي من أجلها بدأت المفاوضات المباشرة في جنيف أي تنفيذ كل بنود القرار 598 التي لا يتضمن أي منها الخلاف حول وجود الله.

بعد ذلك بدأ العمل على مستوى الخبراء وكان الوفد العراقي سحب أوراقاً طرحها للتداول والمناقشة على أمل الاخذ بها.

ومع ان الوفد العراقي تحاشي توضيح الامر إلا انني لمست من بعض اعضاء الوفد شعورهم بأن الامين العام يعقد الامور بدل ان يحاول فك الطلاسم الايرانية. وخلال مناقشة بيني وبين بعض الدبلوماسيين العاملين في قصر الامم وكان بلغهم أسلوب دي كويار في التعامل مع المفاوضات، استوقفتني تعليق أحدهم وخلاصته ان دي كويار "Complicator" وليس Mediator. أي أن الامين العام معقد للامور وليس وسيطاً.

وقد يكون هذا التعليق ناشئاً عن الاوراق الثلاث التي قدمها الامين العام في الجولة الاولى للمفاوضات التي لم تكن أوراق وسيط وإنما أوراق مسؤول دولي يميل

الى تعقيد الامور.. هذا اذا نحن أسقطنا احتمال تعاطف دي كويار مع الموقف
الايراني. ومناسبة هذا القول ان الوفد العراقي شعر أن الورقة الثالثة والاخيرة والتي
قدّمها دي كويار وإفترض انها مرنة وستكون تبعاً لذلك مقبولة كانت من وجهة
نظره ايرانية الهوى. وقد تضمنت هذه الورقة الآتي: "بغض النظر عن موقف
الطرفين يقوم الامين العام بإجراءات مسح شط العرب. اما عمليات التنظيف فتتم
استناداً الى اتفاقية الملاحة في شط العرب في كانون الاول (ديسمبر) 1975 أي على
اساس لجنة مشتركة..".

وفي اعتقاد أحد الخبراء العراقيين ان مثل هذا الطرح إما يعني جهلاً بخلفية
النزاع وإما أن في الامر سوء نية.

ومن هنا فإنه بعدما أعلن الامين العام عزمه على مغادرة جنيف لإرتباطه بعشاء
في لشبونة مع الرئيس البرتغالي يوم الخميس الاول من ايلول - سبتمبر - 1988
باتت هنالك ضرورة لوسيط دولي يكون ملماً على الأقل بخلفية النزاع العراقي -
الايراني.

وخلال ساعات قليلة كان لا بد من اختيار وسيط يمثل الامين العام دي
كويار..

فما الذي حدث؟

الفصل السادس

الوجه الثاني للمفاوضات:

مرحلة السويدي الياسون

غادر الامين العام للأمم المتحدة خافيير بيريز دي كويار جنيف بعد ظهر يوم الخميس 2 أيلول (سبتمبر) 1988 في طريقه إلى لشبونة لإرتباطه بموعد سابق مع الرئيس البرتغالي وتناول العشاء الى مائدته في ذلك اليوم وأخذ قسطاً من الراحة على شواطئ لشبونة.

وقبل أن يغادر جنيف أبلغ الوفدين العراقي والايрани انه اختار يان الياسون وهو دبلوماسي سويدي وملم بتطورات النزاع العراقي - الايراني ممثلاً له في مفاوضات السلام مع الوعد بأنه مستعد للحضور الى جنيف اذا تطلب الامر ذلك. وقد أحدث هذا التعيين بعض الارتياح لأن الياسون تابع بعناية تطورات النزاع منذ أن كان مستشاراً خاصاً لرئيس وزراء السويد الراحل اولاف باله لشؤون العراق وايران في الفترة بين العام 1980 والعام 1986.. وفي هذه الاعوام الستة زار المنطقة حوالي 12 مرة وأكسبته هذه الزيارات معرفة أمور كثيرة. وشاءت الظروف ان يتم تعيينه بعد ذلك مندوباً للسويد لدى الامم المتحدة وبذلك بقي في قلب تطورات حرب الخليج خصوصاً ان النشاط في شأنها تزايد كثيراً في السنوات الثلاث التي سبقت موافقة ايران على القرار 598.

وبالنسبة الى العراق فإن اصراره على تنشيط الحل السياسي والدبلوماسي للحرب جعله يواصل اطلاع هذا الدبلوماسي السويدي على مجريات الامور وذلك من خلال مندوب العراق الدائم لدى الامم المتحدة الدبلوماسي المتمكن عصمت كتاني. كما ان الياسون كان يلقي من زميله مندوب العراق اجابات يرتاح اليها

حول استفسارات تتعلق بالحرب.. وهذا وفر للدبلوماسي السويدي البالغ من العمر 47 سنة أفضل المعلومات وأرقى التحليلات وأدقها حول موضوع الحرب.

ولم يكن يدور في خلد العراق ان الامور ستصل الى وقت يصبح فيه الياسون هو الممثل الشخصي للامين العام دي كويار في ادارة مفاوضات السلام بالنيابة عن الامين العام ولكن الظروف شاءت ذلك وكان اختياره من محاسن المصادفات.

ولقد حدث بعدما أقر الامين العام مبدأ اختيار من يمثله في المفاوضات العراقية - الايرانية، المباشرة أن تشاور مع الوزيرين طارق عزيز وعلي أكبر ولايتي، ولمس من كل منهما عند اللقاء به على حدة انه يفضل الياسون على شخصين آخرين تم تداول اسميهما احدهما قانوني استرالي والآخر رئيس سابق للاتحاد السويسري.. ولقد فضل الطرفان الدبلوماسي السويدي بحكم معرفتهما به.

وفي أول تصريح له بعد تعيينه أبلغ الياسون رجال الصحافة والاذاعة والتلفزيون ومندوبي وكالات الانباء الذين التقوا حوله ان مهمته صعبة لكنه يأمل في أن تحظى جهوده بدعم الطرفين العراقي واليراني.

وبعدما تسلم الياسون المهمة التي وصفها بأنها صعبة بدأ يقلب في أوراق ووثائق المرحلة الاولى من المفاوضات المباشرة تمهيداً للبدء في مرحلة جديدة، وفي هذه الأثناء كانت صيحة من صيحات الحرب التي يطلقها المسؤولون الايرانيون تبدو مثيرة للدهشة من جهة وعادية من جهة اخرى. فقد نقلت وكالات الانباء عن وزير حراس الثورة محسن رفيق دوست قوله: "ان ارسال متطوعين الى الجبهة لحماية الحدود سيستمر طالما ان المسؤولين عن البلد يطالبون بذلك"، وقوله ايضاً "ان نهاية الحرب لا تعني انتهاء التدريب العسكري..". الجانب المثير للدهشة هو المتعلق باستمرار ارسال متطوعين الى الجبهة لأن ذلك معناه بصراحة الاستفادة من فترة وقف اطلاق النار لتعزيز الجبهة اي الاستعداد لجولة جديدة من القتال. وأما الجانب العادي فهو ما يتعلق بأن نهاية الحرب لا تعني انتهاء التدريب العسكري. ومثل هذا القول لا يفاجئ أحداً.

ولمجرد ان انهى الياسون تقليب الاوراق والوثائق استعداداً للانطلاق الى ساحة التفاوض ولكي يجرب حظه وقدرته في انجاح ما لم يستطع الامين العام تحقيقه

تذكر العبارة التي قالها له الامين العام قبل ان يغادر جنيف وبدأت كما لو انها وصية وهي "انني مقتنع بأن العراق وايران لديهما الرغبة الصادقة في ايجاد حلول لخلافتهما، ولكن أهم قضية تحتاج الى حل هي مسألة عدم الثقة التي يشعر بها كل طرف ازاء الآخر...".

ولاحظ الياسون كيف ان الجانبين العراقي والايрани حددا مواقف متشددة في اليوم الذي أنهى الامين العام المرحلة الاولى من المفاوضات لتبدأ المرحلة الثانية مع الياسون الذي هو الممثل الشخصي، ففي باريس كان وزير الدولة للشؤون الخارجية العراقي الدكتور سعدون حمادي يقول في مؤتمر صحافي عقده بعد محادثات مكثفة مع المسؤولين الفرنسيين ان العراق يرفض بصورة نهائية اتفاقية الجزائر لعام 1975 "لأن استمرار العمل بهذه الاتفاقية سيدفع بإيران الى التدخل في الشؤون الداخلية للعراق...". وأن العراق يرى ان تكون هنالك اتفاقية جديدة.

وسجل الدكتور سعدون في مؤتمره الصحافي واقعة غابت عن ذاكرتنا كصحافيين ووجهة نظر تعكس الاتجاه العام للقيادة العراقية. اما الواقعة فهي ان الخميني نفسه أعلن في باريس وقبل عودته الى ايران رفضه اتفاقية الجزائر وإعتبرها مفروضة على الشعب الايراني، وكرر الموقف نفسه بعد عودته الى ايران. كما أن جميع الزعماء وكبار المسؤولين الايرانيين أعلنوا مراراً خلال عام 1979 رفضهم الصريح والواضح لاتفاقية الجزائر. وأما وجهة النظر فهي قوله رداً على ما ذكره الامين العام للأمم المتحدة دي كويار بضرورة الاسراع في مفاوضات جنيف "نحن نريد التقدم بخطى ثابتة نحو السلام الشامل والنهائي ولا نريد الاسراع أو التسرع في المفاوضات إذ أننا نرفض حدوث اي انتكاسة في وقف اطلاق النار ونرفض استئناف القتال...".

اما وزير الخارجية الايرانية الدكتور علي أكبر ولايتي فكان يردد كلاماً سبق ان أورده خلال اللقاء التفاوضي الأول. وتعكس العبارة الآتية خلاصة تفكير المفاوض الايراني "لا توجد مياه دولية في مضيق هرمز.. نصف المضيق يشكل جزءاً من المياه الاقليمية العمانية والنصف الآخر يشكل مياهنا الاقليمية وأن العراقيين يتصرفون وكأن هناك سلاماً بيننا وبينهم وليس مجرد وقف اطلاق النار، واذا كان السلام قد

تحقق فلماذا لا يزالون يحتلون أراضينا، ونحن نرى ان مفاوضات جنيف لا يمكن أن تتقدم إلا بصعوبة وأنه من الضروري لخلق انفراج في جو المحادثات ان يتوقف العراق عن وضع شروط مسبقة..".

ولوحظ ان ولايتي تحدّث فجأة بالأسلوب الذي يتحدث به العراق والداعي الى تحقيق السلام الدائم والشامل والمحافظة على علاقات حسن الجوار وذلك عندما عبّر عن الأمل في اطلاق سراح جميع أسرى الحرب والتعبير عن الأسف لـ "قيام العداوة بين الشعبين العراقي والايرواني مع ان شعوباً قليلة لديها هذا الحيز من القواسم المشتركة...".

وصادف يوم مغادرة دي كويار جنيف وتسليمه مهمة رئاسة الطرف الثالث في المفاوضات (اي طرف الامم المتحدة) الى يان الياسون ان بدأ في المقر الاوروبي في جنيف "مؤتمر الامم المتحدة حول نزع السلاح" والذي تترأسه ايران لمدة شهر وقد افتتح الدكتور ولايتي المؤتمر بكلمة طالب فيها بضرورة منع تطوير وانتاج وانتشار الاسلحة في الفضاء.

ولقد علّق صحافيون ومراسلون كثيرون في جلسة لنا في كافتيريا قصر الامم حول ذلك بالقول: لماذا لا يعمل الدكتور ولايتي على نزع فتيل الانفجار على الارض بين بلاده وبين العراق قبل ان يهتم بالفضاء. وعلّقنا أيضاً: هل يمكن أن نبدأ بالفضاء ونحن نعيش على الارض؟

المهم ان الياسون بدأ مهمته يوم الجمعة 2 ايلول (سبتمبر) 1988 وسط اجواء ما زالت ملبدة بغيوم التحفظات. الطرف الايرواني يماطل. والطرف العراقي يتمسك بموقفه من موضوع السيادة على شط العرب واعتبار اتفاقية الجزائر لاغية. وبدأت التصريحات الايرانية الواردة من طهران تركز على ان المماثلة هي في رفض العراق للعمل بموجب اتفاقية الجزائر.

وفي هذه الاجواء التي لا توحى بالطمأنينة بدأ الخليجيون يُظهرون اهتماماً بأمر المفاوضات.. وقبل أن يبدأ وزراء خارجية دول مجلس التعاون اجتماعاً دورياً لهم في الرياض يوم الاحد 4 ايلول (سبتمبر) 1988 كانت تمت اتصالات غير معلنة عنها بهدف الابقاء على المفاوضات مستمرة، وكان هنالك ارتياح خليجي للسعي

الدبلوماسي العراقي الذي تطور الى حد أنه لم يقتصر على طارق عزيز وسعدون حمادي وإنما اخذ الرئيس صدام حسين شخصياً على عاتقه امر توضيح بعض الثوابت عندما استقبل يوم الاربعاء (31 آب - اغسطس - 1988) سفراء الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الامن وأكد لهم "إيمان العراق العميق بالسلام الشامل والدائم بما يحفظ استقلال البلدين ويمنع التدخل في شؤونهما الداخلية وتأكيد خيارهما السياسي".. طالباً منهم نقل هذا الموقف الى رؤساء دولهم وإرفاق ذلك بتحياته الشخصية. وهذا الارتياح الخليجي سببه ان دول مجلس التعاون تريد لفرصة السلام ان تأخذ مداها وأن تنجح، بل ان الحماسة الخليجية للسلام تتساوى مع رغبة العراق به، فضلاً عن ان الخليجيين يخشون ان يرد العراق على صيحات التعبئة والتهديدات الايرانية بموقف كثير التشدد وبذلك تضيع فرصة السلام أو ترتبك الى درجة يصبح السعي في سبيلها شاقاً. وهم من هذا المنطلق أظهروا ارتياحهم للجهد الدبلوماسي العراقي وقرروا أن يساهموا في شكل أو آخر في هذا الجهد.

ومن هنا فإنه على رغم ان اجتماع المجلس الوزاري لدول مجلس التعاون هو اجتماع دوري إلا أنه بسبب الظروف التي إنعقد فيها بدا كما لو أنه اجتماع استثنائي. وقد تضمنَ البيان الختامي الذي صدر عن اجتماع المجلس المؤلف من وزراء خارجية المملكة العربية السعودية والكويت وسلطنة عُمان ودولة الامارات ودولة قطر ودولة البحرين التعبير عن الارتياح البالغ لقبول ايران بالقرار 598 والتجاوب مع جهود الامين العام للامم المتحدة. وجاء في البيان ايضاً "ان ما تحقق من وقف لإطلاق النار بين البلدين هو خطوة مهمة للوصول الى سلام شامل وعادل بين الطرفين".

وأعرب المجلس الوزاري لدول الخليج عن تقديره للدور الذي يقوم به الامين العام للامم المتحدة ودعا الدول دائمة العضوية في المجلس الى بذل المزيد من الجهود لضمان نجاح المفاوضات العراقية - الايرانية المباشرة.

وقد يبدو البيان للوهلة الاولى انه محايد لأنه لم يعلن تبني الموقف العراقي في المفاوضات المباشرة وبالذات ما يتعلق بشط العرب. ومثل هذا الامر في نظر الدول

الخليجية قد يجعل المفاوضات المباشرة تتوقف لأن إيران كانت ستعتبر تبني موقف واحد بينما المفاوضات مستمرة انحيازاً لموقف واحد وهذا لا ينسجم مع فكرة المفاوضات، بمعنى ان الطرفين المتفاوضين قد يجدان من المناسب ممارسة بعض المرونة.

لكن ما لم يرد في البيان قد يكون مارسته الدبلوماسية الخليجية من خلال الاتصالات الثنائية غير المعلن عنها والتي على الأرجح لقيت تفهماً من جانب العراق.

وتزامن مع انعقاد المجلس الوزاري لدول مجلس التعاون في الرياض بدء الدورة الثالثة والعشرين لمؤتمر وزراء الاعلام العرب التي افتتحها عزة ابراهيم نائب رئيس مجلس قيادة الثورة يوم الثلاثاء 6 ايلول (سبتمبر) 1988 بكلمة قال فيها ان العراق يرفض ان يتحول وقف اطلاق النار على الحدود مع ايران الى حالة هدنة مؤقتة "وهو لم يقاتل ثماني سنوات من أجل هدنة من هذا النوع ولم يقدم التضحيات لكي تتحقق مكاسب اقليمية لإيران على حسابه".

وأضاف "ان الامة العربية تتطلع الى سلام حقيقي مع ايران وأنها لا تريد أن يكون وقف اطلاق النار مجرد هدنة عابرة أو حالة من حالات اللا حرب واللا سلم" مشيراً الى "ان التصريحات والتصرفات داخل ايران وفي أروقة الامم المتحدة تدل بوضوح على ان ايران لا تريد سلاماً نهائياً وشاملاً مع العراق وانما تعمل من اجل تسوية مؤقتة هي في اجوائها أقرب الى الهدنة من السلام".

وفي معرض اشاداته بالدعم والاسناد العربي للعراق طوال سنوات الحرب قال "لقد كانت مساهمات الاخوة العرب طعنات توجه الى صدور المعتدين وبلسماً يداوي جراح الشجعان عدا ذلك النفر المهجين المحسوب على الامة العربية والذي كان وما زال يحاول تزوير الحقائق خدمة للعدو".

وكان يستمع الى هذا الكلام الوفد السوري برئاسة وكيل وزارة الاعلام أديب غانم وهو أحد قدامى موظفي وزارة الاعلام السورية. وبدا واضحاً ان المسؤول العراقي راعى الامر فلاكتفى بإشارة هي دون التلميح الى سوريا. وفي العادة ان المسؤولين السوريين يشاركون رمزياً في مثل هذه المؤتمرات عندما تنعقد في بغداد.

وكان حضور الأمين العام للجامعة العربية الشاذلي القليبي الى بغداد للمشاركة في مؤتمر وزراء الإعلام العرب مناسبة لكي تكون هنالك جولة محادثات معه تكون استكمالاً للجهد الدبلوماسي الذي يبذله العراق. وعندما إستقبله الرئيس صدام يوم انعقاد المؤتمر كانت الاجواء الدولية غير المشجعة لإنجاح مفاوضات جنيف هي محور الحديث.. ثم وجد الرئيس في تواجد وزراء إعلام العالم العربي في بغداد وفي هذا الظرف بالذات فرصة لكي يضع أمامهم بعض النقاط على الحروف.. وعندما التقى بهم في اليوم نفسه فإنه تحدّث اليهم بالاسلوب الذي خاطب به الامة عام 1980 عندما طرح مبادئ الاعلان القومي يوم 8 شباط (فبراير) من ذلك العام، مع الفارق ان الظروف تغيرت وبشكل جذري.. فهو عندما طرح مبادئ الاعلان القومي عام 1980 كان يحذّر من وقوع كارثة ووجد أن في الاعلان القومي ما من شأنه أن يجعل الامة تتقي الكارثة وهو في حديثه مع وزراء الإعلام العرب يوم 6 أيلول 1988 يحلل لهم الموقف في ضوء تجربة الحرب أو فلنقل في ضوء الكارثة التي حدثت.

ومما قاله الرئيس صدام في حديثه^(*) مع وزراء الإعلام العرب "من النقاط التي

(*) مقاطع من حديث الرئيس صدام حسين مع وزراء الإعلام العرب يوم الثلاثاء 6 أيلول (سبتمبر) 1988:

"كل واحد منا اليوم قوي بقوته.. قوي بالعرب.. أقول هذا الكلام وأنا مؤمن بكل حرف فيه لانه ليست هنالك قوة حقيقية بين العرب الا تلك القوة التي يربعاها العرب ويخلقها العرب بالتفاعل.

"كلنا نحن العرب أنظمة شتى وألوان شتى ولكن المطلوب منا كلنا ان لا نبحت عن الغاء البنية القائمة وأن لا نفتت نسيجاً قائماً وإنما نبحت عن خيمة كبيرة مشتركة تغطي كل الخيم الاخرى فتصبح فوقها بدون ان تنتقص من أي خيمة من خيمنا الوطنية سواء في العراق أو في الكويت أو في قطر أو في دولة الامارات أو في أكبر دولة فينا وأصغر دولة فينا.

"في ما سبق تحدث شغف عوامل الحماس والرغبة الصادقة في ان نصبح حالة أفضل كعرب ربما فكر من فكر منا بأن الغاء بعض الخيم هو الطريق للوصول الى الخيمة الاكبر، بينما التجربة الحقيقية والرؤية الواقعية والمبدئية ايضاً تقتضي ان نفتش عن خيمة مزرکشة جميلة تكون سياجاً آخر فوق خيمنا من دون ان تؤثر على خصوصياتها فتقي خيمنا كعامل اضافي من كل الانواء الجوية، فما هي هذه الخيمة. الدرجة الاساس التي تنطلق منها هي الروح الاخوية التي تبنى بيننا كعرب اي ان نتسامح مع بعضنا عندما نخطئ وعندما يخطئ أي واحد منا نفتش معاً عن فهم العوامل التي تجعل اي واحد منا يضعف أمام حالة معينة وأن نعلونه لكي يصبح أقوى كما نرشد القوي منا لأن تكون قوته مبصرة وليست غاشمة وأهم ما في القوة المبصرة هو احترام خصوصيات أشقائه واحترام اشقائه كلهم..

وأعتقد أننا جميعاً وبدون استثناء محتاجون لأن نعمل بروحية بمستوى منهج البناء الذي نتطلع اليه كلنا. ومن المؤكد بما في ذلك للمتكلم وهو مواطن عربي أيضاً ان لديه ما يؤلمه ولديه ما يتمناه بتصور انها حالة أفضل في خطوة هذا أو ذاك من العرب، ولكن أن نبحت عن حالة تجعلنا كلنا بصيغة أفضل..

توصلنا اليها بسبب خبرتنا الميدانية التي هي خبرة ثماني سنوات انه يجب ألا يوجد عربي يخاف من عربي في الوطن العربي لأنه عندما يخاف من العربي سيذهب ليجلب الاجنبي".

فلا يكفي اخواني ان تكون السعودية أفضل من عدد من الاقطار العربية بقياسات المستوى العلمي أو بالقياسات الاخرى لأن هذا ان حصل فسيركز التآمر على السعودية وستصبح السعودية غير قادرة على تحمل التآمر لأنه بقياسات اعداء الامة ان اي عملية نهوض وإشعاع واقتدار ينمو في أي قطر لا بد أن ينعكس ايجابياً على الاقطار الاخرى بموجب منهج التعاون الاخوي وبموجب قياسات كوننا أمة واحدة وبموجب قياسات شتى.

"نحن جزء منكم وتجربتنا متواضعة قياساً لتجربة اشقاء آخرين وإن كانت ظروف ثماني سنوات من الاحتكاك الميداني بالقتال تعطي تجارب هي من حيث الزمن ربما عمرها اكثر من ثماني سنوات. فبموجب تفكيرنا نحن نعتقد انه ليس من مصلحة الامن القومي ان تبقى ثغرات في جدارنا الداخلي العربي ومن بين الثغرات في جدارنا العربي انه عندما يوجد فقر لا توجد لقمة العيش. ومن الثغرات في جدارنا العربي ان يوجد بيننا من يخشى أجنبياً هو عدو للعربي الى الحد الذي ينسى ان قوته بقوة العرب ككل. ومن بين الثغرات التي يمكن ان تكون في الجدار العربي ان لا نتقدم معاً على خط الصعود العلمي والتقني وإن تفاوتت خطواتنا في التقدم وهو أمر طبيعي لأننا أنظمة متعددة وهذه مسألة طبيعية...

"قالعربي الذي يخاف من أخيه العربي يقول له الاجنبي انا سأحميك ومعنى هذا ان الاجنبي، دخل من ثغرة خشيتنا من بعضنا. والجائع الذي لا يجد من بين العرب من يعينه قد يفتن له الاجنبي شيئاً بسيطاً لقاء أشياء كثيرة هي على حساب الامن القومي العربي. وأن أضرب أمثلة لا أقصد بها ان نتعامل مع المال العربي وكأننا نتعامل مع أجانب فكلنا عائلة واحدة ولكنكم تعلمون انه حتى في العائلة الواحدة اخوة لديهم ملكيات لكن من بين هذه الملكيات توجد حقوق أيضاً من بينها ان الاخ عندما تكون ظروف أخيه صعبة فإنه لا يتحمل ان يرى عائلته تبيت ليلها بلا أكل ولكن ليس مطلوباً منه أن يوصل اخاه الى نفس مستوى ثرواته..

ان من النقاط الاساسية التي توصلنا اليها اخواني بسبب خبرتنا الميدانية التي هي خبرة حرب ثماني سنوات هي يجب ان لا يوجد عربي يخاف من عربي في الوطن العربي لأنه عندما يخاف من العربي سيذهب ليجلب الاجنبي، فمن واجبنا كلنا عندما نرى عربياً خائفاً ان نسأله مم تخاف فنحن اخوتك كلنا معك. فإذا كنت تخاف من عربي نذهب الى العربي ونقول له ايها الاخ دع أخاك ولا تظل تحسبك معه بالسلاح لتخيفه فأنتم عائلة واحدة وعندما يخاف اخوك منك سيذهب ليجلب لنا الاجنبي وبالتالي سيهدد أمننا كلنا سواء كان هذا الاجنبي سوفياتياً أو أميركياً أو انكليزياً أو ايرانياً أو من أي بلد عربي فهو أجنبي فلا ننتظر منه أن يأتي ويتعامل بموجب نظرتة الكونية.

ومن أهم المسائل التي يجب ان ننتبه لها هي التدخل في الشؤون الداخلية وأقولها الآن بقوة لأنني لو قلتها بنفس القوة قبل اربع سنوات لقل ان هذه تتطرق من ظروف للعراق كونه يحارب ولا يريد من أحد أن يتدخل في شؤونه الداخلية وربما يخاف من آخرين ان يتدخلوا في شؤونه الداخلية، لكن الآن اختلفت الظروف وإن كان من الناحية الرسمية ما زالت الحرب موجودة ولم نتفق بعد نحن وايران على اتفاقية سلام تنهي الحرب رسمياً ليعيش كل واحد منا حراً على أرضه وفي بلده. ولكن الظروف كلها تجعلنا الآن عندما نقول انه يجب ان يخرج العرب بأي عدد ولنقل لنبدأ من العراق والسعودية فنحن لا نتدخل في الشؤون الداخلية لبعضنا فيصبحوا نمونجا لآخرين... ثم ثلاثة أو أربعة.. الخ لان التدخل في الشؤون الداخلية سيبقى آفة ويخيف بعضنا من بعض وسيبقى بعضنا عندما يتدخل في الشؤون الداخلية للغير اذا لم يجد عربياً يعينه فإنه يذهب الى أجنبي ويطلب منه أن يعاونه على هذا البلوى الذي يتدخل في شؤونه الداخلية.

وقال الرئيس صدام أيضاً "يجب أن يظل السلاح الموجود في ليبيا أو في العراق أو في السعودية أو في سوريا هو سلاح للعرب ككل وليس سلاحاً ضد العرب بأي صورة من الصور".

وخرج وزراء الإعلام العرب مرتاحين من كلام الرئيس صدام الذي لم يصلهم عن طريق تقرير من سفير أو ملحق صحافي في سفارة وإنما سمعوه خلال لقاء وجهاً لوجه مع الرئيس العراقي. وهم في ضوء ذلك يستطيعون بعد عودتهم التشاور مع الملوك والرؤساء في النهج الذي يتطلع الرئيس صدام حسين الى ان يكون عليه الإعلام العربي في مرحلة ما بعد الحرب وبالذات لجهة تطمين كل عربي بأن الانتصار العراقي هو انتصار له وليس عليه.

وكانت مبادرة صريحة من جانب الرئيس صدام عندما اثار هذه النقطة امام وزراء الإعلام العرب لأن الاطراف الدولية واسرائيل التي لا تتمنى الخير والوفاق والنهوض للعرب بدأت تثير بأساليب خفية أموراً تدور حول ان العراق المنتصر سيتزعم... وهكذا.

وعندما زار الرئيس حسني مبارك بغداد يوم الخميس 8 أيلول (سبتمبر) 1988 وكانت تلك الزيارة الرابعة له وللعراق والاولى بعد بدء وقف اطلاق النار، أوضح الرئيس صدام حسين للمصريين عبر الوفد الاعلامي المرافق للرئيس مبارك انه اذا كانت مصر تقف الى جانب العراق فإنها مع الطرف الذي يريد أن يتحقق السلام على الفور. وفي هذا الاطار قال الرئيس صدام "المطلوب هو أن تتعامل ايران بروحية

كل هذه الافكار لدينا لا تأتي بصيغة بيانات، وإن كانت لدينا وبحمد الله لننا تحدثنا عن هذه الافكار في شباط عام 1980 بصيغة مكتوبة ومعلنة على العالم.. اي قبل الحرب بسبعة أشهر. ومع ذلك فإن الكثير من الافكار ومنها عدم التدخل في الشؤون الداخلية كنا نحكيها مع بعض اشقائنا ولكننا لم نكن نتابعها معهم بتفاعل في الآراء بالأخذ والعطاء هل يقبلونها منا وماذا يضعون علينا من شروط حتى يتأكدوا ان كلامنا صحيح وليس للاستهلاك بسبب ظروف الحرب كما قلت، ومن بينها ان العربي لا يستخدم سلاحه ضد العربي. يا أخي اذا أردت ان تجرب سلاحك فأعداء الامة، العربية كثيرون ويعجزون الشخص الذي يريد ان يستخدم سلاحه. وضد من تستعمل السلاح؟ هل ضد العربي؟ فدع العربي يحس بأن سلاح أخيه أينما كان هو سلاح له معلق في المشجب، اما ان يستخدمه اخوه عندما يكون في ضائقة أو هو يستخدم السلاح عندما يكون في ضائقة، لا أن يقوم كل واحد منا بحسب دبابات الآخر.. وكم عنده مثلما نحسب للعلاقة بيننا وبين أجنبي وكم طائرة عند أخينا وكم دبابة وكم مدفعاً ونحن كيف نكون... وكم يجب ان يكون عدد طائراتنا ودباباتنا ومدافعنا حتى نكون في حالة المنازلة في وضع القادر.

جديدة مع السلام فتحترم حقوق العراق كاملة ويحترم العراق حقوقها كاملة. وأي محاولة للانتقاص من حقوق العراق لا يمكن ان تقود إلا الى الوهم". وأوضح لرؤساء تحرير الصحف المصرية، الذين تقضي التقاليد الرئاسية في مصر بأن يرافقوا رئيس الجمهورية في زيارته الى الدول العربية والاجنبية، أموراً تتعلق باتفاقية الجزائر عام 1975 التي سبق أن أعلن بأنها باتت لاغية والتي تتمسك بها ايران في المفاوضات المباشرة وخلص الى القول "أعلنا مراراً ونؤكد القول الآن انه لا أطماع لدينا في أي شبر من أراضي ايران بغض النظر عما هو عليه الموقف العسكري.. وهذه سياسة ثابتة اعتباراً من العام 1980 عندما بدأ الصراع المسلح الى يومنا هذا..".

ومع ان الرئيس حسني مبارك أعلن انه يقوم بزيارته الرابعة هذه للتهنئة بالانتصار الذي حققه العراق إلا ان ما يجري عادة من محادثات خلال هذه الزيارة يكون دائماً على جانب من الاهمية ويتطلب ان يتم بين الرئيسين مباشرة، فضلاً عن ان وصول الرئيس مبارك الى بغداد بينما المفاوضات المباشرة متعثرة من شأنه ان يعزز موقف العراق في هذه المفاوضات، كما ان زيارة الرئيس مبارك الى بغداد بينما بدأت طلائع الحملة الاميركية على العراق تظهر في الافق تشكل دعماً للموقف العراقي من دون أن يعني ذلك ان الزيارة ستوقف الحملة التي قد يكون الرئيس مبارك بحكم علاقاته الوثيقة مع الولايات المتحدة وخطوطه السالكة مع عدد من اعضاء مجلس الشيوخ عرف بها فأراد ان يوضح الامر لصديقه وحليفه الرئيس صدام بحيث يدير عملية رد الفعل بالطريقة التي تعطي النتائج المرجوة.

ولكن الزيارة ايضاً كانت مناسبة لكي يوضح الرئيس مبارك رداً على اسئلة وجهها الصحافيون إليه حول مخاوف الاوساط المعادية للعرب من خروج العراق منتصراً من الحرب وحول طبيعة التشاور المصري - الاردني وفي شأن الحرب العراقية - الايرانية خصوصاً ان لقاءات الملك حسين والرئيس مبارك تكاد تكون منذ بضع سنوات دورية.

حول النقطة الاولى المتعلقة بالعراق المنتصر وأثر ذلك على الموقف العربي قال الرئيس مبارك: "المقصود بهذه الاشاعات هو الوقعة بين العراق واخواننا

في الامة العربية أو بين العراق ومصر، ولذا يجب ألا نعطي هذه الاشاعات اهتماماً. كما ان الاتصالات المباشرة تنسف مثل هذه الاشاعات وبيننا وبين الاخ صدام حسين اتصالات مستمرة... ولو سمعنا شيئاً فأنا لا أعطيه اهتماماً لأنني أعرف شعور الأخ الرئيس وشعور الشعب العراقي. كما أعرف شعور الشعب المصري. والأخ الرئيس وهو في العراق يعرف اكثر مني شعور المصري... وكذلك الشعب العراقي يعرف شعور الشعب المصري، لذا فعلياً ان نتوقع مثل هذه الاشاعات للإيقاع أو لشق الصف العربي ولا يجب ان نلتفت لمثل هذه الاشاعات لأن انتصار العراق هو انتصار لكل دولة عربية صغرت أم كبرت... انه انتصار لنا جميعاً...".

وحول النقطة الثانية حول طبيعة التشاور الاردني - المصري قال الرئيس مبارك "في أي جلسة بيني وبين أخي جلالة الملك حسين لا بد ان نتناول الموقف العراقي ولا يمكن في أي جلسة عندما نناقش الاوضاع العربية ان تتجاهل موقف الدولة الشقيقة العراق في حربها مع ايران. ولقد أسعدنا الانتصار العراقي عندما كنا نتناقش في شأنه نحن والاردن ونتمنى أن نصل الى السلام الشامل والعدل وأن تكون لدى ايران المرونة الكافية لكي نصل الى سلام عادل وشامل خصوصاً ان العراق منذ عشرات السنين وحتى اليوم أعطى الكثير لإيران فيجب ان نكون عادلين في المحادثات القائمة حتى نصل الى السلام العادل..".

وواضح من خلال رد الرئيس مبارك على النقطة الاولى انه يفترض ان مصر هي المعنية بما يقال في شأن خروج العراق منتصراً ومن أجل ذلك ركز في الاجابة على ما يخص مصر أو إنه أراد أن يقول ان هذا هو موقف مصر من المسألة اما بالنسبة الى الآخرين فإن لكل منهم أن يُعبّر عن موقفه.

ولقد كانت زيارة الرئيس مبارك عبر الرئيس صدام عن تقديره لها بأن أصدر عفواً عن المساجين المصريين في السجون العراقية. وبسبب العدد الكبير للمصريين العاملين في العراق فمن الطبيعي ان تكون هنالك مخالفات خطيرة أو أقل خطورة من بعض هؤلاء تستوجب السجن.. وجاءت زيارة الرئيس مبارك لتيسر هؤلاء الخروج من السجون.

واللافت انه في الوقت الذي يسجل الخليجيون موقفهم ويسجل وزراء الاعلام العرب موقفاً تضامنياً مع العراق كانت هنالك اتصالات يقوم بها كل من العراق وايران مع يوغوسلافيا الى درجة انه ساد اعتقاد بأن يوغوسلافيا تطبخ على نار هادئة مع العراق وايران صيغة حل وسط. والذي أشاع ان طه ياسين رمضان النائب الاول لرئيس الوزراء في العراق وصل يوم الاول من ايلول (سبتمبر) 1988 الى بلغراد بعدما كان الرئيس صدام حسين أبلغ سفراء الدول الخمس دائمة العضوية بإيمان العراق بالسلام الشامل والدائم، وعندما كان - اي طه ياسين رمضان - قام بزيارتين مهمتين الى كل من المملكة العربية السعودية والكويت. وأشارت الصيغة الرسمية عن نبأ زيارة رمضان ليوغوسلافيا الى انها من أجل دعم العلاقات والتعاون الثنائي في المجالات الاقتصادية والتجارية والفنية في اطار الدورة الثالثة عشرة للجنة العراقية - اليوغوسلافية المشتركة. وقبل وصول طه ياسين رمضان الى بلغراد بساعات قليلة كان الرئيس اليوغوسلافي رؤوف دردارفيتش يتسلم رسالة من الرئيس الايراني علي خامنئي وذلك خلال استقباله لنائب وزير خارجية ايران محمد حسين لاوساني تتعلق بالمفاوضات المباشرة الدائرة في جنيف بين العراق وايران. وبعد تسليم هذه الرسالة أجرى المبعوث الايراني جولة من المحادثات المعمقة مع وزير خارجية يوغوسلافيا تناولت ظروف تطبيق القرار 598.

واذا كان المبعوث الايراني شكاً للمسؤولين في يوغوسلافيا من الموقف العراقي غير المتساهل فإن وصول طه ياسين رمضان في اليوم نفسه الى بلغراد كفيل بتوضيح صورة الموقف علماً بأنه واضح للمسؤولين اليوغوسلاف من قبل.

ولكن يبقى انه عندما لا تحدث مصادفة وجود مبعوثين عراقي وايراني في وقت واحد تقريباً إلا في بلغراد بينما المفاوضات المباشرة قائمة في جنيف من دون اي تقدم يذكر فهذا يجيز للمراقب افتراض ما افترضناه، وهو أن يوغوسلافيا قد تكون نهيتاً لدور ما على شاكلة الدور الجزائري عام 1975 أو على الاقل محاولة جمع الدولتين على أكبر كمية من الجوامع المشتركة لعل المفاوضات تنطلق. ومن باب الاجتهاد يجوز القول ان النقطة التي يمكن ان تثيرها يوغوسلافيا للطرفين هي انه

ليس منطقياً استئثار الدول الكبرى بدور الكتلة التي تفرض الحل من دون ان تكون لكتلة عدم الانحياز مساهمة في صيغة الحل.

ويبدو أن الاطراف الدولية التي لا تريد للحل ان يتحقق ولا للوفاق العراقي - الايراني ان يحدث قررت فجأة بدء حملة تشويش تحبط الآمال المعلقة على المرحلة السويدية من مفاوضات جنيف التي تقرر اسناد امرها الى يان الياسون. وحدث ذلك في الوقت الذي نشط الدبلوماسي السويدي في أروقة قصر الامم في جنيف وبدأ يضع على الورق أفكاراً يعتقد أنه قد تلقى القبول.

انطلقت الحملة من لندن عندما أعلنت منظمة العفو الدولية بأنها تلقت تقارير تفيد بأن القوات العراقية قتلت مئات من المدنيين الاكراد في هجمات على قرى في شمال العراق خلال شهر آب (اغسطس) 1988 مستخدمة الدبابات وطائرات الهليكوبتر العسكرية والمدفعية والأسلحة الكيميائية. وسبق هذا تصريح لمتحدث باسم "الحزب الديمقراطي الكردستاني" الذي يترأسه مسعود برزاني قال فيه ان العراق شن هجمات بأسلحة كيميائية على المتمردين الاكراد يومي الخميس الاول من ايلول (سبتمبر) 1988 والجمعة الثاني من ايلول في منطقة العمادية قرب الحدود التركية.

ولمجرد أن أذيع التصريح تحركت منظمة العفو الدولية وسار السيناريو وفق خطة موضوعة سلفاً تتحدث عن ألوف الاكراد الذين لجأوا الى تركيا وهم جماعات مسعود برزاني بعد انهيار القوات المتمردة التي يقودها واجتياز قادة هذه القوات الحدود مع أسلحتهم الى داخل تركيا.

وعلى رغم نفي العراق استخدام أسلحة كيميائية في شمال العراق إلا أن حلقات السيناريو الاخرى نشطت وبدأت تظهر في الصحف البريطانية كتابات ويعرض التلفزيون تقارير مصورة كان واضحاً من طريقة التقديم انها تستهدف تشويه سعي العراق من اجل السلام.

وفي الوقت نفسه بدأ نوع آخر من التشويش على العراق تمثّل بأنباء عممتها اسرائيل يوم 2 ايلول (سبتمبر) 1988 وجاء فيها أن العراق قرر الغاء اجتماع بين وزير النفط العراقي ووزير الطاقة الصهيوني الامر الذي اضطر مصدر عراقي

مسؤول الى الادلاء بتصريح سخر فيه من هذه المزاعم مضيفاً الى ذلك القول: "ان العدو الصهيوني دأب على اطلاق مثل هذه الاكاذيب التي لا تنطلي على أحد وإن مواقف العراق الوطنية والقومية ثابتة ولا تقبل المساومة بأي حال من الاحوال" .. وفي خطوة ذكية يمكنها ان تقطع الطريق على الاطراف الدولية التي تحاول التشويش على الموقف العراقي والانتصار الذي حققه في الحرب من خلال إحياء "الورقة الكردية" صدر يوم الثلاثاء 6 أيلول - سبتمبر - 1988 عن مجلس قيادة الثورة العراقي الذي يترأسه صدام حسين، صاحب الفضل في الدرجة الاولى في منح الاكراد الحكم الذاتي، بيان تضمن اعلان عفو عام وشامل عن الاكراد العراقيين سواء الموجود منهم داخل العراق أو خارجه. ويُسقط هذا العفو كل اثر أو ملاحقة قانونية لأي عمل يعاقب عليه القانون قبل صدوره. ودعا جميع الاكراد الذين يريدون الاستفادة من العفو أن يعودوا الى الوطن خلال ثلاثين يوماً من تاريخ صدور العفو مع ضمان خروج أي مواطن له ارتباط بعمل أو دراسة أو ما شابه ذلك يريد متابعتها خارج العراق. واستثنى العفو العراقي جلال الطالباني "ليس لخيانته وعمالته المعروفة فحسب وإنما أيضاً لأنه غدر وخان العهد والميثاق أكثر من مرة بعد أن مُنح فرصاً كريمة قبل هذا الوقت" ..

وتزامن مع هذه الخطوة البعيدة النظر ان رئيس وزراء ايران منير حسين موسوي قدم استقالة حكومته وأن الرئيس الايراني رفض يوم الثلاثاء 6 أيلول - سبتمبر - 1988 قبولها خشية ان يكون قبولها فاتحة تفجير للصراع الذي بدأت تشتد وطأته عقب اعلان الحكم الايراني قبوله بالقرار 598 ثم القبول بطلب العراق ان تبدأ المفاوضات المباشرة على الفور. وقد شجعت التطورات الايرانية مثات الاكراد الذين كانوا مطمئنين الى صلابة الوضع الايراني على ان يتقدموا من السلطات العراقية طالبين العودة تجاوباً مع قرار العفو والاستفادة منه. ولولا ان الخميني تدخل شخصياً لمحاصرة الصراع الدائر بين التيارات التي حوله لكان الاندفاع الكردي في اتجاه العودة أكبر.

ويبدو أن قرار العفو الذي أصدره الرئيس صدام حسين والتجاوب معه اضافة الى التحرك الدبلوماسي الايجابي الذي قاده الرئيس صدام شخصياً من جهة

والزيارة الخاطفة التي قام بها الرئيس المصري حسني مبارك يوم الاربعاء 7 ايلول (سبتمبر) 1988 الى بغداد واستغرقت بضع ساعات وقوله بعد عودته الى القاهرة "ان مطالب العراق في ما يتعلق بشط العرب مقولة واننا لو عدنا الى اتفاقية عام 1975 سنجد أن العراق أعطى الكثير لإيران وليس هناك مجال لأن يعطي العراق أكثر من ذلك.." من جهة اخرى.. يبدو أن هذه الامور وغيرها كثير جعل الاطراف الدولية التي لا تريد للوفاق العراقي - الايراني ان يتحقق ما دام العراق متفوقاً، ولا تريد للانطباع الطيب تجاه العراق وموقف رئيسه ان يستمر، كثفت الحملة العراقية باللاجئين الاكراد الى تركيا والزعم باستعمال الاسلحة الكيميائية ضدهم، بحيث ان الامر لم يعد يقتصر على كتابات في الصحف أو برامج في محطات التلفزيون وإنما وصل الى حد أن الولايات المتحدة دخلت طرفاً مباشراً في الحملة حيث ان الناطق باسم الخارجية الاميركية تشارلز ردمان قرأ على الصحفيين مساء يوم الخميس 8 ايلول - سبتمبر - 1988 بياناً جاء فيه "بعد تقويمنا للوضع فإن الولايات المتحدة باتت مقتنعة بأن العراق استخدم أسلحة كيميائية في حملته العسكرية ضد المتمردين الاكراد إلا اننا لا نعرف حجم استخدام هذه الاسلحة ومداه، لكن اي استخدام لها أمر مرفوض ولا مبرر له". وأضاف الناطق "ان الولايات المتحدة تدين هذا الاستخدام للأسلحة الكيميائية مثلما أردنا باستمرار استخدام العراق لها في نزاعه مع ايران واننا أعربنا عن قلقنا القوي الى الحكومة العراقية التي تعرف موقفنا جيداً". وأشاد الناطق بالمساعدات التي تقدمها السلطات التركية الى اللاجئين الاكراد.

وبعدما انتهى دور الخارجية الاميركية كبيان رسمي جاء دورها بصيغة الاتهام حيث ان مسؤولين فيها قالوا ان وكالات استخبارات أميركية تأكدت خلال الايام القليلة من استخدام العراق أسلحة كيميائية ضد المتمردين الاكراد.

وكان هذا الموقف من جانب الخارجية الاميركية بمثابة استقبال غير ودي على الاطلاق لوزير الدولة للشؤون الخارجية الدكتور سعدون حمادي الذي كان وصل الى واشنطن يوم الاثنين 5 ايلول (سبتمبر) 1988 في مهمة تدخل ضمن التحرك الدبلوماسي الذي يستهدف توضيح موقف العراق على انه من أجل تثبيت دعائم

السلام الدائم والشامل وليس مسألة تشدد على الاطلاق، هذا من دون أن يغيب عن بال الرئيس صدام حسين ان الدول الخمس الكبرى ربما لا تريد للسلام ان يكون دائماً وشاملاً وذلك على أساس ان سياسات الدول الكبرى تريد للاوضاع في العالم ان تكون هادئة عندما يحتاج الكبار الى فترة هدوء وتريد للتوتر ان يسود عندما تكون هنالك ضرورات للتوتر. لكن على رغم ان هذه الخطوة الاميركية مدروسة ولم تعتمد اللياقة المطلوبة حيث ان مسؤولاً قيادياً عراقياً وصل في مهمة رسمية الى واشنطن ومن الافضل عدم اثارة الضجة إلا بعد أن يكون اجتمع بالمسؤولين في الخارجية. إلا ان الدكتور سعدون حمادي قابل وزير الخارجية الاميركية جورج شولتز الذي لم يكن مرتاحاً كما أوحى الصورة التذكارية التي التقطت للزيارة. ولولا ان الدكتور سعدون ترك ابتسامة خفيفة تظهر خلال التقاط الصورة وتخفف من جفاف اللقاء لكان بدا اجتماع الوزيرين الاميركي والعراقي على انه اجتماع بين طرفي حرب مع ان الامر ليس كذلك. وعقب الاجتماع الذي تم يوم الجمعة 9 ايلول (سبتمبر) 1988 بين شولتز وحمادي واستغرق ساعة التقى الوزير العراقي بالصحافيين الذين يريدون ان يعرفوا منه كيف بحث مع شولتز في الاتهامات التي وجهها الناطق باسم الخارجية الاميركية للعراق في شأن استعمال الاسلحة الكيميائية، لكن الدكتور سعدون حمادي تصرف بحكمة القيادي البعيد النظر حيث انه قسم الحديث مع الصحافيين قسمين: قال لهم انه أطلع شولتز خلال الاجتماع على موقف العراق من محادثات السلام في جنيف، مؤكداً انه لن يكون هنالك سلام حقيقي ما لم تُحل القضايا الرئيسية التي تسببت في اندلاع الحرب، وأنه أوضح للوزير شولتز الموقف الذي ساد مفاوضات جنيف منذ أن بدأ سريان وقف اطلاق النار في 20 آب (اغسطس) 1988، أما ما يتعلق بالاتهامات الاميركية فإن الوزير العراقي تحدث حولها من دون ان يبدو أنه يرد مباشرة على الناطق باسم الخارجية الاميركية الذي أطلق الاتهامات. وفي هذا الشأن قال انه لا صحة على الاطلاق لهذه الادعاءات حول استعمال العراق أسلحة كيميائية. وعند الحديث حول العناصر المتمردة من الاكراد التي يقودها جلال الطالباني قال: "لقد قاموا بأعمال وتواطأوا مع القوات الايرانية وتعاونوا مع الغزاة وعلينا ان نرسي دعائم

القانون والنظام. انهم جماعة ارهاية ومتواطئة مع ايران والاجنبي ولنا كامل الحق في اتخاذ عمل ضدهم. ولقد أصدرت الحكومة العراقية عفواً عاماً وشاملاً عن كل الاكراد بإستثناء الطالباني وأكدت لهم حقهم في العودة الى العراق والعمل والاستفادة من الحكم الذاتي الممنوح لهم والمعمول به منذ سنوات...".

وتجدر الاشارة هنا الى انه سبق للحكومة العراقية ان أصدرت قرار عفو عن الطالباني وشخصيات اخرى في الحزب الديمقراطي الكردستاني (البارتي) الذي يتزعمه. وعمل هؤلاء فترة من الزمن مع الحكومة قبل ان يخرج الطالباني عن الوفاق ويعود الى التعاون مع ايران وجهات عربية وأجنبية ضد العراق.. وهذا ما قصده بيان العفو عندما أشار الى عدم شمول الطالباني بقرار العفو "لأنه غدر وخان العهد والميثاق اكثر من مرة بعد أن مُنح فرصاً كريمة قبل هذا الوقت".

كذلك تجدر الاشارة الى ان طلائع الازمة العراقية - الاميركية التي جاءت اتهامات الناطق باسم الخارجية الاميركية لتجعلها تشتد بدرجة كبيرة بدأت يوم استقبلت الخارجية الاميركية قبل بضعة أسابيع وفي الوقت الذي كان العراق مبتهجاً بتحرير أراضيه المنطقة تلو المنطقة جلال الطالباني وأثار هذا الاستقبال استياء الحكومة العراقية وتسبب في أن وزير الخارجية العراقية ألغى اجتماعاً كان مقرراً عقده بينه وبين الوزير شولتز. وفي حينه أثارت مجلة "التضامن" التي أنشرها من لندن وأترأس تحريرها الموضوع مع مساعد وزير الخارجية روبرت مورفي الذي كان يقوم بجولة في المنطقة فقال رداً على سؤال طرحه عليها مراسلها في الدوحة صالح زيتون. "نحن نؤيد العراق في سيادته ووحدة اراضيه ولا صحة للأقوال التي تتهمنا بأن استقبلنا للطالباني يعني أن ندلف من الباب الخلفي لإقامة علاقات مع ايران، وأعتقد أن الطالباني لم يُستقبل على مستوى رفيع اذ استقبله مسؤول صغير في الخارجية الاميركية هو المسؤول عن منطقة شمال الخليج وهذا الاستقبال لا يعني ويجب ألا يُترجم على أنه نوع من التدخل في الشؤون الداخلية والعراقية".

ولكن توضيح مورفي لم يكن من النوع الذي يُقنع المسؤولين العراقيين الذين استبد بهم الغضب ورأوا ان هذه الخطوة من جانب الخارجية الاميركية ستترك أثراً غير طيب على العلاقات التي نشط العراق اربع سنوات من اجل ان يتطور تطبيقها.

وفي الوقت نفسه رأت الخارجية الاميركية على ما يبدو في الغاء وزير الخارجية العراقية الإجتماع مع شولتز عملاً ضد المكانة الاميركية وضد كبرياء الوزير الاميركي الذي اعتاد ان يلقي هو اجتماعات لا ان يلقي الآخرون اجتماعات معه، فانتظرت الوقت المناسب لكي ترد عليه. ومن هنا يجوز الافتراض ان الاتهامات التي وجهها الناطق باسم الخارجية وتزعم استعمال العراق أسلحة كيميائية ضد عناصر كردية متمردة كانت الوقت المناسب.

وكان سعدون حمادي يفترض أن من شأن التوضيحات التي عرضها أمام شولتز وعدم تطرقه بعد الاجتماع الى الحديث بشكل مباشر عن الاتهامات الاميركية ان ينتهي الامر عند هذا الحديث ثم يستأنف التطبيع الاميركي - العراقي مسيرته، خصوصاً أن سفيرة جديدة للولايات المتحدة بدأت عملها قبل أيام قليلة من الازمة التي بدأتها الخارجية الاميركية، إلا أن الوزير العراقي فوجئ بعدما كان اجتمع بالوزير شولتز ان العناصر المؤيدة لإسرائيل داخل الادارات والمؤسسات الاميركية والتي لا تتحمل ان يكون العراق متفوقاً في وجه ايران ان تهتئ الاجواء لحملة شرسة جداً ضد العراق بدأت في الصحف ومحطات التلفزيون وانتقلت الى الخارجية وهي في طريقها الى القلعة الاكثر تعاطفاً داخل الولايات المتحدة مع اسرائيل وهي مجلس الشيوخ حيث ان اللوبي المتعاطف مع اسرائيل داخل هذا المجلس كثير الاهمية. ثم بدأت تتردد الانباء التي تفيد بأن رئيس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ كليبورن بل سيقدم في الايام القليلة المقبلة بمشروع لإستصدار قرار يقضي بفرض عقوبات اقتصادية على العراق بزعم انه يستخدم الاسلحة الكيميائية.

كما ان الاوساط المتعاطفة مع اسرائيل في الخارجية الاميركية تعمدت تسريب انباء خلاصتها ان شولتز حمل العراق مسؤولية استخدام الاسلحة الكيميائية خلال اجتماعه بالدكتور سعدون حمادي وأبلغه ان استمرار العراق في استخدام هذه الاسلحة سيُلحق الضرر بالعلاقات بين البلدين.

وفي الوقت نفسه كان ردمان الناطق باسم الخارجية الاميركية والذي وجه الاتهامات الى العراق أكد في اللقاء مع الصحافيين ان المملكة العربية السعودية

دأبت على السعي من اجل تحقيق تسوية للحرب العراقية - الايرانية عن طريق المفاوضات، وأن دور المملكة في تسهيل عملية التفاوض بين الجانبين في جنيف جهد جديد يضاف الى جهودها في العمل مع منظمة الامم المتحدة والمجموعات الاقليمية مثل مجلس التعاون لدول الخليج العربية والجامعة العربية من أجل التوصل الى حل سلمي للحرب بين ايران والعراق.

هل ان الولايات المتحدة بهذه السياسة تريد تنشيط المفاوضات المباشرة بين العراق وايران في جنيف؟

من المؤكد أنها لا تريد، أو أن لها رأياً في أمر هذه المفاوضات ومن أجل ذلك نلاحظ ان مرحلة الدبلوماسية السويدي الياسون لم تشهد أي تقدم. وإذا كانت المرحلة التي بدأها الامين العام دي كويار لم تحقق التقدم المطلوب رغم أن الاجواء الدولية كانت طيبة ولم يكن هنالك ما يعكر صفاء العلاقات العراقية - الايرانية، فكيف ستحقق المرحلة الثانية التي بدأها الدبلوماسي السويدي يان الياسون كممثل شخصي للامين العام التقدم المطلوب وقد عصفت بالعلاقات العراقية - الاميركية خلافات وحدثت أزمة تدهورت كثيراً في الساعات التي أعقبت زيارة الدكتور سعدون حمادي الى واشنطن بدل ان تحاصر الزيارة هذه الازمة.

وقد تمثل التدهور المشار اليه بتبني مجلس الشيوخ الاميركي عقوبات اقتصادية ضد العراق. ويدعو مشروع قرار تبناه المجلس الى الغاء ضمانات ائتمانية مصرفية حكومية اميركية قيمتها 200 مليون دولار وإلغاء قروض زراعية للعراق تبلغ 600 مليون دولار. كما انه يقضي بأن يعارض الممثلون الاميركيون في المؤسسات المالية الدولية تقديم أي قروض للعراق وبفرض حظر على واردات الولايات المتحدة من النفط والمنتجات البترولية العراقية. ويدعو المشروع ايضاً الى حرمان العراق من التكنولوجيا الاميركية مثل معدات الحفر النفطية وأجهزة الكمبيوتر التي تتطلب الحصول على اذن تصدير، كما يطلب المشروع من حكومة الرئيس ريغان اثارة مسألة الاكراد في الامم المتحدة.

وصحيح ان مشروع اي قرار يصدره مجلس الشيوخ لا يكتسب الفعالية إلا اذا حظي بموافقة مجلس النواب على ان يرفع بعد ذلك الى الرئيس الاميركي للتوقيع

عليه، إلا أن وزير الخارجية شولتز أدلى بتصريح يدعو الى الحيرة حيث انه قال "يجب ان نكون أقوياء للغاية في معارضتنا لإستخدام أسلحة كيميائية ضد الاكراد...".. ونقطة الحيرة هنا ان الخارجية بهذا الموقف تبدو عنصراً مساعداً لكي يأخذ مشروع قرار مجلس الشيوخ طريقه ويجتاز كل المعوقات.

ولا بد من التوضيح هنا بأن التوقيت يلعب دوراً أساسياً، حيث ان مجلس الشيوخ تبنى مشروع القرار الذي يقف وراءه اللوبي المؤيد لاسرائيل في وقت هنالك حملة انتخابات رئاسية، بمعنى ان شيوخ الحزب الديمقراطي يؤيدون المشروع لأن دو كاكيس مرشح الحزب لمنصب الرئيس سجل مواقف أكثر تطرفاً لمصلحة اسرائيل في حملته الانتخابية، ولأن شيوخ الحزب الجمهوري لا يمكن ان يعارضوا مخافة ان تؤثر المعارضة على مستقبل مرشح الحزب جورج بوش الاقل تطرفاً والذي يحاول الابقاء على النهج الذي سار عليه الرئيس ريغان والمقبول الى حد ما من العرب عملاً بقاعدة المقارنة بين عهدين. ومن خلال المقارنة يتبين ان ما فعله عهد كارتر بالعرب كان أكثر شراسة واستهانة من عهد ريغان لكن العهدين مارسا الشراسة والاستهانة.

ولقد كان رد فعل العراق على مشروع القرار الذي إتخذه مجلس الشيوخ الاميركي بالغ الحزم خصوصاً ان الهدف من المشروع كان تهيئة صفقة مع ايران من جهة والقاء ظلال على التفوق العراقي في الميدان العسكري من جهة اخرى. وفي فترة زمنية قصيرة لبي ألوف العراقيين دعوة حكومية الى التظاهر والاحتجاج. وعلى رغم ان موقف مجلس الشيوخ الاميركي لا يعني بالضرورة انه موقف الادارة الاميركية إلا ان التظاهرة العراقية التي شارك فيها حوالي ربع مليون عراقي يتقدمها أكراد رجالاً ونساء اتجهت نحو مقر السفارة الاميركية المحاطة أصلاً بحواجز ارتأت السفارة اقامتها لأسباب أمنية وهي سياسة اتبعتها الولايات المتحدة قبل سنوات في معظم سفاراتها في العالم.

توجهت التظاهرة يوم الاحد 11 أيلول (سبتمبر) 1988 الى مبنى السفارة تتقدمها امرأة كردية عراقية تحمل مذكرة احتجاج باسم الآلاف من المواطنين وقامت بلصقها على باب السفارة من دون الطلب من السفارة أو أحد أفراد طاقم السفارة تسلّم المذكرة وبذلك تكون نسبة الحرج أقل.

وقبل الوصول الى مبنى السفارة عند العصر كان المتظاهرون الذين طافوا عدداً من شوارع العاصمة يطلقون هتافات تفادت الولايات المتحدة كدولة وكسياسة عامة واكتفت بالتركيز على مجلس الشيوخ. ومن هذه الهتافات:

- الخزي للكنيست الاميركي..
- العراق اقوى من كل أعدائه وليخسأ الخامسون.
- نشجب بشدة قرار الكنيست الاميركي القاضي بمقاطعة العراق.
- لقد دفعنا أنهاراً من الدماء للحفاظ على استقلاليتنا واننا على استعداد لدفع المزيد.
- كل العراقيين مع صدام حسين حتى النصر.
- لن نسمح لأحد ان يقطع ثمار نصرنا.
- لا للتدخل في شؤوننا الداخلية.
- لن نخيفنا تهديداتكم يا عبيد الصهيونية العالمية.

وفي اليوم نفسه سجلت وسائل الاعلام العراقية استدارة بنسبة كبرى في لهجة تعاملها مع الموقف الاميركي وهي التي كانت كثيرة التأني في الاسلوب الذي تتناول فيه العلاقات مع الدول الكبرى والصديقة. كما ان الرئيس صدام حسين وجد في زيارة رئيس وأعضاء المكتب الدائم لاتحاد الحقوقيين العرب له مناسبة للحديث حول الموقف الاميركي المستهجن.

ولقد جاء الوفد الحقوقي لتقليد الرئيس صدام وسام النصر والسلام(*) وخلال

(*) نص قرار اتحاد الحقوقيين العرب بتقليد الرئيس صدام حسين وسام النصر والسلام:
نثميناً للدور القيادي الفذ للسيد الرئيس القائد صدام حسين في قيادة الامة العربية ضد العدو الفارسي دفاعاً عن الحدود الشرقية للوطن العربي وعن سيادة الامة العربية وعزتها وكرامتها والتي تكلفت بفضل قيادته الشجاعة والحكمة بالنصر العظيم وإرغام العدو على قبول السلام.
يتشرف المكتب الدائم لاتحاد الحقوقيين العرب بكل فخر واعتزاز بمنح فارس الامة العربية صدام حسين وسام النصر والسلام.

المكتب الدائم لاتحاد الحقوقيين العرب

10 أيلول 1988

(وضع الوفد الذي قلد للوسام للرئيس صدام كلاً من: شبيب المملكي الامين العام لاتحاد الحقوقيين العرب وأعضاء المكتب محسن العيني والدكتور يحيى الجمل والدريس عبده المراكشي وحميد الصنكور والدكتور بدر جاسم اليعقوب وزهير الخطيب وجمال العباسي ومنصور الكيخيا ومنذر وناس ومحمد المجنوب)

استقباله أعضاء الوفد بدأ الحديث حول مساعي السلام فأكد "ان إيمان العراق المطلق بالسلام لا يعني أن يتوهم أحد بأننا يمكن أن نتنازل عن ذرة تراب واحدة من أرض العراق، وأن أي محاولة للف والدوران من جانب الايرانيين بعدما أبلغنا الامين العام للأمم المتحدة موافقتهم على المبادئ التي حددناها في الرسالة التي وجهناها يوم 6 آب 1988، هي تنصل عن جوهر اتفاق.. ولكن السلام سيأتي لأنه لم يبق لحكام ايران أغطية يغطون بها نواياهم الحقيقية امام شعوبهم" ..

ثم تناول الرئيس صدام الضجة المفتعلة من قبل الاميركان وغيرهم حول استخدام عراقي مزعوم للأسلحة الكيميائية. وقال في هذا الصدد: "ان هدف هذه التهويلات هو تصورهم ان نتنازل عن حقوقنا وعن مبادئنا أو يمكن أن نخيفنا.. اما اذا كانوا يعتقدون انهم يمثلون المفاهيم المدنية للعصر الحديث أو الحضارية فهم كلهم تعلموا من العرب المفاهيم الحضارية الصحيحة".

وأكد الرئيس صدام "ان هذه الحملة التي تقودها الصهيونية ضد العراق اغراضها معروفة ومنها جعل الاعلام العالمي يتخلى عن قضية شعبنا وأهلنا في الارض المحتلة.. ولكن هذه القضية ستبقى ولا مجال لاسرائيل او غير اسرائيل إلا الإقرار بالحق" ..

وكشف الرئيس صدام عن صفقة أسلحة حاولت الولايات المتحدة مقايضتها بدبابه من نوع ت 72 السوفياتية الصنع ولكن العراق الذي كان في أشد الحاجة اليها بسبب ظروف معارك البسيتين 1982 رفضها.

واللافت في نوعية الاحتجاج العراقي انه كان على درجة عالية من الانضباط وهو درس للولايات المتحدة التي اعتادت في ايران على افواج من الفتيه تحتل السفارة الاميركية وتعبث بها. كما ان رئيس الدولة نفسها حاول قدر الامكان ان يفصل بين الادارة الاميركية وبين مجلس الشيوخ كمؤسسة من مؤسسات الحكم في اميركا.

ولقد أراد صدام أن يوضح بعض الامور المتعلقة بالموقف الاميركي المستهجن للملك فهد بن عبد العزيز الذي سبق ان لقي من مجلس الشيوخ الاميركي مواقف سلبية فأوفد اليه وزير الثقافة والاعلام لطيف نصيف جاسم برسالة سلمها الوزير

العراقي الى الملك يوم الاحد 11 أيلول (سبتمبر) 1988، وكانت هذه المهمة هي الاولى كمبعوث شخصي التي يقوم بها لطيف نصيف جاسم الذي يشغل منصب وزير الخارجية بالوكالة عندما يكون الوزير الاصيل (طارق عزيز) خارج العراق. وقبل أن يتوجه لطيف نصيف جاسم الى جدة يبضعة أيام كان وزير الإعلام السعودي الشيخ علي الشاعر قام بزيارة في مهمة مماثلة استغرقت بضع ساعات.. ومثلما ان الوزير السعودي لقي استقبالا متميزاً عندما جاء ناقلاً رسالة الملك فهد فإن الوزير العراقي لقي استقبالا من النوع نفسه عندما توجه الى جدة برسالة الرئيس صدام. وحدث يوم توجه لطيف نصيف جاسم الى جدة برسالة من الرئيس صدام الى الملك فهد ان أعلنت الكويت عن تبادل رسائل بين أمير البلاد الشيخ جابر الاحمد والرئيس الايراني علي خامنئي تتعلق بالقرار 598 وإنهاء النزاع العراقي - الايراني فأعطى ذلك انطباعاً بتوقع حدوث انفراج في مفاوضات جنيف، ولكن الذي حدث انه في الوقت الذي تواصلت الحملة العراقية على موقف مجلس الشيوخ الاميركي تزايد الحديث في جنيف حول ان المفاوضات المباشرة ستنتقل الى نيويورك. وكان الحديث بدأ بشكل تكهنات وإشاعات لمجرد أن غادر دي كويار جنيف ثم تحوّل الى أنباء يتم تداولها بالحد الأدنى من التحفظ. ولمجرد أن بدأ الإعلام المؤيد علناً لإسرائيل والمتعاطف ضمناً مع ايران يتحدث عن "المحنة" الكردية صار الحديث حول نقل المفاوضات الى نيويورك اكثر صراحة. وكاد الاجتماع الذي تم عقده يوم السبت 10 أيلول (سبتمبر) 1988 في قصر الامم بين طارق عزيز وعلي أكبر ولايتي بحضور الياسون وبقية اعضاء الوفود الثلاثة، وهو الأول الذي ينعقد على هذا المستوى منذ أن تسلم الدبلوماسي السويدي مهمة رعاية المفاوضات، ان يحقق بعض التقدم لولا العاصفة التي اثارها موقف مجلس الشيوخ الاميركي. لكن آثار هذه العاصفة أو فلنقل العاصفتين لأن الرد العراقي عليها كان بمثابة عاصفة، جعلت هنالك ما يشبه السباق من اجل نقل المفاوضات الى نيويورك. وبدلاً من ان يكون هنالك سعي لكي تتجاوز المفاوضات في جنيف عنق الزجاجة على اساس ان المسألة ليست مسألة مكان بقدر ما هي مسألة قرار بضرورة انجاح المفاوضات، فإن الولايات المتحدة بدأت تضغط لنقل المفاوضات الى

نيويورك. وعندما راح الوفد الإيراني يكثّر من الحديث حول مسألة نقل المفاوضات بات أمر السيناريو مكشوفاً. وكان لافتاً أن الممثل الشخصي للأمم المتحدة يقول أن مفاوضات جنيف سوف تستمر بينما علي أكبر ولايتي يثير هنا وهناك مسألة الانتقال إلى نيويورك وبينما تلمح حكومته في طهران إلى أنه إذا كان العراق يحذر من استئناف القتال فإن إيران يمكن أن تعيد النظر في أمر موافقتها على بحث النقطة المتعلقة بحرية الملاحة وتنظيف شط العرب.

وعندما وجد الياسون أنه بات لا مفر من نقل المفاوضات إلى نيويورك فإنه اجتمع مع خبراء من الوفدين يوم الجمعة 9 أيلول (سبتمبر) 1988 ليلفهم ضرورة ترتيب وضعهم على أساس أن المفاوضات ربما لن تستمر في جنيف. وكان قبل ذلك بدأ سلسلة اجتماعات مع ممثلي الدول الخمس دائمة العضوية لدى المقر الأوروبي في جنيف.

واللافت أن الدبلوماسي السويدي لم يبلغ طارق عزيز وعلي أكبر ولايتي بالأمر وذلك على أساس أنه لم يكن قد تلقى بعد مذكرة رسمية في هذا الشأن من دي كويار الذي كان وصل إلى نيويورك في اليوم نفسه من باريس بعدما التقى بالرئيس الفرنسي فرنسوا ميتران وروى له المصاعب التي تواجه المفاوضات العراقية - الإيرانية متمنياً عليه بذل جهوده مع الجانبين اللذين تربطه بهما علاقات طيبة بأمل تقريب وجهات النظر.

تعليق.. تأجيل، انتقال إلى نيويورك.. عودة إلى جنيف. تلك هي محور المعلومات التي انتشرت داخل أروقة قصر الأمم في جنيف يومي السبت والاحد (10-11 أيلول - سبتمبر - 1988) في شأن المفاوضات المباشرة.. وكان الانطباع الذي تتركه هذه الأجواء في نفس المراقب مثلنا: هل من المعقول أن تتقدم مفاوضات تنعقد في ظل هذه الأجواء والارتباكات؟

وما الذي سيتحقق في نيويورك ومن الصعب أن يتحقق في جنيف؟ وهل أن الذي يجعل المفاوضات تتعثر في جنيف هو المكان أو هو البحيرة أو هو الطقس الأوروبي، وأن الجو في نيويورك أفضل للمفاوضات المباشرة؟

من المؤكد ان مندوبي الدول دائمة العضوية لدى الامم المتحدة في مقرها الرئيسي في نيويورك هم اكثر أهمية من زملائهم ممثلي دولهم لدى المقر الاوروبي. لكن هل ان الدور هو هؤلاء الممثلين أم لحكوماتهم التي يمكنها أن تبلغ المندوب في جنيف أو في نيويورك فيتخذ الموقف الذي يجعل المفاوضات تتعثر أو يجعلها تنطلق؟ لكن من الواضح ان المسألة بالنسبة الى الولايات المتحدة، خصوصاً في ضوء موقف مجلس الشيوخ الاميركي، هو إبرام صفقة السلام في الخليج على أرض أميركية وفي اطار التأثير الاميركي المباشر وليس في أوروبا وفي مدينة محايدة.. ومقر الامم المتحدة في نيويورك يبقى أميركياً أرضاً وتأثيراً ولا يقلل من هذا الواقع ان المنظمة هي لجميع دول العالم.

وعندما تبْلَغ الياسون انه لا مفر من نقل المفاوضات الى نيويورك جمع يوم الثلاثاء (13 أيلول - سبتمبر - 1988) الوزيرين طارق عزيز وعلي أكبر ولايتي لإبلاغهما ان الامين العام سيعلن نقل المفاوضات المباشرة الى نيويورك بحيث تُستأنف في مقر المنظمة الدولية يوم 22 أيلول (سبتمبر) 1988 وعلى أن تعود الى المقر الاوروبي في جنيف في وقت لاحق. وكان الاجتماع فاتراً كالعادة وكان بالنسبة الى الياسون انتكاسة خصوصاً ان الدبلوماسي السويدي لم يُعطَ فرصة لكي يجرب حظه.

وكان من الطبيعي ابلاغ الوزيرين بالأمر قبل أن يعلن الامين العام قراره. كذلك كان لا بد من اعطاء فرصة للوزيرين لكي يتشاور كل مع حكومته علماً بأن الحكومتين كانتا على يقين بأن المفاوضات ستُنقل الى نيويورك.

ثم أعلن الامين العام في وقت لاحق من ذلك اليوم خطوته. ولم تصدر ردود فعل ذات شأن على ذلك لأن العالم كان مشدوداً نحو العاصفة التي اثارها مجلس الشيوخ الاميركي ووسائل الإعلام الدولية المعادية للعراق وللعرب عموماً، ونحو قرار أعلنه رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات في مؤتمر صحافي عقده في مقر البرلمان الاوروبي في ستراسبورغ يوم الاربعاء 14 أيلول (سبتمبر) 1988 من خلال الزيارة التي تمت بدعوة من المجموعة الاشتراكية في البرلمان الاوروبي. وفي هذا المؤتمر أعلن عرفات أنه مستعد للاجتماع بأي مسؤول اسرائيلي على أن يُعقد

هذا الاجتماع في مقر الامم المتحدة ونحت اشراف مجلس الامن أو الجمعية العمومية للامم المتحدة أو في عاصمة أي دولة من الدول دائمة العضوية في مجلس الامن.

لكن اعلان الامين العام للامم المتحدة بأن المفاوضات العراقية - الايرانية المباشرة ستتقل الى نيويورك لم يكن معناه ان الامر تم عن قناعة وعن رضى الطرف العراقي الذي هو صاحب فكرة عقد المفاوضات في جنيف كما سبق أن أوضح لي طارق عزيز خلال لقائي به يوم الاول من ايلول (سبتمبر) 1988 في مقر الممثلة العراقية في جنيف. ثم جاءت الضجة الناشئة عن الحملة الاميركية على العراق لتجعل تواجد الوزير العراقي في نيويورك يوم 22 أيلول 1988 كما يقترح الامين العام غير ممكنة لأسباب أمنية.

ويوم الخميس 15 أيلول 1988 عاد طارق عزيز الى بغداد بعد رحلة دبلوماسية شاقة في سبيل مفاوضات بدأت متعثرة لأن النيات الايرانية كانت غير صافية وانتهت مرحلتها الثانية وهي المرحلة التي أخذها على عاتقه الدبلوماسي السويدي يان الياسون من دون نتيجة.

وكان واضحاً انه لا بد من خطة جديدة للمواجهة الدبلوماسية.. فكيف كانت هذه الخطة وما الذي حدث بعد جنيف وقبل نيويورك؟

بعد جنيف وقبل نيويورك

يوم عاد نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية العراقية طارق عزيز من جنيف الى بغداد كان قد تأكد ان الحملة الاميركية على العراق ظالمة وهدفها التشويه والتشهير.. وكان نقل المفاوضات الى نيويورك جزءاً من الحملة التي تستهدف مغازلة ايران.

وقبل عودة طارق عزيز كان هنالك تساؤل حول الاتهامات الاميركية في شأن الاسلحة الكيميائية التي قيل إن العراق استخدمها ضد عناصر كردية متمردة. ومحور هذا التساؤل هو: لماذا لا يكون هنالك توضيح رسمي من مصدر عسكري عراقي للأمر ولماذا الاقتصار على الرد عبر التعليقات والتظاهرات وبعض التصريحات من قبل المسؤولين السياسيين؟

ثم جاء التوضيح بشكل حاسم ومن الرجل الثاني في القيادة العسكرية وليس من خلال مصدر مسؤول في القوات المسلحة. وجاء بشكل مؤتمر صحافي وليس بصيغة تصريح. وتلك أمور لها دلالاتها. وفي هذا المؤتمر الذي عقده نائب القائد العام للقوات المسلحة وزير الدفاع الفريق عدنان خير الله يوم الخميس 15 أيلول (سبتمبر) 1988 واستغرق حوالي ثلاث ساعات أكد عدم استخدام القوات العراقية أي أسلحة كيميائية في عملياتها ضد العناصر الكردية المتمردة، موضحاً مسألة أساسية وهي "ان عمق المنطقة التي جرت فيها العمليات لا تتجاوز عشرة كيلومترات مما يعني ان استخدام مثل هذه الاسلحة غير مُجدٍ خاصة في المناطق الجبلية..." مشيراً الى "ان اربعة أخماس المجاميع التي عبرت الحدود ليس لها علاقة بالعملاء الاكراد وهربت خوفاً من العمليات العسكرية..." وقال مخاطباً رجال

الصحافة الذين حضروا المؤتمر الصحفي: "أرى أنكم لم تحضروا الى هنا بكلمات أو أقنعة غاز" ثم بدأ الرد على الاسئلة التي انهمرت عليه. وبالإضافة الى انه في رده أوضح بشكل غير مباشر ان العراق يملك الاسلحة الكيميائية إلا أنه لم يستعملها ضد المتمردين الاكراد لأسباب جغرافية. فإنه ألمح الى امكانية الاعتماد على الاشقاء العرب المقتدرين مالياً رداً على المقاطعة الاميركية الاقتصادية للعراق.

وهو هنا يعني دول الخليج. وكانت تلك المرة الاولى التي ترد فيها مثل هذه الإشارة ومن قيادي بأهمية الفريق أول عدنان خير الله.

واللافت ان هذا التوضيح من جانب وزير الدفاع العراقي حدث بعدما كانت بعض الاوساط الرسمية التركية أكدت عدم وجود أي أثر لإستخدام الاسلحة الكيميائية في صفوف الاكراد العراقيين الذين عبروا الحدود الى تركيا. وفي الوقت الذي كانت التظاهرات تحدث في مناطق عدة في العراق احتجاجاً على الموقف الذي اتخذته مجلس الشيوخ الاميركي من دون ان يرد احتمال بقطع العلاقات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة ويبلغ الرئيس صدام حسين ولي عهد الاردن الامير حسن في اتصال هاتفي مع الرئيس ان الاستجابة لقرار العفو كانت ملحوظة وأن أحد عشر ألف كردي استجابوا خلال يومين من صدور القرار.. في هذا الوقت كان متحدث باسم الخارجية الاميركية يعلن يوم الاثنين 12 أيلول (سبتمبر) 1988 انه لا يوجد ما يشير أو يدل على ان القوات العراقية استخدمت أسلحة كيميائية ضد المتمردين الاكراد وأن اللاجئين الاكراد الى تركيا من شمال العراق لا توجد عليهم آثار لإستخدام الاسلحة الكيميائية ضدهم، مضيفاً الى هذا التوضيح بعض العتب الموجه الى مجلس الشيوخ الاميركي ويتمثل بالقول ما معناه، انه ليس من الصواب توجيه اللوم للحكومة العراقية طالما انه لا توجد دلائل على اصابات بين الاكراد بالاسلحة الكيميائية. كما ان صحيفة "نيويورك تايمس" أشارت في رسالة خاصة بها من تركيا الى ان الاطباء الاتراك يجمعون على ان اللاجئين الاكراد كانوا يعانون من سوء التغذية وليس من الغازات السامة والاسلحة الكيميائية.

وعندما لاحظت تركيا ان حملة تشويه العراق والتشهير به مستمرة في الولايات المتحدة وأجهزة الاعلام المسائرة لإسرائيل أو المتأثرة بمصالح يهود أميركا وكيف أن مجلس الجامعة العربية في تونس أصدر في نهاية دورته العادية التسعين بياناً عبّر عن تضامن مطلق مع العراق^(*) فإنها وجدت نفسها مطالبة بموقف موضوعي أكثر وضوحاً وحسماً.. ومنذ تلك اللحظة بدأت مرحلة الوضوح والحسم في الموقف التركي حيث ان وزارة الخارجية أكدت مرة أخرى يوم الاربعاء 14 أيلول (سبتمبر) 1988، رداً على استفسارات المجموعة الاقتصادية الاوروبية التي قدّمها الى الوزارة بإسم المجموعة سفير اليونان لدى تركيا، براءة العراق من التهم المنسوبة اليه. وقالت الوزارة: "ان الخبراء الطبيين الاثراك الذين فحصوا اللاجئين الاكراد الفارين من العراق لم يجدوا اي دليل على استخدام العراق أسلحة كيميائية ضد الاكراد". وقالت الوزارة أيضاً: "ان الحكومة التركية تثق في أطبائها وأنها غير معنية بالادعاءات الاميركية وتؤكد من جانبها حقيقة ان العراق لم يستخدم الاسلحة الكيميائية، ومن ثم فهي لا ترى ضرورة لإيفاد بعثة تحقيق دولية (كما تريد

(*) خلاصة من البيان الذي أصدره مجلس الجامعة العربية في تونس يوم الثلاثاء 13 أيلول (سبتمبر) 1988: "قرر المجلس العمل على انهاء الحرب بين العراق وايران من خلال المفاوضات المباشرة وعلى أساس التطبيق الكامل لقرار مجلس الامن الدولي رقم 598 من اجل تحقيق سلام عادل ومشرف يضمن حقوق العراق وسيادته على اراضيه ومياهه وعدم التدخل في شؤونه الداخلية وضمان امن الخليج وحرية الملاحة فيه"

"وأكد المجلس وقوفه ضد كل المحاولات الرامية الى عرقلة تطبيق هذا القرار على حساب الحقوق الوطنية القومية العربية خاصة في ما يتعلق بالحقوق التاريخية في سيادة العراق على شط العرب بإعتباره الممر المائي الوحيد له على الخليج العربي ودعوة ايران في الوقت نفسه الى تجنب كل ما من شأنه عرقلة مسيرة السلام.

"وقرر المجلس توجيه التحية الى العراق لفوزه بالوصول الى فرض وقف لإطلاق النار والتوجه نحو السلام العادل والشامل من اجل صالحه وصالح الامة العربية...".

"ان المجلس يرى انه كان الاجدر بهؤلاء وبالبعض من الصهاينة أن يتذكروا - بدلاً من ذلك - ما تقوم به اسرائيل في كل يوم من قتل للاطفال والنساء والشيوخ من الشعب الفلسطيني وابعاد اعداد منهم الى خارج فلسطين وتهديم ونسف البيوت والاستيلاء ومصادرة الاراضي التي يملكها العرب الفلسطينيون.. ويعتبر مجلس الجامعة هذه الحملة الضالة والتي تستهدف تشويه الانتصارات العراقية والنيل من زهو الامة العربية بانتصاراتها على البوابة الشرقية، تدخلاً سافراً في شؤون العراق الداخلية بهدف التأثير على مفاوضات السلام بين العراق وايران والجارية حالياً في اطار الامم المتحدة.

واذ يعلن مجلس الجامعة عن استنكاره وادانته لهذه الحملة ليؤكد تضامنه الكامل مع العراق الشقيق ويجدد مساندته لجهوده الرامية للتصدي لهذه الحملة ودعم توجه العراق لاحلال السلام العادل والدائم في المنطقة"..

الولايات المتحدة) الى العراق. كما لا ترى ان ايفاد خبراء الى تركيا لفحص اللاجئين الاكراد يُعتبر اجراء ملائماً".

والى جانب هذا البيان الذي أصدرته وزارة الخارجية اهتمت الصحف الاميركية بالأمر ونشر بعضها تصريحات لأطباء في الفريق التركي الذي كشف على الاكراد ذكروا فيها أنهم لم يعثروا على أي اصابات بالاسلحة الكيميائية بين الاكراد. كما ان متحدثاً باسم الهيئة الدولية للصليب الاحمر أعلن ان بعثة المفوضية العليا للاجئين والهيئة الدولية للصليب الاحمر التي ذهبت (قبل اسبوع من التصريح) الى شمال غرب ايران في اذربيجان لم تلاحظ وجود اصابات بأسلحة كيميائية بين اللاجئين العراقيين الاكراد الذين زارتهم. وتزامن مع هذه التصريحات ومع البيان الثاني للخارجية التركية تدفق المزيد من الاكراد العائدين الى قراهم تجاوباً مع قرار العفو فكان ذلك بمثابة رد من نوع آخر على الحملة الاميركية التي استمرت تصاعد وتلقى موازنة من بريطانيا وألمانيا الغربية واليابان.

وأهمية صدور هذا الموقف من جانب تركيا انه يشكل تقاطعاً بين دولتين حليفتين، حيث ان الحلف الاطلسي يضم في عضويته كلاً من الولايات المتحدة وتركيا. ولكن تركيا تصرفت على اساس موضوعي، بمعنى ان علاقات الجوار تتطلب مراعاة الى أبعد الحدود فضلاً عن انها اذا هي تبنت الموقف الاميركي فمعنى ذلك انها تتعاطف مع فريق من الاكراد وهي لا تريد لـ "اللوبي اليهودي" تسجيل موقف لمصلحته في هذا الشأن.

وأخذت تركيا في الاعتبار أيضاً ان كل دول الخليج العربية لا تريد للاتهامات الاميركية للعراق أن تنعكس سلباً على محاولة تحقيق السلام العراقي - الايراني فتصرفت على هذا الاساس.

ولقد بدا واضحاً ان دول الخليج مستاءة بعدما عبّرت عن استنكارها لحملة الابتزاز الاميركية ضد العراق وطلبت من بعثاتها الدبلوماسية في الدول الكبرى أن تُعبّر عن هذا الاستنكار بصيغة ما. ثم انضمت مصر الى الاشقاء المستنكرين وهي خطوة بالغة الاهمية لما لمصر من تأثير لدى الدول الاوروبية والولايات المتحدة. وعكس لقاء تم في القاهرة يوم الثلاثاء 13 أيلول (سبتمبر) 1988 بين وزير خارجية

مصر الدكتور عصمت عبد المجيد والسفير الاميركي فرانك فيسنر مدى ضيق مصر من الحملة الاميركية على العراق. وفي هذا اللقاء قال عبد المجيد: "ان الاتهامات الاميركية للعراق خطيرة جداً وتتطلب أدلة دامغة" .. ورد السفير "ان الولايات المتحدة تأمل في المحافظة على علاقات جيدة مع العراق وأن مجلس الشيوخ الاميركي يملك أدلة في شأن استخدام العراق الاسلحة الكيميائية ضد الاكراد".

وعندما ذكرت صحيفة "الاهرام" يوم السبت 17 أيلول (سبتمبر) 1988 ان الرئيس حسني مبارك سيقوم في الاسبوع الاخير من الشهر بجولة سريعة تشمل بريطانيا وفرنسا وايطاليا وألمانيا الغربية كان واضحاً ان البحث في هذه الجولة لن يقتصر فقط على القضية التي هي محور أي تحرُّك يقوم به الرئيس مبارك ونعني بها الوضع الاقتصادي المصري وإنما سيشمل الازمة العراقية - الاميركية واثر نجاح المفاوضات العراقية - الايرانية على تصحيح مسار الوضع الاقتصادي في مصر من جهة والتطور الجديد في توجه منظمة التحرير الفلسطينية الذي عبّر عنه رئيس المنظمة ياسر عرفات في ستراسبورغ ويتمثل بأنه عرض للمرة الاولى اعترافاً ضمناً بإسرائيل. ومن وجهة نظر الرئيس مبارك ان هذه فرصة لا تعوّض بالنسبة الى الجميع: الدول العربية. اسرائيل. الدول الكبرى وبالذات تلك التي يقلقها أمن اسرائيل وبقاؤها.

ومن الجائز الافتراض ان الرئيس مبارك عندما التقى بالرئيس صدام حسين في بغداد يوم الخميس 8 ايلول (سبتمبر) 1988 تشاورا في أمور كثيرة يمكن أن يثيرها الرئيس مبارك في هذه الجولة، وإن طبيعة المحادثات التي أجراها الرئيسان والتطورات المستجدة أوجبت قيام الرئيس بالجولة الاوروبية السريعة التي ستزامن مع بدء الجمعية العمومية للامم المتحدة دورتها ومع انتقال المفاوضات المباشرة بين العراق وايران الى نيويورك.

وتجدر الاشارة الى انه بين زيارة اليوم الواحد التي قام بها الرئيس مبارك الى بغداد والزيارة الخاطفة التي ستشمل أربع دول أوروبية حدث ان بعث الرئيس المصري برسالة عاجلة الى الرئيس ريغان من المؤكد أنها صيغت في ضوء اللقاء بين الرئيسين مبارك وصدام حسين، وحدث أيضاً تطور جزئي على صعيد العلاقة

المصرية - الايرانية قد يشكل مدخلاً الى تحريك المفاوضات المباشرة عندما يتم استئنافها في نيويورك. ويتمثل هذا التطور بإفراج ايران عن 16 أسيراً مصرياً أفرجت عنهم السلطات الايرانية "استجابة لنداء انساني" من خوليو اندريوتي وزير خارجية ايطاليا التي ترعى مصالح مصر في ايران، وهم من اصل مجموعة من المصريين اعتقلتهم ايران عندما كانوا يصطادون الاسماك قبالة ساحل الكويت يوم 22 آب (اغسطس) 1988 وأودعتهم السجون. وقد تم نقلهم من طهران بطائرة نقل عسكرية ايطالية الى روما ثم تابعت الطائرة طريقها الى القاهرة. وروى هؤلاء الكثير عن معاناتهم داخل السجن في ايران وقالوا ان زملاء لهم صيادين أيضاً يبلغ عددهم 37 ما زالوا في السجن.

وكان الانطباع الذي ساد عقب استقبال الرئيس مبارك في القاهرة يوم الاربعاء 14 أيلول (سبتمبر) 1988 وزير الدولة للشؤون الخارجية في سلطنة عمان يوسف بن علوي ان الافراج عن الصيادين تم بسعي من سلطنة عُمان لكن الافراج تم تجاوباً مع "نداء انساني ايطالي". ويبدو أن السلطنة تبذل جهداً يستهدف الافراج عن المصريين الذين وقعوا في الأسر خلال تواجدهم في الجبهة العراقية. وعندما استقبل الرئيس مبارك الوزير العماني تبّلع منه ما يفيد بأن مسألة الاسرى المصريين ليست معقدة. ثم ألمح بن علوي الى الموضوع بعد الاجتماع مع الرئيس حيث قال: "ان مشكلة احتجاز المصريين في ايران هي مسألة في طريقها الى الحل". وكان بن علوي زار طهران يوم السبت 10 ايلول (سبتمبر) 1988 وبعدما وصل الى القاهرة في زيارة ليوم واحد قابل خلالها الرئيس مبارك وأدلى بالتصريح الذي تضمن إشارة الى موضوع الأسرى كان واضحاً ان مهمته في ايران تشمل المسعى العماني الذي يرى ان الافراج عن الاسرى المصريين يمكن ان يشكل مدخلاً جيداً لمعالجة موضوع تبادل الاسرى بشكل شامل بين العراق وايران. وأغلب الظن ان الرئيس مبارك عند لقائه بالرئيس صدام حسين كان يريد جملة أمور من بينها ان يعرف تصوره لهذا الامر. وعندما صرح نائب رئيس وزراء مصر وزير الخارجية المصرية عصمت عبد المجيد عقب وصول الصيادين الأسرى الى القاهرة من عمان بأن الافراج عنهم يشكل بادرة طيبة من جانب ايران، وأن الخطوة "مظهر من

مظاهر حسن النية ترجو مصر أن يتأكد ويتسع في الفترة المقبلة"... كان واضحاً أن المسعى العماني سيتواصل ومن دون أن يتحفظ العراق عليه.

على هامش كله كان الأمين العام للأمم المتحدة دي كويار يخطط للمرحلة المقبلة من المفاوضات المباشرة ومتى يُعقد اللقاء الأول بينه وبين الوفدين العراقي والایراني، خصوصاً أن الدبلوماسي السويدي الياسون الذي عيّنه دي كويار ممثلاً له في المفاوضات غادر جنيف يوم الخميس 15 ايلول (سبتمبر) 1988 الى نيويورك من دون أن يكون قد اتفق مع طارق عزيز الذي غادر الى بغداد وعلي أكبر ولايتي الذي غادر الى طهران على موعد الجلسة المقبلة في نيويورك. وبدل الاتفاق على الموعد وتحديده هنالك أكثر من تاريخ تم التداول في شأنه. الأمين العام يرى ان تتعقد الجلسة يوم 22 ايلول 1988 وطارق عزيز سبق أن أوضح في بيان انه يفضل ان يتم اللقاء في الاسبوع الاول من تشرين الاول (اكتوبر) 1988 وذلك لأسباب أمنية نتيجة للحملة الاميركية على العراق والعاصفة التي أثارتها في أكثر من مكان وإشترط طارق عزيز اضافة الى ذلك ان تعود المفاوضات مرة اخرى الى جنيف. اما علي أكبر ولايتي الذي اعتبر نقل المفاوضات مكسباً لبلاده فإنه غادر وهو يشدد على انه ما دام العراق مصراً على شروطه الداعية الى اعطاء أولوية الى قضية الملاحة في شط العرب والخليج فإن ايران تصر على البدء بإنسحاب القوات والتحكيم في مسؤولية الحرب.

ولمجرد وصوله الى نيويورك من جنيف بدأ الياسون التشاور مع دي كويار في الترتيب للمرحلة المقبلة من المفاوضات في ضوء تقويم مرحلة جنيف التي تبقى على رغم تعثرها خطوة ايجابية لأنها على الاقل حققت لقاء للمرة الاولى ووجهاً لوجه بين الطرفين.

ولقد صادف في نهاية اليوم الاخير لمرحلة جنيف ان كان وزير الدولة للشؤون الخارجية العراقي الدكتور سعدون حمادي يتحدث في موسكو مع وزير الخارجية السوفياتية ادوارد شيفاردنازده. وكان الدكتور سعدون أنهى قبل موسكو زيارة الى واشنطن في ظل أزمة حادة بين البلدين لكنها على رغم غيوم الازمة تمت، الامر الذي يعكس سعة صدر الدبلوماسية العراقية. ومن المؤكد أن ما قاله الرئيس صدام حسين يوم 11 ايلول (سبتمبر) 1988 في شأن رفض مقايضة دبابة سوفياتية بصفقة

مدافع اميركية كان موضع ارتياح السوفيات وانعكس ذلك بالتأكيد على اجواء المحادثات بين سعدون حمادي وشيفاردنازده الذي ناشد الجانبين العراقي والايرواني مواصلة المفاوضات المباشرة التي بدأت في جنيف يوم 25 أيلول 1988 موضحاً "ان الاتحاد السوفياتي سيبقى على اتصالاته مع العراق وايران وأنه ينبغي بذل كل ما من شأنه منع عرقلة عملية التسوية التي بدأت والحيلولة دون الارتداد الى الانشطة العسكرية...". ونقول ذلك مع الأخذ في الاعتبار أن اطمئنان السوفيات وارتياحهم لما فعله الرئيس صدام حسين لا يعني انه سيفريهم ويدفعهم نحو موقف اقوى الى جانب العراق لأن هؤلاء حساباتهم الدقيقة وبالذات بعدما باتت الزعامة معقودة لغورباتشوف.

ويبدو كلام شيفاردنازده بمثابة كلام وزير خارجية الدولة الكبرى التي تشعر ببعض الخشية من تجدد القتال في حال تعثر المفاوضات، علماً بأن تجدد القتال ليس أمراً سهلاً لأكثر من سبب، من بينها ان الذي سيبدأ القتال سيتحمل لوم العالم وسيفقد التأيد الذي يحصل عليه في الظرف العادي.

وعندما أذيع يوم الجمعة 16 أيلول (سبتمبر) 1988 ان الرئيس صدام حسين ترأس في ذلك اليوم اجتماعاً للقادة الميدانيين فإن شعوراً باليقظة انتشر في صفوف الناس داخل العراق يقابله شعور بالتنبه عند كل من سمع هذا النبأ الذي يعيد الالذهان الى أيام كان اطلاق النار مستمراً.

وكان هذا الاجتماع الذي جرى عقب المؤتمر الصحفي الذي عقده وزير الدفاع الفريق أول عدنان خير الله دعوة الى المزيد من الحذر.. هذا على رغم ان الاجتماع تم بينما موسم الهجرة المعاكسة الى الشمال من قبل الاكراد تجاوباً مع قرار العفو يزداد ازدهاراً وأن عمليات استقبال وإبحار البواخر من ميناءي أم قصر وخور الزبير تتواصل بما لا يدع مجالاً للشك بأن السلام يمكن ان ينتكس، مع ان الانباء الواردة من الجبهة سجلت بعض الاختراقات والتجاوزات من جانب ايران لقرار وقف اطلاق النار بل ان جسر المساعدات الجوي من قبل العراق الى السودان كان ما زال مستمراً ونقلت طائرتان عراقيتان يوم الجمعة 16 أيلول دفعة جديدة من المساعدات الى مطار الخرطوم.

وفي خطوة تؤكد مدى تعمّد الولايات المتحدة وبعض الاوساط والدول الاوروبية تصعيد الهجوم على العراق انتقد الناطق الرسمي باسم وزارة الخارجية التركية في اليوم نفسه الاتهامات الاوروبية الموجهة ضد تركيا بسبب اعلانها رسمياً عدم استعمال العراق الاسلحة الكيميائية ضد الاكراد الذين هربوا الى تركيا مؤخراً وقال: "ان هذه الحملة لا معنى لها وأنها مجرد محاولة للمساومة والابتزاز....".

وتعزيزاً للموقف التركي الذي أوضحته تبرعاً وبالتفصيل بريطانيا، والذي يستهدف تطوير عملية الابتزاز الدولية، أبلغ رئيس وزراء تركيا توغورت اوزال صحيفة رجال المال والاعمال الدولية "ول ستريت جورنال" في مقابلة اجرتها الصحيفة معه ونشرتها في اليوم الذي كان الرئيس صدام حسين مجتمعاً بالقادة الميدانيين ان بلاده لم تجد حتى الآن اي دليل مادي يعزز الاتهامات الموجهة الى العراق في شأن استخدام الاسلحة الكيميائية ضد المتمردين الاكراد. وفي اليوم نفسه قام اوزال بزيارة الى احد معسكرات اللاجئين الاكراد في منطقة "ديار بكر" ترافقه زوجته. وبعد لقاء مع الاقطاب بين هؤلاء اللاجئين وجّه طلباً من الدول الاوروبية ان تتحمل مع تركيا مسؤولية استقبال نصف هؤلاء اللاجئين أو تساهم مالياً بما من شأنه ان يفي بالغرض، مشيراً الى ان بلاده أنفقت ما يساوي اربعة ملايين دولار لإيواء اللاجئين وتقديم الغذاء لهم. كما ذكر أن الحكومة التركية لا تستطيع اعادة أي كردي الى العراق بالقوة. وكان واضحاً ان ما يقوله اوزال يشكل نموذجاً لفن الابتزاز التركي.

واللافت في كلام اوزال انه لم يشر من قريب أو من بعيد الى مسألة الاسلحة الكيميائية كما انه لم يشمل الولايات المتحدة في طلب المساعدة وإنما اقتصر الطلب على الدول الاوروبية. وكيف سيطلب من الولايات المتحدة بينما الحملة على العراق بدأت هناك وبينما مجلس الشيوخ يطالب بفرض عقوبات اقتصادية على العراق؟ ولكن مجرد تجاهل الولايات المتحدة من جانب اوزال من شأنه ان يزعج الادارة الاميركية. وهو أزعجها بالفعل حيث لوحظ انه بعدما أوضحت تركيا أكثر من مرة ونفت وجود اصابات بين الاكراد بالاسلحة الكيميائية، بدأت الاوساط التي تسعى لتنشيط الاتهامات ضد العراق تعمل على إلقاء ظلال على

الموقف التركي خصوصاً بعدما اهتمت بعض الصحف الاميركية بالموقف التركي وكتبت عنه. ولم يقتصر الامر على إلقاء الظلال وإنما شمل بعض النقد للمسؤولين الاتراك وكأنما مطلوب من هؤلاء تأكيد الاتهامات الاميركية بصرف النظر عما اذا كانت هذه الاتهامات صحيحة أو باطلة.

ثم دخلت اسرائيل على الخط لتؤكد أن الحملة الاميركية والموقف الذي اتخذه مجلس الشيوخ الاميركي هو بالتنسيق معها، أو إنه من أجلها، أو إنها من خلال جماعتها في مجلس الشيوخ تقف وراء الحملة. وفي الوقت الذي كان القائم بالأعمال العراقي لدى الامم المتحدة يبلغ الامين العام دي كويار يوم السبت 17 ايلول (سبتمبر) 1988 ان بلاده تعارض ارسال بعثة خبراء من الامم المتحدة الى العراق في مزاعم استخدامه للغازات السامة ضد المتمردين الاكراد كان وزير العدل الاسرائيلي ابراهام شارير يدلي في حيفا بتصريح يقول فيه: "انه يجب على اسرائيل اتخاذ التدابير الضرورية في الوقت المناسب. من أجل تدمير منشآت الغاز السام العراقية..".

ومن الواضح ان المسؤول الاسرائيلي يدعو في تصريحه هذا الى عمل عسكري ضد العراق. بل ان القيادة العراقية فسّرت الأمر على هذا النحو فأدلى وزير الاعلام العراقي لطيف نصيف جاسم بتصريح في اليوم نفسه قال فيه: "ان على المعنيين في الكيان الصهيوني عندما يطلقون التهديدات ضد منشآت اقتصادية عراقية بدعوى انها كيميائية أن يفهموا بوضوح التطورات التي حصلت منذ حزيران "يونيو" 1981 عندما ضربوا مفاعل تموز وحتى الآن، وعليهم ان لا يتوهموا ويضعوا أنفسهم في ورطة يدفعون ثمنها غالباً ان هم أقدموا على ضرب اي هدف داخل العراق. ونحن نعرف أن أحد أهم أهداف الحملة الاميركية ضد العراق اعطاء الغطاء الشرعي لإسرائيل للقيام بعمل أحق ضد العراق...".

ولم يقتصر امر اثاره موضوع الاسلحة الكيميائية على العراق وإنما فاجأت الخارجية الاميركية يوم الجمعة 16 ايلول (سبتمبر) 1988 العالم بتصريح أدلى به المتحدث باسم الوزارة تشارلز ريتمان قال فيه ان الولايات المتحدة أثارت مسألة تتعلق بإنتاج ليبيا أسلحة كيميائية بواسطة معدات استوردتها من اليابان وأنها على وشك الانتهاء من انتاج هذه الاسلحة بطاقة كاملة...

وأضاف المتحدث ان الولايات المتحدة وأعضاء آخرين في "المجموعة الاستراتيجية" .. بينهم اليابان سيتخذون خطوات في شأن الموقف الليبي. لكنه أوضح أن هنالك أعضاء لن يشاركوا في اتخاذ هذه الخطوات.

وقبل ان يعلن المتحدث ذلك لم يكن معروفاً ان هنالك كتلة دول اسمها "المجموعة الاستراتيجية". ثم أوضح في معرض اعلانه ان هذه المجموعة غير رسمية وأن هدفها التعاون في سبيل منع انتشار الأسلحة الكيميائية.

ولمجرد أن أدلى المتحدث بتصريحه اعلن الناطق الرسمي باسم الحكومة اليابانية ان حكومته تحقق في المعلومات التي قدمتها واشنطن واتهمت فيها إحدى الشركات اليابانية بأنها متورطة مباشرة في انشاء مصنع ليبي لإنتاج الأسلحة الكيميائية.

وعلى رغم ان الناطق نفى تورط الشركة المذكورة إلا أن وزارة التجارة الدولية والصناعة قررت من أجل تخفيف الانتقادات الأميركية المتزايدة لليابان حجب الموافقة مؤقتاً على تصدير معدات لصيانة مصانع تحلية المياه الى ليبيا التي ذكرت مصادر صحافية يابانية نقلاً عن مصادر رسمية أميركية ان ليبيا تستعمل هذه المعدات في صنع الأسلحة الكيميائية.

وبصرف النظر عما اذا كانت ليبيا تستفيد من هذه المعدات في مجالات عدة إلا أن توقيت الحملة الأميركية له مغزاه. وتبدو اثارة الموضوع كما لو أنها رد على التبدل الجذري في الموقف الليبي الذي كان مسانداً بقوة لإيران ثم بات أكثر اقتراباً من العراق. وعندما حانت فرصة الثأر من هذا التبدل أخرجت الولايات المتحدة، التي لا تحمل في الاصل مشاعر طيبة نحو الحكم الليبي، "الورقة الكيميائية" وتعاملت معها كإتهام وليس كإحتمال.

ومع ان العراق يفضل عادة توضيح أمور خاصة به من خلال الاتصال المباشر وليس عن طريق طرف ثالث، إلا أن الخصوصية التي تتسم بها العلاقات العراقية - المصرية والتي وصلت الى حد التنسيق في قضايا كثيرة باتت تسمح للدبلوماسية المصرية بأن تقوم لدى الولايات المتحدة والدول الأوروبية بأدوار تجمع بين التوضيح والتوسط، وأحياناً بإبلاغ رسالة ما وتبليغ رد عليها. وخشية ان تصل الحملة الأميركية ومعها حملات غير ودية من بعض الدول الأوروبية، في شأن

الادعاء بأن العراق إستعمل أسلحة كيميائية ضد متمردين من الاكراد، الى نقطة تصبح فيها القطيعة امراً لا مفر منه.. فإن العراق تجاوب مع رغبة مصرية في أن يتولى الرئيس مبارك التوضيح من دون أن يوقف (أي العراق) التوضيح بأسلوبه وعبر الاتصال المباشر.

ومن هذه الزاوية يمكن النظر الى الزيارة التي قام بها طارق عزيز الى القاهرة يوم الاحد 18 أيلول (سبتمبر) 1988 حاملاً رسالة الى الرئيس مبارك من الرئيس صدام حسين. وقبل أن يغادر وزير الخارجية العراقية بغداد الى القاهرة كان حضر الاجتماع المشترك لمجلس قيادة الثورة والقيادة القطرية لحرب البعث الحاكم وشرح للمجتمعين بالتفصيل ما حدث في مفاوضات جنيف.

وطبقاً للتصريح الذي أدلى به وزير الثقافة والاعلام لطيف نصيف جاسم في اليوم نفسه وحذر فيه اسرائيل من الاعتداء على العراق، فإن هذا الامر كان أيضاً مرتبطاً بزيارة طارق عزيز الى القاهرة، وكان أيضاً جزءاً من القضايا التي ناقشها الاجتماع المشترك لمجلس قيادة الثورة والقيادة القطرية لحزب البعث برئاسة صدام.

والقول بان تصريح وزير الإعلام العراقي مرتبط بزيارة رفيقه وزير الخارجية الى القاهرة يستند الى ان اسرائيل تهدد بعمل عدواني ضد مواقع داخل العراق تدّعي انها مركز الأسلحة الكيميائية. وما دامت تهدد فإنها قد تنفذ العدوان، وفي مثل هذه الحال فإن التنفيذ سيضع الرئيس مبارك في موضع حرج خصوصاً ان العدوان يتم وسط أزمة حادة بين العراق والولايات المتحدة.

ولو ان العدوان الاسرائيلي، إستهدف طرفاً عربياً آخر غير العراق لكان من السهل على مصر الاكتفاء بتسجيل موقف يميل الى المجاملة، لكن العراق هو العمق البشري لمصر فضلاً عن أنه السفينة التي عبرت بمصر مسافة شاسعة نحو البر العربي حيث بات تقبل الدول العربية عودة مصر أمراً واقعاً. ومن قبل حدثت حالات اعتداء اسرائيلية على الفلسطينيين ولم تتأثر العلاقة المصرية - الاسرائيلية الى درجة القطيعة. وحدث عدوان أميركي على ليبيا فإتخذت مصر موقف الحياد بالنظر الى ان مواقف العقيد القذافي نحو مصر كانت في استمرار حادة وغير ودية وهجومية بشكل عام.

ومن المؤكد أن الموقف العراقي الحازم والهادئ في الوقت نفسه يريح الرئيس مبارك ويساعده اذا كان يريد أن يقوم بمسعى لإطفاء حريق يمكن ان يشتعل في حقل العلاقات العراقية - الاميركية الذي هو في الاصل جاف بعض الشيء. ولو أن رد الفعل العراقي على الحملة التي قام بها اللوبي المتعاطف مع اسرائيل في مجلس الشيوخ الاميركي كان بحجم الضيق العراقي لما كان في استطاعته أن يقوم بأي مسعى أو أي دور. ومن الدروس المستفادة من الحرب ان السياسة تأخذ أحياناً من المبادئ.

وإلى ذلك يشكل التصريح الذي أدلى به طارق عزيز يوم السبت 17 أيلول (سبتمبر) 1988 الحلقة الالهة في حالة الارتياح التي نشير اليها ويشكل عنصر المساعدة العملي للرئيس مبارك الذي كان بعد لقائه بطارق عزيز أنجز أوراق جولة أوروبية. وفي هذا التصريح الذي أدلى به طارق عزيز لو كالة الأنباء العراقية والتي عممه بدورها على العالم قال: "لقد أكد العراق في كل المناسبات والاجتماعات الدولية التي حضرها خلال السنوات الماضية ومن ذلك اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة واجتماعات مجلس الامن التي شارك فيها بأنه يحترم كل أحكام القانون الدولي والاتفاقيات الدولية التي أجمع عليها المجتمع الدولي ومن ذلك بروتوكول جنيف عام 1925 الذي يحرم استخدام الاسلحة الكيميائية والغازات السامة وطرق القتال البكتريولوجي. كما ان العراق يحترم كذلك الاتفاقيات الاخرى في اطار القانون الدولي الانساني تجاه من يلتزم بتلك الاتفاقيات ويحترم المواثيق والعهود ككل لا يتجزأ كائناً من كان، وبصرف النظر عن الحملة المغرضة التي قامت بها جهات ودوائر معروفة في الولايات المتحدة وبعض الدول الغربية والتي سبق للمسؤولين العراقيين ان فضحوا دوافعها وأغراضها المقصودة وإزالة اي التباس ربما يكون قد نشأ نتيجة هذه الحملة المدبرة هذا التأكيد..".

واللافت في تصريح طارق عزيز عبارة "كائناً من كان" والفصل بين الولايات المتحدة كإدارة والولايات المتحدة كمجلس شيوخ. بل انه تفادى في خطوة ذكية ذكر اسم مجلس الشيوخ في تصريحه وإستبدله بـ "جهات ودوائر معروفة في الولايات المتحدة وبعض الدول الغربية".

وفي القاهرة كان استقبال الرئيس حسني مبارك لطارق عزيز ودياً الى درجة كبيرة وقد عكست هذا الود الصور التي التقطت خلال اللقاء وفي احداها بدا الرئيس مبارك يسير في اتجاه المكتب الذي تم فيه الاجتماع وقد وضع يده اليسرى على الكتف الأيسر لطارق عزيز. وكان الاثنان منشرحين وبدا وراءهما فاضل الشاهر رئيس الدائرة العربية في وزارة الخارجية العراقية وأحد قلائل في الوزارة يتابعون منذ سنوات وبأدق التفاصيل التطورات التي شهدتها مصر. وهو يفعل ذلك منذ أن عمل لبضع سنوات ملحقاً صحافياً في السفارة العراقية في القاهرة. وفي الصورة التي نشرتها الصحف المصرية عن اللقاء بدا الرئيس يستقبل بحرارة وزير الخارجية العراقي وبدا الاثنان منشرحين والابتسامة واضحة على وجه كل منهما.

وبعد لقائه بالرئيس لم يشر طارق عزيز الى انه يتناول مع الرئيس مبارك تطورات الازمة العراقية - التركية مكثفياً بالتحدث الى رجال الصحافة عن انه نقل الى الرئيس مبارك رسالة من الرئيس صدام حسين أكد فيها "تقدير شعب العراق وتقديره الشخصي لمصر شعباً ورئياً وحكومة لموقف التضامن مع العراق في مرحلة الدفاع المشروع عن سيادته وفي مرحلة صناعة السلام..."..

وقال أيضاً انه أطلع الرئيس مبارك على ما حدث في مفاوضات جنيف، ونفى ان تكون أطراف عربية مارست ضغوطاً على العراق لتقديم التنازلات لإيران خلال المفاوضات. وأضاف: "اننا نشعر بالسعادة والفخر لأن روح التضامن العربي التي كانت موجودة في مرحلة القتال لا تزال موجودة وقوية في مرحلة صناعة السلام. والذين يتحدثون عن ضغوط عربية على العراق انما يتحدثون عن آميات لن تتحقق بإذن الله...".

وبعد وصف الموقف المصري بأنه "تعبير صادق وعميق عن التضامن العربي" وقوله "ان العلاقات التي تربط مصر والعراق عميقة لأننا عملنا معاً وتضامنا معاً في مواجهة العدوان ونعمل الآن معاً وتضامناً ونشاور في مرحلة صناعة السلام" تطرّق الى الموقف الإيراني فقال: "ان الإيرانيين احتاجوا الى عشر سنين لكي يكتشفوا انهم يعيشون في القرن العشرين، واحتاجوا الى ثماني سنوات لكي يكتشفوا ان القرار 598 ملزم ولا بد من قبوله وربما يحتاجون الى بضعة أسابيع لكي يكتشفوا ان

مفاوضات السلام ليست لعباً وليست مراوغة وإنما هي مسؤولية ينبغي على كل طرف أن يضع التزاماته مقابل التزامات الطرف الآخر على وجه دقيق ومتوازن...".

وعلى رغم ان العراق أحاط مصر وبعض الدول العربية التي تشكل العمق الأكبر الأكثر تعاطفاً مع الموقف العراقي بتطورات المفاوضات العراقية - الإيرانية المباشرة في جنيف سواء من خلال الخارجية في بغداد أو من خلال مندوبي هذه الدول لدى المقر الأوروبي للأمم المتحدة في جنيف، إلا أنه عندما يكلف الرئيس صدام حسين وزير خارجيته، ولجورد أن استمعت القيادة العراقية منه لتقرير مفصل عما دار في جنيف، بالتوجه الى هذه الدول، فهذا يعكس الحرص على التنسيق وعلى اختصار الاستفسارات من جهة ومحاولات التشويش الإيرانية من جهة أخرى. بل قد يجوز القول ان الرئيس صدام قال لطارق عزيز ما معناه: ها انا استمعنا اليك يبقى أن تُطلع شخصياً اصدقاءنا وحلفاءنا.

وفي العادة ان الرئيس صدام عندما تكون هنالك جولة توضيح يقوم بها مبعوثون من قبيله فإن المحطة الاولى تكون المملكة العربية السعودية، لكن بالنسبة الى جولة التوضيح الخاصة بمفاوضات جنيف فإنها انقسمت الى زيارة قام بها طارق عزيز الى القاهرة ثم جولة بدأت بالسعودية وشملت الكويت والبحرين واليمن والاردن. اما دولة الامارات وسلطنة عُمان فقد زارهما في وقت لاحق مبعوثاً من الرئيس صدام وزير الثقافة والإعلام لطيف نصيف جاسم. ولعل الازمة الاميركية - العراقية والتهديدات الاسرائيلية هي التي جعلت زيارة القاهرة تتم أولاً.

وبدا لافتاً ان اي تشاور مباشر بين العراق وليبيا لم يحدث وبالذات في شأن حملة اللوبي المتعاطف مع اسرائيل في مجلس الشيوخ الاميركي ضد العراق. لكن عدم التشاور لم يمنع العقيد معمر القذافي من الإدلاء يوم الاحد 18 أيلول (سبتمبر) 1988 بتصريح لوكالة الانباء الليبية يقول فيه: "ليس أمام ليبيا إلا الوقوف بكل حزم مع العراق الشقيق ضد الولايات المتحدة التي لا يُعقل ولا يُصدق احد في العالم انها تلوح بتهديداتها المبتذلة تعاطفاً مع الاكراد.. ان الدوافع الاميركية مفضوحة. فالولايات المتحدة مغتظة جداً من انتهاء حرب الخليج وخائفة جداً على مصير قاعدتها المتقدمة اسرائيل...".

ولقد تعامل العراق مع هذا التصريح بطريقة أخذ العلم والخبر من دون التعميم الرسمي له وذلك لإعتبارين: الاول هو أن موقف العراق الاحتجاجي من الحملة الاميركية أقل حدة بكثير من الاستنكار الليبي، فضلاً عن ان العراق مّيز بين موقف للحكومة الاميركية وموقف يتخذه بعض اعضاء مجلس الشيوخ، بينما العقيد القذافي يهاجم الولايات المتحدة كدولة وكسياسة. أما الاعتبار الثاني فهو أن العقيد القذافي أورد في تصريح كلاماً لا يقره العراق ويتمثل في قوله: "ان تأييدنا الحازم للعراق ضد اميركا لا يعني اي تراجع عن موقفنا الثابت بتأييد الاكراد وحقهم في تقرير مصيرهم...".

وتجدر الاشارة الى ان هذا التصريح للعقيد القذافي جاء وسط تأكيدات رسمية اميركية بأن ليبيا على وشك انتاج أسلحة كيميائية بكثافة. والى ذلك تصرف العراق على اساس ان يكون رد فعله محسوباً ازاء موقف اللوبي المتعاطف مع اسرائيل في مجلس الشيوخ، وهو إعتبر احتجاج الخليجيين ومصر على هذا الموقف كافياً من اجل احتواء الازمة التي حوصرت الى حد ما بعد التصريح الذي أدلى به طارق عزيز يوم السبت، 17 أيلول في شأن الالتزام بتحريم استخدام الاسلحة الكيميائية وبعد تزايد الشهادات الدولية التي تؤكد أن العراق لم يستخدم الأسلحة الكيميائية ضد العناصر الكردية المتمردة وبعد تواصل عودة الاكراد الى العراق مستفيدين من العفو الذي أعلنه الرئيس صدام حسين.

وبدا رد الفعل المحسوب واضحاً في المؤتمر الصحافي الذي عقده طارق عزيز في بغداد بعد عودته من القاهرة وقبل توجهه الى السعودية لبدء جولته التي شملت الكويت والبحرين واليمن والاردن. وفي هذا المؤتمر الذي حضره عدد من المراسلين والمندوبين العرب والأجانب اثار بعض الصحافيين موضوع الازمة الاميركية - العراقية فأجاب "ان خضوع الادارة الاميركية للضغط التي يمارسها اللوبي الصهيوني في مجلس الشيوخ الاميركي من شأنه ان يعود بآثار سلبية على العلاقات بين الولايات المتحدة والعراق. واذا خضعت الادارة الاميركية لحملة مجلس الشيوخ واللوبي الصهيوني فسيكون لذلك أثره الضار على العلاقات. أما اذا حافظت الادارة على العلاقات الطيبة التي بدأت قبل عدة أعوام فنحن من جانبنا سنرد بالمثل...".

ومثل هذا الكلام كان موجَّهاً في الدرجة الاولى الى الولايات المتحدة لكي ينقله الصحفيون والمراسلون الاجانب الى الصحف والوكالات والاذاعات ومحطات التلفزيون الاجنبية. كما ان هذا الكلام هو من النوع الذي يُرضي طارح السؤال. وعلى رغم ان الجواب كثير الاتزان إلا أن القيادة العراقية وفي اطار رد الفعل المحسوب لم تورد هذا الكلام في وسائل الاعلام الرسمية واكتفت بنشر السؤال والجواب في شان الحملة الاميركية ضد العراق على النحو الآتي:

السؤال: ما هي التحركات السياسية التي قام بها العراق ازاء اتهام العراق باستخدام الاسلحة الكيميائية وهل ان لهذا الموضوع تأثيراً على المفاوضات بين العراق وايران؟

جواب طارق عزيز: أهم تحرك قمنا به هو وجودكم في العراق.. فأنتم عين للعالم. وجئتم لهذا البلد وذهبتم الى منطقة كردستان والتقيتم الناس هناك وشاهدتم الحقائق على الطبيعة.. ونحن واثقون من انكم ستتقلون ما شاهدتموه كما هو لكي يتم دحض الادعاءات الكاذبة التي روجت عن موقف الدولة ازاء شعبنا الكردي في كردستان، كما شعرنا ان هذه الحملة المدبرة والمقصودة استهدفت التأثير على المفاوضات في جنيف. ونلاحظ انه بعدما بدأت المفاوضات بأيام بدأت هذه الحملة. والمقصود تشويه موقف العراق ووضع العراق في جو من الضغط. ولكي أكون واضحاً قلت ان الدول لم تمارس ضغطاً على العراق ونحن لن نقبل بأي ضغط، لكن الاطراف التي كانت وراء هذه الحملة أرادت أن تخلق مناخ ضغط على العراق من خلال هذه الحملة التي أدت الى تشجيع الايرانيين على التعنت في موقفهم غير المنطقي وغير القانوني...".

والذي نلاحظه ان رجل الدبلوماسية العراقية من خلال الجواب كما نشرته صحيفة "الثورة" الناطقة باسم الحزب الحاكم في العراق بتاريخ 21 أيلول 1988، لم يأت على ذكر الولايات المتحدة على الاطلاق بل انه لم يأت على ذكر مجلس الشيوخ الاميركي واللوبي الصهيوني في هذا المجلس كما جاء في الرد الذي نقله المراسلون والصحافيون عن طارق عزيز. وبلغت التعامل الدبلوماسية ان حجب عبارة أو اسقاط كلمة أو حذف مقطع أو الغاء اجابة.. ان هذه الامور تؤخذ في

الاعتبار، بمعنى ان الطرف المعني (وهو هنا الولايات المتحدة) يتوقف أمام تجاوز وزير الخارجية العراقية للأمر وعدم تسجيل اتهام وتحذير بشكل رسمي.

وإلى ذلك ان الرد المحسوب بدقة لطارق عزيز أتى بعد بضعة ايام من الحملات الاعلامية من جانب العراق وبعد تظاهرات استنكارية في اليومين الاولين لقرار مجلس الشيوخ الاميركي الذي يوصي بفرض العقوبات الاقتصادية على العراق. وقبل يوم من المؤتمر الصحفي لطارق عزيز والذي سبقه التصريح الذي تضمن التزام العراق باحترام الاتفاقيات التي تحرم استخدام الاسلحة الكيميائية وصلت الحملة عبر التعليقات التي تنشرها الصحف العراقية الى ذروتها، وإلى حد أن صحيفة "الثورة" كتبت تقول "ان جميع سجلات النضال في العالم وكل حركات التحرر تناضل وتحارب الظلم والطغيان الاميركي" وأن صحيفة "الجمهورية" كتبت تقول "ان أميركا دأبت طوال سنوات كثيرة على تخويف الشعوب وارهابها والضغط على حكوماتها.. وأن واشنطن وتل أبيب ولندن وطهران تتحرك بحقد أعمى في محاولة دنيئة حقيرة للتشويش على الانتصارات التي حققها العراق ولنسف جهود السلام المتمثلة في المفاوضات العراقية - الايرانية للوصول الى تطبيق سليم كامل وشامل لقرار مجلس الامن 598... ولقد فشل الحلف العدواني الشرير عسكرياً بكل أدواته الحربية ولم يستطع أن ينال من أرض العراق وكرامة العراقيين". كما ان الحملة وصلت الى حد أن هذه الوسائل فتحت ملف التمييز العنصري في اميركا حيث قدّم تلفزيون بغداد برنامجاً استثنائياً يتم بثه كل ليلة ويتضمن وثائق وأفلام عن التمييز العنصري في اميركا والاضطهاد الذي تعانيه الاقليات القومية فيها ومصادرة حقوق الانسان اضافة الى العمليات العسكرية الوحشية التي تشنها اميركا ضد الشعوب الاخرى.

ومن المؤكد أن كلام طارق عزيز في المؤتمر الصحفي والذي كان تجميداً لهذه الحملة الإعلامية أو اسدال الستار عليها أحدث بعض الارتياح في الاوساط السعودية والكويتية، حيث ان الدولتين تجدان في تصاعد أزمة بين العراق وأميركا عبئاً اضافياً على اعباء الوضع السياسي الثقيل في الاصل نتيجة لتعثر المفاوضات المباشرة في جنيف.

ومن المهم التوضيح ان الكلام الذي قرأه العراقيون لطارق عزيز في المؤتمر الصحافي الذي عقده ونشرته الصحافة العراقية كان اول شرح رسمي لما جرى في مفاوضات جنيف، وإن كان هؤلاء ممن قرأوا المقابلة الصحافية التي أجريتها مع وزير الخارجية العراقية يوم الاول من ايلول (سبتمبر) 1988 ونشرتها مجلة "التضامن" في عددها الصادر يوم الاثنين 5 أيلول وقفوا على تفاصيل كثيرة عن اجتماعات جنيف حيث ان المقابلة كانت كما لو أنها مؤتمر صحافي طويل غطى جوانب كثيرة من أجواء المفاوضات.

ومن هنا يجوز الافتراض انه بعدما أطلع طارق عزيز الرئيس صدام حسين وأعضاء القيادة على ما جرى في جنيف ثم أطلع الرئيس حسني مبارك وبعض القادة العرب، كان لا بد من ان يتولى شخصياً الحديث حول اجواء مفاوضات جنيف للعراقيين الذين يتطلعون الى معرفة ما حدث واستخلاص ما يمكن ان يحدث فكان المؤتمر الصحافي.

ولقد لفتت نظري وأنا أقرأ تفاصيل المؤتمر كما أوردته الصحف العراقية عبارات لم ترد خلال المقابلة التي أجريتها مع طارق عزيز في جنيف مثل "نحن نقول للايرانيين انهم ليسوا أحراراً في أن يقتلوا الاتفاقيات عندما يشاءون وأن يخرجوها من القبور عندما يشاءون" و"ان الاتفاقيات عندما تُعقد بين الامم وبين الدول إما أن تُحترم وإلا فعلى الدول ان تفتش عن صيغ جديدة للعلاقات في ما بينها" و"أنا أحذر الايرانيين وقد حذرتهم في جنيف وقلت لهم: اذا كنتم تتوهمون ان في استطاعتكم ان تستخدموا مسألة تنظيف شط العرب كورقة للضغط على العراق فللعراق ألف ورقة ضغط يمارسها ضدكم..."

كيف لفت نظري سؤال وجواب محورهما سوريا..

كان السؤال: هنالك مصلحة اسرائيلية وسورية مشتركة لعرقلة المفاوضات المباشرة بين العراق وإيران فإلى اي حد ممكن ان يؤثر ذلك على سير المفاوضات؟

وكان الجواب هنالك مصلحة اسرائيلية واضحة في ان لا تنتهي الحرب بين العراق وايران. وقد بذلت اسرائيل والصهيونية العالمية كل ما في وسعها من

امكانات مادية وسياسية واستخبارية لإطالة أمد الحرب. والعلاقات الاسرائيلية الصهيونية - الايرانية في هذا الصدد معروفة للجميع. ولكن الذي حصل أن حليف اسرائيل، أي النظام الخميني، سقط في الحلبة أي أنه هزم عسكرياً... ايران لم تقبل بالسلام نتيجة القناعة بالسلام وإنما هُزمت في الحرب فقبلت بالقرار 598 كطوق نجاة لها من الهزيمة الساحقة. لذلك فإن النظام الايراني حتى الآن لم يعزم عزمًا أكيداً على تحقيق سلام شامل ودائم مع العراق وقد عبّر عن نزعته هذه في موقفه غير المنطقي وغير القانوني في مفاوضات جنيف. وبالتأكيد فإن اسرائيل تقف خلف هذا الموقف الايراني لأن اسرائيل ليس من مصلحتها استتباب الامن والسلام والاستقرار في كل المنطقة وخاصة بين العراق وايران...".

أما لماذا لفت النظر فلأن السائل أشار "الى مصلحة اسرائيلية وسورية مشتركة لعرقلة المفاوضات" ولأن طارق عزيز لم يشر الى سوريا وقال "هناك مصلحة اسرائيلية.." وأكمل تحليله. ومثل هذا الامر لا بد متصل بحسابات موضوعية خصوصاً في مرحلة السعي لتثبيت السلام الدائم والشامل بين العراق وايران أو لإنجاح مسعى خليجي معين في اتجاه سوريا.

وبقدر ما ان العراقيين والخليجيين والعرب عموماً ارتاحوا لما اشار اليه طارق عزيز في المؤتمرات الصحافية وفي التصريحات واللقاءات لأنه أوضح لهم في اجاباته وتحليله أموراً كثيرة حول المرحلة الاولى من المفاوضات المباشرة، فإنهم كانوا تواقين لمعرفة ما الذي سيحدث بعد الآن. وفي المؤتمر الصحافي الذي عقده في بغداد والذي نحن في صددده قال: "ان الاعتراض على نقل المفاوضات المباشرة الى نيويورك له أكثر من سبب بينها ان الوفد العراقي غير مستعد أن يُجري مفاوضات في مدينة فيها حملة ظالمة على العراق". وأضاف الى ذلك قوله: "نحن قَبِلْنَا تلبية دعوة الامين العام للذهاب الى نيويورك للقاء به ولإجراء جلسة عمل واحدة احتراماً للامين العام وتقديراً لرغبته في ان يلتقي بنا أثناء انشغاله بأعمال الجمعية العامة. سنذهب في الاسبوع الاول من تشرين الاول في الوقت الذي يحدده.. ولكن الوفد العراقي غير مستعد لمواصلة المفاوضات المباشرة في نيويورك للأسباب التي يَبْنِيها وهي أسباب باقية ولا تتغير في موقفنا...".

وابتداء من يوم الاثنين 19 أيلول (سبتمبر) 1988 أدخل الرئيس صدام حسين على الصراع العراقي - الايراني بشكل خاص والصراع العربي - الايراني بشكل عام أمراً لم يكن في الحسبان أن يصبح وارداً وبهذه السرعة.. ومن شأن هذا الامر أن يجعل الجولة المقبلة من المفاوضات العراقية - الايرانية تتحرك بشكل أفضل سواء عند انعقاد الجلسة الواحدة في نيويورك التي أشار اليها طارق عزيز، أو الأكثر من جلسة اذا سارت التطورات في هذا الاتجاه أو عادت المفاوضات الى المكان الذي بدأت فيه.. وهذا ما يتمناه العراق لأسباب جغرافية وأمنية.

وقد يكون هذا الامر هو ورقة الضغط العراقية الأهم بين الألف ورقة التي أشار اليها طارق عزيز أو إنه من حيث الأهمية يساوي ألف ورقة ضغط في الوقت نفسه. ما هو هذا الامر؟

إنه تغيير مجرى شط العرب.

وكانت الإشارة الاولى الى ذلك قد تضمنها نبأ تلقته وكالة الانباء العراقية من القصر الجمهوري وهو من 64 كلمة ويقول بالنص: "ترأس السيد الرئيس المهيب الركن صدام حسين القائد العام للقوات المسلحة اجتماعاً لعدد من القادة العسكريين، وتمت خلال الاجتماع دراسة امكانية تغيير مجرى شط العرب. كما تمت دراسة امكانية تسريع بعض وجبات المكلفين والاحتياط على مراحل ما لم يطرأ طارئ في الحالة العسكرية. وحضر الاجتماع الفريق الاول الركن عدنان خير الله نائب القائد العام للقوات المسلحة وزير الدفاع والسيد حسين كامل وزير الصناعة والتصنيع العسكري...".

وكان لهذا النبأ وقع المفاجأة الكبرى.

تغيير مجرى شط العرب؟

أغلب الظن ان الفكرة لم تكن لترد كإحتمال قابل للتنفيذ لو أن ايران ترضي التعايش وتوافق على السلام الدائم والشامل.

وأغلب الظن ان الرئيس صدام ما كان لي طرحها لو لم تكن اكتملت الدراسات الهندسية التي تؤكد امكانية تغيير مجرى الشط. ذلك ان طرح مثل هذه الافكار الكبرى بصيغة المناورة ليست من طباع الرئيس صدام.

ولماذا لا تكون ممكنة ما دام الاجداد أنجزوا أعمالاً استغرق إنجازها أكثر مما يستغرقه تغيير مجرى الشط من الاهرامات في مصر الى حدائق بابل المعلقة الى عشرات القصور والقلاع والمنارات في أكثر من دولة؟

وعلى رغم انشغالنا بمتابعة أبعاد الخطوة المفاجئة التي أنجزتها اسرائيل وهي اطلاقها يوم الاثنين 19 أيلول (سبتمبر) 1988 أول قمر صناعي تجسسي من شأنه أن يلتقط صوراً لكل المواقع العسكرية العربية من المحيط الى الخليج ومن دون الاعتماد على الاقمار الاميركية.. انه على رغم انشغالنا ككتاب وصحافيين بهذه الخطوة الاسرائيلية المفاجئة فإن ما أعلنه الرئيس صدام حسين في شان تغيير مجرى شط العرب إستمر يشكل علامة استفهام كبرى. وفي البداية كما من الصعب معرفة تفاصيل حول الامر ثم بدأنا نبحث ونستقصي ونتتظر ما سيقوله الرئيس صدام شخصياً في هذا الشأن.

واللافت انه قبل ان يعقد الرئيس صدام الاجتماع الذي ناقش فيه مع القادة العسكريين امكانية تغيير مجرى شط العرب، كان أنجز في الاجتماع المشترك لمجلس قيادة الثورة والقيادة القطرية لحزب البعث الذي تم عقده يوم الاحد 18 أيلول 1988 والاستماع خلاله الى تقرير طارق عزيز عن مفاوضات جنيف، اختيار موقع بناء صرح القادسية بصورته النهائية، اي القصر الجمهوري الجديد. واستناداً الى الاوصاف التي سيتميز بها الصرح، وكان الرئيس صدام شخصياً أشار الى جوانب منها قبل ان تبدأ معركة تحرير الارض بدءاً من الفاو، فإن الذي يستطيع انجاز الصرح وبالفرة الزمنية التي لن تكون طويلة لا يصعب عليه تغيير مجرى شط العرب.

كذلك ان الرئيس صدام كان يعبر عن ثقة كبيرة بأن النصر الذي تحقق يجعله لا يتردد عن تنفيذ انجازات لها صفة الاعمال الخارقة بحيث يمكن ان تكون اضافة جديدة الى عجائب الدنيا السبع. ولقد لمس وفد النساء العربيات الذي قابل الرئيس صدام يوم الاحد 18 ايلول هذه الثقة عندما استمعت عضوات الوفد الى الرئيس يؤكد هن بعض الامور التي تتعلق بأيام القتال الصعبة وظروف قرار مجلس الامن 598 والانتصار الذي قال عنه "انه يستحق احتفالاً لسنة كاملة بنفس قوة اليوم الاول في الاحتفالات"..

ومما قاله الرئيس صدام في شان قرار مجلس الامن الذي كانت المفاوضات المباشرة في جنيف حلقة متقدمة من حلقاته: "مع احترامنا للهيئات الدولية والمجلس الامن فإننا لم نذهب لنبكي عند مجلس الامن ونحن نعرف ما هي تأثيرات الهيئات الدولية وما هو ظرفها.. وبالمقابل رفعنا شعاراً هو نتحدى الايرانيين ان يجعلوا من العام 1988 عام الحسم. وعندما جاءتنا بعض الدول الاعضاء في مجلس الامن لتقول انها تريد أن تعمل لوقف اطلاق النار قلنا لهم لماذا سبع سنوات قتل والآن جئتم لعمل وقف اطلاق النار.. وقالوا لأن الايرانيين سوف يحتلون البصرة وربما يحتلون مناطق اخرى، وقلنا لهم وما لكم أنتم. البصرة اذا كنتم خائفين عليها نحن ندافع عنها.. وبعد ذلك لا سمح الله حتى لو سقطت البصرة في أسوأ الاحتمالات فالبصرة ليست كل العراق والبصرة ليست كل العرب وإن كانت احدى مدنها التي تشكل معاني خاصة في نفوسهم.. وحتى عندما يحتلون البصرة نقاتلهم بعد البصرة ونرجعهم الى خلف الحدود فاعملوا على انتهاء الحرب كحل نهائي ولا تأتوا الآن بالأعيب جديدة لوقف اطلاق النار..".

وهذا الكلام للرئيس صدام يُذكرنا بوجهة نظر الرئيس الجزائري الراحل هواري بومدين الذي كان رد فعله بعدما بلغه قبول عبد الناصر بالأمر الواقع في حرب 1967 مخافة أن يحتل الاسرائيليون مدن الضفة الغربية من قناة السويس، انه كان على عبد الناصر أن يواصل القتال حتى اذا وصل الاسرائيليون الى القاهرة التي سيضيعون فيها ويصطادهم المصريون مثل الطيور. وفي حينه بدا هذا الرأي للرئيس الجزائري الراحل مستغرباً ثم ها هو الرئيس صدام حسين يؤكد صوابية هذا التصور ويقول انه اذا سقطت البصرة نقاتلهم بعد البصرة.. وهكذا.

ومن الجائز القول انه عندما يفكر القائد بهذه الطريقة فإنه يضمن النصر بالحد الاقصى. ولو ان عبد الناصر إعتبر أن احتلال الاسرائيليين لبورسعيد والسويس وقطع الطريق الصحراوي بين هذه المدن والعاصمة ليس نهاية الحرب وإنما يجب ان تكون البداية لكانت ربما تحولت هزيمة 1967 الى انتصار وذلك من خلال استدراج اسرائيل الى العمق البشري المصري الهائل واستنزافها على مهل.

وإلى ذلك فإن الرئيس صدام أشار في حديثه مع الوفود العربية النسوية التي شاركت في كرنفال النساء العربيات بيوم النصر الى ضراوة القتال الذي استمر بعد المسعى الذي جاء به القلقون على سقوط البصرة وقال: "ان القتال كان مريراً وكان يسقط يومياً عشرات الالوف من الرجال من الطرفين لأن القتال دار على مساحة 5 في 7 كيلومترات.. كل جيوش ايران مع ما وفرناه من القدرات لمواجهة الايرانيين كانت على هذه المساحة الضيقة وكل النيران تنصب في هذا المكان.. واستمروا يقاتلون أشهراً وطلبوا نصف مليون مقاتل على هذه البقعة الصغيرة وعندما بدأت الجولة الثانية استرجعناها بثماني ساعات فقط..."

وهذه الاشارة من جانب الرئيس صدام الى حجم الخسائر البشرية تدعم ما قاله محللون غربيون في شان الارقام التي اشار اليها وزير الثقافة الايرانية حجة الاسلام محمد خاتمي يوم الاحد 19 ايلول (سبتمبر) 1988 وبدا كلامه كما لو أنه رد على ما ذكره الرئيس العراقي قبل يوم واحد في شأن الخسائر بأنها كانت بعشرات الالوف..

وفي تصريح بثته وكالة الانباء الايرانية قال حجة الاسلام خاتمي ان عدد الذين قتلوا خلال سنوات الحرب الثماني ضد العراق من الجنود والمتطوعين وحرّاس الثورة بلغ 123 ألفاً وأوضح أن حراس الثورة فقدوا 79644 شخصاً والجيش 35170 جندياً والدرك 7061 شخصاً ووحدات الاسناد والتموين 3075 واللجان الثورية 1006 أشخاص والشرطة 264 شخصاً. وقال أيضاً ان مصير 60711 شخصاً آخر يبقى مجهولاً. وأضاف ان عدد المدنيين الذين قتلوا في غارات الطيران العراقي وسقوط الصواريخ العراقية على المدن الايرانية بلغ 11 ألف شخص.

وعندما سألت وكالة الصحافة الفرنسية محللين عسكريين غربيين رأيهم في هذه الارقام التي أذاعها حجة الاسلام خاتمي قالوا "ان تقديرات الوزير الايراني متواضعة" ..

ومع ان الوزير الايراني لم يحدد عدد جرحى ايران في هذه الحرب إلا أن المحللين الغربيين يميلون الى الاعتقاد بأنه يصل الى 700 ألف جريح..

أما تقديرات الجهات العسكرية العراقية لعدد الايرانيين الذين قُتلوا خلال الحرب فتشير الى ان العدد يتراوح بين 800 ألف شخص ومليون.

واللافت في تصريح حجة الاسلام ختامي انه يشير الى ان الذين قُتلوا من أفراد حرس الثورة هم اكثر بكثير من الذين قُتلوا من افراد الجيش النظامي.. وإعلان ذلك قد يكون معناه ان رجال الحرس لم يقاتلوا كما يجب وأنه من أجل ذلك تم ابعاد وزير الحرس الثوري محسن رفيق دوست الذي كان هو ومحسن رضائي رئيس حرس الثورة الذي تم ابعاده أيضاً من أبرز مراكز القوى في الحكم الايراني وجيء بوزير جديد للحرس هو علي شمخاني. والذي يؤكد هذا الافتراض ان تعيين شمخاني تزامن مع تصريح حجة الاسلام ختامي، وأن التصريح حول عدد القتلى جاء بمجرد ان حدد الرئيس صدام حسين قبل بضع ساعات عدد القتلى بعشرات الالوف.

وهذا التعديل في الحكومة الايرانية أوحى بانه صدى لحملة الضغط التي استهدفت العراق من قِبَل اللوبي المتعاطف مع اسرائيل في مجلس الشيوخ الاميركي، وكان الإدعاء بأن العراق استعمل الاسلحة الكيميائية ضد عناصر متمردة من الاكراد هو عنوان هذه الحملة التي وصلت الى حد المطالبة بتطبيق العقوبات الاقتصادية على العراق.

ولقد ظهرت في الافق بوادر تبدل طفيف في الموقف الاميركي بعدما طالب وفد يمثل مجلس السفراء العرب يضم عميد السلك العربي سفير موريتانيا ولد داه وسفير الكويت الشيخ سعود الصباح ومندوب الجامعة العربية في واشنطن الدكتور كلوفيس مقصود مقابلة وزير الخارجية الاميركية جورج شولتز للبحث معه في مسألة العقوبات الاقتصادية التي يضغط مجلس الشيوخ من اجل فرضها على العراق. وكان هذا الوفد مسلحاً بالتصريح الذي أدلى به طارق عزيز في شان الالتزام بقوانين تحريم استخدام الاسلحة الكيميائية وكان موضع ارتياح بالغ من قِبَل الرئيس حسني مبارك الذي بدأ من جانبه سعياً مكثفاً لإحتواء الازمة العراقية - الاميركية.

وتم تحديد موعد للوفد بعد ظهر الثلاثاء 20 ايلول (سبتمبر) 1988 انما ليس مع شولتز. وقيل للوفد إن اللقاء سيتم مع نائب وزير الخارجية جون وايتهد. وخلال

اللقاء عبر الوفد باسم مجلس السفراء العرب في واشنطن عن القلق من الموقف الذي إتخذه مجلس الشيوخ متعمياً عدم تجاوب الادارة الاميركية مع قرار الكونغرس.

وفي رد اتسم بالمجاملة قال وايتهيد للوفد العربي: ان العلاقات الاميركية مع العراق تحسنت كثيراً خلال الاعوام الاخيرة وقد تعاوناً مع العراق من أجل التوصل الى وقف اطلاق النار في الحرب العراقية - الايرانية. أما في ما يتعلق بالاسلحة الكيميائية فإنها مسألة لا يمكن للولايات المتحدة أن تتساهل فيها ويجب ألا تتضارب مع اتفاقنا الكامل معكم حول تنفيذ القرار 598. ولكن الوفد العربي واجه وايتهيد بالنفي التركي وبالمعلومات التي ذكرها الصليب الاحمر الدولي وكلها تأكيد بأن الدلائل التي إستند اليها مجلس الشيوخ ليست متوافرة.

ولولا التصريح الذي كان طارق عزيز قد أدلى به لما كان للموقف الاميركي ان يتبدل بعض الشيء، ولكن هذا الموقف دعم المساعي التي قام بها مجلس السفراء العرب في واشنطن في أكثر من عاصمة. ونلاحظ ذلك من خلال قول وايتهيد للوفد العربي "ان تصريح السيد طارق عزيز ايجابي خاصة انه تضمن تعهد العراق بعدم استخدام الاسلحة الكيميائية ونحن نرحب بهذا التصريح وستسعى الادارة الاميركية لإلغاء القرار الذي تبناه الكونغرس وإن لم تتمكن من إلغائه فسنحاول تعديله في أسوأ الأحوال..".

وقد يجوز الافتراض انه لو شارك السفير السعودي الامير بندر بن سلطان بن عبد العزيز في الوفد العربي لكان ربما تم اللقاء مع وزير الخارجية وليس مع نائبه أو كانت نتيجة اللقاء أفضل من النتيجة التي حققها اللقاء الذي تم من دون ان يشارك فيه السفير السعودي الذي له شأن كبير داخل الادارة الاميركية وفي أوساط الكونغرس ووزارة الدفاع. ولكن ذلك لا يعني ان الامير بندر لم يمارس دوراً غير معن عنه أو ان المصلحة اقتضت عدم الكشف عن هذا الدور.

وتجدر الاشارة الى ان خطورة القرار الذي إتخذه الكونغرس ليست فقط في فرض العقوبات الاقتصادية على العراق وإنما في انه في الوقت الذي كانت ردود الفعل العربي التي تستنكر الموقف الاميركي تتوالى في هذه العاصمة أو تلك كانت صحيفة "واشنطن تايمس" تنشر في اليوم الذي استقبل فيه وايتهيد نائب وزير

الخارجية الاميركية الوفد الذي يمثل مجلس السفراء العرب ونقلاً عن أوساط أميركية رسمية ان مساعدين عديدين لوزير الخارجية جورج شولتز طلبوا من البيت الابيض رفع العقوبات التي تم فرضها على ايران في وقت سابق وذلك لإرغامها على التفاوض لتسوية حرب الخليج.

وهذا النبأ يعني انه قد تحدث صفقة بحيث انه مقابل عدم فرض العقوبات على العراق أو تعديل القرار الموضوع في هذا الشأن يتم رفع العقوبات عن ايران وتعليق العملية المسماة "ستونش" التي قررتها الولايات المتحدة عام 1985، وكانت تهدف الى منع ايران من الحصول على اسلحة من دول ثالثة وفرض حظر تجاري على هذا البلد بسبب رفض ايران وقف حرب الخليج وبدء مفاوضات مع العراق.

وإذا حدث ان رفعت الولايات المتحدة العقوبات المشار اليها بينما الحرب ما زالت واردة كإحتمال نتيجة نيات ايران غير الواضحة ونتيجة مماطلتها في مفاوضات جنيف، فهذا معناه ان الحكم الايراني سيسعى لإطالة وقف اطلاق النار والاستفادة من قرار رفع العقوبات في تدعيم صفوف قواته والاستعداد لجولة جديدة في ظروف مناسبة.

في اليوم نفسه صدرت عن الكونغرس الاميركي بادرة من شأنها أن تدعم بعض الشيء اتجاه تحقيق توازن بين الموقف من العراق والموقف من ايران. وما حدث ان مائة عضو من الكونغرس (مجلس الشيوخ ومجلس النواب) بعثوا برسالة الى الامين العام للأمم المتحدة دي كويار طالبوا فيها بالتحقيق في ما قالوا انه زيادة كبيرة في عمليات القتل السياسي في ايران في الآونة الاخيرة وإعلان نتائج ذلك التحقيق. وأشار الاعضاء المائة في رسالتهم الى بيانات المعارضين للحكم الايراني التي تحدثت عن اعتقال وقتل آلاف المواطنين.. وأضاف أعضاء الكونغرس قولهم: "نحثكم على ان تفعلوا كل ما في وسعكم لوقف عمليات الاعتقال والاعدام المستمرة وعلى ارسال بعثة الى السجون الايرانية وغرف التعذيب للتحقيق في هذه التقارير التي تكشف عن انتهاكات سافرة لحقوق الانسان..".

وما أحدثه لدى الادارة الاميركية التصريح الذي أدلى به طارق عزيز في شان الالتزام بالقوانين التي تُحرّم استخدام الاسلحة الكيميائية أحدثه أيضاً لدى الخارجية

البريطانية التي لم تقصّر هي ووسائل الاعلام البريطانية في ترويج الحملة الاميركية ضد العراق، ولقد لمس وزير الدولة العراقي للشؤون الخارجية الدكتور سعدون حمادي ذلك عندما عقد في لندن يوم الاربعاء 21 ايلول (سبتمبر) 1988 اجتماعاً في وزارة الخارجية مع وزير الخارجية السير جيفري هاو. ولكن وسائل الاعلام البريطانية لم تتح للدكتور سعدون حمادي الفرصة لكي يوضح ما فيه الكفاية أبعاد الحملة التي استهدفت العراق. ولو أتيح له ذلك، وهو المتحدث المتمكن، ان يظهر في التلفزيون البريطاني أكثر من الظهور الخاطف لكان استطاع اقناع قطاعات عريضة من الرأي العام بعدالة موقف بلاده.

وتجدر الاشارة هنا الى ان وسائل الاعلام البريطانية تجاهلت كل التصريحات والشهادات التي تنفي استعمال العراق للأسلحة الكيميائية. ومن المؤكد أنه لو أعطت هذه الوسائل حيزاً لشهادة ضابط دغماركي يعمل في القوات الدولية كما أعطت لتصريحات وشهادات ضد العراق لكان مثل هذا الامر يكفي لوقف الحملة على العراق بشكل نهائي. وأهمية شهادة الضابط الدغماركي انها محايدة وأن صاحبها أوروبي وأنه يعمل في المنطقة التي صدرت الادعاءات بأن العراق استعمل فيها الأسلحة الكيميائية. والضابط هو الكابتن هاستينغ الذي قال يوم الخميس 22 ايلول (سبتمبر) 1988 في مقابلة بثتها الاذاعة الرسمية في الدغمارك ان العراق لم يستخدم أسلحة كيميائية ومنذ إقرار وقف اطلاق النار في الحرب مع ايران. وأكد هاستينغ الذي يعمل في شمال العراق حيث يتولى مع مراقبين آخرين تغطية منطقة تبلغ مساحتها حوالي ستة آلاف كليومتر مربع (اي ثلثا مساحة لبنان) انه لم يلاحظ اي اثر للغاز في اجهزة الرصد المتطورة الموضوعة بتصرف الامم المتحدة. وقال الضابط الدولي الدغماركي "ان المعلومات التي وصلت الى الولايات المتحدة حول استخدام مثل هذه الغازات يجب ان تكون قديمة يعود تاريخها الى ما قبل وقف اطلاق النار".

وتزامنت شهادة الكابتن هاستينغ مع تصريح أدلى به في أنقرة رئيس وفد هيئة الصليب الاحمر الدولية برنار بيفرلي الذي زار مخيم سيلويي للاكراد التابع لمحافظة ماردين التركية ويضم عدة آلاف من الاكراد اللاجئين. وقال هذا المسؤول

الدولي في تصريحه: "بعد اجراء الاتصالات والبحوث في المخيمات وإجراء لقاءات مع العديد من المرضى الذين يرقدون حالياً في المستشفيات تم التأكد وبشكل قطعي من عدم وجود اي اصابات بالاسلحة الكيميائية بين صفوف الاكراد العراقيين. ان اغلب الامراض الشائعة هي التراخوما والاسهال وبعض امراض الحساسية وهذه امراض اعتيادية لا يوجد لها اية علاقة بالاسلحة الكيميائية...".

وإذا كانت كل هذه التأكيدات والتوضيحات وبالذات شهادة ضابط دماركي يجب ان يكون رأيه مقبولاً من الاوروبيين، وشهادة مسؤول في الصليب الاحمر الدولي يجب ان يكون كلامه موضع ثقة الاوروبيين والاميركان على حد سواء... اذا كانت كل هذه التأكيدات والتوضيحات لا تكفي فما الذي يجب ان يفعله العراق رداً على اللوبي المتعاطف مع اسرائيل داخل مجلس الشيوخ والذي استهدف تشويه السمعة العراقية؟

وقد يكون الرد على ذلك ان بناء علاقات جيدة مع اعضاء مجلس الشيوخ الاميركي أو اعضاء في هذا المجلس يبدو أمراً ضرورياً. وقد يكون ضرورياً أيضاً تطوير خطة بناء العلاقات التي بدأها نزار حمدون الذي تسلم منصب سفير العراق لدى واشنطن بعد التفاهم على اعادة العلاقات الدبلوماسية التي كانت مقطوعة بين البلدين. وقد سعى نزار حمدون في الفترة التي شغل فيها منصب السفير في واشنطن كي يصل الى مشارف مراكز القوة في الولايات المتحدة. وعندما حان قطف الثمار تم نقل الرجل الى بغداد وكيلاً لوزارة الخارجية. وفي ضوء معطيات كثيرة فإن بناء العلاقات مع بعض شيوخ أميركا ليس أمراً صعباً لانهم في معظمهم يمثلون تكتلات سياسية لها مصالح اقتصادية وتجارية. وما دام العراق هو أقرب في امكاناته الى السعودية منه الى مصر فإن استطاعة العراق وبالذات في مرحلة السلام استقطاب عدد من اعضاء مجلس الشيوخ الاميركي الى جانبه أو على الاقل تحييد هؤلاء، ومن هذه الزاوية يمكن النظر الى هذه الزيارة التي قام بها الى بغداد عضو مجلس الشيوخ غاري هارت الذي كاد يصبح مرشحاً مضمون النجاح عن الحزب الديمقراطي لرئاسة الولايات المتحدة ثم لم يحالفه الحظ كما يجب. ويوم السبت 24 أيلول

(سبتمبر) 1988 استقبال الدكتور سعدون حمادي في بغداد غاري هارت. ومن المؤكد ان هذا السناتور وجد أمامه رجل دولة يدعو الى التقدير.

وصحيح ان وطأة الحملة الاميركية على العراق انحسرت قليلاً إلا أن ذلك لا يعني انه تم صرف النظر عن العقوبات، بدليل انه في الوقت الذي كان سعدون حمادي يعلن بعد انتهاء زيارته الى لندن يوم الجمعة 23 أيلول (سبتمبر) 1988 ان الولايات المتحدة تراجعت عن الحملة ضد العراق بعدما فشلت في إيجاد اي دليل يؤكد ادعاءاتها، كانت لجنة العلاقات الخارجية في مجلس النواب الاميركي توافق على مشروع قانون يقضي بمنع الحكومة الاميركية من بيع أسلحة للعراق أو أي صادرات حساسة تتطلب ترخيصاً. ولكن هذا المشروع يختلف عن مشروع طُرح على مجلس الشيوخ إذ أنه يؤجل فرض حظر على الواردات الاميركية من المنتجات النفطية العراقية وعلى منح العراق قروضاً وضمانات ائتمانية.

واللافت انه بينما يحدث هذا الاصرار من جانب الاوساط الاميركية الاعلامية والسياسية على ابقاء تهمة استعمال العراق للأسلحة الكيميائية عالقة رغم كل التوضيحات والشهادات وتصريحات النفي، فإنه يحدث نوع من غض النظر عن نبأ ورد يوم الاثنين 19 ايلول (سبتمبر) 1988 في نشرة "الدفاع والسياسة الخارجية" الاسبوعية الاميركية وخلاصته ان اسرائيل أسرع في تنفيذ برنامجها العسكري في مجال تصنيع الاسلحة الكيميائية وأن هنالك حالياً امكانية لإنشاء مصنع كبير في صحراء النقب. وجاء في النبأ أيضاً ان اسرائيل تقوم بتصنيع غازات أكثر تطوراً من تلك التي يتم تصنيعها في دول مثل سوريا.

لماذا غض النظر عن اسرائيل والتشهير بالآخرين والضغط على دول تتعاون في المجال العلمي الى الحد الذي لا يطاق؟

والجواب هو: لأن اللوبي الصهيوني وراء الضغط في الولايات المتحدة، وأن هذا اللوبي لن يضغط بالتأكيد على اسرائيل. وهل يضغط المرء على نفسه؟ وكان القرار الذي اتخذته اليابان يوم الثلاثاء 20 ايلول (سبتمبر) 1988 أحد مظاهر الضغط الذي أفرزته الحملة الاميركية. فقد صرح متحدث باسم وزارة التجارة اليابانية انه سيتم حظر تصدير ثلاث مواد كيميائية يمكن تحويلها الى غازات

سامة الى العراق وايران بعدما تم حظر ست مواد كيميائية في وقت سابق، كما ان الوزارة تنوي فرض قيود على تصدير تسع مواد كيميائية الى دول اخرى لمنع تدفقها على ايران والعراق من خلال دولة ثالثة.

وحرص المتحدث على التوضيح بأن الاجراءات الجديدة لم تُتخذ نتيجة الاتهامات التي وجهتها الولايات المتحدة والتي ذكرت فيها ان شركات يابانية متورطة في بناء مصنع ليبي للأسلحة الكيميائية.

وعلى هامش هذا التحرك كان هنالك تساؤل: اين الاتحاد السوفياتي من هذه الحملة الاميركية - الاوروبية على العراق، وماذا كان رد فعل قول الرئيس صدام حسين في تعليق له على الخطوة الاميركية عندما أشار الى واقعة الدبابة السوفياتية التي رفض تسليمها للاميركان مقابل الحصول منهم على صفقة سلاح هو في أشد الحاجة اليه؟

والرد على ذلك ان الاتحاد السوفياتي كان يرصد كل هذه التطورات ويتمنى ضمناً أن تزداد الازمة العراقية - الاميركية حدة على أساس أنه يستفيد من التوتر أكثر. أو اذا استقر السلام وزال شبح الحرب نهائياً فإن الاتحاد السوفياتي لن يستفيد شيئاً.

وهذا القول يستند الى ان السوفيات يكسبون مواقع لدى الدول العربية اذا كانت هذه الدول تحتاج الى السلاح وكانت حالة التوتر هي السائدة وشبح الحرب هو القائم. اما عندما يستقر السلام ويكون هنالك اقبال على التكنولوجيا فإن المستفيد من ذلك تكون أميركا ودول اوروبا. وقد يجوز الافتراض ان الرئيس غورباتشوف الذي يعي تماماً هذه الحقيقة يخطط لتطوير جذري في موضوع التكنولوجيا غير المكلفة والتي يمكن تصديرها بتسهيلات تعوّض السوفيات ما كانوا يحصلون عليه من الدول العربية مقابل الأسلحة وقطع الغيار.

وما يتمناه الاتحاد السوفياتي عبّرت عنه صحيفة "الازفستيا" التي كتبت في عددها الصادر يوم الخميس 22 ايلول (سبتمبر) 1988 عندما استبعدت زوال التوتر في منطقة الخليج العربي مباشرة بعد وقف الحرب العراقية - الايرانية.

ولكن هل هنالك امكانية لزوال التوتر؟ وهل هنالك فرصة للمفاوضات المباشرة لكي يتم استئنافها في جنيف بعد جلسة واحدة تنعقد في نيويورك كما يريد العراق مسايرة منه لرغبة الامين العام للأمم المتحدة؟

وهل ان اسرائيل بالقمر الصناعي التجسسي الذي أطلقتته والذي سُلّحه بقمر آخر انما تفعل ذلك كنتيجة طبيعية لحدوث تبدل في ميزان القوى لم يعد لمصلحتها بعد خروج العراق من الحرب وهو في وضع جيد؟

وهل ان فكرة تحويل مجرى شط العرب التي ناقشها الرئيس صدام حسين مع القادة العسكريين ستأخذ طريقها الى حيز التنفيذ ما دامت نقطة الخلافات الاساسية في مفاوضات جنيف في مرحلتها الاولى وفي مراحلها اللاحقة ستستمر تلك المتعلقة بشط العرب؟

ويوم الخميس 22 ايلول (سبتمبر) 1988 بدأت ترسم في الافق اجابات حول هذه التساؤلات وغيرها. ففي ذلك اليوم ترددت انباء مفادها ان العراق سيبدأ اتصالات لتأمين التمويل لتنفيذ مشروع تحويل مجرى شط العرب.

وفي ذلك اليوم أعلنت وكالة الانباء الايرانية ان قوات بحرية وجوية ايرانية بدأت العمل في الخليج لنزع الألغام التي سبق أن زرعتها ايران. وأشارت الوكالة الى ان عملية التنظيف هذه تشترك فيها عشرات السفن والطائرات وفرق من الضفادع البشرية.

وفي ذلك اليوم كان طه ياسين رمضان عضو مجلس قيادة الثورة النائب الاول لرئيس الوزراء يقول في مقال له نشرته صحيفة "القادسية" الناطقة بإسم القوات المسلحة العراقية: ان العراق لن يتنازل عن أي حق من حقوقه حتى لو أدى ذلك الى اعادة القتال أو اطالة أمد المفاوضات.

وفي ذلك اليوم كانت القمة الفرنسية - الكويتية التي تمت بين الرئيس فرنسوا ميتران والشيخ جابر الاحمد الصباح أمير دولة الكويت مناسبة لمناقشة بعض الوسائل التي يمكن ان تقوم بها فرنسا بصفة كونها احدى الدول الكبرى من اجل تحريك المفاوضات المباشرة وممارسة المسعى الحميد مع الولايات المتحدة لوقف الهجمة التي استهدفت العراق. وكان الشيخ جابر توقف في باريس وهو في طريقه

الى نيويورك لإلقاء خطاب أمام الجمعية العمومية للأمم المتحدة في دورتها السنوية. وفي ذلك اليوم انتهت ولاية الرئيس أمين الجميل في لبنان من دون أن تتمكن سوريا، للمرة الأولى، من فرض رئيس يحل محله. وكان ذلك هو الاختبار الأول لقدرتها على التفرد بممارسة الدور في لبنان بعدما خرج العراق من الحرب قوياً وبدأ يُنشّط دائرة اهتماماته العربية ويعقد تحالفات مع بعض القوى داخل لبنان تستهدف الضغط على سوريا من جهة والقوى المتعاطفة مع إيران من جهة أخرى.. وقد ظهرت هذه التحالفات بشكل واضح عندما استقبل قائد الجيش اللبناني العماد ميشال عون كرئيس للحكومة^(*) القائم بالاعمال العراقي لدى لبنان صبار الحديشي الذي يتخذ من المنطقة الشرقية من بيروت مقراً لإقامته وللسفارة العراقية التي كانت في الماضي في محلة الرمل البيضاء في المنطقة الغربية من بيروت. وبعد اللقاء أدلى الحديشي بتصريح سجل فيه اعتراف العراق بالحكومة العسكرية التي تزايد الأخذ والرد في شأن شرعيتها. ومما قاله: "أنا مرتاحون لتطلعات العماد عون الذي هو مع القرار اللبناني في حرية اختيار رئيس جديد للجمهورية. ونحن ضد التدخلات والاحتلالات الاجنبية التي شلت الارادة اللبنانية وحالت دون تفاهم اللبنانيين".

وعندما يتم الادلاء بهذا التصريح قبل ان يتم في اليوم التالي وفي لبنان لقاء بين عبد الحليم خدام نائب الرئيس السوري والعماد عون فهذا يعني ان قائد الجيش اللبناني الذي أناط به الرئيس أمين الجميل مهمة تشكيل حكومة تحول دون حدوث فراغ دستوري سيتوجه الى اللقاء مع خدام من موقع قوة.

وكان يحدث ما يشبه العد العكسي لإقتراب اليوم الذي تنعقد فيه جلسة المفاوضات العراقية - المباشرة في نيويورك، وهل ستم كما يريد الامين العام او كما اقترح العراق؟

(*) قبل ساعات قليلة من انتهاء ولاية الرئيس أمين الجميل ومن دون ان يتم الاتفاق على انتخاب رئيس يخلفه كلف قائد الجيش اللبناني العماد ميشال عون تشكيل حكومة وذلك لأن الحكومة المدنية التي يترأسها الدكتور سليم الحص مستقيلة. وكان ذلك يوم الخميس 22 ايلول (سبتمبر) 1988. وأحدثت الخطوة انقساماً في الصفوف إلا أنها كانت الاولى عملياً ضد ارادة سوريا في فرض النائب اللبناني مخايل الضاهر كي يكون رئيساً للجمهورية وتكليف قائد الجيش بتشكيل حكومة لها سابقة حدثت عام 1952 عندما كلف الرئيس الاسبق (الراحل) بشارة الخوري قائد الجيش اللبناني زمذاك فؤاد شهاب بتشكيل حكومة انتهت مهمتها بعد أيام بانتخاب كميل شمعون رئيساً للجمهورية.

هذه التساؤلات وغيرها كانت تبحث عن اجابة من دون أن تتوقف التصريحات التي أصبحت تبلو كما لو انها سجل كلامي، بمعنى انه لمجرد ان يصدر تصريح من قبل مسؤول عراقي يأتي الرد على الفور او بعد فترة وجيزة من مسؤول ايراني. وهذا ما حدث يوم الاحد 25 ايلول (سبتمبر) 1988 عندما قال هاشمي رافسنجاني الذي يكسب مواقع قوة يوماً بعد آخر منذ أن بدأ تنفيذ وقف اطلاق النار، خلال زيارة له الى قم: "ان السلام لم يتحقق بعد مع العراق" وهذا كلام طبيعي. ثم أضاف "ان ايران لن تستأنف الحرب ما لم تكن مرغمة على ذلك". وهذا كلام يدعو الى الاستغراب على اساس ان ايران كانت دائماً الساعية وراء الحرب. ثم انتهى الى القول: "ان ارسال التعزيزات الى الجبهة سوف يستمر وأن حالة التأهب ستبقى طالما لم تتغير الظروف..."، وهذا كلام يؤكد أن الحكم الايراني في انتظار تبدل المواقف الدولية وتحديداً مواقف اميركا وبعض دول اوروبا لمصلحته. ومن دون هذه اللهجة لن يستطيع هذا الحكم استقطاب أحد.

ويجوز القول ان الموقف الذي سجله الرئيس الاميركي رونالد ريغان في الخطاب الذي ألقاه يوم الاثنين 26 ايلول (سبتمبر) 1988 في الامم المتحدة كان خير تعبير عن ذلك. وفي هذا الخطاب الذي كان "خطبة الوداع" للرئيس ريغان في الامم المتحدة لأن رئيساً جديداً سيحكم اميركا مع حلول العام 1989، حرص على تصنيف الحرب العراقية - الايرانية على انها "حرب لم يسفر عنها منتصر أو مهزوم". اما بالنسبة الى القضية الفلسطينية فإكتفى بالدعوة الى حل سلمي للنزاع العربي - الاسرائيلي.

وبدلاً من ان يطوي صفحة الحديث عن الموضوع المفتعل من جانب اللوبي المتعاطف مع اسرائيل في مجلس الشيوخ الاميركي ونعني به موضوع ادعاء استخدام العراق للأسلحة الكيميائية ضد عناصر كردية متمردة، فإنه أثار في "خطبة الوداع" هذا الموضوع أو، اذا جاز القول، انه صب بعض البنزين على النار المشتعلة كي تزداد اشتعالاً.

وتزامن هذا الموقف مع تصريح لمسؤول في الخارجية الاميركية، رفض ذكر اسمه، قال فيه ان واشنطن أبلغت رسمياً حكومات الكويت وبلدان اخرى صديقة

في المنطقة ان سفن الاسطول الاميركي تستعد لوقف الحماية التي تقدمها لقوافل الناقلات في الخليج. وأضاف الى ذلك قوله: "ان البحرية الاميركية لن تنسحب بالتأكيد وأن سفناً ستستمر في الإبحار في مكان قريب وستكون قادرة على التدخل...".

وبقدر ما ان هذا الكلام يوحي بأن سلام الخليج قريب، بالقدر نفسه يبدو هذا الموقف وكأنه محاولة استرضاء للحكم الايراني الذي طرح مسألة انسحاب الاساطيل الاجنبية من مياه الخليج كمطلب أساسي يريد من خلاله القول انه أنجز مطلباً وطنياً.

وفي ضوء بعض الاستفسارات مع شخصيات عربية مرموقة ناقشت معها الموضوع في أكثر من لقاء خلال انعقاد مفاوضات جنيف وفي الايام القليلة التي سبقت انعقاد المفاوضات في نيويورك، وبدا واضحاً بالنسبة الى موضوع العقوبات الاقتصادية على العراق انها ستكون إرثاً ينتقل من ادارة الرئيس ريغان الى الادارة التي ستخلفه، كما ان الإدارة ريغان اتخذت في الشهر الذي بدأ الرئيس صدام حسين ينجز خطوات التحرير خطوة بعد اخرى قراراً بعدم تمكينه من توظيف انتصاره بشكل جيد. ومن هنا جاءت مسألة الاسلحة الكيميائية والاصرار عليها رغم نفي الاوساط الدولية المحايدة لها وجاء ورائها شعار "حرب بلا منتصر ومهزوم وانما ضحايا" الذي كان لافتاً ان الرئيس ريغان أطلقه في خطابه الاخير على منبر الامم المتحدة خلال انعقاد الدورة السنوية للجمعية العمومية التي يتم خلالها - كما جرى الاتفاق على ذلك - استئناف المفاوضات المباشرة العراقية - الايرانية لجلسة واحدة أو ربما لعدة جلسات.

وفي أي حال ان تحديد الجلسة الاولى، او الاولى والاخيرة، اذا كان دي كويار سيأخذ بما يراه العراق، تم يوم الاربعاء 28 أيلول (سبتمبر) 1988 عندما أعلن متحدث باسم الامين العام دي كويار ان المفاوضات المباشرة ستُستأنف بعد يومين، اي السبت الاول من تشرين الاول (اكتوبر) 1988 في نيويورك، وأن الوزيرين طارق عزيز وعلي أكبر ولايتي سيعقدان اجتماعات منفصلة معه يوم الجمعة 30 أيلول (سبتمبر) 1988. وسيكون الدبلوماسي السويدي الى جانب دي

كويار عند انعقاد اجتماع نيويورك، كما ان تشاور وزراء خارجية الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الامن ساعد على بلورة امور كانت غير مبلورة بما فيه الكفاية.

وطبقاً لما هو متفق عليه ترأس دي كويار يوم السبت جلسة مفاوضات مباشرة تم عقدها على الطريقة التي تم فيها عقد الجلسة الاولى للمفاوضات في جنيف يوم 25 آب (اغسطس) 1988 من حيث دخول الوفدين، كل من باب، وجلوسهما متقابلين في جلسة مثلثة يشاركهما فيها وفد الامانة العامة للأمم المتحدة بشخص دي كويار يحيط به بعض مساعديه. وقد استغرقت الجلسة أربع ساعات ونصف الساعة. ثم رفع الامين العام الجلسة لتبدأ بعد ذلك لقاءات ثنائية بين دي كويار وكل من وزير خارجية العراق وايران.

ومثلما حدث في جنيف فإن الصحفيين والمراسلين التفوا حول الوزيرين يريدون ان يعرفوا منهما ما الذي بحثاه. وكان لافتاً ان طارق عزيز قال لهؤلاء انه سترك جميع التعليقات والتصريحات بشأن جلسة المفاوضات الى الامين العام "اما اذا قام وزير خارجية ايران بالإدلاء بتصريحات تعكس تفسيره الخاص للمفاوضات فإنني سأحدث اليكم في ما بعد...".

وكان واضحاً ان الوضع لا زال على حاله يراوح مكانه وأنه ليس هنالك ما يوحي بحدوث أي تقدم، بمعنى أن المكان ليس هو السبب وأن جنيف مثل نيويورك.

وتشاء المصادفات ان انعقاد جلسة المفاوضات في نيويورك تزامن مع استعادة مصر، وبواسطة المفاوضات (طابا) التي كانت تحت الاحتلال الاسرائيلي. ولا بد أن هذا الانجاز يتحقق بعد سبع سنوات أشاع أجواء من التفاؤل بإمكانية إيجاد صيغة للتعايش وحل المشاكل العالقة بين العراق وايران عن طريق التفاوض.

كذلك تشاء المصادفات أن يقوم الملك حسين بزيارة الى بغداد في اليوم الذي استؤنفت فيه المفاوضات المباشرة في نيويورك (أي يوم السبت). وكما بات واضحاً فإن أي تشاور تقوم به بعض الاطراف العربية والدولية مع العراق وأي زيارات يقوم بها حكام ومسؤولون عرب الى بغداد هي بشكل مباشر أو غير

مباشر وسيلة ضغط على إيران في سبيل تنشيط المفاوضات والاستفادة من هذه الفرصة لتحقيق السلام الشامل والدائم.

وكان هذا الامر محور لقاء في اليوم السابق بين الرئيس صدام حسين وياسر عرفات. وفي الوقت الذي بدأت الطائرة المقلّة للملك تحط في ارض مطار بغداد كانت الطائرة التي تقل ياسر عرفات تغادر المطار ناقلة رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية الى بكين. وقد يكون من المناسب الاشارة هنا الى ان الملك حسين وياسر عرفات والرئيس المصري حسني مبارك والشاذلي القليبي الامين العام للجامعة العربية أكثر القادة الذين هم دائماً على سفر طوال أسابيع السنة.

ولقاء الرئيس صدام حسين بكل من الملك حسين وياسر عرفات أتى بعدما اجتمع الاثنان، كل في يوم وخلال زيارة منفصلة، مع الرئيس مبارك. عرفات التقى بمبارك في القاهرة. ومبارك التقى بالملك حسين في لندن. وفي كل هذه اللقاءات وغيرها يتصدر مستقبل المفاوضات العراقية - الايرانية المباشرة جدول الاعمال وأحياناً يكون المدخل الى المناقشة هو في المفاوضات التي انتهت جولتها الثانية كما اقترح العراق اي جلسة واحدة تم عقدها في نيويورك. وكان الانعقاد هناك مفيداً في أي حل لأنه حقق لقاء مطلوباً ولا بد منه بين وزير الخارجية الاميركية جورج شولتز ووزير الخارجية العراقية طارق عزيز وتم اللقاء بعد انعقاد الجلسة الثلاثية التي ضمت وفدي العراق وايران مع الامين العام للامم المتحدة، وقد يكون ساعد في التخفيف من حدة الازمة الاميركية - العراقية، خصوصاً انه حدث بعدما كان أدلى طارق عزيز بالتصريح الذي يعلن فيه التزام بلاده بالاتفاقات التي تحظر استخدام الاسلحة الكيميائية والتي هي محور الازمة.

وعقب الاجتماع بين طارق عزيز وشولتز عاد وزير الخارجية العراقية الى بغداد استعداداً للجولة الثالثة للمفاوضات المباشرة التي يفترض استئنافها في جنيف. ولقد ترك الخطاب الذي ألقاه في الجمعية العمومية ارتياحاً لدى أكثرية الوفود المشاركة في الدورة السنوية للجمعية مساء الثلاثاء 3 تشرين الاول (اكتوبر) 1988 لأنه تميز بمنطق مقبول دولياً وبإصرار على انجاز عملية السلام، كما ان تشخيصه للأزمة مع ايران على درجة كبيرة من البراعة السياسية والدبلوماسية.

ولقد لاحظتُ كما لاحظ غيري كثيرون ونحن نستمع الى خطاب طارق عزيز أو نقرأه هذا التآني في اختيار الكلمات وهذا الهدوء في التعبير. وسأورد هنا بعض العبارات من الخطاب الذي استغرقت تلاوته حوالى نصف ساعة وهي عبارات من النوع الذي توضع تحته الخطوط تدليلاً على انها مهمة وتشير الى أبعاد وتحميل في طياتها تحذيرات. وهذه العبارات هي:

- "ان النظام الايراني إخترع وسائل في التعبير عن موقفه من القرار 598 لم يسبق لها مثيل في تاريخ التعامل مع قرارات مجلس الامن..."
- "ان العراق إقترح تكليف الامم المتحدة بتطهير شط العرب وجعله صالحاً وآمناً للملاحة ومن دون ان يؤثر ذلك على الوضع القانوني للنهر..."
- "كان واضحاً ان تفسير الجانب الايراني لوقف اطلاق النار يستند الى مفاهيم الهدنة وليس على اعتبار وقف اطلاق النار خطوة اولى في اتجاه التسوية..."
- "لا ينبغي النظر الى القرار 598 على انه مجموعة توقيات واجراءات فقط. ان التوقيات والاجراءات ضرورية لتطبيق القرار ولا خلاف في ذلك، غير أن الاهم من ذلك هو المفهوم المشترك للقرار الذي يتوصل اليه الطرفان بالشكل الذي يؤدي الى اقامة سلام دائم بينهما لا الى جعل القرار وأسلوب تطبيقه ساحة للنزاع السياسي بدلاً من النزاع العسكري..."
- "ان اتاحة الفرصة للجانبين العراقي والايرواني للمضي في المفاوضات المباشرة مهما طال أمد هذه المفاوضات هي الطريق الجدي لتحقيق المفاهيم..."
- "ان اشارة اي ضغط سياسي او اعلامي حول اجواء المفاوضات لا يخدم قضية السلام وتعبر إما عن اتجاه خاطئ أو عن مقاصد مدبرة، ولا بد أن نشير هنا الى الحملة التي دُبّرت ضد العراق مع بدء المفاوضات في جنيف، فالأوساط الصهيونية التي تحالفت مع النظام الايراني طوال سنوات الحرب التي سعت بكل الوسائل الى استمرار هذه الحرب واعتبرت استمرارها

كسباً للصهيونية واسرائيل... ان هذه الاوساط هي التي كانت وراء الادعاءات الكاذبة التي رُوجت ضد العراق. وانا نأمل من الدول المحبة للسلام والتي لا صلة لها بدوافع وغايات هذه المخططات ان لا تقع في أحابيل مدبّري هذه الحملة المغرضة...".

- "ان القصد من هذه الحملات هو تشجيع النظام الايراني على عدم الالتزام الكامل بقواعد السلام والتعايش السلمي مع العراق وبلدان المنطقة وتشجيعه على رفض ما هو عادل ومنطقي. وقد تصور مدبّرو هذه الحملة انهم سيضعون العراق في جو من الضغط والعزلة بحيث لا يصبر على مواقفه العادلة والمشروعة ويقبل بحلول واهية تحت طائلة الضغط. انهم واهمون. ان العراق دولة مستقلة وأن استقلال العراق ناجز في كافة الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية..".

- "لا بد أن نقول بصراحة إن عدداً من الدول قد حاولت خلال الفترة الماضية أن تؤثر على سير المفاوضات لا حرصاً منها على تحقيق السلام بل بدوافع مصالحها وأغراضها التجارية والاستراتيجية، وصارت ترسل الاشارات الى النظام الايراني بأساليب مباشرة وغير مباشرة مستخدمة مواقف تتخذها من مجرى المفاوضات لتحصل على منافع تجارية او استراتيجية في ايران. اننا نعرف خفايا هذه اللعبة ونعرف لاعبيها ونحذّره بأن تصرفهم هذا لا يخدم قضية السلام، ونأمل من الدول الاعضاء في مجلس الامن والدول المهتمة بالسلام والاستقرار في المنطقة ان تحرص على عدم السماح لأصحاب هذه اللعبة بتحقيق أهدافهم الأنانية..".

ولقد وصف طارق عزيز في خطابه الايرانيين بأنهم "اعتبروا الحرب قضيتهم الاولى وأن مهمتهم الوحيدة هي عدم الالتزام مستقبلاً بقواعد السلام..".

وصحيح ان القسم الاكبر من خطاب طارق عزيز كان حول الحرب العراقية - الايرانية وبالذات قضية السلام الذي يتزايد اصرار العراق عليه، إلا أن طارق عزيز خص القضيتين الساخنتين العالقتين (القضية الفلسطينية والوضع في لبنان) بحوالى أربعمئة كلمة أكد فيها حول القضية الفلسطينية "تصميم العراق على الوقوف

بجميع امكاناته مع منظمة التحرير الفلسطينية والشعب الفلسطيني الشقيق لتمكينه من تحقيق أهدافه الوطنية المشروعة في اقامة دولته المستقلة بعاصمتها القدس...". وقال فيها عن الوضع في لبنان "ان الاحتلال الاسرائيلي والتدخل الخارجي في الشؤون الداخلية حالا حتى الآن دون تحقيق رغبة غالبية اللبنانيين في الوصول الى الوفاق الوطني المنشود...".

وبينما طالب الامم المتحدة بأن تتعامل بجدية مع اقتراح المنظمة الذي ورد ضمن مقررات قمه "قاس" والذي يقضي بأن تتولى الامم المتحدة ادارة الاراضي الفلسطينية المحتلة بعد أن تنسحب منها اسرائيل انسحاباً كاملاً لفترة محددة ريثما يتمكن الشعب الفلسطيني من تقرير مصيره على ارض وطنه، فإنه طالب الدول العربية والمجتمع الدولي "باتخاذ خطوات ملموسة وعاجلة لتمكين اللبنانيين من انتخاب رئيس للجمهورية من دون تدخل من الخارج كخطوات لا بد منها لمنع تدهور الوضع وللشروع في تحقيق الوفاق الوطني واعادة الامن والاستقرار الى هذا البلد الشقيق...".

واذا كانت هذه العبارات هي من النوع التي يوضع تحتها خط تدليلاً على مضمونها الكثير الوضوح، فإن هنالك عبارة وردت في الخطاب توضع تحتها عدة خطوط بدل الخط الواحد وهي "ان العراق اقترح تكليف الامم المتحدة بتطهير شط العرب وجعله صالحاً وآمناً للملاحة ومن دون ان يؤثر ذلك على الوضع القانوني للنهر...". والوضع القانوني للنهر معناه ان تستفيد منه ايران مثلما كانت تستفيد من قبل انما ليس وفق اتفاقية الجزائر للعام 1975.

ولكن عندما يكون العراق طرح فكرة تحويل شط العرب فكيف ستستفيد ايران من الشط؟

هنا لا بد من وقفة نشير اليها الى انه لمجرد أن أعلن رسمياً بأن الاجتماع الذي ترأسه الرئيس صدام حسين يوم 19 ايلول (سبتمبر) 1988 وحضره بعض القادة العسكريين بحث امكانية تحويل مجرى شط العرب بدأت التساؤلات تتزايد في شأن هذه الفكرة: هل هي ممكنة. من أين يتم التحويل. لماذا التحويل. كيف سيتم التمويل لمثل هذه العملية الضخمة... وتساؤلات اخرى كثيرة من هذا القبيل.

وفي محاولة للإجابة الدولية عن هذه التساؤلات التقيتُ بعدد من الخبراء وسمعتُ منهم تصورات وتحليلات حرصوا على القول انها وجهة نظر شخصية. ولكن ذلك لا يعني انها ليست جدية او ليست شبه رسمية وإن كانت الفكرة في حد ذاتها تخضع للمزيد من الاجتهادات والتعديلات. وخلاصة ما سمعته من هؤلاء عبارة عن معلومات وتفسيرات تبدو لغير الملمين بتاريخ الشط وجغرافية المنطقة بالغة الاهمية. ومما قاله هؤلاء ان طول الشط يراوح بين مئة ومئة وعشرة كيلومترات وتصب فيه مياه دجلة والفرات حيث يلتقي النهران شمال البصرة عند منطقة القرنة ويتشكل من هذا اللقاء شط العرب. ومن الجانب الايراني تصب في هذا الشط مياه نهر الكارون (الذي يُعتبر بالقانون الدولي نهراً كبيراً) وبعض الروافد الاخرى. ولأن الشط هو حدود فاصلة بين البلدين فإن من حق الطرفين الاستفادة منه استفادة سوريا وتركيا من دجلة والفرات ومثل استفادة مصر والسودان وأثيوبيا من النيل. وهو مهم جداً للملاحة بالنسبة الى العراق وايران، ويعتمد البلدان عليه بدليل ان ميناء البصرة يبعد عن الفاو (الذي هو مصب شط العرب في الخليج العربي) اكثر من مئة كيلومتر. اما أهميته بالنسبة الى ايران فإنها أساسية على صعيد التجارة حيث ان ميناء المحمرة يقع عند ملتقى نهر الكارون بشط العرب.

والتفكير بتغيير مجرى شط العرب يثير عدة أسئلة لعل اهمها على الاطلاق هو، هل ان تغيير المجرى بمعنى تغيير مجرى مياه دجلة والفرات الى الغرب من شط العرب سوف يُفقد شط العرب الحالي نسبة المياه اللازمة للزراعة وللملاحة ولوظائفه الجغرافية والاقتصادية؟

والرد على هذا التساؤل ان هذه الامور مدروسة بعناية، وأن الدرس لم يحدث بعد طرح الفكرة وإنما قبل الاعلان عنها. وإلى ذلك ان الاسئلة التي أثارت شملت تحديد أكثر من نقطة واحدة يتم فيها التحويل علماً بأن النقطتين الوحيدتين المناسبين هما: جنوب البصرة لإبقاء ميناء البصرة على حيويته كميناء تجاري للعراق، وشمال البصرة عند ملتقى نهري دجلة والفرات.

وعلى رغم ان لدى ايران بدائل كثيرة حيث ان لديها سواحل يصل طولها الى حوالي ألفي كيلومتر، إلا ان تغيير مجرى شط العرب ليس مسألة وجود منفذ مائي

لكل من المحمرة وعبادان بقدر ما هي تحديات أساسية لها، فضلاً عن انه عندما يتم تغيير مجرى الشط لا تعود هنالك أسباب للتوتر والحرب إلا عن طريق العدوان جواً أو من خلال الصواريخ. والعراق على استعداد للأميرين كل الاستعداد.

في الوقت نفسه هنالك افتراض ساد لبعض الوقت وهو أن الحديث عن تغيير مجرى شط العرب قد يكون ورقة ضغط يمارسها العراق في وجه العناد الإيراني. والرد على ذلك ان مثل هذا الاحتمال وارد لو أن الحديث عن الفكرة جاء في مقالة أو تعليق في صحيفة لكن عندما يشار الى ان البحث في الفكرة تم في لقاء على مستوى القمة، فمعنى ذلك ان الامر استراتيجي ولا مجال للمناورة. ولجرد أن صدرت الإشارة الاولى حول هذا الاحتمال سمعتُ من أوساط رسمية عراقية ان البحث في شأن تمويل هذا المشروع الجبار قد بدأ، وافترضتُ أن أعداداً كبيرة من المقاتلين سيشاركون بعد أن يتم توقيع اتفاق للسلام في عملية تحويل مجرى الشط. كذلك افترضتُ ككاتب وصحافي يلتقي بمسؤولين ويستمع أحياناً الى تحليلات بعضها لا يكون للنشر، ان تغيير مجرى شط العرب معناه اتاحة المجال امام الكويت للاستفادة من المياه الحلوة بحيث ان البر الكويتي سيصبح أخضر اللون بفضل مياه نهري دجلة والفرات اللذين يرويان سهولاً شاسعة في العراق.

الفصل الثامن

نجدة أم محاولة إجهاض؟

يوم الخميس 13 تشرين الاول (اكتوبر) 1988 بثت اذاعة طهران ان وزير الخارجية الدكتور علي أكبر ولايتي أطلع الامام الخميني على نتائج محادثات السلام العراقية - الايرانية.

وعلى الرغم من أنّ النبأ خلا من اي اشارة توضح رد فعل الخميني، بمعنى انه مرتاح أم غير مرتاح للنتائج، إلا أن مجرد استقبال الخميني لوزير الخارجية الذي يترأس وفد المفاوضات المباشرة معناه تأييد الإمام لمواصلة السعي لتحقيق مكاسب من المفاوضات ومعناه المزيد من التأكيد لما قاله الرجل القوي في الحكم الايراني هاشمي رفسنجاني في حينه من ان الإمام الخميني هو الذي طلب من أركان الحكم الموافقة على القرار 598.

واللافت ان الخميني - على الاقل طبقاً لما يذاع من أنباء رسمية - لم يستقبل ولايتي قبل ان يتوجه وزير الخارجية الى جنيف كبادرة دعم لمهمة السلام الذاهب للقيام بها ولم يستقبله بعدما تم تعليق المفاوضات وعاد ولايتي الى طهران. كما انه لم يستقبله بعدما توجه ولايتي الى نيويورك. ومن أجل ذلك فإنه عندما يستقبله بعد عودته من نيويورك وقبل أيام من توجهه الى جنيف من جديد بعدما تقرر بدء استئناف المفاوضات في الجولة الثالثة يوم 28 تشرين الاول 1988 فهذا معناه ان بعض التقدم حدث في جولة نيويورك وأن الإمام الخميني بات أكثر اقتناعاً بضرورة ان يتحقق السلام وهو على قيد الحياة، أو أن استقباله لوزير الخارجية هو رد على علامات الإستفهام الكثيرة التي تجمعت مثل غيوم الخريف ومصدرها المواطنون الايرانيون الذين يتساءلون بصمت عن السبب الذي يجعل الإمام الخميني لا يشجع

خطوات السلام بدليل انه لا يسمع من رئيس الوفد تقويماً للنتائج كما يفعل الرئيس العراقي الذي يتعامل بأسلوب رجل الدولة الحريص على أن تنطلق مفاوضات السلام ومن أجل ذلك يستقبل رئيس وفده واذا تطلب الامر تشاوراً هاتفياً، يحدث هذا التشاور، كما انه يدعو اعضاء القيادة الى اجتماعات لمناقشة الامر.

وتساؤلات المواطنين الايرانيين عكست انطباعاً مؤكداً وهو أن هؤلاء باتوا ضد الحرب بشكل نهائي وأنه لا مجال بعدما توقّف اطلاق النار للعودة الى الحرب. وربما ان هذا الانطباع الذي نقله الى الخميني أهل الحكم هو الذي جعل الإمام يلتفت حول المشاعر وذلك بإستقبال الدكتور علي أكبر ولايتي بصفة كونه ركز حالة الاحراب التي يريدتها المواطن الايراني.

وفي الاطار نفسه يجوز النظر الى اللقاء الذي تم يوم الخميس ايضاً في طهران بين وزير الحرس الثوري علي شمخاني والامين العام المساعد للامم المتحدة مارك غولدنغ. ومن حيث المبدأ ان غولدنغ يجب ان يجتمع بأركان الخارجية الايرانية، ولذا فإنه عندما يجتمع بوزير الحرس الثوري ويكون محور الحديث مهمة قوات الامم المتحدة في ايران، فهذا معناه ان المواطن الايراني يريد ايضاً ان يرى رمز الحرب يتعاطى في شؤون السلام.. والحرس الثوري هو هذا الرمز، خصوصاً أن الارقام التي سبق لوزير الاعلام الايراني ان اذاعها حول الخسائر في سنوات الحرب أوضحت أن رجال الحرس سيشكلون النسبة الاكبر بين القتلى.

ومع ان غولدنغ زار ايضاً العراق وتفقد المراقبين الدوليين العاملين على الجبهة، إلا أن الترحيب العراقي الذي لا حدود له بالسلام يجعل هذه الزيارة روتينية وليست أمراً يوجب التوقف عنده مثلما هي الحال بالنسبة الى زيارة يقوم بها الى طهران ويبحث خلالها مع وزير الحرس الثوري ترتيبات تتعلق بضرورة تثبيت وقف اطلاق النار لإعطاء المفاوضات المباشرة بعد أن يتم استئنافها في جنيف جرعة قوية من المنشطات.

ولقد تزامن مع زيارة غولدنغ الى كل من بغداد وطهران انعقاد المؤتمر الاول لوزراء الإعلام في الدول الاسلامية في مدينة جدة. وبدلاً من ان تشارك ايران في

هذا المؤتمر فإنها ردت على كلام الملك فهد بن عبد العزيز بأنه، كان يتمنى لو تحضر ايران المؤتمر لأنه مؤتمر اسلامي وليس مؤتمراً سعودياً، بالتهجم على المملكة الامر الذي أحدث بين المشاركين في المؤتمر ردة فعل مؤسفة ساعدت على ان يحقق المؤتمر نسبة عالية من النجاح تماماً مثلما حدث للقمة الاسلامية في الكويت عندما كانت ايران هي الدولة الوحيدة التي لم تكف بمقاطعتها وإنما أمطرتها بالهجوم وتناولت وسائل إعلامها بالتجريح أهل الحكم الكويتي. ومن حيث لا تريد ايران حققت القمة الاسلامية المشار اليها نتائج جيدة.

بالنسبة الى المؤتمر الاول لوزراء إعلام الدول الاسلامية لم يكتف الحكم الايراني أيضاً بالمقاطعة والتهجم وتوجيه الاتهامات الى المملكة العربية السعودية وإنما حاول الظهور بمظهر القوي وذلك من خلال قول هاشمي رفسنجاني الاقوى شأناً بين أهل الحكم يوم الخميس 13 تشرين الاول 1988 في حفل تخريج أول دفعة من طياري الهليكوبتر الذين تلقوا تدريباتهم على أيدي الحرس الثوري الايراني "انه يتعين على ايران مواصلة العمل في بناء أنظمة الصواريخ لتكون مثلاً يحتذى به للدول النامية. ويجب مواصلة هذا العمل سواء كان وقت سلام أو وقت حرب". وكان المؤتمر مناسبة جيدة لإبداء الرأي في قضايا كثيرة عالقة مثل القضية الفلسطينية والوضع اللبناني والحرب العراقية - الايرانية، وكان أيضاً مناسبة جيدة لكي يُجري وزير الثقافة والإعلام العراقي لطيف نصيف جاسم سلسلة من اللقاءات والمشاورات مع عدد كبير من وزراء إعلام الدول الاسلامية الذين وفدوا الى مدينة جدة للمشاركة في المؤتمر. ومن الجائز القول ان لطيف نصيف جاسم هو أحد وزراء الإعلام القلائل في العالم الاسلامي الذين لهم موقعهم في القرار السياسي ومن أجل ذلك فإن الذين التقاهم وتشاور معهم تعاملوا معه على اساس موقعه المتميز في القيادة ومشاركته في معظم اجتماعاتها، فضلاً عن تكريم الرئيس صدام له، ونظروا الى الكلام الذي قاله في الجلسة الاولى للمؤتمر نظرة تتسم بالكثير من التأمل. ومما قاله الوزير العراقي: "ان العراق يريد تثبيت وقف اطلاق النار في البر والبحر والجو بينه وبين ايران وهو أمر جرى الاتفاق عليه مع الامين العام للامم المتحدة في السادس والثامن من آب 1988، وأن عدم تثبيت وقف اطلاق النار يعني

ان شرارة الحرب يمكن ان تندلع في اي لحظة خصوصاً ان ايران ستعمل على التعبئة والتهيئة لشن الحرب من جديد وأن أطرافاً معينة تريد ذلك. ولكي تنطفئ جمره هذه الحرب ويقف شلال الدم فإن العراق يؤكد مجدداً عدم وجود اية اطماع لديه ويسعى الى الخير والمحبة على أساس حقوقه الثابتة في الارض والمياه وفي حرية الملاحة في شط العرب، وهو لم يطلب اي امتياز خارج سيادته الوطنية ولم يطلب غير حقه في الملاحة وهو طلب لا يعطي امتيازاً لأحد انما يحقق ضماناً للعراق وايران معاً في تثبيت وقف اطلاق النار وفي استمرارية السلام...".

ومن خلال الفقرة المتعلقة بالحرب العراقية - الايرانية التي تضمنها البيان الختامي عن المؤتمر الذي قاطعته ايران ومن دون ان ترد على الدعوة التي وُجّهت اليها، والذي تقرر عقده مرة كل سنتين، يتضح حجم الكسب الذي حققه العراق وتبين اهمية اللقاءات والمشاورات التي قام بها لطيف نصيف جاسم. والفقرة المشار اليها هي: "أعرب وزراء إعلام الدول الاسلامية عن تفاؤهم وأملهم في تحقيق سلام عادل ودائم بين العراق وايران من خلال تطبيق قرار مجلس الامن الدولي 598 في المفاوضات المباشرة بين العراق وايران على أن يضمن هذا السلام الحقوق التاريخية للعراق ويؤكد سيادته على أرضه ومياهه وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدين ويؤدي الى ضمان أمن الخليج العربي وحرية الملاحة فيه..".

وعندما يتم اتخاذ مثل هذا القرار وبالإجماع من وزراء إعلام ممثلي 43 دولة اسلامية وممثلين عن هيئات ومؤسسات دولية فهذا يعني تحقيق إنجاز طيب من شأنه أن يدعم الموقف العراقي في الجولة الثالثة من المفاوضات المباشرة خصوصاً بعدما إستقبل الإمام الخميني وزير الخارجية ولايتي العائد من نيويورك حيث أجرى في رحاب الامم المتحدة الجولة الثانية من المفاوضات مع وزير الخارجية العراقية طارق عزيز، وهي جولة خاطفة لكن الايرانيين أشاعوا ايجاعات بأنها كانت ذات نتائج جيدة ربما لأن الموقف الاميركي كان بشكل عام داعماً لهم، وهو موقف بلغ ذروة الاستفزاز يوم الجمعة 14 تشرين الاول (اكتوبر) 1988 عندما أصر أعضاء مجلسي الشيوخ والنواب على ضرورة معاقبة العراق من دون ان تستوقف أعضاء المجلسين التوضيحات الدولية والتي أجمعت على أن مثل هذا الامر لم يحدث. واللافت ان

المجلسين اتفقا على مبدأ العقوبات بعدما كان حدث نوع من التفاهم الضمني على ان ينتهي الامر الى "حل وسط" بحيث لا تتأثر العلاقات العراقية - الاميركية لمصلحة العلاقات الايرانية - الاميركية. ولعل خروج المجلسين على التفاهم الضمني هو ما جعل الخارجية الاميركية تُعبر عن غضبها بشأن البند الجديد الذي أضافه المجلسان ويتعلق بالضرائب.

ونأتي الآن الى الحديث عما جرى في الجولة الثانية من المفاوضات التي جرت في جنيف واستغرقت بضعة أيام وقادها نيابة عن الامين العام للأمم المتحدة ممثله الدبلوماسي السويدي يان الياسون، ثم تنتقل الى الحديث عما جرى في جولة المفاوضات الخاطفة في نيويورك التي قادها الامين العام بنفسه وإلى جانبه الياسون. وكنا في الفصل السادس المعنون "لقاء الاخوة الاعداء" عَرَضْنَا ما جرى في الجولة الاولى من المفاوضات التي جرى عقدها في جنيف.

ومن خلال عرض ما جرى في الجولتين الثانية والثالثة يمكن الوقوف على أمور كثيرة ويمكن تلمس مدى ما يمكن توقع حدوثه في الجولة الرابعة من المفاوضات التي تقرر ان تبدأ يوم 28 تشرين الاول (اكتوبر) 1988 في المقر الاوروبي للأمم المتحدة في جنيف من دون ان يكون هنالك موجب لتعليقها ولا حتى لنقلها الى مكان آخر بعد الآن.

كانت الجولة الثالثة في جنيف عبارة عن جلستين. بدأت الاولى في السادسة والدقيقة الثامنة من مساء يوم السبت 10 أيلول (سبتمبر) 1988 وانتهت في الثامنة والدقيقة الخامسة والثلاثين. ولم تتجاوز الكلمة التي افتتح بها الدبلوماسي السويدي الياسون الجلسة الدقيقتين وبدأت كمن يقرع الجرس إيذاناً ببدء العمل أكثر منها خطاباً تقليدياً. واذا نحن اعتبرنا ما قاله الياسون انه خطاب الافتتاح فإن هذا الخطاب كان قصيراً جداً ومن حوالى مائة وأربعين كلمة وأهم ما فيه قول الياسون: "لقد إُطلعتُ في الايام الماضية على وجهات نظر كم حول الامور المطروحة وأعتقد أن علينا أن نبحث عن الطريق الذي يعطي تنفيذ القرار 598 زخماً أكبر، وهذا بالطبع يولد التزامات على الطرفين، وأن الامين العام يأمل أن تستمر الروح التي بدأت بها هذه المحادثات...".

ثم أعطى الياسون الكلام لوزير خارجية ايران الدكتور علي اكبر ولايتي الذي كان لافتاً انه قرأ كلمة مكتوبة على عكس ما كان يحدث في جلسات الجولة الاولى التي قادها دي كويار. والتفسير الطبيعي لهذا انه بدل ان يتكلم رئيس الوفد الايراني وتتساقط عليه الاوراق من بعض اعضاء الوفد الذين يمثلون مراكز القوى المتصارعة داخل الحكم الايراني كما حدث في جلسات الجولة الاولى، وكان ذلك لافتاً، فإن ممثلي هذه المراكز اتفقوا بعدما غادر دي كويار وبدأ الياسون المهمة مكانه على ان يتلو رئيس الوفد الايراني كلمة مكتوبة من دون ان يأخذ هؤلاء في الاعتبار أن جو مفاوضات وأن الوثائق هي فقط التي تكون مكتوبة وذلك لتفادي الوقوع في ثغرات الخروج على النصوص.

وفي كلمته المكتوبة أشاد بجهود الامين العام وأضاف الى ذلك القول: "اننا قبل ان نقبل المفاوضات المباشرة أكد لنا الامين العام انه بإستثناء الفقرة الرابعة من القرار "تنص هذه الفقرة على المحادثات المباشرة" ستقتصر على وضع تواريخ تنفيذ بقية الفقرات. وقد أكد لنا الامين العام في الاجتماعات الرسمية في نيويورك قبل 25/8/1988 انه سيقدم لنا جدولاً زمنياً والذي سبق أن قدمه لنا في نيويورك. وأكد لنا الامين العام أيضاً انه في حال اختلاف وجهات نظر الطرفين حول مسألة ما فإن الامين العام سيتخذ بنفسه القرار النهائي....".

وبعدما أشار الى رسالة الامين العام الموجهة الى ممثلي الطرفين في نيويورك المؤرخة 8/8/1988 وقرأ نصها، قال: "اننا نعتبر أن تحديد تواريخ تنفيذ كافة فقرات القرار 598 هو الاساس الواضح في تلك الرسالة وطبعاً من بينها المفاوضات، وإن ادخال العنصرين الجديدين في البحث سيعرقل مفاوضاتنا. ثم طالب بوضع جدول زمني بدءاً بالانسحاب وفق المادة 39 و40 من ميثاق الامم المتحدة والمباشرة بإنشاء الاجهزة الاقليمية اللازمة بموجب الفقرة 8 من القرار 598، مضيفاً الى ذلك القول "للأسف اننا استخلصنا اثناء المناقشات ان وزير خارجية العراق ووفده ليس على استعداد لنهج الطريق نفسه....".

وانتهى الى القول: "ان الهدف الاساسي هو تنفيذ الاحكام الأخرى للقرار 598 كالتزام قانوني.. وفي هذا الاتجاه اننا على استعداد وبكل اخلاص للتعاون

والبحث البناء بهدف تحقيق سلام دائم وعادل ومشرف...".
ثم أعطى الياسون الكلام لوزير خارجية العراق الذي أوضح في كلمته أموراً
كثيرة تتعلق في شأن الملاحة وتطهير شط العرب.
بدأ طارق عزيز كلمته على النحو الآتي:

"أود قبل كل شيء أن أعبر عن التقدير للجهود المخلصة والحثيثة التي بذلتوها منذ
تسلمكم مسؤولياتكم وهي مواصلة لجهود الأمين العام التي تحظى بتقديرنا العالي.. اننا
نعرف حق المعرفة بأنكم والأمين العام وزملاءكم في الامانة العامة انما تسعون لتنفيذ تحقيق
هدف نبيل أجمع عليه المجتمع الدولي منذ أكثر من عام وأكثر من ذلك وهو تحقيق السلام
الشامل والعادل بين العراق وايران وتنفيذ القرار 598. ومنذ بدء هذا النزاع كان العراق -
كما قلت سابقاً - منسجماً تمام الانسجام مع ارادة المجتمع الدولي ومع مجلس الامن والامين
العام بإعتباره المنفذ لقرارات مجلس الامن. وكما هو معروف للعالم كله فإن العراق قَبِلَ
بأول قرار صدر عن المجلس في 28/9/1980 وقَبِلَ بالقرارات اللاحقة وآخرها القرار 598..
لقد قَبِلَ العراق القرار 598 بعد يومين فقط من تبنيه. ومن يَقْبَلُ بقرار صادر عن مجلس الامن
بهذه السرعة يعني انه فهم هذا القرار جيداً وليس بينه وبين الجهة التي أصدرته مشكلة في
الفهم وأن الذين تبنوا الاحداث والمواقف يعرفون مَنْ فَهِمَ القرار فهماً سليماً كما وصفه
مجلس الامن ومن لم يفعل ذلك وتأخر وأخر الى وقت طويل جداً.. لذلك نحن لا نعاني اي
مشكلة في فهم القرار وليس لدينا مشكلة في تنفيذه. فالذي قَبِلَهُ يوم 23/7/1988 كان يعني
الموافقة على تنفيذه وكان يعني الاستعداد المخلص لتنفيذ القرار. ان الأمين العام والرأي العام
الدولي ومجلس الامن يعرف لماذا تنفيذ القرار لأكثر من سنة وليس لدينا اية مشكلة في فهم
الاسس التي تقوم عليها هذه المفاوضات المباشرة التي بدأت في 25/8/1988.. الاساس هو
القرار 598 ونحن مطلعون على خطة الأمين العام وقد أبدينا ملاحظتنا عليها بصورة رسمية
وموثقة. وآخر ما إطلعنا عليه كانت الرسالة التي وجهها الأمين العام اليها في 8/8/1988
تشكّل الاساس للمفاوضات المباشرة التي بدأت في 25/8/1988، وهي واضحة جداً وقد
قُرئت في هذه الجلسة ووافق العراق عليها قبل ان يوقعها الأمين العام عندما كانت مشروعاً.
لذلك نحن نعرف لماذا أتينا ونعرف تماماً ما هو جدول أعمالنا وما هي المهمات التي تواجهنا
وليس لدينا في كل ذلك مشكلة. لقد قبل العراق القرار 598 وتعهد بتنفيذه بحسن نية وهذا
ما نؤكد اليوم..".

ثم اشار طارق الى ما حدث بعد لقاء اليوم الاول في المفاوضات المباشرة وقال:

"ما الذي حصل منذ 25/8/1988 وحتى اليوم. في الجلسة الاولى التي عُقدت ذلك اليوم وبعد أن ألقى الامين العام كلمة قدّم لنا ورقة وهي الورقة الاولى من خطة تنفيذ القرار 598 وتلك الورقة لم يقدّمها الوفد العراقي وتتضمن تلك الورقة استكمال العناصر اللازمة لكي يصبح وقف اطلاق النار نهائياً وملزماً للطرفين بكل شروطه فما بدأنا بمناقشته هو ما اقترحه الامين العام نفسه لأن وقف اطلاق النار كمفهوم شامل طبقاً لروح ونص القرار 598 لا يعني التوقف عن الرمي وإنما هو منظومة متكاملة من الالتزامات التي ينبغي على الطرفين الاتفاق عليها تحت اشراف الامين العام كي يترسخ وقف اطلاق النار كما وُصف في القرار نفسه، لكي يصبح الخطوة الاولى لتحقيق سلام عادل وشامل عن طريق التفاوض..."

وأضاف:

"لقد وجدنا منذ بدء عملنا ان هذه الورقة التي نوقشت بعض أحكامها بصورة أولية على مستوى الفنيين تحتاج الى ان تستكمل عناصرها وبدأنا بعملية مناقشة بناءة من أجل استكمالها.. بدأنا بالعمل على استكمال العناصر الخاصة بوقف اطلاق النار في البحر وأضفنا اليه الموضوع الخاص بتطهير شط العرب. ان الموضوع الخاص بالبحر جزء لا يتجزأ من الورقة الخاصة بترتيبات وقف اطلاق النار وليس بيننا وبين الامين العام أو ممثله الشخصي مشكلة. ربما نشأت خلافات بين الطرفين ولكن اعتبار حرية الملاحة جزءاً لا يتجزأ من وقف اطلاق النار هي مسألة بديهية لا تحتاج الى جداول. اما مسألة تطهير شط العرب فهي مسألة ملتصقة التصاقاً وثيقاً بعملية وقف اطلاق النار.

"نحن نهدف - كما يقول القرار - الوصول الى سلام شامل وعادل ودائم ومشرف بين البلدين. وعملية السلام الشامل والدائم والعادل والمشرف تعني ان يستفيد الطرفان استفادة متوازنة من الخطوات السلمية التي يخطوانها بدءاً من وقف اطلاق النار وانتهاء بآخر فقرة من فقرات القرار. هذا هو مفهوم السلام الشامل والدائم والعادل والمشرف. نحن قلنا ان لإيران شواطئ كثيرة استخدمتها استخداماً حراً وفورياً - وهذا حقها - منذ اليوم الاول لوقف اطلاق النار، والعراق كطرف في هذه العملية يحق له الاستفادة بأسرع وقت ممكن من شواطئه وموانئه وممراته المائية. ان شط العرب الملاحي الوحيد الذي يؤدي الى البحر اصبح غير صالح للملاحة خلال فترة الحرب. ولكي يستفيد العراق - وهذا حقه - من الملاحة في هذا الشط فهو يحتاج الى تنظيمه، ومن أجل أن لا نشير مشاكل في غير أوانها طلبنا الى الامين العام ان يتولى بنفسه مهمة مسح وتطهير شط العرب. وقلنا في المداولات التي جرت بيننا وبين الامين العام ان هذه العملية لا صلة لها في هذه المرحلة بموقف الطرفين من الناحية القانونية.

"ان الصيغة التي وضعنا فيها هذا الاقتراح تدل على حسن النية. ان حسن النية لا يُعبّر عنه بالكلام، بل يُعبّر عنه بالافعال والمقترحات البناءة التي تقدّم وبالقبول بمبدأ التوازن بالمنفعة والمصالح. اما ان أقف أمام الصحافة وأقول بحسن النية وأنصرف من الناحية العملية بعكس ذلك فهذا ليس هو التعبير السليم والبناء لحسن النية.

"ان مقترحات العراق بالنسبة لحرية الملاحة في الخليج وتطهير شط العرب ليست غريبة وبالتصريحات التي نُسبت اليه (يقصد وزير خارجية ايران) خلال الفترة الاخيرة لا يمكن ان يستتب وقف اطلاق النار ما لم تُستكمل كافة عناصره في البحر كما هو الحال في البر والجو.

"وطالما وضعنا أحكاماً وشروطاً في البر فلا بد أن تتوازن مع احكام وشروط الجو وكذلك في البحر. ولا يمكن ان يقال مثلاً ان لكل الطرفين ان يتمتع بالحرية ولهما ان يعززا قدراتهما المسلحة في البر والجو وأن يحرم أحد الطرفين في تعزيز قدرته في البحر لأن طرفاً ما يتواجد جغرافياً في ممر مائي يستطيع ان يؤثر على حركة الملاحة للطرف الآخر. وقد سمعنا في الايام الماضية كلاماً مؤداه ان العراق يطالب بالإبحار في المياه الاقليمية الايرانية.. يا سيادة ممثل الامين العام نحن لم نطلب مثل هذا الطلب ولا في كل الاوراق التي ناقشناها معكم. ان ما نريده هو أن تُبحر سفننا في المياه الدولية في الخليج العربي ومضيق هرمز وهو مضيق ملاحي دولي، علماً بأن الممر الملاحي الدولي في المضيق يقع في المياه الاقليمية العمانية وليس المياه الاقليمية الايرانية. والسفن تمر عبر المياه الاقليمية العمانية في المضيق حسب طبيعة البحر هنالك.. لذلك فإن طلبنا هو طلب طبيعي ومنسجم مع الجهد البناء المخلص الذي بدأنا به لتعزيز وقف اطلاق النار من اجل جعله خطوة اولى نحو تنفيذ القرار 598.

"ايران تريد أن تُنكر على العراق حقه في الملاحة في الخليج وفي الوقت نفسه تريد أن تعتبر أن وقف اطلاق النار قد انتهى. ان هذا تناقض صارخ.. كيف يمكن أن يُمنع العراق من حقه في الملاحة ويكون هناك وقف اطلاق نار ثابت في الوقت نفسه؟

"لقد شرحتُ له في جلسة سابقة وبأسلوب ودي وبنّاء وقلت له: انت تقول ان لنا الحق في زيارة وتفتيش انسفن العراقية، كيف ستمارسون هذا؟ فقد تطلب سفينة حرية ايرانية من سفينة عراقية التفتيش وسيرفض هذا الطلب فهل تستطيعون تفتيش السفينة بغير القوة؟ عندئذ هذا يعني تعرّضاً لا مبرر له واذا عزمتم على تفتيشها فهذا يعني استخداماً للقوة لأنه اعتداء على ملكية عراقية تبحر في مياه دولية وهي مُلك للبشرية كلها. اذاً هذا خرق لوقف اطلاق النار.

قال الجانب الايراني سوف لن نمارس ذلك... حسناً. لماذا لا يعطيني هذا الحق.. اذاً هذا يعني بأنه يريد أن يحتفظ بهذه الورقة للضغط والمساومة.. ولو طبّقنا هذه القاعدة على كل عناصر وقف اطلاق النار في البر والجو فليس هناك اذاً ما يُلزم العراق بموجب القانون الدولي من تعزيز قطعائنا في البر والجو وغير ذلك، إلا أننا اعتبرنا وقف اطلاق النار خطوة نحو السلام. نحن قررنا ان نعمل السلام. والخطوة الاولى نحو السلام هي وقف اطلاق النار.. فلماذا نرسل مزيداً من الدبابات الى الحدود وكذلك الامر بالنسبة الى الجو والبر.

"هل هناك حسن نية في هذا الفهم؟ الجواب المنطقي اننا اذا أردنا أن نقيم سلاماً شاملاً ودائماً وعادلاً ومشرفاً فلا بد أن نجعل كل خطوة بهذا الاتجاه مليئة بالافعال التي تؤكد حسن النية وثبت التعهدات التي تلزمنا بتصرف ينسجم مع حسن النية. الموقف الايراني لا ينطوي على حُسن نية، لأنه احتفظ له بورقة يستخدمها متى ما يشاء ونحن نرفض ذلك لأننا اذا التزمنا التزاماً كاملاً في البر والجو فعلى الطرف الآخر أن يلتزم أيضاً في البر والجو والبحر ويصبح الخليج بحيرة آمنة تُستخدم من قبل كل العالم وكل دول الخليج ولكل أنواع السفن. هذا هو الفهم الجدي والمخلص للقرار 598 وللأهداف التي يتوخاها..."

وواصل طارق عزيز الكلام قائلاً:

"مرة أخرى أكرر الحديث عن موضع شط العرب. ان منع تطهيره منذ بدء وقف اطلاق النار لا يُعبّر عن حسن النية لدى ايران وهو تعبير عن رغبة في المساومة. فإذا كنا نتحدث عن حسن النية فعلينا ان نُعبّر بالافعال وليس بالفظلكات اللفظية. ويبدو أن الوفد الايراني اكتشف أخيراً بأن رسالة الامين العام لا تشمل وقف اطلاق النار.. هل انكم ملتزمون بالرسالة نصاً وروحاً؟ نحن ملتزمون بها نصاً وروحاً.. لقد قال الامين العام في خطابه الافتتاحي في 25/8/1988 ان من حسن الحظ ان وقف اطلاق النار قد بدأ وعلينا ان نعمل على تثبيته.. ان تثبيت وقف اطلاق النار يعني ان هناك التزامات متقابلة... ولقد ورد في حديث وزير خارجية ايران اشارة الى حديث بينه وبين الامين العام في نيويورك.. أقول أنا لست طرفاً في تلك المداولات ولست مستعداً لسماع وجهة نظر الامين العام من خلاله.. والامين العام حي يرزق وممثله جالس بيننا. وأن ترديد مثل هذه المسائل أمر ليس له معنى أو تأثير من الناحية الواقعية. ماذا تشمل المفاوضات المباشرة؟ لقد استخدم وزير خارجية ايران رسالة الامين العام في 8 آب 1988 لتحقيق هدف محدد وتجاهل مضمونها..."

وبعدما قرأ طارق عزيز رسالة الامين العام تابع الكلام قائلاً:

"ليس لدي مشكلة في فهمها، ان الرسالة تعني ان نتوصل الى فهم مشترك لكل فقرات القرار حسب متطلبات وطبيعة كل فقرة، وأن الوفد العراقي ليس معنياً برسالة موجهة الى الامين العام في 8/7/1988 من قبل الوزير الايراني اي قبل الرسالة في 8/8/1988 التي تتضمن اتفاق الحكومتين. أعتقد أنه علينا كي نستأنف عملنا بصورة بناءة، ولكي نصل فعلاً الى سلام شامل وعادل ومشرف ودائم، ان لا نلف وندور حول الحقائق وحول الصيغ الواضحة سواء ما يتعلق منها بنصوص القرار 598 أو ما يتعلق بنص الاتفاق الذي أبلغنا به الامين العام في 8/8/1988.. ولم يكن هنالك في المفاوضات الجارية الآن جدل من جانب العراق حول دور الامين العام ومهمة الامين العام. نحن هنا نجتمع تحت راية الامم المتحدة وإذا كانت هناك أوراق ومقترحات تُقدّم كلها وتُعرض للمناقشة ولا تأخذ صفتها النهائية إلا باتفاق الطرفين..."

وانتهى طارق عزيز الى القول:

"مرة اخرى أكرر بأنه ليس لدينا مشكلة في تنفيذ القرار 598.. نحن ملتزمون بالقرار ولكن لا يمكن ان نخطو الخطوة الثانية قبل اكمال متطلبات الخطوة الاولى.. والخطوة الاولى هي وقف اطلاق النار والذي والله الحمد ما زال سارياً ونحن ملتزمون به، ولكن الاتفاق على حيثياته لم يُستكمل بعد ولن يُستكمل إلا بعد الاتفاق على حرية الملاحة في الخليج وتطهير شط العرب. عند ذاك سنكون مستعدين على الفور لمناقشة متطلبات الفقرة الثانية من القرار 598..."

ولقد سمعتُ من أحد دبلوماسيي المقر الاوروبي للامم المتحدة في جنيف ملاحظة خلاصتها ان الجفاف الذي تميزت به كلمة الدكتور علي أكبر ولايتي المكتوبة قابله دفاء في الكلمة المرتجلة التي ألقاها طارق عزيز حيث انها تجاوزت اطار البروتوكول فلم تقتصر على الاشادة بـ "التقدير والجهود المخلصة والحثيثة" كما جاء في مطلعها وإنما تضمنت في أسطرها الاخيرة تقدير الجهود والاشادة بالصبر والحكمة في ادارة الياسون لمهمة إدارة المفاوضات خلفاً للامين العام دي كويار.

ويبدو ان بعض ما ورد في كلمة طارق عزيز وبالذات ما يتعلق بقوله ان العراق فهم قرار مجلس الامن 598 مبكراً، كان واقعياً الى الدرجة التي اثاره الوزير الايراني الذي رد على زميله العراقي بالقول: "ان القبول المبكر بالقرار لا يعني فهماً

أفضل لقرارات القرار. وبغية تنفيذ القرار ليس من الضروري أن يفهم القرار فقط، لا بد من التحلي بحسن النية لتنفيذ القرار. كما ان من الممكن من الناحية الفلسفية ان تقدم كل شيء في اطار وقف اطلاق النار، ولا أرى كيف يُربط وقف اطلاق النار بتطهير مجرى مائي..".

ثم بدأ يتحدث بشيء من الحدة في معرض تناوله موضوع حرية الملاحة. وقال في هذا الشأن: "حول حرية الملاحة في الخليج (الذي قال انه الفارسي) هنالك جملة واحدة تلخص كل أسرارنا وهي: ان الملاحة تكون وفقاً للقانون الدولي. هذا ما نعتز به. واذا كان للطرف الآخر مفهوم آخر لا ينسجم مع القانون الدولي فلن نقبله...".

وكان لافتاً قوله أيضاً "ان الجانب الايراني أظهر قدراً كبيراً من المرونة وحسن النية وأن الطرف الآخر (اي العراق) لم يمارس حسن النية نفسها التي نسترشد بها...".

وطلب طارق عزيز الكلام فقال مخاطباً الدكتور ولايتي من خلال توجيه الكلام (طبعاً) الى الياسون:

"ان قوله بأن قبول القرار مبكراً لا يعني فهمه أفضل، القول لا ينفع أحداً لأن دولة ما عندما تقبل بقرار لإحلال السلام بينها وبين دولة اخرى وبعد عدة سنوات من النزاع المسلح فهذا يعني انها تفهمه فهماً جيداً وهي مستعدة لقبوله وتنفيذه.. وقبلنا بالقرار 598 ليس موقفاً غريباً لأننا قبلنا بكل قرارات مجلس الامن التي سبقتها. لقد كنا نحضر مناقشات مجلس الامن ونناقش قراراته في المجلس ومع اعضاء المجلس وعندما تبنى مجلس الامن القرار 598 كان ممثل العراق جالساً في مقعده، في قاعة المجلس بينما كان مقعد الطرف الآخر خالياً.. نحن نفهم نص وروح القرار وهذا ما أكدناه مراراً. أما في ما يخص حسن النية فإن حسن نية العراق في السلام لا جدال فيها. ولولا الدور البارز الذي قام به العراق لما أمكن تحقيق جزء من الخطوة الاولى في تنفيذ القرار.. فعندما كان الطرف الآخر يعتقد أنه قوي لم يوافق على انتهاء الحرب في حين وافق العراق على انتهاء الحرب وهو في أوج قوته وهذه حقيقة تاريخية معروفة للجميع ويعرفها كل منصف.

"ان الرسالة التي وجهها السيد الرئيس صدام حسين في 6/8/1988 هي التي جعلت من وقف اطلاق النار أمراً ممكناً وهذا مظهر من مظاهر حسن النية لدى العراق الذي انطلق من رغبة مخلصية في وقف سفك دماء العراقيين والاييرانيين والعالم كله يعرف ذلك. من ناحية ثانية فأنا لم أتحدث في الفلسفة وإنما كنت واقعياً وعملياً ومباشراً حيث قلت ان مسألة تطهير شط العرب مرتبطة بوقف اطلاق النار لأن للطرفين ان يستفيدا بشكل متوازن ومتكافئ. نحن نسعى الى تسوية عادلة ومشرفة والعدالة هي أحد عناصر التسوية فهل من العدالة ان يستفيد طرف من شواطئه التي تمتد مئات الكيلومترات ومن موانئه ولا يستفيد الطرف الآخر من ممره المائي الوحيد ثم يأتي أحد ويقول هذه فلسفة؟ اذا كانت العدالة فلسفة غير مرغوب فيها فإن ازالة مفهوم العدالة من مفهوم وقف اطلاق النار سيعني انسحابها على بقية الفقرات. ان العدالة وصف من أوصاف السلام وركن من أركانه لا بد أن تتحقق اعتباراً من الخطوة الاولى. وتطهير شط العرب ليس اختراعاً أو ورقة غريبة تُدخلها في المفاوضات. ففي 22/7/1988 وجهت رسالة الى الامين العام أشرت فيها الى موضوع شط العرب وكان موقفنا واضحاً. وقبل اتفاقنا على بدء وقف اطلاق النار أكدنا على الامين العام ثانية في 11/8/1988 وقد أخذ الامين العام بالاعتبار ووضعه في ترتيباته. فالامر هذا ليس غريباً على أحد. ان من الواضح لنا ان الجانب الايراني يريد استغلال هذه المسألة للضغط. هو نفسه قال بأنه مستعد للبحث في موضوع تطهير شط العرب ولكن ليس الآن، وهذا يعني انه يريد أن يحرم العراق من الاستفادة المتكافئة ويستخدم هذه الورقة للضغط علينا. على ايران أن تعرف بأنها اذا استخدمت ورقة ما للضغط علينا فإن الكثير من الاوراق التي نستخدمها للضغط عليها. نحن ما زلنا في بداية المفاوضات وما زلنا في المربع الاول منها.. وكما يقول المثل العربي (والبادئ أظلم). مرة أخرى تجري مجادلة بيزنطية حول ورقة رسمية سُحبت من الامانة العامة وما شابه. نحن كنا نبحت الملحق رقم (1) الذي يتضمن ترتيبات وقف اطلاق النار وهذا يعني انها خاضعة للمناقشة بل انها موضوع المناقشة لذا فإن الوصف الذي ورد على لسان وزير خارجية ايران وصف غير دقيق.. ثم تحدث عن المرونة!! أي مرونة قدمتموها ايها السادة!! التخلي عن التفتيش وزيارة السفن!! هل هذه مرونة؟ اذاً بماذا نصف موافقة العراق على وقف اطلاق النار في البر والجو؟ هل هي مرونة ان يتم الحفاظ على حرية الملاحة في الخليج؟ ان هذا التزام عليك ان تلتزم به مثلما ألتزم بها أنا من أجل ان يكون هناك وقف لإطلاق النار. وتلك ليست مرونة وليست تبرعاً من أحد.. ان علينا الالتزام بكل تعهداتنا في كل خطوة من خطوات تنفيذ القرار 598.

"ان الحديث المجرد عن الوضع القانوني للمياه الدولية الذي أورده وزير خارجية ايران حديث غير مكتمل. لا يكفي ان نقول بأننا نلتزم وقف اطلاق النار في البر بموجب القانون

الدولي! ان كل مواقف العراق منسجمة مع القانون الدولي وهذا معروف في كل البيانات والخطابات التي قدمت في مختلف الاوساط. ان القانون الدولي يحتاج الى نصوص وإلى تفسير فلا يكفي بأننا ننفذ وقف اطلاق النار في البر والجو وفق القانون الدولي وعند ذلك سيحتاج الجنرال اليوغوسلافي يوفتش ان يحيط نفسه بمجموعة من القانونيين لتفسير كل حركة على الجبهة وفقاً للقانون الدولي. ان مثل هذه المناقشة ستجعلنا نضيع في مجادلات بيزنطية اذ لا بد من أن نضع في وسط الخليج مركزاً قانونياً وفي القاطع الاوسط مركزاً قانونياً وكذلك في القاطع الجنوبي.. الخ. ان مبدأ حسن النية الذي يوصل الى تثبيت وقف اطلاق النار هو الذي يحد. احكامه على ورقة يتفق عليها الطرفان وتوثق لدى الامم المتحدة وتكمل على الله لتنفيذ الخطوة الثانية. نحن نقبل بالقانون الدولي ومن المفيد لنا ان نحدد التزاماتنا في البر والبحر والجو..

"يقول (أي ولايتي) اننا أثرنا مسائل كما قد أثرناها في السابق! نحن هنا لتفاوض على عناصر لم نتوصل بعد الى اتفاق بشأنها بعد وسأبقى أكررها الف مرة الى ان نصل الى اتفاق.. هل تريدون التخلي عن مسؤولية ذلك؟ اذا كنتم تريدون ترك وقف اطلاق النار لهذا الحد فأنتم ستتحملون المسؤولية. العراق مستعد أن يتحمل كل تعهداته ازاء وقف اطلاق النار وستحملون المسؤولية كاملة أمام الله وأمام الرجال الذين يترأسون هذا الاجتماع.

"يقول (أي ولايتي) انني لم أبد حسن النية. هل ان حسن النية هو أن نسمح لسفننا بأن تخضع للتفتيش من قبل ايران وعلى السفينة العراقية أن تطيع الاوامر؟ هل هذا هو مفهومه لحسن النية؟ هل يبقى شط العرب مغلقاً الى ما شاء الله وايران تستفيد من موانئها وشواطئها وكل تسهيلات البحر منذ اليوم الاول لوقف اطلاق النار كي نُعبّر عن حسن النية؟! هذا منطق مقلوب. وكم كنت أتمنى أن يذاع هذا الاجتماع عبر الاذاعة لكي يعرف الناس وخصوصاً في العراق وايران من من الطرفين يستخدم المنطق ومبدأ العدالة من حسن النية..".

وبدأت المناقشات هنا تكتسب بعض الحماسة وتخرج من دائرة البرودة التي كانت فيها. وعندما أنهى طارق عزيز كلامه اعطى الياسون الكلام للدكتور علي أكبر ولايتي الذي خاطب طارق عزيز من خلال الياسون، اي ان الحال حتى هذه اللحظة استمرت تعتمد قاعدة الحديث بالواسطة..

وفي كلمته قال الدكتور ولايتي: "ان الذي توقعته هو أن لا يكرر وزير خارجية العراق هنا نفس ما طرحه في السابق وقد كنت قدمت له مشورة في الاجتماع الاول.. وكنصيحة مخلصه حتى نتمكن من احراز تقدم في الاتجاه

الصحيح حيث قلت بأنه لا ينبغي لكم ان تضعوا بأنفسكم معايير لحسن النية والاخلاص ودعوا شعوب العالم والمراقبين المحايدون أن يصدرُوا حكمهم في هذا الشأن. وكشعوب شرقية ثقافتها ان تتكلم بكل هذا الاسهاب، هذا هو التواضع الروحي المطلوب للتعبير عن حسن النية والتي يتطلب ان لا نضع أنفسنا كحكم على اخلاصنا وجديتنا وحسن نوايانا. في ما يتعلق بالقوة العسكرية والضعف، دعونا نسمع التاريخ كما حدث في ساحة المعارك ذلك هو الحكم. وهذا المكان ليس المنبر المناسب الذي تناقش فيه القوة والضعف. انتم تكررون ما قلتموه خلال ثماني سنوات ونأمل ان الطرف الآخر قد تعلّم في تلك السنوات الدرس. هذا المكان هو مكان للطرفين حتى يجلسا ويناقشا من اجل التوصل الى اتفاق لإقامة سلام دائم، فهو ليس منبراً للشعارات و لرفع اصواتنا. نصيحتي ان نخفض اصواتنا لأن ذلك لن يوصلنا الى الاهداف التي نبتغيها. وكما قلتم في بداية مفاوضاتنا، دعونا في البداية نؤسس كلامنا على حسن النيات. ان رفع أصواتنا سوف لن يؤدي الى حل المشكلة.

"وعلى اي حال فما قلت هو أن لا تُكرّر مسائل أثرت سابقاً. ومن الواضح اننا ما زلنا تناقش الفقرة الاولى ولكن علينا ان نناقشها بطريقة تحقق الاهداف التي ينبغي تحقيقها. وبالنسبة الى حقوقنا فإننا كتبناها على الورق وناقشناها مع الوفد العراقي ومع الامين العام ولا داعي لأن أكرر ما سبق أن قلناه.

"في الحضارة الاسلامية لدينا مبدأ هو أن على المرء ان لا يناقش بغير ما جاء في النص. فعندما تناقش القرار 598 قلنا بعد وقف اطلاق النار يأتي الانسحاب بدون تأخير وهذا هو نصف الفقرة ولم يقل تطهير شط العرب. اين يوجد حكم في القرار يخص الشط المشترك.. شط العرب. وقد ذكرنا من جانبنا ان هذه المسألة يُفترض ان تُبحث في اطار الاجراءات وفي الوقت المناسب، وشرحنا وجهة نظرنا تفصيلاً".

وأعطى الياسون الكلام لطارق عزيز الذي رد قائلاً: "ليس لدي تعليق على الحديث الذي أورده وزير خارجية ايران في بداية حديثه سوى القول بأنني أتمنى أن يتمسك بمضمونه تمسكاً عميقاً ومستمراً.. اما في ما يخص تفسير نصوص القرار

وسمعته فيعود الى حُكم معروف هو (لا اجتهاد في معرض النص) وأرجو أن تثبت هذا الحكم كمعيار من معايير مباحثاتنا القادمة في المستقبل..."

وأورد طارق عزيز نص الفقرة الاولى من القرار 598 وأضاف معلقاً: "ان العمليات العسكرية في البحر منصوص عليها، ومن أجل ذلك عليه ان لا يدعي لنفسه حقوقاً ليست موجودة في النص. اما بالنسبة الى الانسحاب فلا مشكلة لدينا فيه ونحن مستعدون لبحثه عند انجاز الخطوة الاولى حسب ما جاء في النص.. مرة اخرى أؤكد موقف حكومتي من ان تطهير شط العرب يقع في اطار ترتيبات وقف اطلاق النار على اساس الفهم السليم للقرار. ومعنى وقف اطلاق النار هو الاستفادة الكاملة والعادلة للخطوات التي نخطوها. وفي تنظيف شط العرب ليس هنالك ضرر للطرفين اذا كنا نسعى للسلام.. فالسلام مفهوم شامل وعلينا ان لا ندخل مفاهيم جديدة في القرار. ومجلس الامن والامين العام يعرفان من هو الذي فسر القرار تفسيراً عجيباً غريباً خاطئاً وليس منسجماً لا مع نصه ولا مع روحه. ان اقتراح تطهير شط العرب من صلب عملية السلام التي باشرنا في تحقيقها..."

وبدا واضحاً ان المحادثات تراوح مكانها، وحدث بعدما أنهى طارق عزيز كلمته ان أعطى الياسون الكلام الى الدكتور ولايتي إلا أن الوزير الايراني رد بطريقة بدت جافة ومنسجمة مع عقلية الحكم الايراني حيث انه قال: "لا أود الكلام وأستمر في اضاعة الوقت. لقد شرحنا موقفنا عدة مرات ولا أحتاج الى إعادته ثانية..."

وفي هذا الوقت قال الياسون إن لديه رسالة من الامين العام دي كويار يود أن يقرأها(*) وهي موجهة الى كل من الوزيرين طارق عزيز وعلي أكبر ولايتي.

(*) نص الرسالة التي قرأها الياسون وقال انه تلقاها من دي كويار: اصحاب السيادة.

كما تعلمون فقد كنت على اتصال مباشر مع ممثلي للشخصي السفير يان الياسون الذي إستمر على ابلاغي بالتطورات في جنيف.

في هذه المرحلة أعتقد بأنه من الضروري لجميع نوي العلاقة أن يأخذوا برهة للتفكير في الحالة الراهنة للمحادثات ولكي يدركوا ان طريق السلام، رغم كونه طريقاً صعباً، إلا أنه طريق مفتوح أكثر بكثير من طريق الحرب. ان الاهتمام والقلق لدى الجانبين يجب أن تتم طمأننته، إلا أن هذا لا يمكن انجازه عن طريق ترضية مطالب كل طرف بالكامل. ان سلاماً دائماً يستدعي اعادة بناء الثقة المتبادلة والاطمئنان من الجانبين حتى لو كان ذلك بطيئاً في البداية.

واللافت ان الرسالة كانت دعوة الى الاجتماع في نيويورك أكثر منها محاولة لتنشيط المحادثات الدائرة في جنيف. وحتى تلاوة الرسالة لم يكن محسوماً بالشكل الرسمي امر المحادثات وهل تستمر في جنيف أم يتم نقلها الى نيويورك. وجاءت الرسالة لتؤكد الانباء التي كانت الاوساط الصحافية تناقلها في شأن نقل المفاوضات المباشرة الى نيويورك.

ومن الطبيعي بعدما أنهى الياسون تلاوة الرسالة أن يسمع تعليق الوزيران العراقي والایراني عليها وذلك من اجل نقل رد الفعل عليها الى الامين العام. وكان طارق عزيز سباقاً في التعليق حيث طلب الكلام وقال:

"أرجو أن تنقلوا خالص تحياتي الى الامين العام وتقديرى الشخصي والوفد للجهود الحثيثة والمخلصة التي يبذلها من اجل تحقيق السلام والتي بذلها خلال سنوات عديدة من اجل تطبيق القرار 598 بنصه وروحه.. وانني أتفق مع المعاني التي وردت في رسالته، وأود أن أؤكد بأن الحكومة العراقية التي عبّرت عن استعدادها للوصول الى وقف اطلاق النار من خلال رسالة السيد الرئيس صدام حسين التي أبلغت اليه في 6/8/1988 والتي كررت وأكدت رغبتها المباشرة بتطبيق وقف اطلاق النار عندما توصلنا الى الاتفاق المثبت في الرسالة المؤرخة 8 آب 1988 واتفقنا في حينه على موعد تطبيق وقف اطلاق النار.

"ان الحكومة العراقية مستعدة للالتزام بوقف اطلاق النار كخطوة اولى وستبذل أقصى ما هو مطلوب من ضبط النفس للحفاظ على هذه الخطوة التاريخية للوصول الى سلام شامل وعادل ودائم. وأرجو في الوقت نفسه ان تبلغوا صديقنا العزيز بأن الوفد العراقي لا يستطيع ان

ان مسيرة السلام القائمة حالياً تتطلب، بعد الالتزام بوقف اطلاق النار، تنفيذ الفقرة الاولى من قرار مجلس الامن 598 بالكامل دونما تأخير وبأن يعم التوصل الى تفاهم بشأن الاجراءات والتوقيعات لتنفيذ جميع العناصر الاخرى للقرار وفق خطتي للتنفيذ التي أرسلت اليكم في تشرين الاول 1987 والهيكل العام الذي قدم اليكم في ايلول 1987.

واستناداً الى ذلك أود أن أدعو صاحب السيادة الدكتور ولايتي وزير الشؤون الخارجية في جمهورية ايران الاسلامية وصاحب السيادة السيد طارق عزيز نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية في الجمهورية العراقية للقائي أنا وممثلي الشخصي في نيويورك بتاريخ 22 أيلول 1988 وذلك بغية متابعة المحادثات المباشرة التي بدأت في 25 آب في جنيف.

انني واثق من أن كلا الطرفين يدركان التزاماتهما بموجب القرار 598 الذي قبلاه سوية وبأنهما يلتزمان بشروطه وبالأخص استمرارهما في اتخاذ كل خطوة ممكنة للتعاون مع مراقبي الامم المتحدة وذلك بغية التأكد من ان سلامة وقف اطلاق النار القائم منذ 20 آب 1988 يحافظ عليها بشكل تام.

ان مجلس الامن والمجتمع الدولي ككل يتوقع عدم قيام اي طرف بخرق وقف اطلاق النار الحالي بل بدلاً من ذلك ان يقوم بتعزيز الاساس الذي تقوم عليه المسيرة نحو السلام. وأشكركم شكراً جزيلاً.

يقبل بنقل مقر المفاوضات الى نيويورك ولدينا أسباب جوهريّة لرفض ذلك وسأشرحها الآن..
"عندما اقترحنا ان تتم المفاوضات الى نيويورك المباشرة في جنيف كانت لدينا أسباب جوهريّة، حيث ان جنيف مدينة تقع في بلد محايد. ومنذ وصولنا الى هذه المدينة شعرنا بأن جوها يساعد على اجراء هذه المفاوضات التي نأمل أن لا تكون صعبة علماً بأنها في الواقع صعبة. اما نيويورك - خارج مقر الامم المتحدة - فالمدينة غير محايدة وتحت سلطة دولة عظمى. وكما تعلمون فإن المفاوضات تتطلب من الطرفين ان يكون لديهما وثائقهما واتصالاتهما مع بعضهما البعض ومع عاصمتيهما ومن دون المساس بالدولة التي تتبع تلك المدينة ونواياها. وهناك حقائق واقعية على صعيد المسألة الامنية لا تبدو كافية لسير المفاوضات.

"اذا كان الامين العام يرغب بلقائي بشكل منفرد فإنني على استعداد. اما نقل مقر المفاوضات من هذه المدينة الى مدينة اخرى لا تتصف بنفس الصفات فهذا أمر لا يمكننا القبول به للأسباب التي أوضحناها ونصر على ان تستمر في هذه المدينة.

"من ناحية اخرى ومع تقديري لحاجة كل من الوفدين لمراجعة النفس والتأمل فإن الوفد العراقي لا يشاركه التقدير. فنحن كوفد مستعدون للبقاء هنا طوال الفترة التي تتطلبها المفاوضات ومستعدون للجلوس مع الوفد الايراني برعايتكم للبحث والاتفاق بأمل التوصل الى اتفاق. وإذا ما أخذ مثل هذا القرار فإننا سوف لا نتحمل اي مسؤولية والجهة التي تتخذه ستتحمل المسؤولية. ولا بد من أن ألاحظ بأننا حتى الآن لم نعقد سوى ثلاث جلسات فقط. ان الكثير من المفاوضات التي رعتها الامم المتحدة قد عقدت فيها اضعاف هذا العدد من الاجتماعات. انني أؤكد استعداد الجانب العراقي للمضي قدماً في المفاوضات الى أي تأريخ يتطلبه الامر واذا كان لأي من الوزيرين حاجة لمراجعة حكومته، وهذا أمر طبيعي، فإن ذلك لا يكون بتعليق المفاوضات بل يبقى بقية الوفد لإجراء الاتصالات وغير ذلك..".

أما وزير خارجية ايران فإنه رد بالآتي:

"أود مرة اخرى أن أشكركم وزملاءكم على جهودكم والامين العام على جهوده المخلصة خلال السنوات الماضية. ما قرأته سيادتكم علينا واستمعنا قبلناه برمته. فعندما قبلت ايران القرار 598 وقيلت ان يكون الامين العام هو المنفذ له فإننا قبلنا أيضاً المكان والزمان والاجراءات التي يتخذها القرار. وبالنسبة لتوقيعات المناقشات فيما اذا استمرت أو علقت للتأمل فليس لدينا حجج.. أي سبب يقدمه الامين العام نحن نقبله.. لذا فإن يوم 22/9/1988 وفي نيويورك امران مقبولان لنا..

وفي ما يتعلق بطلب الامين العام الاستمرار بالالتزام بوقف اطلاق النار فنحن على استعداد للتعاون معه ومعكم ومع فريق المراقبين الدوليين الموجودين في المنطقة. ونحن نأمل أن تؤدي المناقشات في المستقبل الى نتائج أكثر ثماراً وأن يكون التقدم أكبر مما حصل...".

وبعدما سمع الياسون الردين العراقي والايرواني اقترح رفع الجلسة للتشاور.. وكان يأمل في أن يتم استئنافها بروحية أفضل. ويبدو أن التشاور لم يسفر عن شيء بدليل ان رفع الجلسة الذي كان مقرراً ان يكون لبضع دقائق استغرق ثلاث ساعات ونصف الساعة. وبعد ذلك عاد الوفدان الى الاجتماع، ثم أبلغهما الياسون أنه أبلغ الامين العام بتعليق كل منهما على الرسالة المتعلقة بنقل المحادثات الى نيويورك وأن الامين العام تشاور مع رئيس مجلس الامن في الامر وأنه سيحدد موقفاً نهائياً في غضون أربع وعشرين ساعة.

وازاء ذلك ارتأى الجميع ان تأجيل الجلسة الى حين وصول رد الامين العام قد يكون هو الأفضل. وهذا ما حدث بالفعل.

ومن أجل تدارك تقاطعات وتعقيدات من المحتمل حدوثها قبل ان يكون الرد قد وصل فإن الياسون طلب من الوزيرين امراً ملفتاً.

ما هو هذا الامر؟

لقد تمنى الياسون عليهما ضبط النفس خلال الحديث مع رجال الصحافة. كان ذلك يوم السبت 10 أيلول (سبتمبر) 1988. ومن الواضح ان الياسون عندما قال للوزيرين ان رد الامين العام لن يأتي على فكرة نقل المفاوضات من جنيف الى نيويورك قبل اربع وعشرين ساعة، فعلى أساس ان دي كويار سيُجري بعض المشاورات يوم الاثنين لأن يومي السبت والاحد عطلة.. وهذا ما حدث بالفعل. ويوم الثلاثاء 13 أيلول 1988 أبلغ الياسون الوزيرين العراقي والايرواني بأن هنالك اجتماعاً مشتركاً سيتم عقده بعد الظهر.

وفي الواحدة والدقيقة التاسعة بعد ظهر الثلاثاء تم عقد الاجتماع وكان واضحاً منذ البداية انه لن يكون طويلاً. وفي الاجتماع قال الياسون ان الامين أبلغه بأن يتلو على الوزيرين نيابة عنه البيان الآتي:

"أصحاب السيادة،

لا شك اننا ندرك جميعاً بأن عملية السلام الجارية لا يمكن ايقافها في هذه المرحلة اذا ما أردنا تحقيق هدفنا في تسوية شاملة وعادلة ومشرفة، وأن في نيتي أن أواصل دوري كما فوضني مجلس الامن، وليس بوسعي في هذا الوقت إلا أن أقترح أن نجتمع في مقر الامم المتحدة يوم 22 أيلول. وكما تسنى لمثلي الشخصي أن يبين لجميع الاطراف المعنية، فإن هذه الدعوة تنطلق من اعتبارات عملية معينة. ولهذا أود أنؤكد بأن الدافع الاساسي والهدف من الدعوة هو مواصلة جهودنا. وبعد المحادثات في مقر الامم المتحدة، كما أشرت في بياني بتاريخ 10 أيلول، فإن الطرفين، حسب فهمي، سيكونان على استعداد لمواصلة عملية السلام الشاملة في جنيف.

في الختام، أحث كل من يعنيه الامر على استغلال فترة التأمل القصيرة هذه والمحادثات القادمة في مقر الامم المتحدة من اجل تأمين التحرك السريع نحو تناول القضايا المعلقة عند العودة الى جنيف".

وأعطى الياسون الكلام الى طارق عزيز الذي سجل على رد الامين العام الملاحظتين الآتيتين:

الاولى هي ان الحكومة العراقية تحرص ان يتم الاتفاق الآن على تحديد موعد ثابت متفق عليه وملزم لمواصلة المحادثات في جنيف.

والثانية هي اننا نقبل دعوة الامين العام المحترم لعقد اجتماع واحد في نيويورك كما أبلغنا. لكن تبقى مشكلة ثانوية في الموضوع وهي الموعد. أرجو أن تُبلغوا الامين العام تحياتي الخالصة وبأن الموعد المقترح من قبله لا يلائمني بتاتا لأسباب كثيرة لا أود الخوض فيها ويمكنني أن أشرحها لكم فيما بعد. وأقترح أن يكون الموعد في الاسبوع الاول من شهر تشرين الاول (اكتوبر) المقبل. والمهم هو الاتفاق على المبدأ ويمكن التوصل الى الموعد من خلال التشاور".

وعندما قال الياسون انه سينقل الملاحظتين الى الامين العام تكلم طارق عزيز ثانية طالباً الاتفاق خلال الاجتماع على "تحديد موعد اجتماعنا المقبل في جنيف اذا ما اعتبرنا اننا وصلنا الى نهاية اجتماعاتنا هذه".

ورد الياسون قائلاً:

"كل ما بإمكانني الآن هو أن آخذ علماً بملاحظاتكم وسأنقلها الى الامين العام. وأؤكد بأن هذه المسألة سوف نجد لها حلاً. وقد طلب مني الامين العام ان اذهب الى مقر الامم المتحدة في نيويورك غداً لأوجز ما حصل في جنيف. اسمحوا لي في الختام أن أعبر عن تقديري لعبارات التشجيع التي وُجّهت لي خلال الاجتماعات وسأبذل ما بوسعي لمواصلة العمل معكم لتحقيق الغاية المنشودة".

ثم طلب وزير خارجية ايران الكلام فقال مخاطباً الياسون:

"اسمحوا لي أن أعرب في نهاية هذه الجولة الرسمية وغير الرسمية المباشرة وغير المباشرة، عن شكري وتقديري لكم ولزملائكم هنا وفي نيويورك على الجهود المستمرة التي بذلتموها.. اننا مقتنعون تماماً بأنه بما ان للامين العام ولاية واضحة من اجل تنفيذ القرار 598 وفق خطة التنفيذ فلا بد للاطراف المعنية من ان تعاونه للاضطلاع بمهمته. ان وفدي يأخذ في الاعتبار منذ البداية اجراءات الامين العام بما فيها المفاوضات في جنيف. وبالاستناد الى هذه الروحية فقد قبلنا قرار الامين العام الذي يحظى بدعم مجلس الامن لعقد اجتماع في 22/9/1988.. وقبل اختتام كلمتي أود أن أحذّر بأن المسائل الاجرائية وقرارات الامين العام لا يجب ان تتطلب الكثير من الوقت لمناقشتها، لذا فإننا نكرر من جديد بأننا مستعدون للتواجد في نيويورك في 22/9/1988 وأن الاسبوع الاخير من أيلول هو أفضل موعد مناسب لنا".

وطلب طارق عزيز الكلام فقال:

"أود أن أسجل ملاحظة جوهرية وهي أن الوفد العراقي لا يعتبر هذه المحادثات قد توقفت أو انتهت إلا اذا تم تحديد موعد ثابت وملزم للاجتماع القادم للمفاوضات المباشرة بموجب رسالة الامين العام في 8/8/1988.. واذا لم يتحدد موعد متفق عليه للمحادثات المباشرة في جنيف فإن الوفد العراقي سيعتبر وجوده هنا مستمراً ولا يتحمل اية مسؤوليات عن تعليقها من دون تحديد موعد جديد. وكما قلت فإن الطرف الذي يتخذ القرار بتعليق المفاوضات هو الذي يتحمل المسؤولية عن النتائج التي تترتب على ذلك".

وبعد 21 دقيقة رفع الياسون الجلسة مع وعد منه بأن ينقل الملاحظات الى الامين العام ويدعوه عندما سيلتقي به في نيويورك الى الاستمرار في عملية السلام ومواصلة الجهود التي بُذلت في جنيف.

وانتهت بذلك الجولة الاولى من محادثات جنيف ليبدأ الانتظار للجولة الثانية في نيويورك. ونقول الانتظار بدلاً من الاستعداد، لأن الاستعداد موجود. وأجد نفسي قبل أن أنقل لقارئ تفاصيل ما جرى في الجولة الثانية في نيويورك.. أسجل بعض الملاحظات على المرحلة التي دارت فيها المحادثات برعاية الدبلوماسي السويدي الياسون..

وهذه الملاحظات هي:

أولاً - ان الاعصاب لم تكن مشدودة بالشكل الذي كانت عليه في الاجتماعات التي ترأسها الامين العام.

ثانياً - ان المناقشة بين الوزيرين العراقي والايرواني اتسمت ببعض الحدة، وفيما يرى البعض ان الحدة ظاهرة سلبية فإنني ككاتب وصحافي عاصر سنوات من النشاط السياسي العربي الحافل بالخلافات أرى ان الحدة مظهر من مظاهر الحيوية والحرص على ان يؤكد كل طرف وجهة نظره... وهذا أمر جيد في عالم التفاوض.

ثالثاً - ان طارق عزيز استمر يتصرف بعقلية رجل الدولة الواصل من نفسه على رغم بعض القذائف الاستفزازية التي وجهها ولايتي اليه ومن بينها قوله ان طارق عزيز يعتمد "الفذلكة" و"الفلسفة". وهذه الثقة بالنفس جعلته يتكرر بعض العبارات والصور اللافنة والتي تدعم منطقته ومنها قوله، انه يتمنى لو ان اجتماع جنيف برئاسة الياسون يذاع عبر الاذاعة لكي يعرف الناس وخصوصاً في العراق وايران مَنْ مِنْ الطرفين يستخدم المنطق ومبدأ العدالة وينطلق من حسن النية.

رابعاً - كان طارق عزيز يكسب جولة المناقشة دائماً عندما يقول لزميله الايرواني ان ايران تتحمل مسؤولية التخلي عن وقف اطلاق النار. اما كيف يكسب الجولة فلأن ولايتي المتشدد والمعاند يصبح فجأة أقل تشدداً وأقل عناداً.

خامساً - لجأ الدكتور ولايتي الى تعابير جديدة في قاموس التفاوض ومن بينها دعوته الى "التواضع الروحي للتعبير عن حسن النية". كما انه استعمل تعابير عكس قوة شأن المنطق العراقي مثل "ان رفع اصواتنا سوف لن يؤدي الى حل المشكلة".

سادساً - في رسالته الى الوزيرين طارق عزيز وعلي أكبر ولايتي التي تلاها ممثله الشخصي الياسون خلال الجزء الثاني من جولة جنيف لجأ دي كويار الى بعض العبارات الشاعرية مثل قوله "ان طريق السلام على رغم كونه طريقاً صعباً إلا أنه طريق مُفرح أكثر بكثير من طريق الحرب".

سابعاً - وصف طارق عزيز الامين العام بأنه "صديقنا العزيز" ووصف الدكتور ولايتي المفاوضات بأنها "مباشرة وغير مباشرة".. وهذه الاوصاف كانت من جملة أوصاف لافتة تميزت بها محادثات جنيف في المرحلة التي قادها الياسون.

بعد هذه الملاحظات تنتقل لعرض ما جرى في محادثات نيويورك وبذلك تكتمل جوانب الموقف المتعلق بالمفاوضات المباشرة بجولتيها الاولى والثانية.

بدأ اجتماع نيويورك يوم السبت الاول من تشرين الاول (اكتوبر) 1988 وهو في العادة يوم عطلة رسمية لا تشهد فيه أروقة الامم المتحدة أي حيوية.

ومنذ اللحظة الاولى بدا ان الاجتماع شكلي. وكما حدث في جنيف حدث في نيويورك. تم اختيار قاعة تتوسط غرفتين جلس في الغرفة التي الى اليمين الوفد العراقي وجلس في الغرفة التي الى اليسار الوفد الايراني.. وفي اللحظة المحددة دخل الوفدان واتخذ الاعضاء مقاعد محددة سلفاً. اما الامين العام فإنه سبق وبعض مساعديه اعضاء الوفدين وكأنما مهمته الرسمية هي استقبال الاعضاء.

بعدما جلس الاعضاء تحدث الامين العام مرحباً بالوفدين مشيراً الى حوادث خرق طفيفة لوقف اطلاق النار. ثم تحدث عن عملية بناء الثقة التي تجري بالتدرج وعن المرونة التي أظهرها الجانبان.

بعد ذلك قرأ نص الفقرة الاولى من القرار ليقتراح أموراً جديدة في ضوء ما جرى البحث فيه خلال مفاوضات جنيف.

نص الفقرة الاولى هو:

"ان ايران والعراق، بعد أن اتفقا على مراعاة وقف اطلاق النار بدءاً من 20 آب 1988 (يوم - دي) في الساعة (0300) حسب توقيت غرينتش، سوف يمتنعان عن جميع الاعمال العسكرية على البر والبحر وفي الجو.. وسيقوم المراقبون العسكريون للامم المتحدة بمراقبة وقف اطلاق النار استناداً الى الترتيبات التي تم التوصل اليها على المستوى العسكري بين الفريق العسكري للامم المتحدة وبين السلطات العسكرية في ايران والعراق. (ان المفاهيم المحددة المتعلقة بوقف اطلاق النار مذكورة في الملحق 1)..

لقد اتفقت ايران والعراق ايضاً على ان قواتهما المسلحة سوف تنسحب الى الحدود المعترف بها دولياً وكما هو مطلوب من قبل مجلس الامن في قراره المرقم (598).. ان الانسحاب الى الحدود المعترف بها دولياً سوف يتم تحقيقه وإكماله خلال فترة أسبوعين.. (وسأقوم بالطبع بتجهيز مراقبي بالوثائق ذات العلاقة للتمكن من تحديد إكمال الانسحاب).

بعد ذلك إقترح الامين العام اضافتين... واحدة حول حرية الملاحة وأخرى حول موضوع أسرى الحرب. الاضافة المتعلقة بحرية الملاحة تنص على الآتي:

"إضافة إلى ذلك فقد يَبْنِ الجانبان للامين العام بأنهما سوف يمتنعان عن زيارة وتفتيش سفن احدهما للآخر التي تُبحر في أعالي البحار أو في مضيق هرمز. وسيتم احترام خطة الفصل المروري الموضوعة من قبل المنظمة البحرية الدولية بشكل تام. كما تعهد الطرفان بممارسة الضبط في تصرفاتهما العسكرية..."

أما الاضافة المتعلقة بالأسرى فإنها تنص على الآتي:

"على الطرفين القيام فوراً بالتعاون الكامل مع اللجنة الدولية للصليب الاحمر لتمكينها من القيام بتفويضهما بموجب اتفاقيات جنيف لعام 1949 بشكل كامل.. وعلى الطرفين أن يقدموا على وجه الخصوص الى اللجنة الدولية للصليب الاحمر جميع التسهيلات الضرورية، مثل سمات الدخول، وذلك من أجل الوصول دونما عائق الى جميع الاشخاص المحميين بإتفاقيات جنيف الصادرة في 12 آب 1949.

"ويتعهد الطرفان بأن يقدموا إلى اللجنة الدولية للصليب الاحمر المعلومات والتسهيلات المطلوبة في ما يتعلق بالشروط ذات العلاقة في اتفاقية جنيف الثالثة

المتعلقة بمعاملة أسرى الحرب وبالذات ممارسة التزاماتهم في ما يتعلق بإبلاغ المعلومات المطلوبة حول الأشخاص المعنيين الى اللجنة الدولية للصليب الاحمر. وسوف يتم اطلاق سراح وإعادة أسرى الحرب بصورة نهائية من قبل الجانبين بحلول نهاية عام 1988. ومن المفهوم انه سوف لن يعاد أي أسير حرب ضد ارادته المعلنة بحرية. وسوف لن تُتخذ اجراءات انتقامية ضد هكذا سجناء حرب أو ضد عوائلهم. ويتعهد الطرفان بتسهيل اعادة أسرى الحرب المعادين الى الحياة الاعتيادية وبالامتناع عن أية اجراءات عقابية ضد اسرى الحرب هؤلاء عن الافعال التي ارتكبوها خلال أسرهم. وخلال الوقت المخصص لهذا الغرض سوف يتم اطلاق سراح اسرى الحرب واعادتهم على التوالي وبنسب متساوية وعلى أساس اسبوعي تحت اشراف اللجنة الدولية للصليب الاحمر. وبالإضافة الى اطلاق واعادة اسرى الحرب يوافق الطرفان على تقديم التسهيلات الى اللجنة الدولية للصليب الاحمر لتقويم وضع جميع المدنيين المحميين بميثاق جنيف الرابع وذلك في ما يتعلق بإعادتهم، دمجهم أو اعادة توطينهم في بلدان ثالثة وذلك بموجب الاحكام ذات العلاقة في الميثاق. ويجري تحمّل جميع الكلف الناجمة عن اطلاق واعادة الاشخاص المحميين وذلك بصورة متساوية من قبل الطرفين وبموجب أسس موثيق جنيف".

وإلى ذلك تطرّق الامين العام الى التسوية الشاملة وتطهير شط العرب وأهمية التعاون لتحقيق الحل ودور الامين العام في المفاوضات وهو دور كان غير محدد بمعنى، هل ان تعيين الدبلوماسي السويدي الياسون هو اشارة الى ان دور دي كويار انتهى؟

وفي هذا الشأن قال الامين العام وهو يفتتح اجتماع نيويورك ويعرض الاقتراحات "ان جهود الوساطة ترمي الى تحقيق تسوية شاملة ومشرفة لجميع القضايا المتعلقة لتكون مقبولة من الجانبين"، وأن الدبلوماسي السويدي الياسون سيقوم بإدارة جهود الوساطة بالنيابة عنه (اي الامين العام) عندما لا يتمكن دي كويار من المشاركة.

وأوضح في محاولة توحيد رأي الجانبين العراقي والایراني حول عملية تطهير الممرات المائية "ان العملية سوف تبدأ في أقرب موعد ممكن، وبمجرد بدئها سوف

تمضي في سياق مستمر وسوف لن تعاق من قبل أي من الجانبين. كما ان الانتهاء من هكذا عملية سوف لن ينتظر تحقيق التسوية الشاملة".

بعدما طرح الامين العام افكاره واقتراحاته التي يرمي من ورائها الى تنشيط المفاوضات بحيث يحصل كل طرف على ما يريد أو على بعض ما يريد، وضع نفسه في جو رد الفعل.

وبدأ طارق عزيز الكلام مشيداً بالجهود القوية التي بذلها الامين العام وممثله الياسون. وتضمنت كلمته الفقرات الآتية:

- "ان العراق كان وما يزال ملتزماً بتحقيق تسوية شاملة دائمة ومشرفة للنزاع لتكون مقبولة للطرفين.

- "من المؤسف انه منذ لقاء جنيف يوم 25 آب (اغسطس) 1988 وحتى الآن لم نتوصل الى اتفاق واضح حول احكام وقف اطلاق النار.

- "ان الاحكام التي تتعلق بالتزامات الطرفين بوقف اطلاق النار ذات أهمية بالغة ويجب ان تكون واضحة ودقيقة ولا تدع مجالاً للشك أو التفسير المختلف، ويجب ان تحمي دونما ان تدع مجالاً للشك مصلحة كلا الطرفين على قدم المساواة وبصورة عادلة..

- "اننا لا نزال متوقفين عند النقاط التي كنا نبحثها في جنيف.

- "ان مسألة حرية الملاحة في الخليج العربي ومضيق هرمز ليست مجرد ألفاظ او صياغات. فالالفاظ والصياغات يُفترض فيها خدمة الجوهر. وليس صعباً على الطرفين وبمساعدة خبراءكم ومعاونيكم التوصل الى صيغة دقيقة واضحة في هذا الصدد اذا ما حصل اتفاق على المضمون بين الطرفين.

- "ان العراق لا يمكن أن يقبل بأي صيغة من الصيغ لا تضمن له الحرية الكاملة سواء لسفنه المدنية أو الحربية. وأقصد بالسفن الحربية حتى المرور البريء بالطبع وليس القيام بأي عمل يتعارض مع مفهوم السلام أو التزامنا بوقف اطلاق النار.

- "لقد دعوناكم لتتولوا مهمة تطهير شط العرب لسببين عمليين، الاول ان هكذا مهمة هي مهمة معقدة تتطلب تسهيلات فنية ضخمة ليست في حوزتنا، ولقد قامت الامم المتحدة في السابق بمثل هكذا مهام. اما السبب الثاني فهو اننا لم نرغب في طرح المشاكل القانونية المتعلقة بشط العرب خلال فترة وقف اطلاق النار وذلك كي لا تعيق عملية وقف اطلاق النار.

- "نحن لا نضع شروطاً حول عملية وقف اطلاق النار.. ولو أردنا وضع شروط لقلنا: سوف لن نوافق على وقف اطلاق النار ما لم يحدث كذا وكذا... نحن لم نقل ذلك. لقد

- تعاملنا مع الموضوع بإخلاص وحسن نية وقلنا: دعونا نتفق على وقف لإطلاق النار. دعونا نلتزم بوقف إطلاق النار. ثم دعونا نجد حلاً معقولة للمواضيع المعلقة بيننا.
- "إن مقترحنا بأن تتولوا موضوع تطهير شط العرب عملي ومخلص. قد يجد أحد الطرفين فائدة أكبر من الطرف الآخر لكن لا يوجد أساس بأي من الطرفين.
- "إن حقوق العراق يجب ألا تُهضم وسوف لن يسمح العراق تحت أي ظرف بأن تُغتصب حقوقه.
- "إننا نعيد التأكيد على استعدادنا للدخول في مفاوضات بإخلاص وجدية في الوقت الذي تحدّدونه لهذه المفاوضات في جنيف. نحن ليست لدينا تحديدات بالنسبة إلى الوقت.. انتم تحدّدون الوقت ونحن سنكون جاهزين للحضور لإستئناف المفاوضات".
- بعدما أنهى طارق عزيز كلمته تحدّث الدكتور علي أكبر ولايتي فهناً الأمين العام بحصول الأمم المتحدة على جائزة نوبل للسلام ثم علّق على مواقف عبّر عنها طارق عزيز. وكان لافتاً أنه عند الإشارة إلى زميله قال "وزير خارجية العراق المحترم".

وعلى النحو الآتي اورد ولايتي تعليقاته وملاحظاته:

- "إننا هنا لتنفيذ القرار 598 إلا أننا نشهد كل يوم ادخال مسائل خارجية. ان وقف إطلاق النار قائم على الرغم من الانتهاكات المتكررة من الطرف الآخر.
- "من قال بأن لطرف واحد الحق في اختيار بلد معين ومدينة معينة لكي تتم فيها المفاوضات وأن يصر على هذه المدينة من دون أن يأخذ في الاعتبار الصعوبات التي يواجهها الأمين العام؟
- "نحن لم نأت هنا للترفيه ولم نذهب إلى جنيف للترفيه. لقد جئنا إلى نيويورك بناء على دعوة الأمين العام لمناقشات جادة وجوهرية وليس لمناقشات مراسمية وللمجاملة.
- "ما الذي سيقوله الناس عنا؟ المراقبون. الأمم المتحدة. مجلس الأمن؟ هل جرت كل هذه المحادثات لتقديم اقتراحات نقول أننا سنرد عليها في جنيف. أليس هذا تسويقاً؟ وهل هذا هو حسن النية الذي يتكلم عنه الطرف الآخر؟
- "إننا هنا لنبحث ما أُحيل إلينا في جنيف بجدية وبشكل جوهري. وإذا لم يحدث ذلك فإن العودة إلى جنيف تكون غير مفيدة ولا تعتبر عملية بناءة من أجل السلام.
- "إن أي تأخير في الانسحاب لا يمكن تبريره. وهناك مسألة أخرى كان ينبغي أن تتم فوراً ولم نتلق عنها أي معلومات مع أن الأمين العام اتخذ خطوات عديدة في شأنها وبذل

بعض الجهود حولها وهي مسألة تسمية جهة محايدة لتحديد المعتدي والتي كان ينبغي ان تتم منذ أمد طويل وفق خطة الامين العام.

- "ان مسألة الملاحة في الخليج يجب ان تكون منفصلة عن مسألة الحرب. وبالنسبة الى الامتناع عن ممارسة حقنا في الزيارة والتفتيش، لقد ناقشنا ذلك معكم من قبل، وأنا في سياق عملية السلام مستعدون للامتناع عن ممارسة حقنا هذا في الزيارة والتفتيش.
- "اننا بغية ابداء حسن النية اتخذنا تدابير لم يرد الطرف الآخر بالمثل عليها بل بالعكس اتخذ اجراءات سلبية...". (اشار هنا الى الافراج عن بعض الاسرى العراقيين والمصريين)...

وكان واضحاً ان الدكتور ولايتي يتعمد طرح الغام بالكلام الذي قاله. وعندما نقرأ رد طارق عزيز عليه يتبين لنا ذلك.

ومما قاله وزير الخارجية العراقي مخاطباً الامين العام "نصحتموننا قبل المجيء الى هذا الاجتماع بوجوب المحافظة على جو ودي... وأعتقد أنكم تشهدون على التزامي بنصحتكم...".

وبدا طارق عزيز بهذا الكلام كمن يقول ان زميله الدكتور ولايتي هو الذي لا يحافظ على الجو الودي هذا على رغم ان طارق عزيز رد على تسمية ولايتي بالمثل حيث قال "وزير خارجية ايران المحترم". وكان ولايتي قال في كلمته "وزير خارجية العراق المحترم" عند الاشارة الى طارق عزيز:

وأضاف: "للمرة الثانية يتجدد الكلام حول وجود انتهاكات متكررة لوقف اطلاق النار من قبل الجانب العراقي.. ولقد سمعتُ كلاماً بشأنها في جنيف وبحضوركم يا سيادة الامين. وفي حينه قلت وسأقول مرة اخرى بأن للامين العام للامم المتحدة مراقبين في الساحة وهم المسؤولون عن التعامل مع هكذا مسائل ويقررون في ما اذا حدثت انتهاكات او لم تحدث. نحن لا نكتب مقالات للصحافة ولا نتحدث الى الجمهور. نحن تتفاوض تحت رعايتك وأنت تعلم ما هو الموقف.. لذلك ليس من الصحيح اعادة ذكر هكذا أقوال في محادثتنا.. ان العراق هو الذي قرر بإختياره وقف اطلاق النار. وعلى الرغم من عدم وجود اتفاق حتى الآن حول أحكام وقف اطلاق النار فإننا التزمنا به...".

وأضاف مخاطباً الأمين العام وهو يقصد بالطبع وزير خارجية ايران - عملاً بقاعدة الرد بالواسطة - قائلاً:

"ثمة نقطة أخرى أود التعليق عليها حول وصف النقاط التي ذكرتها وهو وصف ذكر أيضاً في محادثات جنيف. فقد قيل بأننا جئنا لبحث القرار 598 ومن ثم أدخلت مواضيع خارجية. ولربما يعتقد وزير خارجية ايران المحترم ان الموضوعين اللذين أثيرتهما وهما حرية الملاحة في الخليج ومضيق هرمز وتطهير شط العرب، موضوعان خارجيان في حين ان حرية الملاحة هي جزء لا يتجزأ من وقف اطلاق النار. ووقف اطلاق النار هو أحد أحكام القرار 598 وهو مقدمة لتنفيذ القرار. ان العراق لم يُدخل مواضيع خارجية الى المحادثات حول القرار 598. بمفهومه الجوهرى الشامل...".

وحول ما أثاره ولايتي في شأن مكان المحادثات التي يفضل العراق ان تكون جنيف هي المكان قبل طارق عزيز: "لقد اتفقنا عندما جرى الاتفاق على وقف اطلاق النار في الثامن من آب (اغسطس) 1988 على ان تكون جنيف مكاناً للمحادثات المباشرة بين الطرفين. ان هذا الاتفاق ليس مكتوباً إلا أنه كان اتفاق شرف بين الطرفين، ووجهت الينا الدعوة في السادس عشر من آب للحضور الى جنيف. وعلى أي حال فإن المقر الذي تجري فيه المحادثات يجري الاتفاق عليه ما بين الاطراف ذات العلاقة. ولا يستطيع طرف ان يفرض مكاناً على الطرف الآخر اذا لم يرغب ذلك الطرف بالذهاب الى ذلك المكان.. ان جنيف ليست مجرد مدينة اخرى، ففيها مقر للامم المتحدة هو المقر الاوروبي. وجنيف كما تعلمون هي في بلد محايد وأغلب الناس يعتقدون اجتماعاتهم فيه. من جانبي لقد يئنتُ بإخلاص وجدية ان نيويورك ليست المكان الملائم للمباحثات المتعمقة بالنسبة لجانبنا. لقد تكلمتُ عن ذلك بجدية وشرحتُ الاسباب. ليس في نية الوفد العراقي اطالة المحادثات...".

وفي معرض تأكيد الحرص على ان العراق لا يعيق المفاوضات أبدى طارق عزيز استعداداه للذهاب الى جنيف بعد اسبوع. وكرر تسمية ولايتي بأنه "وزير خارجية ايران المحترم" وهو يعلق على عبارة أوردها الوزير الايراني في شأن حرية

الملاحه. وقال في تعليقه: "اذا كان ما قاله وزير خارجية ايران المحترم من انه لا توجد مشكلة في ما يتعلق بحرية الملاحة صحيحاً اذاً ما هي المشكلة؟ واذا كان ما يعنيه فعلاً هو وجوب حرية كاملة لجميع الاطراف وذوي العلاقة بمن فيهم العراق في المياه الدولية وفي الخليج العربي ومضيق هرمز دعونا اذاً نضع ذلك على الورق ودعونا ننتهي من هذه المسألة...".

وكرر طارق عزيز عبارة "وزير خارجية ايران المحترم" وهو ينهي كلامه ليبدأ الدكتور ولايتي الكلام بالقول: "أنا أنصح بأن يقرأ السيد وزير خارجية العراق الفقرة الاولى من القرار التي تقول ان يكون الانسحاب من دون إبطاء. اذا كان شهر ونصف لا يكفي ولا يُعتبر بأنه إبطاء اذاً ما هو الإبطاء؟ لماذا كل هذه التفسيرات المختلفة اذاً (يؤمن ببعض ويكفر ببعض) وبالنسبة الى مقر المحادثات، انا لا أذكر نصاً يلزم الطرفين بأن جميع المحادثات بالضرورة ستم في جنيف. ان الامين العام نفسه دعا الطرفين للحضور الى نيويورك لإجراء محادثات جوهريّة، ليس هنالك ما يلزم بأن تكون المحادثات في جنيف. ان المكان ليس بالمسألة الجوهرية. ان الجوهر هو في المحادثات.. وطالما اننا في نيويورك (ومن دون الدخول وبإصرار في مسائل اجرائية) اقول ان هذا لا يشكل إلا محاولة لإبطاء العملية...".

وأضاف طارق عزيز:

"ان الانسحاب يجري بعد وقف اطلاق النار. وحتى الآن اننا لم نتفق على احكام وقف اطلاق النار. والذي يتحمل التأخير معروف جيداً. ولو ان الجانب الايراني كان تعاون بشكل ايجابي وأدرك ما هو عادل وما هو حق لكلا الجانبين حول اتفاق وقف اطلاق النار لكنا قد انتهينا من ذلك كله وباشرنا بحث الخطوة التالية التي هي الانسحاب...".

وتوضيحاً لمسألة المكان قال بالحد الأدنى من الشرح: "ان مقر الامم المتحدة لا يمثل سوى بضعة آلاف من الاقدام المربعة في نيويورك. وخارج هذا المقر فإن نيويورك ليست مدينة غير منحازة كما انها ليست ولاية غير منحازة. وهي تقع في الولايات المتحدة ولا أود المجادلة حول تفاصيل هذا الموضوع. ان العراق لا يستطيع الخوض في مباحثات جوهريّة حول تنفيذ القرار 598 وحول السلام بين

العراق وايران في الولايات المتحدة. وكان العراق دائماً يرغب في ان تعقد المحادثات في مقر آخر للأمم المتحدة في أرض محايدة، وأكرر القول في مقر آخر في أرض محايدة. وهي رغبة طبيعية ومشروعة..".

وكرر طارق عزيز الإشارة الى أهمية القرب الجغرافي لجنيف لكل من العراق وايران. كما كرر الاستعداد لإستئناف المحادثات في جنيف في أي وقت يراه الامين العام ضرورياً، مشيراً الى ان الوفد العراقي كان مستعداً للبقاء في جنيف عندما بدأت الجولة الاولى من المحادثات الى اي وقت تستدعيه المفاوضات وأن الامين العام يعلم ذلك تمام العلم.

واعتبر الدكتور ولايتي في تعليقه بعد ذلك ان طارق عزيز "أكد صراحة ما قلته حول ان احد الطرفين يرغب في ان يفرض ما يفضله حول مكان عقد المحادثات على الطرف الآخر. ونحن قلنا ان مكان المحادثات ليس امراً جوهرياً ولربما ادى ذلك الى وضع تعقيدات على الامين العام تمنعه من اداء مهمته. لقد قَدِمنا الى نيويورك لاجراء محادثات جوهريه ولم ندخل في المضمون بل اكتفينا بالشكل والصيغة ولا يمكننا ان نقبل هكذا فرض.. ونحن واثقون من ان الامين العام ومساعديه لن يتأثروا بالبلد المضيف..".

وحرص طارق عزيز على التوضيح بأنه عندما قال ان العراق لا يرغب في ان تكون نيويورك مقراً للمحادثات "لم أكن أقصد مطلقاً أن سيادة الامين العام ومساعديه قد يتأثرون بالبلد المضيف ولم يرد هذا القول في كلمتي..".

واقترح دي كويار على الوزيرين العراقي والايرواني رفع الجلسة للاستراحة ولكي يُجري بعض المشاورات مع مساعديه. وحدد ربع ساعة لهذه الاستراحة إلا ان الوقت طال بحيث انها تحولت الى ساعة.

وعند استئناف الجلسة تحدث دي كويار فقال إن الذي إستخلصه من كلام الوزيرين يتمثل في الملاحظات الآتية:

أولاً - ان الطرفين مستعدان للاستمرار في عملية تنفيذ القرار بحسن نية.

ثانياً - ان الطرفين يقبلان من حيث المبدأ مفهوم حرية الملاحة في اعالي البحار وفي مضيق هرمز لسفن البلدين.

ثالثاً - يبدو لي ان الطرفين ملتزمان بسحب قواتهما الى الحدود المعترف بها دولياً خلال اطار زمني قصير.

رابعاً - يبدو لي ان هناك اتفاقاً ايضاً على الاعتراف بفائدة اعادة شط العرب صالحاً للملاحة.

خامساً - في ما يتعلق بالمفاوضات من الواضح بالنسبة الى الطرفين انها مسألة اعتبارات عملية فحسب، لذلك فإنني متأكد من انني سوف أحظى بتعاون الجانبين في هذا الصدد؟

وفي حين وافق الدكتور ولايتي على ملاحظات الامين العام التي أوردتها بشكل بيان عن نتائج المحادثات فإن طارق عزيز قال ان لديه تعليقاً حول هذه الملاحظات سيبلغه الى الامين العام قبل ان يغادر الوزير العراقي نيويورك عائداً الى بغداد.

ويخلص كاتب مثلي تابع المحادثات وظروفها بالحد الاقصى من الاهتمام وفي ضوء ما قرأناه للطرفين الى ان محادثات نيويورك لم تكن نجدة بالمعنى الكامل للمفاوضات، كما انها في الوقت نفسه لم تكن محاولة اجهاض لفكرة التفاوض. كانت نجدة متعثرة ومحاولة اجهاض فاشلة.

كما ان كاتباً مثلي تابع المحادثات وظروفها وقرأ عشرات الاوراق عنها يخلص الى ان عنصر الثقة ما زال غير متوافر وأن الجولة الاولى من المحادثات في جنيف بجزءها (الاول مع الامين العام والثاني مع مساعده يان الياسون) ثم الجولة الثانية في نيويورك لم تحقق نتائج إلا أنها اكدت مسألة أساسية وهي الرغبة في التفاوض. فالخلاف كما نلاحظ يدور حول التفاصيل وليس حول المبدأ. ويدور حول المكان وليس حول ضرورة استكمال المفاوضات، حيث ان طارق عزيز يتحفظ على عقد المحادثات في نيويورك ويفضل عليها جنيف في حين ان الدكتور علي أكبر ولايتي يعتبر نيويورك أفضل من جنيف.

ومن المؤكد أنه لو قال طارق عزيز ان نيويورك مكان مناسب للمحادثات لكان علي أكبر ولايتي تمسك بجنيف. وتلك هي حال الاعداء عندما يستعدون للتفاهم والتعايش.

انني لا أستطيع أن أنهي هذا الكتاب ما دام السلام لم يتحقق. ومن أجل ذلك فإنه لا بد من تهيئة النفس للمرحلة المقبلة.

لكن الذي أستطيع تسجيله كخاتمة هو العنوان الذي اخترته لهذه الدراسة حول التجربة المثيرة وغير المسبوقة من التفاوض وهو (القرار الصعب والخيار الأصعب).. ان القرار الصعب هو قرار انتهاء الحرب. والانتقال الى السلام هو الخيار الأصعب. ولكنه الخيار الذي لا بد منه وان طالّت المفاوضات، ذلك ان العالم قرر أن تكون التسعينات حقبة يرتاح فيها الكبار من قساوة الحرب الباردة بينهم ولا يتحملون ان يهدد الآخرون هذا الخيار.

فهل سيحدث ذلك؟

ان الجواب في علم الغيب.

الذهيني.. وصدّام القرار الصعب والخيار الأصعب



أهمية هذا الكتاب أن المؤلف الأستاذ فؤاد مطر عايش ميدانياً مرحلة بالغة الدقة أفرزتها الحرب العراقية-الإيرانية، وهي مرحلة التفاوض من أجل أن يبدأ البلدان الجاران العيش بطمأنينة والتعاون بما من شأنه تطوير المنطقة وازدهارها. ولكن الأطراف الدولية التي أرادت للحرب أن تحدث عملت بعد وقف إطلاق النار على ضرب أي محاولة للتفاوض المثمر. وما يعيشه البلدان الجاران، العراق وإيران، منذ عقدين من الحرب والصراع يؤكد ذلك. فقد تم إلغاء العراق كرقم صعب في المعادلة الدولية- الإقليمية. وها هي إيران في مرحلة الإلغاء نتيجة لإصرارها على الطموح النووي.

كما أن أهمية الكتاب تكمن في أن المؤلف كان قريباً من رمزي الصراع العراقي-الإيراني، الرئيس صدّام حسين والإمام آية الله الخميني (رحمة الله على... بالإضافة إلى قُربه من الحلقات المحيطة بكل منهما من وزراء ومستشارين... له، بحكم كونه صحافياً ومؤلفاً، جولات أفق مع هؤلاء تضيء الموضوع... الكتاب الجديد له: الخميني.. وصدّام: القرار الصعب والخيار الأصعب... سلسلة أعماله التأليفية الشاملة.

Bibliotheca Alexandrina



0708235

ISBN 978-9953-87-097-7



9 789953 870977

مكتبة مدبولي
Madbouly Bookshop

6 ميدان طلعت حرب - القاهرة
هاتف: 5756421 - فاكس: 5752854
البريد الإلكتروني: info@madboulybooks.com

الدار العربية للعلوم - ناشرون
Arab Scientific Publishers, Inc.
www.asp.com.lb - www.aspbooks.com

ص. ب. 13-5574 شوران 1102-2050 بيروت - لبنان
هاتف: 785107/8 (+961-1) فاكس: 786230 (+961-1)
البريد الإلكتروني: asp@asp.com.lb